النجاة

مختصر الشفاء

للشيخ الرئيس الحسين ابي علي بن سينا

المتوفى سنة ٤٢٧ هـ

(تنبيه)

ليعلم الناظرون ان المشتغلين بكتب الشيخ من زمن قديم حذفوا
منها قسم الرياضيات باجزائها [illegible] في كتبه الثلاثة التي [illegible]
[illegible] في هذا الكتاب [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] اطلاع على كتب الحكمة القديمة

([illegible] الذريعة الجزء [illegible])

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله والثناء عليه بما هو اهله والصلوة والسلام على انبيائه الذين
هم عبيده ورسله وعلى سائر خاصته الذين نالهم من كرمه افضله واجله واعم فيهم
احسانه وجوده وفيضه وفضله فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس
المعارف الحكمية سألوني ان اجمع لهم كتابا يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر ان يتميز
عن العامة وينحاز الى الخاصة ويكون له بالاصول الحكمية احاطة وسألوني ان ابدء
فيه بافادة الاصول من علم المنطق ثم اتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم
اورد من علمي الهندسة والحساب ما لا بد منه لمعرفة القدر الذي يقترن بالبراهين
على الرياضيات واورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات والاجرام
والابعاد والمدارات والاطوال والعروض دون الاصول التي يحتاج
اليها في التقاويم وما تشتمل عليه الزيجات مثل احوال المطالع والزوايا و
تقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ الى غير ذلك وان اختم الرياضيات بعلم الموسيقى
ثم اورد العلم الالهي على ابين وجه واوجزه واذكر فيه حال المعاد
وحال الاخلاق والاعمال النافعة فيه لادراك النجاة من الغرق
في بحر الضلالات فاسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو
ملتمسهم

نجات

١١١١

نحو ملتمسهم مستعينا بالله ومتوكلا عليه فبدات بايراد الكفاية
من صناعة المنطق لانه الآلة العاصمة للذهن من الخطا والزلل
فيما نتصوره ونصدق به والموصلة الى الاعتقاد الحق باعطاء
اسبابه ونهج سبيله فصل كل معرفة وعلم فاما تصور واما
تصديق والتصور هو العلم الاول ويكتسب بالحد او ما يجرى
مجراه مثل تصورنا ماهية الانسان والتصديق انما يكتسب
بالقياس او ما يجرى مجراه مثل تصديقنا بان للكل مبدا فالحد
والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التى تكون مجهولة فتصير
معلومة بالروية وكل واحد منهما منه ما هو حقيقى ومنه ما هو دون الحقيقى
ولكنه نافع منفعة بحسبه ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقى والفطرة الانسانية
فى الاكثر غير كافية فى التمييز بين هذه الاصناف ولولا ذلك لما وقع
بين العقلا اختلاف ولا وقع لواحد منهم فى رايه تناقض وكل واحد
من القياس والحد فانه معمول مولف من معان معقولة بتاليف
محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها الف وصورة بها
يتم التاليف وكما انه ليس عن اى مادة اتفقت تصلح ان تتخذ بيت
او كرسى ولا باى صورة اتفقت يمكن ان يتم من مادة البيت بيت
ومن مادة الكرسى كرسى بل لكل شى مادة تخصه وصورة بعينها تخصه
كذلك لكل معلوم يعلم بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار
الى تحققه وكما ان الفساد فى اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة

وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة وقد يقع من جهتهما جميعاً كذلك الفساد في الروية قد يقع من جهة المادة وان كانت الصورة صحيحة وقد يقع من جهة الصورة وان كانت المادة صالحة وقد يقع من جهتهما جميعاً فصل في منفعة المنطق

فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف ان من اي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً وتعرف انه عن اي الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي يسمى رسماً وعن اي الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ما قوي منه واوقع تصديقاً شبيهاً باليقين جدلياً وما ضعف منه واوقع ظناً غالباً خطابياً وتعرف انه عن اي صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن اي صورة ومادة يكون القياس الذي يسمى مغالطياً وسوفسطائياً وهو الذي يتراءى انه برهاني او جدلي ولا يكون وانه عن اي صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقاً البتة ولكن تخييلاً يرغب النفس في شيء او ينفرها او ينفرها او يقبضها وهو القياس الشعري فهذه فايدة صناعة المنطق ونسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما اغنيا عن تعلم النحو والعروض وليس شيء من الفطر الانسانية تستغني في استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الالة الا ان يكون انساناً مؤيداً من عند الله فصل في الالفاظ المفردة

الفاسد

المقالة الاولى

لما كانت المخاطبات النظرية بالفاظ مؤلفة والافكار العقلية من اقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب ان نتكلم اولا في اللفظ المفرد

فصل في اللفظ المفرد

ان اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا جزء من اجزائه يدل بالذات على جزء من اجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى لا محالة وجزاه وليكونا الان وسان اما ان لا يدل بهما على معنى او ان يدلا على معنيين ليسا جزئي معنى الانسان وان اتفق ان كان الان مثلا يدل على النفس وسان يدل على البدن فليس يقصد بان وسان في جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كانهما لا يدلان اصلا اذا اخذا جزئي قولنا الانسان

فصل في اللفظ المركب

واللفظ المركب او المؤلف فهو الذى يدل على معنى وله اجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة كقولنا الانسان يمشي او رامي الحجارة

فصل في اللفظ المفرد الكلي

اللفظ المفرد الكلي هو الذى يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين في الوجود كالانسان او كثيرين في جواز التوهم كالشمس وبالجملة الكلي هو اللفظ الذى لا يمنع مفهومه من ان يشترك في معناه كثيرون فان منع من ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه

فصل في اللفظ المفرد الجزوي

واللفظ المفرد الجزوي هو الذى لا يمكن ان يكون معناه الواحد لا بالوجود

المقالة الاولى

ولا يحسب التوهم لا شيئا فوق واحدة بل يمنع نفس مفهومه من ذلك
كقولنا زيد المشار اليه فان معنى زيد اذا اخذ معنى واحدا هو
ذات زيد فهو لا في الوجود ولا في التوهم يمكن ان يكون لغير ذات
زيد الواحدة اذ الاشارة تمنع من ذلك فانك اذا قلت هذه الشمس
او هذا الانسان منع من ان يشترك فيه غيره فصل في الذاتي
ولنترك الجزئي ولنشتغل بالكلي وكل كلي فاما ذاتي واما عرضي
والذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا يكفي في تعريف الذاتي
ان يقال ان معناه ما لا يفارق فكثير مما ليس بذاتي لا يفارق ولا يكفي
ان يقال ان معناه ما لا يفارق في الوجود ولا يصح مفارقته في التوهم
حتى ان رفع في التوهم بطل به الموصوف في الوجود فكثير مما ليس
بذاتي هو بهذه الصفة ككون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين
فانه صفة لكل مثلث ولا يفارق في الوجود ولا يرتفع في الوهم حتى
يتوهم لو دفعناه وهما لم يجب ان نحكم ان المثلث غير موجود وليس بذاتي
ولا ايضا ان يكون وجوده للموصوف به مع ما لازمه بينا فان كثيرا
من لوازم الشيء التي تلزمه بعد تقرر ماهيته تكون بينة اللزوم
له بل الذاتي ما اذا فهم معناه واخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتي له و
اخطر بالبال معه معا لم يمكن ان يفهم ذات الموصوف الا ان يكون قد
فهم له ذلك المعنى اولا كالانسان والحيوان فانك اذا فهمت ما الحيوان
وفهمت ما الانسان فلا تفهم الانسان الا وقد فهمت اولا انه حيوان واما

بانه

ما ليس بذاتي فقد تفهم ذات الموصوف مجردة دونه فاذا فهم فربما لزمه
ان يفهم وجوده كالمحاذاة للنقطة او يفهم ببحث ونظر كتساوي الزوايا
لقائمتين في المثلث او يكون جايزا ان يرتفع توهما وان لم يرتفع وجودا
كالسواد للانسان الزنجي او يرتفع وجودا او توهما معا مثل الشباب
فيما يبطئ زواله والقعود فيما يسرع زواله

فصل في العرضي

واما العرضي فهو كل ما عددناه مما ليس بذاتي ويغلط فيه فيظن انه العرض
الذي هو كالمقابل للجوهر الذين سنذكرهما بعد وليس كذلك فان
العرضي قد يكون جوهرا كالابيض والعرض لا يكون جوهرا كالبياض

فصل في المقول في جواب ما هو

المقول في جواب ما هو قسم من
الذاتي منه ما هو مقول في جواب ما هو ومنه ما هو ليس بمقول و
الذاتي المقول في جواب ما هو مشكل ويكاد اكثر الشروح تغفل عن
تحقيقه ويكاد يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين في المقول
في جواب ما هو الى انه هو الذاتي لكن الذاتي اعم منه وتحقيقه بحسب
ما انتهى اليه بحثنا ان الشيء الواحد قد يكون له اوصاف كثيرة كلها
ذاتية له لكنه انما هو ما هو لا بواحد منها بل بجملتها فليس الانسان انسانا
بانه حيوان بل بانه مع حيوانيته ناطق او مايت او شيء اخر فاذا
وضع لفظ مفرد يتضمن لست اقول يلتزم جميع المعاني الذاتية التي بها
يتقوم الشيء بذلك الشيء مقول في جواب ما هو مثل قولنا الانسان
لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والجسم

والتغذي والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغير
ذلك فلا يبقى مما هو ذاتي لزيد شيء وكذلك الحيوان لا للانسان
وحده لكن الانسان والفرس والثور وغير ذلك على الشركة فانه
يشتمل على جميع الاوصاف الذاتية التي لها بالشركة على سبيل التطابق
واما بينه منه ما يخص واحدا واحدا منها فالمقول في جواب ما هو
هكذا يكون واما الداخل في جواب ما هو فهو كل ذاتي فصل
في المقول في جواب اي شيء هو اما المقول في جواب اي شيء هو فهو
الذي يدل على معنى يتميز به الشيء عن اشياء مشتركة في معنى واحد فمنه
عرضي مثل الابيض الذي يميز الثلج عن القار وهما جسمان جمادان و
منه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان عن الفرس وهما حيوانان
وقد اصطلح قوم على ان سموا هذا الذاتي مقولا في جواب ايما هو فيكون
المقول في جواب ايما هو بحسب اصطلاحهم هو المميز بعد ماهية
مشتركة تميزا ذاتيا مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون الابيض
للثلج فصل في الالفاظ الخمسة الالفاظ الكلية خمسة جنس
ونوع وفصل وخاصة وعرض عام فصل في الجنس الجنس
هو المقول على كثيرين مختلفين بالانواع في جواب ما هو وقولنا المختلفين
بالانواع اي بالصور والحقائق الذاتية وان لم يعرف بعد النوع
الذي هو مضاف الى الجنس وقولنا في جواب ما هو اي قولا بحال الشركة
لا بحال الانفراد كالحيوان للانسان والفرس لا كالحساس للانسان و

الفرس

الفرس فان الحساس لا يدل على كمال ماهية مشتركة للانسان والفرس وان كان يدل على معنى ما ذاتي وهو كونه ذا حس وتخيل عن المتحرك بالارادة وعن النامي وعن المغتذي وغير ذلك الا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن وفرق بين الالتزام والتضمن فان السقف يلتزم الحائط ولا يتضمنه والبيت يلتزم الحائط ويتضمنه فيجب اذا حددت الجنس ان تحده بما لا يشاركه فيه فصل الجنس واذا حددت الجنس ان لا تديره على النوع ولا تشتغل بما يقوله فرفوريوس

فصل في النوع

واما النوع فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين في جواب ما هو و يقال ايضا عليه اخر وعلى غيره في جواب ما هو بالشركة مثل الحيوان الذي هو نوع من الجسم فانه يقال على انسان وفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه وعلى غيره ايضا بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشيء جنسا لانواع ونوعا لجنس مثل الحيوان للجسم ذي النفس فانه نوعه وللانسان والفرس فانه جنسهما لكنه سينتهي الارتقاء الى جنس لا جنس فوقه ويسمى جنس الاجناس والانحطاط الى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الانواع ويرسم بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو كالانسان لزيد وعمرو والفرس لهذه وتلك

فصل في الفصل

واما الفصل فهو الكلي الذاتي الذي يقال على نوع تحت جنسه حين يسأل انه اي شيء هو منه كالناطق للانسان فانه يجاب حين يسأل انه اي حيوان والفرق بين الناطق والانسان ان الانسان حيوان له نطق والناطق

شيء ما لم يعلم اى شيء هو وله نطق والنطق فصل مجرد والناطق
فصل مركب وهو الفصل المنطقى فصل فى الخاصة

والخاصة فهى الكلى الدال على نوع واحد فى جواب اى شيء هو لا بالذات
بل بالعرض اما نوع هو جنس كتساوى الزوايا من المثلث لقائمتين
فانه خاصة للمثلث وهو جنس واما نوع ليس هو بجنس مثل الضاحك
للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية والكتابة وهو خاصة غير
ملازمة ولا مساوية بل اخص فصل فى العرض

واما العرض العام فهو كل معنى مفرد عرضى اى غير ذاتى يشترك فى معناه
انواع كثيرون كالبياض للثلج والقطن والعرض لا يبالى به كان ملازما او
مفارقا لكل واحد من النوع او البعض جوهرا كان فى نفسه كالابيض
او عرضا كالبياض بعد ان لا يكون مقوما للماهية فلا وقوع العرض على
هذا وعلى الذى هو شبيه الجوهر فى الوجود وقوع بمعنيين مختلفين

فصل فى الاعيان والاوهام والالفاظ والكتابة

الشيء اما عين موجودة واما صورة موجودة فى الوهم والعقل
ماخوذة عنها ولا يختلفان فى الامم والنواحى واما لفظة تدل
على الصورة التى فى الوهم والعقل معبرة واما كتابة دالة على
اللفظ ويختلفان فى الامم فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على
الصورة الوهمية والعقلية وتلك الصورة دالة على ~~اللفظ ويختلفان~~
الاعيان الموجودة فى الاسم والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من

غير ان يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلثة كقولنا
زيد فيه محصل كقولنا زيد و منه غير محصل فقرن بر لفظ
السلب بشئ هو اسم لما يخالف ذلك المعنى فجعل اسما لذلك
المعنى كقولنا الانسان في الكلمة والكلمة لفظة مفردة تدل
على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجودا فيه لموضوع ما
غير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشى لماش غير معين في زمان
قد مضى في الاداة واما الاداة فهي لفظة مفردة انما تدل على معنى
يصح ان يوضع او يحمل بعد ان يقرن باسم او كلمة كقولنا في وعلى
في القول والقول كل لفظ مركب وقد عرفناه قبل في القضية
والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم
صدق او كذب في الحملية والحملية هي التي توقع هذه النسبة بين
شيئين ليس في كل واحد منهما هذه النسبة الا بحيث يمكن ان تدل
على كل واحد منهما بلفظ مفرد كقولنا الانسان حيوان او كقولنا
الحيوان الضاحك ينتقل من مكان الى مكان بوضع قدم ورفع اخرى
فكانك قلت الانسان يمشي وقولك فلان كثير علمه فان قولك كثير
علمه معادل لقولك فيلسوف في الشرطية والشرطية هي التي توقع
هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه النسبة من حيث هي مفصلة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك ان فصلت هذه النسبة بين
شيئين انحل الى قولك الشمس طالعة والى قولك النهار موجود وكل واحد

منهما قضية وكذلك اذا قلت اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
ان يكون هذا العدد فردا في الشرطية المتصلة والشرطية المتصلة
هي التي توجب او تسلب لزوم قضية لاخرى كما قد مثلناه من مثال
الشرطي في الشرطية المنفصلة والمنفصلة ما يوجب او يسلب عناد
قضية لاخرى كما اخذناه من مثال الشرطي في الايجاب الايجاب مطلقا
هو ايقاع هذه النسبة وايجادها وفي الحملية هو الحكم بوجود محمول
الموضوع في السلب والسلب مطلقا هو رفع النسبة الوجودية بين
شيئين وفي الحملية هو الحكم بلا وجود محمول الموضوع في المحمول والمحمول
هو المحكوم بانه موجود او ليس بموجود لشيء اخر في الموضوع الموضوع
هو الذي يحكم عليه بان شيئا اخر موجود له او ليس بموجود له مثال الموضوع
قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من
قولنا زيد كاتب في المخصوصة والمخصوصة قضية حملية موضوعها
شيء جزوي كقولنا زيد كاتب تكون موجبة وتكون سالبة في المهمل
والمهملة قضية حملية موضوعها كلي ولكن لم يتبين ان الحكم في كله
او في بعضه كقولنا الانسان ابيض وتكون موجبة وسالبة واذا لم
يتبين فيها ان الحكم في كل او في بعض فلا بد انه في بعض وشك انه
في كل فلذلك حكم المهملة حكم الجزئي الذي نذكره في المحصورة
المحصورة هي التي موضوعها كلي والحكم عليه مبين انه في كله او في بعضه
وقد يكون موجبا وسالبا في الموجبة الكلية والموجبة الكلية من المحصورات

هي التي الحكم فيها ايجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل
انسان حيوان في السالبة الكلية والسالبة الكلية هي التي الحكم
فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر
في الموجبة الجزوية والموجبة الجزوية هي التي الحكم فيها ايجاب ولكن
على بعض الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب في السالبة الجزوية
والسالبة الجزوية هي التي الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع كقولنا
ليس بعض الناس بكاتب وليس كل انسان بكاتب بل ليس بعضهم و
السور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد وبعض
ولا كل فصل في القضيتين المتقابلتين والقضيتان المتقابلتان
هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولهما واحد
في المعنى والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والمكان والزمان
والشرط حتى ان كان هناك اب وكان لزيد لم يكن ههنا لعمرو ولو كان
هناك اب بالقوة لم يكن ههنا بالفعل او كان هناك اسود البعض
لم يكن ههنا اسود الكل او اسود في بعض اخر او كان هناك في زمان
ماض لم يكن ههنا في زمان حاضر او مستقبل او غير ذلك الزمان بل
في ذلك الزمان بعينه او كان هناك مثلا انه متحرك على الارض لم يكن
ههنا انه متحرك على الفلك فصل في التناقض و
القضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان تتقابلان بالايجاب
والسلب تقابلا يجب عنه لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى

كاذبتين وانما يكون كذلك اذا تمت فيهما شرائط التقابل التى فى
المخصوصات وفى المحصورات بزيادة ان يكون احدهما كليا والاخرى
جزويا فان كانا كليتان وتسميان متضادتين كذبا جميعا فى الحمل
الممكن كقولنا كل انسان كاتب وليس ولا واحد من الناس بكاتب و
ان كانا جزويتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد صدقا جميعا فى
ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب
والمخصوصات ليس فى تناقضها شرط غير تقابلها وفى الحمل الممكن المستقبل
لا يتعين الصدق والكذب فى احدطرفى التقابل وان كان لا يخرج
منهما كقولك زيد يمشى زيد ليس يمشى فلو كان احد هذين فى الوقت
صادقا والاخر كاذبا من نفس القولين كان احد الامرين يكون لا محالة
والاخرى لا يكون فيكون الامر واجبا لا ممكنا وارتفع الاختيار
والاستعداد وبطل طبيعة الممكن جملة فصل فى مواد القضايا
المادة الواجبة هى حالة المحمول بالقياس الى الموضوع يجب بها لا محالة
ان يكون دائما فى كل وقت اى يكون الصدق مع الموجب فى كل
وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب والمادة الممتنعة
هى حالة المحمول بالقياس الى الموضوع يكون الصدق فيها دائما مع
السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر الايجاب والمادة الممكنة
هى حالة المحمول بالقياس الى الموضوع لا يدوم بها صدق فى ايجاب
ولا سلب كحالة الكاتب عند الانسان وقيل ان الممكن هو الذى حكمه

يغن

غير موجود في وقت ما الى في الحال ثم له حكم في المستقبل تفرد به عما له
حكم في الحال بالضرورة فصل في الثنائي والثلاثي
كل قضية حملية فان اجزاءها الذاتية عند الذهن ثلثة معنى موضوع
ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما اما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ
الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت
اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب
والثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة كقولنا
زيد هو كاتب وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة غير مستقلة لانها
تدل على موضوع في كل حال فالنسبة متضمنة فيها فصل
في المعدولة والبسيطة القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم
محصل ومحمولها اسم محصل والقضية المعدولة فهي التي موضوعها
او محمولها اسم غير محصل كقولك الانسان ابيض والقضية المعدولة
المطلقة العدول فهي التي محمولها كذلك كقولك زيد هو غير بصير
فقولنا زيد هو غير بصير موجبة معدولة والفرق بين الموجبة
المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البسيطة كقولنا
زيد ليس هو بصيرا اما من جهة الصيغة فلان حرف السلب في المعدولة
جزء من المحمول كانك اخذت الغير والبصير شيئا واحدا حاصلا منهما
بالتركيب فان اوجبت تلك الجملة كشيء واحد كان ايجابا معدولا و
ان سلبت فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا واما السلب

في البسيطة فان حرف السلب ليس جزءا من المحمول بل شيئا خارجا عنه داخلا
عليه رافعا اياه واما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة البسيطة
اعم منه لان السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب كان معدولا
او محصلا فلا يصح الا على موضوع موجود فيصح ان يقول ان العنقا ليس
هو بصيرا ولا يصح ان يقول ان العنقا هو غير بصير واما ما يقال بعد
هذا من الفرق بينهما فلا يلتفت اليه فان غير بصير يصح ايجابه على
كل موجود كان عادما للبصر ومن شانه ان يكون له او ليس من شانه
ان يكون له بل من شان نوعه او جنسه او ليس البتة من شانه ومن شان
محمول عليه ان يكون له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها المعدول
عن السلب الا باحد وجهين احدهما من جهة نية من القايل مثلا
اذا قال زيد لا بصير ويعني به ان زيدا ليس هو بصيرا كان سلبا وان
عني ان زيدا هو لا بصير كان ايجابا معدولا والثاني من جهة تعارف
العادة في اللفظ السالب فانه ان قال زيد غير عالم انه ايجاب لان غير يستعمل
في العدول وليس يستعمل في السلب واما في الثلاثية فان الايجاب متميز
عن السلب المحصل بكل وجه لان الرابطة ان دخلت على حرف السلب
ربطت حرف السلب مع المحمول كشيء واحد فاوجبت كقولك زيد هو
لا بصير وان دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس
هو بصيرا لان الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك حرف السلب
خارجا عنه فصل في العدمية والقضية العدمية هي التي

محمولها

محمولها احسن المتقابلين هذا الحسب المشهور كقولك زيد جابر والهوا
مظلم واما في التحقيق فهي التي محمولها دال على عدم شيء من شانه ان
يكون للشيء او لنوعه او لجنسه **فصل في الجهات** الجهات
ثلثة واجب ويدل على دوام الوجود وممتنع ويدل على دوام العدم و
ممكن ويدل على لا دوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة ان
الجهة لفظة مصرح بها يدل على احد هذه المعاني والمادة حالة للقضية
في ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك زيد ممكن ان يكون حيوانا
فالمادة واجبة والجهة ممكنة وبينهما فروق اخرى لا نطول بها **فصل
في الرباعية** القضية الرباعية هي التي ذكر فيه مع المحمول والموضوع رابطة
وجهة وانما يسلب الموجبة الرباعية بان يدخل حرف السلب على الجهة
لا الجهة على السلب فيمكن ان يصدقا كقولك زيد يمكن ان يمشي ويمكن
ان لا يمشي او يكذبا كقولك زيد يجب ان يمشي زيد يجب ان لا يمشي
وايضا زيد يمتنع ان يمشي زيد يمتنع ان لا يمشي بل مقابل يمكن ليس
يمكن ومقابل يجب ليس يجب ومقابل يمتنع ليس يمتنع **فصل
في الممكن وتحقيقه** وفي الممكن اشتباه اذا ذكرناه وحللناه
انحل الشك في اذ يندفع به كثير من الشبه والاغاليط التي تقع للناس في تناقض التي و
ذوات الجهة وتلازمها فنقول ان العامة يفهم من الممكن غير ما يفهم
الخاصة بحسب تواطؤهم عليه اما العامة فيعنون بقولهم ممكن
ما ليس بممتنع من غير ان يشترطوا ولا واجب فيكون معنى قولهم ليس

بممكن انه ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فان الممكن العامي هو ما ليس
بممتنع وغير الممكن ما هو ممتنع وكل شيء عندهم اما ممكن واما ممتنع
وليس منهم ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولا على
الواجب كالجنس له وليس اسما مرادفا له بل لان الواجب غير ممتنع في المعنى
واما الخاصة فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن
عند العامة لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى آخر
لكنه كان يصح ان يقال لهذا الشيء انه ممكن ان يكون وممكن ان لا
يكون بحسب الاستعمال العامي اي بمعنى انه غير ممتنع ان يكون وغير
ممتنع ان لا يكون فنقلوا اسم الممكن وجعلوه دالا على ذلك فوضعوا
اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع ومع ذلك ليس بواجب وهو الذي
هو غير ضروري في احد الحالين فهذا المعنى اخص من المعنى الذي
يستعمله عليه العامة فيكون الواجب خارجا من هذا الممكن ويكون قولنا
ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل بمعنى ليس غير ضروري بل واجبا او ممتنع
وكلاهما ليس بهذا الممكن الا ان ضعفاء الرأي اذا قالوا ليس بممكن
وهم يستعملون الممكن الخاصي يخيل لهم معنى الممكن العامي وكان
ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجا عن الممكن
فتحيروا في ذلك فان قالوا ان الواجب ممكن خاصي والممكن الخاصي
هو الذي يمكن ان لا يكون صار الواجب عندهم ممكنا ان لا يكون
وان قالوا ان الواجب ليس بممكن وتخيل لهم ان غير الممكن ممتنع

صار الواجب ~~خارجا عن~~ الممكن عندهم ممكنا ان لا يكون وان قالوا
ان الواجب ليس بممكن وتخيل لهم ان غير الممكن ممتنع صار الواجب
ممتنعا ولو انهم راعوا حدود النظر فاخذوا الممكن في القسمين
على وجه واحد لم يلزمهم هذه الحيرة فانهم ان اخذوا الممكن بمعنى
انه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكن وجدوا
الواجب خارجا عن الممكن ووجوده ليس بممكن وح لم يلزم ان
ما ليس بممكن هو الممتنع لان الممكن كان لا ما ليس بممتنع فيكون سلبه
الممتنع بل ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون سلبه سلب ما
لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون ما ليس بممكن هو ما ليس
بلا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فيصدق ليس بممكن على الواجب
اذ ليس هو بلا ضرورة لا في وجوده ولا في عدمه لان له ضرورة في
الوجود وايضا ان اخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم لم ياخذوا
الممكن بمعنى غير الممتنع فيصح على الواجب ولا يلزمه ان يقال ممكن
ان لا يكون وذلك انه لما عنى بالممكن غير الممتنع فليس يجب ان
يكون ما يمكن ان يكون ممكنا ان لا يكون فليس ما هو غير ممتنع ان يكون
غير ممتنع ان لا يكون فيجتمع من هذا ان الواجب يقع في الممكن
العامي ولا يقع في الخاصي وان غير الممكن الخاصي ليس بمعنى الممتنع بل
بمعنى الضروري اما في الوجود واما في العدم وان الممكن ما ليس
بضروري الحكم ومتى فرض حكمه من ايجاب او سلب موجودا

لم يعرض منه محال وليس من شرط الممكن ان يكون معه وما
في الحال او موجودا فيه حتى يقال ان رسم الممكن انه ما ليس بموجود
في الحال واذا فرض في الاستقبال موجودا لم يعرض منه محال
وذلك لانه ان كان السبب المانع من كونه موجودا صيرورته
واجبا في وجوده فيجب ان يراعي هذا السبب في جانب اللاوجود
فانه ايضا ان فرض معدوما في الحال كان في الحال واجبا في لاوجوده
كذا او واجب العدم وممتنعا فان كان الامتناع الحالي لا يضر
الممكن فالوجوب الحالي لا يضر الممكن وان ممكن الكون ان كان يجب
ان لا يكون موجودا الكون فممكن اللاكون يجب ان لا يكون موجودا
اللاكون لكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللاكون فممكن الكون يجب
ان لا يكون على اصله موجودا اللاكون فصل في الواجب
والممتنع وبالجملة الضروري الواجب والممتنع بينهما غاية الخلاف
مع اتفاقهما في معنى الضرورة فذا ضروري في الوجود وذلك
ضروري في العدم واذا تكلمنا على الضروري امكن ان ينقل
البيان بعينه الى كل واحد منهما فنقول ان الحمل الضروري
على ستة اوجه يشترك كلها في الدوام فاولها ان يكون
الحمل دائما لم يزل ولا يزال كقولنا الله حي والثاني ان يكون ما دام
ذات الموضوع موجودة لم يفسد كقولنا كل انسان بالضرورة حيوان
اي كل واحد من الناس دائما حيوان ما دامت ذاته موجودة ليس دائما

بلا شرط حتى يكون حيوانا لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده
• والاول وهذا الثاني هما المستعملان والمراد ان اذا قيل ايجاب
او سلب ضروري ويعنيهما من جهة ما معنى واحد وهو الضرورة ما
دامت ذات الموضوع موجودة اما دائما ان كانت الذات توجد
دائما واما مدة ما ان كانت الذات قد تفسد واما الثالث
فان يكون ذلك ما دام ذات الموضوع موصوفة بالصفة التي جعلت
موضوعة معها لا ما دام موجودا مثل قولك كل ابيض فهو ذو لون
مفرق للبصر بالضرورة اي دائما لم يزل ولا يزال ولا ايضا ما دام ذات
ذلك الشيء الابيض موجودا حتى ان تلك الذات اذا بقيت ولم تفسد
لكن البياض زال عنها فقد توصف بانها ذات لون مفرق للبصر بالضرورة
اي ~~دائما لم يزل ولا يزال~~ ان هذه الضرورة تدوم لا ما دامت موجودة
ولكن ما دامت موصوفة بالبياض واما الرابع فان يكون ذلك ما دام
المحمول موجودا وليس له ضرورة بلا هذا الشرط كقولك ان زيدا بالضرورة
ماش ما دام ماشيا اذ ليس يمكن ان يكون لا ماشيا وهو يمشي واما
الخامس فان يكون الضرورة وقتا ما معينا لا بد منه كقولنا ان القمر
ينكسف بالضرورة ولكن ليس دائما بل وقتا بعينه معينا والسادس
ان يكون بالضرورة وقتا ما ولكن غير معين كقولك كل انسان فانه بالضرورة
يتنفس اي وقتا ما وليس دائما ولا وقتا بعينه وهذه الاقسام الاربعة
فانها اذا لم يشترط فيها شرط فان الحمل فيها يسمى مطلقا وان شرطت

فيها جهة الضرورة كان الاولى ان يكون الجهة جزءا من المحمول لا يعقل كشيء واحد ما لم يكن فيها الجهة على انه كالبعض منها واما في المقدمة الضرورية فان المحمول مستقل بنفسه في ان يقصد حمله والجهة لا تعمل فيها شيئا بل في الربط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه

لا جهة داخلة عن المحمول وذلك لان المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولا بل مع زوايد وتلك الزوايد مع المحمول صح

فصل في متلازمات ذوات الجهة

اما ذكر المناسبات التي بين ذوات الجهة والمعنى المناسبة بين السوالب والموجبات البسايط والمعدولات لان الحاجة الى هذه اكثر وهي اكثر استعمالا من تلك المتلازمات التي تقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات مطبقة هي هكذا او واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس ممكن العام ان لا يوجد ونقايض هذه متعاكسة ايضا مثل قولنا ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ممكن ان لا يوجد العامي لا الخاصي وطبقة اخرى وهي هكذا واجب ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممكن ان يوجد وكذلك نقايضها مثل ليس بواجب ان لا يوجد ليس بممتنع ان يوجد ممكن ان يوجد بالمعنى العامي وطبقة من الممكن الخاص الحقيقي ولا ينعكس فيها الا شيئان فقط ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون ونقايضهما متعاكسان وليس يلزمهما من ساير الجهات شيء لزوما متعاكسا واما الممكن ان يكون بالمعنى العامي فلا يلزمه ممكن ان لا يكون على ما اوضحناه قبل واما اللوازم التي لا تنعكس فان واجبا ان يوجد الخاصي لانه واجب لا ممكن وليس بممكن يلزمه ليس بممتنع ان يوجد وما في

طبقته مثل ليس بواجب ان لا يوجد وممكن ان يوجد العامى وليس بممكن
ان يوجد الخاصى لانه واجب لا ممكن وليس بممكن ان لا يوجد الخاصى
لانه ممتنع ان لا يوجد لا ممكن حقيقى ان لا يوجد وكذلك الممتنع ان يوجد
يلزمه سلب الواجب ان يوجد وما فى طبقته وسلب الممكنين الحقيقين
اعنى المعدول والمحصل والممكن ان يكون الحقيقى يلزمه ممكن ان يكون
العامى وما فى طبقته وممكن ان لا يكون العامى وما فى طبقته ويتوصل
من هذا الى باقى ما بقى فصل فى المقدمة والحد
المقدمة قول يوجب شيئا لشىء او يسلب شيئا عن شىء جعلت جزء
قياس والحد هو ما ينحل اليه المقدمة من جهة ما هى مقدمة اذا
انحل الرابط ولا محالة انه لا يبقى الا موضوع ومحمول فصل فى
المقول على الكل المقدمة التى فيها مقول على الكل هى
التى ليس شىء مما يقال عليه الموضوع الا ويقال عليه المحمول والسلب
بحسبه وكل مقدمة اما مطلقة واما ضرورية واما ممكنة فصل
فى المطلقات المطلقة ربما يرى رأى ثامسطيوس وغيره
انها هى التى لم تذكر فيها جهة ضرورة للحكم او امكان للحكم بل اطلق
اطلاقا يجوز ان يكون الحكم موجودا بالضرورة ويجوز ان يكون الحكم
موجودا لا بالضرورة اى لا دائما وليس ببعيد ان يكون هذا راى
الفيلسوف فى المطلقة على ان الفيلسوف يجوز ان يكون كليتان
موجبة وسالبة مطلقتين متضادتين كقولك كل فرس نايم ولا شىء

مما هو فرس بنا بيم و سقل الحكم الكلى الموجب المطلق الى الحكم الكلى السالب
المطلق و اصحاب هذا الراى برون ان ذلك جايز و ليس بواجب لان
الفيلسوف قد يورد ايضا فى المطلقات امثلة لا يجوز فيها ذلك
بل هى ضروريه دايما و اما اصحاب الراى الثانى و منهم الاسكندر و عدة
من المحصلين من المتاخرين ممن هو اسدهم تحصيلا فيرون ان هذا النقل
واجب فى المطلق و ان كان المطلق هو الذى لا ضرورة فى حكمه الا على
احدى الجهات الاربعة المذكورة بعد الجهتين الاوليين فكان للمطلق
عند هولا انما يكون الحكم فيه موجودا و ليس يجب دايما ما دام ذات الموضوع
المحكوم عليها موجوده بل وقتا ما و ذلك الوقت اما ما دام الموضوع
موصوفا بما وصف به كقولك كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ما دام
المحمول محكوما به او فى وقت معين ضرورى كالكسوف للقمر و الكون
فى الرحم لكل انسان او فى وقت ضرورى و لكن غير معين كالتنفس
للحيوان و ليس يجب ان يكون هذا الوقت وقتا واحدا يشترك فيه
الجميع معا بل وقتا ما لكل واحد يخصه و ليس يبعد ان يكون هذا
الراى راى الفيلسوف و نحن لا نشتغل بتفضيل احد الرايين على
الاخر بل نعتبر احكام المطلق بالوجهين جميعا و يظهر ذلك اذا حصلنا
المحصورات المطلقة فقولنا كل ب ا بالاطلاق فمعناه ان كل واحد
مما يوصف عند العقل او الوجود بانه ب سواء كان يوصف بانه
ب دايما او يوصف بانه وقتا ما بعد ان يكون ب فذلك يوصف

دام ح

بانه

بانه آ لا يدرى متى عند ما يوصف بانه ب او فى وقت اخر او
دائما او لا دائما على راى ثاوفرسطس واما الراى الثانى فلا يخالف
الراى الاول من جهة الموضوع فلا شك ان قولنا كل متحرك معناه
كل ما يوصف بانه متحرك ويوضع له كان دائما او وقتا ما فان معنى
المتحرك فى الشيئين واحد ويختلف بمدة الثبات والمدة امر عارض
للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون فى جانب المحمول لان الاولين
احق والحكم بالمحمول اعم مما يمكن ان يفهم منه من غير شرط دوام او لادوام
البتة وهؤلاء خصصوا شرط اللادوام فيكون معنى قولنا كل ب آ عندهم
ان كل ما يوصف بب كيف وصف به بالضرورة او بغير الضرورة فذلك
الشئ موصوف بانه آ لا بالضرورة بل وقتا ما على ما قيل وكذلك قولنا
لا شئ من ب آ على الاطلاق معناه ان لا شئ مما يوصف بانه ب كيف
وصف به الا ويسلب عنه آ اما ما يدرى كيف ومتى واما سلبا فى وقت
ما والجزئيتان تعرفهما من الكليتين

فصل فى الضروريات

قولنا كل ب آ بالضرورة معناه ان كل واحد مما يوصف عند العقل
بانه ب دائما او غير دائم فذلك الشئ دائما ما دام عينه ذاته موجودة
يوصف بانه آ كقولك كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة
لا شئ من ب آ معناه انه ليس شئ مما يوصف بانه ب كيف كان
يوصف به بضرورة او وجود غير ضرورى الا ويسلب عنه دائما آ فى
كل وقت ذاته فيه موجودة وانت تعرف الجزئيتين من الكليتين

الا فی شیء واحد وهو ان الجزء فی الاجعله دوام السلب والایجاب
ضروریا بل دوام یستحقه طبیعته فانه یمکن ان یکون بعض الناس
مسلوبا عنه الکتابة او موجبة له ما دام ذاته موجودة ولکنه باتفاق
لیس باستحقاق ولا کذلک فی الکلیات فانها ما لم یستحق دوام السلب
والایجاب لم یکن القضیة موثوقا بصدقها بل لا یکون صادقة البتة فان
الصدق هو بالمطابقة وهذه المطابقة لا یتحقق الا فیما یجب له دوام له
بل نحن لا نحکم فی قضیة بجمولها ممکن وزمانها مستقبل بانها صادقة
او کاذبة ما لم یطابق الوجود ولم یخالفه فی الممکنات اما الممکن فهو الذی
حکمه من سلب او ایجاب غیر ضروری واذا فرض موجودا لم یعرض منه محال
فمعنی قولنا کل ب ا بالامکان ان کل واحد مما یوصف بانه ب کیف کان
فان ایجاب ا علیه غیر ضروری واذا قرض بالضرورة لیس وقولنا لیس
بالضرورة فالاول سالبة ضروریة والثانی سالبة الضرورة لکنه
قد یظن ان قولنا لیس بالضرورة یلزمه یمکن ان لا ولا یلزمون ذلک
وانما یلزمه یمکن ان لا اما المعنی المتعارف عند العامة دون المصطلح
علیه عند الخاصة وکذلک فرق بین قولنا بالامکان لیس وقولنا
لیس بالامکان فالاول سالبة ممکنة والثانی سالبة الامکان لکنه
یظن ان سالبة الامکان کقولنا لیس بممکن یلزمه بالضرورة لا و
ذلک انما یلزمه اذا کان الممکن بالمعنی العامی دون الخاصی واما
الممکن الخاصی فاذا سلب وجب ان یلزمه ضرورة ولکن لا الوجود دون

هذا الایجاب حاصلا لم یعرض منه محال وعلی هذا القیاس فاعلم الفرق بین قولنا الکلیة والجزئیة بالضرورة

علام

عدم ولا العدم دون وجود فان ما ليس مما لى حقيقي فهو اما ضروري
الوجود واما ضروري اللاوجود وليس احدهما بعينه وجهل جماعة
من المنطقيين بهذه الاحوال اوقعهم في خطاء كثير استمروا عليه
في احكام ذوات الجهة فصل في عكس المطلقات
العكس يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب و
الايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والمشهور ان السالبة
الكلية المطلقة تنعكس مثل نفسها فانا اذا قلنا لا شيء من ب ا
صدق لا شيء من آ ب والا فليكذب لا شيء من آ ب وليصدق
نقيضه ان بعض اب وليفرض ذلك البعض شيئا معينا وليكن ج
فيكون ذلك الشيء الذي هو ج آ ب فيكون ذلك الب الف و
كان لا شيء من ب ا هذا خلف والحق في هذا عوانه انما يصح هذا
العكس لا في كل ما يعد في المطلقات بل في مطلقة ليس شرط صحة الحاق
الضرورة فيها زمانا يختلف في اشخاص بل معنى غير الزمان ومثل
ذلك ان يكون الشرط الذي يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط ما دام
الموضوع موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل منتقل متغير فانك
اذا الحقت به جهة الضرورة وجب ان تقول بلسانك او في نفسك
ما دام موصوفا فانه منتقل وربما لم يصدق ان نقول ما دام موجود
الذات ففي مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس وفي امثالها
اذا صدق لا شيء كذب بعض او صدق بعض كذب لا شيء من غير

اشتراط زمان بعينه بل مطلقا وامثله هذه هي المستعملات في
العلوم وان كانت تناقض من الواجب عن نفس اللفظ فان لم يكن
هكذا فليس يجب ان تنعكس الكلية السالبة مثل الامثلة التي
يوردها المعلم الاول مما السلب فيه في زمان ما كقولك لا شيء من الحيوان
بنايم فانه يأخذ هذه وامثالها سوالب مطلقة وهذه لا تنعكس
البتة الموجبة الكلية لا شك انها لا تنعكس كلية موجبة فليس اذا صدق
قولنا كل انسان متحرك يصدق ان كل متحرك انسان ولكن تنعكس
جزئية موجبة اما البيان المشهور المستمر على الشرط المذكور فهو انه
اذا كان كل ب آ فبعض آ ب والا فلا شيء من آ ب فلا شيء
من ب آ وكان كل ب آ هف واما البيان الحقيقي الذي يجري
في كل مادة فبالافتراض انه اذا كان كل ب آ فنفرض شيئا بعينه هو
ب وهو آ فليكن ذلك الشيء ج فج ب وآ فالف ما هو ب وهو
ج ثم المشهور ان هذا العكس مطلق ويجب ان يكون مطلقا على
المعنى الاعم الذي لا يمتنع ان يكون ضروريا مثل قولنا كل حيوان
متحرك بحركة الارادة وجودا وكلا او بعض المتحرك بالارادة حيوان
ضرورة واما على الرأي الثاني فليس يجب ان يكون عكس المطلق
مطلقا لما اوضحناه والجزئية الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها
وبيانها المشهور والحقيقي على بيان الموجبة الكلية ومثال ذلك
بعض الناس كاتب وهو بعض الكتاب انسان السالبة الجزئية المطلقة

لا تنعكس فليس اذا صح قولنا ليس كل انسان كاتب وصدق يجب
ان يصدق ليس بعض الكاتب بناس

فصل في عكس الضروريات

السالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية فانه
اذا كان بالضرورة لا شيء من ب آ فبالضرورة لا شيء من آ ب والا
فيمكن ان يكون آ ما ب فليكن ذلك ج حتى يكون في وقت ما صار آ صار
ب فيكون هو ب و آ فيكون ذلك الب آ هذا محال والكلية الموجبة
الضرورية تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذي سلف في
المطلقة لكنه في المشهور يجب ان يكون عكسه ضروريا لانه لو كان مطلقا
لكان عكسه وهو داخل في الاصل الاول مطلقا وكان بعض ب آ
مطلقا وكان الكل بالضرورة واما في الحقيقة فليس يجب ان يكون عكس
المطلق مطلقا لا ضرورة فيه ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن
الصحيح ان عكس الضرورية ربما كان مطلقا كقولك بالضرورة كل كاتب
انسان ثم تقول بعض الناس كاتب وذلك لا بالضرورة التي اياها
نريد بل ان كان ولا بد فبضرورة اخرى يصح ذلك على كل ممكن مثل ان
بعض الناس كاتب ما دام كاتبا ولسنا نقصد في الضرورة مثل هذا
والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل بيان الكلية اما الجزئية
السالبة الضرورية فلا تنعكس لانك تقول بالضرورة ليس كل حيوان
انسانا ولا تقول بالضرورة ليس كل انسان لحيوان

فصل في عكس الممكنات

واما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها

لا تنعكس مثل نفسها فانك تقول ممكن ان لا يكون احد من الناس
كاتبا ولا تقول ممكن ان لا يكون احد من الكاتب انسانا ولكنه
قد يظن في المشهور انها تنعكس جزئية والسبب في ذلك ان قولنا
ممكن ان لا يكون شيء من آ ب يصدق معه قولنا ممكن ان يكون
كل ب آ وهو منعكس لانه يمكن ان يكون بعض آ ب كما نذكره بعد
ثم ظنوا ان هذا العكس يلزمه يمكن ان لا يكون بعض آ ب ونحن
سنبين ان هذا العكس يكون بالمعنى العامي لا الخاصي ولا يلزمه النقل
الى السلب واما الحق فيمنع عكس هذه المقدمة فانك اذا قلت يمكن
ان لا يكون احد من الناس كاتبا فليس نقول يمكن ان لا يكون كل لك ان م
او بعض الكتاب انسانا ولا نلتفت الى ما يتكلفون واما الكلية
الموجبة الممكنة فالمشهور انها تنعكس جزئية موجبة ممكنة فانه
اذا كان كل ب آ بالامكان الحقيقي والا فبالضرورة لا شيء من آ ب فبالضرورة
لا شيء من ب آ هذا محال واما الحق فيوجب انه ليس ان كذب بعض
آ ب بالامكان الحقيقي وجب بالضرورة لا شيء بل ربما كان بالضرورة
كلا وبعض على ما قلنا وانما يجب ان يصدق اذا كذب قولنا بعض
آ ب بالامكان العامي لكن الحق ان عكس الممكن الحقيقي الموجب ممكن
عامي يجوز ان يكون ضروريا ويجوز ان يكون ممكنا حقيقيا واما
الجزئية الموجبة الممكنة فانه قال عكسها في المشهور والتحقيق كحال
الكلية الموجبة الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه واما الجزئية

السالبة

السالبة الممكنة فيظن انها تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور في الكلية
السالبة الا ان الحق يمتنع عكسها مثل ما بيناه في الكلية فصل
في القياس القياس قول مؤلف من اقوال اذا وضعت لزم عنها
بذاتها لا بالعرض قول آخر لها اضطرارا ومعنى يلزم انه يحصل التصديق
به ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات وشكلها حتى ان كان
بينا بنفسه وعمل عليه قياس عن مقدمات مثله في البيان لم يكن
ذلك قياسا حقيقيا فصل في القياس الكامل وغير الكامل
القياس الكامل هو القياس الذي يكون لزوم ما يلزم عنه بينا عن
وضعه فلا يحتاج ان يتبين ذلك لازم عنه والغير الكامل هو الذي
يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بينا في اول الامر ان ذلك يلزم عنه بل
اذا اريد ان يتبين ذلك بين بشيء آخر لكنه غير خارج من جملة ما
قيل بل اما بنقيض ما قيل او عكسه او بتغيير شيء منه واقتراضه على
ما نوضح فصل في القياس الاقتراني والاستثنائي القياس
اما ان يكون ما يلزم منه بين هو ولا نقيضه مقولا فيه بالفعل بوجه بل بالقوة
ويسمى قياسا اقترانيا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
فكل جسم محدث واما ان يكون ما يلزم منه هو او نقيضه مقولا فيه
بالفعل ويسمى قياسا استثنائيا كقولك ان كانت النفس لها فعل
بذاتها فهي قائمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهي قائمة بذاتها
فصل في الاجزاء القياسات الاقترانية واشكالها

كل قياس اقتراني فانما يكون من مقدمتين تشتركان في حد ويفترقان في
حدين فيكون الحدود ثلاثة ومن شان المشترك فيه ان يزول عن الوسط
ويربط ما بين الحدين الاخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والحدود الثلاثة جسم
ومؤلف ومحدث والمؤلف منكرر متوسط والجسم والمحدث لا
ينكرران واللازم هو مجتمع منهما فالمنكرر يسمى حدا اوسط والباقيان
يسميان الطرفين والراسين والطرف الذي يريد ان يصير محمول اللازم
يسمى الطرف الاكبر والذي يريد ان يكون موضوع اللازم يسمى الطرف الاصغر
والمقدمة التي فيها الطرف الاكبر يسمى الكبرى والتي فيها الطرف الاصغر
يسمى الصغرى وتاليف صغرى وكبرى يسمى قرينة وهيئة الاقتران تسمى
شكلا والقرينة التي يلزم عنها لذاتها قول اخر يسمى قياسا وسولو
حسبه ومن واللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق اليه القياس يسمى مطلوبا
واذا لزم يسمى نتيجة وللحد الاوسط ان كان محمولا في مقدمة موضوعا
في الاخرى سمي بذلك الاقتران شكلا اولا وان كان محمولا فيهما سمي شكلا
ثانيا وان كان موضوعا فيهما سمي شكلا ثالثا ويشترك الاشكال كلها
في انه لا قياس عن جزئيتين ويشترك ما خلا الكاينة عن الممكنات
في انه لا قياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية والنتيجة
تتبع اخس المقدمتين في الكم اعني الكلية والجزئية وفي الكيف اعني الايجاب
والسلب ثم يخص كل شكل شرايط في ضروب الشكل الاول

من المطلقات فالشكل الاول انما ينتج فيه ما كان كبراه كلية وصغراه موجبة فيكون لا محالة فرايبه اربعا الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل ج ب وكل ب ا فهو قياس كامل على ان كل ج ا وكقولك كل جسم مولف وكل مولف محدث فكل جسم محدث الضرب الثاني من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شي من ب ا فهو القياس الكامل على انه لا شي من ج ا وكقولك كل جسم مولف ولا شي مما هو مولف بقديم ينتج انه لا شي من الاجسام بقديم الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولك بعض ج ب وكل ب ا فهذا القياس كامل على ان بعض ج ا ومثاله قول القايل بعض الفصول الابعاد وكل بعد كم فبعض الفصول كم والضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك بعض ج ب ولا شي مما هو ب ا ينتج ليس كل ج ا مثاله بعض الفصول الكم ولا شي مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف وساير الاقترانات التي للثلاث نعرفها بالعدد بعد هذه الاربعة لا ينتج شيا بعينه بل اذا صدق جميع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة اخرى انما يصدق فيها جميع الطرفين على السلب ويكون الاقترانات واحدا بعينه ثم قد علمت ان الشكل الاول ينتج جميع المطا

المحصورة الاربع وما لم يكن فيها جزئي فلا ينتج جزئيا فصل

في الشكل الثاني من المطلقات واما الشكل الثاني فالمشهور فيها انه مهما كانت الكبرى فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة للاخرى في الكيف كان منتجا ولو من المطلقات واما الحق فيوجب ان السالبة المطلقة اذا لم يكن بالشرط المذكور بحيث ينعكس كليهما على نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجة كما لا يلزم من الممكنتين فنبه على ما بين فيهما ويكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم اتفاقا ان فيما ساقه غير كاملة في الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ج ب ولا شيء من ا ب فنقول انه ينتج لا شيء من ج ا الا انا اخذنا السالبة المطلقة الكلية بحيث ينعكس فيصير ولا شيء من ب ا وكان كل ج ب فلا شيء من ج ا بحكم الشكل الاول وقد يتبين بالخلف انه ان لم يصدق قولنا لا شيء من ج ا فبعض ج ا على ما فرضنا من ان الكلية السالبة يكذب معها الجزئية الموجبة للشرط المتقدم فاذا كان بعض ج ا ولا شيء من ا ب كان لا كل ج ب وكان كل ج ب هذا خلف والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما سالبة مثل قولك لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا ولنعكس الصغرى ونقول كل ا ب ولا شيء من ج ب ينتج لا شيء من ا ج وينعكس لا شيء من ج ا وبالخلف انه كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب و

الذي

كان

كان لا شيء من ج ب هف ـ الضرب الثالث من جزئية موجبة
صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب
ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا تبيين بعكس الكبرى وبالخلف ايضا
انه ان كان كل ج ا ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ب وكان بعض ج ب
هف والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة
كبرى ينتج جزئية سالبة مثل قولك ليس كل ج ب وكل ا ب فليس
كل ج ا ولا يتبين بالعكس لان الصغرى سالبة جزئية لا ينعكس
جزئية وان اضفنا الى الصغرى كانتا جزئيتين ولا ينتجان بل
يجب ان ناخذ الافتراض بدل العكس هاهنا بان نفرض البعض
البعض الذي هو ج وليس ب د فيكون لا شيء من د ب وكل ا ب فلا
شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فليس كل ج ا ويتبين
ايضا بالخلف انه ان كان كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل
ج ب فهذه هي الضروب المنتجة وسائرها عقيم للسبب المذكور في
مثلها من الشكل الاول فصل في الشكل الثالث من المطلقات
فاما الشكل الثالث من المطلقات فان شريطته في الانتاج
ان يكون الصغرى موجبة ثم لا بد من كلية وبكل شكل فيكون قرائنه
ستا الاولى من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك
كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا يتبين بعكس الصغرى ورد القرينة
الى ثالث الاول وبالخلف انه ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج

فلا شيء من ب آ هف والثانية من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
جزئية ويتبين بعكس الصغرى وبالخلف والثالثة من جزئية
موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب
الاول على نحو بيانه والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى
موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية مثالها كل ب ج وبعض
ب آ ينتج بعض ج آ ويتبين بان نعكس الكبرى ونجعلها صغرى
ونقرن بها الكبرى فينتج بعض ا ج ثم ينعكس بعض ج آ فبهذا
العكس الثاني يتبين ان النتيجة مطلقة على الراى الاول واما على
الراى الثاني فلا يتبين بهذا العكس فانه لا يجب ان يكون عكس
المطلقة بالراى الثاني مطلقة بل مطلقة بالراى الاول بل بالافتراض
على ما سنبينه في موضع اخر وقد يتبين ان هذا الضرب ينتج
بطريق الخلف ايضا والخامسة من كلية موجبة صغرى وجزئية
سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ولا يمكن ان يتبين بالعكس مثل
ما قلناه في رابع الثاني ولكن بالافتراض فليكن البعض الذي هو
ب وليس آ د فيكون كل ب ج وبعض ب د فبعض ج د ولا شيء من
د آ فليس كل ج آ وقد يبين ايضا بالخلف انه ان لم يكن كذلك بل كان كل
ج آ وكل ب ج فكل ب آ وكان ليس كل ب آ هف والسادسة من
صغرى جزئية موجبة وكبرى كلية سالبة تبين بعكس الصغرى وبالخلف
ان النتيجة جزئية سالبة فهذه الضروب هي المنتجة وما بعدها عقيم

وللسنن

وقد تبين لنا ان هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا وينتج الجزئي وان لم تكن المقدمة
جزئية **فصل في التاليف من الضروريات** اما الشكل الاول من الضروريتين
فلا تخالف المطلقتين في الانتاج وفي الكمال الا بجهة الضرورة في المقدمات و
النتيجة واما الشكلان الاخران فلا تخالفان ايضا نظيريهما من المطلقات في
الانتاج وفي تصحيح الانتاج بقوة الاول الا في شيئين احدهما الجهة والثاني ان
رابع الثاني وخامس الثالث كانا انما بينتا في المطلقتين بالافتراض والخلف
وههنا انه يتعذر ذلك فانا ان رفعنا الضروري السالب صار نقيضه
الموجب الذي يقابله ممكنا عاميا لا حقيقيا فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى
لتبيين الخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف ان هذا الاقتران نتاجه
ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفعنا ذلك ايضا فانا لم نعرف بعد هذا الاقتران ينتج
الذي من موجود ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فاما اذا استعملنا
الافتراض فان احد قياسي الافتراض قد يكون من ضروريتين واما القياس الثاني
فيكون من وجودية وضرورية وذلك مجهول وانت تعلم ان كل افتراض
فانما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الاول ولكن اذا
تركنا هذا الماخذ ورجعنا الى الامور انفسها يحق لنا ان نعلم ان الاختلاط من
وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الاول وان لم ينبه عليه بعد فليس
قياسا غير كامل بل يحتاج ان يدل على انه منتج فنجد سبيلا الى استعمال
وجوه الخلف والافتراض في هذا البيان فليبين ذلك بهما **فصل في اختلاط
المطلق والضروري في الشكل الاول** ان الحق في اختلاط المطلق

والضروري في الشكل الاول هو على ما يراه المعلم الاول ان العبرة للكبرى ان كانت مطلقة
فالنتيجة مطلقة مثلها وان كانت ضرورية فالنتيجة مثلها اما في المطلقة فلا شك
فيه واما في الضرورية فلان قولنا كل ب ج بالضرورة او بالضرورة لا شيء من ب ج معناه
ان كل واحد مما يوصف بب ويوضع لب ويكون ب وقتا ما ولا بالضرورة او
دائما فذلك الشيء موصوف دائما في كل وقت بانه ا او غير موصوف ولا في وقت
البتة بانه ا فيكون ج الموصوف بب كيف وصفت به داخلة في هذا الحكم و
ههنا شيء يجب ان يعلم وهو انه اذا كانت الكبرى مطلقة ووقت اطلاقها
ما دام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة تكون ضرورية لان ج ب دائما
وقد وضع ان ب ما دام ب فهو ا فج ا دائما فههنا قد يكون النتيجة ضرورية والكبرى
مطلقة فصل في اختلاطهما في الشكل الثاني واما الشكل الثاني
فان الاكثر والمشهور ان العبرة للسالبة التي تصير كبرى الاول بعكسها وافتراضها فان
النتيجة في حكمها بناء على ان السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجه
وقد قلنا في ذلك ما قلناه والحق يوجب فيها ما لا يجب ان يشتغل منه وهو ان النتيجة
دائما ضرورية فاما ان كانت المطلقة بحيث تصدق ضرورية فلا خفاء به وان كانت
بحيث تكذب ضرورية فلان ج و ا لما اختلفا في ان احدهما موضوع لب دائما
وبالضرورة او غير موضوع له البتة في وقت والاخر ما موضوع له لا دائما او غير موضوع
له دائما فبين طبيعتي ج و ا خلاف في ان احدهما مسلوب عن الاخر بالضرورة ويجب
ان يقتصر على هذا القدر من البيان اعتمادا على فهم المتعلم واذا لم
ينفع هذا القدر فليرجع الى الكتب الكبيرة التي استقصينا فيها

هذا

هذا الباب وغيره بمقدار الطاقة ولنا ان نبين من هذا البيان بعينه ان هذا
الاختلاط ينتج وان كان من سالبتين او من موجبتين في هذا الشكل ويكون النتيجة
سالبة ضرورية وذلك لان المطلق الذي يكون حقيقيا صرفا فسلبه وايجابه
بمنزلة واحدة ثم اذا اختلفت نسبة المحمول الى الطرفين في الدوام واللادوام
وان اتفقت في الايجاب والسلب كان بينهما اختلاف ضروري فصل في اختلاطها
في الشكل الثالث واما الشكل الثالث فان المشهور من حاله ان المقدمتين متى
اذا كانتا كليتين موجبتين فانهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لان
لك ان تعكس المطلقة منهما وتجعلها صغرى الاول فينتج ضروريا
فاذا احتجت الى عكس تا ان كان عكسه في المشهور ضروريا ولكن قد منع
الحق هذا العكس وفرغنا منه والحق ان النتيجة تتبع الكبرى فان
كانت الكبرى عن الكليتين سالبة فلا خلاف في ان الاعتبار بها وان
كانتا من جزئية وكلية فالمشهور ان العبرة للكلية الا انه يعتبر كبرى
الاول الا ان تكون السالبة جزئية فالمشهور في هذا الشكل و
الثاني ان النتيجة لا تكون ضرورية في حال وقيل ان ذلك خطأ في
النسخ والحق يوجب ان العبرة للكبرى وان كانت جزئية وتبين
بالافتراض فلنبين ذلك والكبرى جزئية سالبة ضرورية
فنقول ان النتيجة ضرورية ولنفرض البعض من الباء الذي ليس
با د فبالضرورة لا شيء من د آ ولكن كل ب ح وبعض ب د فبعض
ح د وبالضرورة لا شيء من د آ فبالضرورة بعض ح ليس آ و

وهكذا يتبين اذ جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية فصل
في التاليف من الممكنين في الشكل الاول واما القياس من ممكنتين
في الشكل الاول فمثل القياس من مطلقتين فيه في كل شيء الا اذا كانت
الصغرى ممكنة سالبة فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل ونبين
بردها الى الموجبة فان الممكنة السالبة في قوة الموجبة فينتج موجبة
ثم ينقل الموجبة الى السالبة فالشرط المراعى في الانتاج ههنا هو في
الكلام على كلية الكبرى لا الكيف حتى انه لا باس فيه بالانتاج عن سالبتين

فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول

فاما اختلاط العكس الممكن والمطلق في الشكل الاول فلا شك ان الكبرى اذا
كانت ممكنة فالنتيجة مثلها لان ج موضوعة لب واما ان كانت مطلقة
صرفة لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف فيها ان كانت موجبة فالنتيجة
ممكنة حقيقية وذلك لانا ان وضعنا ان النتيجة الممكنة الحقيقية كاذبة
كان الصادق اما ضرورة ايجاب واما ضرورة سلب فلنضع ولا ضرورة
سلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة وان كذبا ولكن يكون
كذبا غير محال فنقول بالضرورة ليس بعض ج آ وكل ج ب فبالضرورة
ليس بعض ب آ وكان كل ب آ بالامكان هذا كذب محال والقياس
منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لان
الكذب الغير المحال يمكن في وقت ما ان يوجد ويوجد لا محالة
حينئذ ما يلزمه معه لانه ان كان يوجد هو دون ما يلزمه

فليس

فليس ذلك لازما له واذا كان يوجد في حال فليس بكذب محال
فالكذب الغير المحال لا يلزمه محال فبقي ان يكون لزومه بسبب
الضرورية فهي كاذبة وليجعل ايضا الضرورية ايجابية فقد بينا
نحن ان النتيجة ضرورية ايضا فيكون بعض ب آ بالضرورة وكان
كل ب يمكن ان يكون وان لا يكون آ اذا كان مطلقا لا ضرورة فيه
هذا خلف فاذا النتيجة ممكنة حقيقية الا ان يكون الكبرى مطلقة
على الراي الاول فحينئذ قد تنتج مطلقة على ذلك الراي لانا ستبين
ان الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة تنتج ضرورية فيكون تارة تنتج
ضرورية وتارة غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الممكن الذي
يعمهما واما ان كانت الكبرى سالبة مطلقة فالمشهور ان النتيجة
ممكنة عامية تارة وتارة تكون ممكنة حقيقية وقد تنتج ايضا ضرورية
كقولك كل انسان يمكن ان يتفكر ولا شيء مما يتفكر بغراب فبالضرورة
لا شيء من الناس بغراب واما في التحقيق فان هذا ايضا انما يكون
اذا كانت المطلقة على حسب الراي الاول واما ان كانت مطلقة صرفة
فلا تنتج الا ممكنة حقيقية ويخرج من ذلك البيان بعينه الذي قيل
حيث كانت المطلقة موجبة لانه ان لم يكن قولنا لا ضرورة في ان
يكون او لا يكون ج آ صادقا فليكن ضرورة كون او ضرورة لا كون ونعمل
ما عملنا هناك واما المثال الذي اورد في المشهور فانه لا يلائم المطلق
على الراي الثاني لان كبراه ضروري فصل في اختلاط الممكن و

الضروری فی الشکل الاول اما اختلاط الممکن والضروری فی الشکل الاول
فان کانت الکبری ممکنة فلا شک ان النتیجه ممکنة لان ج موضوعة
لب واما ان کانت ضروریة فالمشهور انها ان کانت موجبة فالنتیجة
ممکنة حقیقیة والا فلیس یمکن ان یکون ج آ فاذا بالضرورة لیس ج آ
وکان بالضرورة کل ب آ فبالضرورة لیس بعض ج ب وکان ممکنا ان
یکون کله هف واما الحق فی التحقیق فلیس الخلف بخلف فان نقیض تلک
النتیجة لیس ممکن عامی حتی یلزمه فبالضرورة لا والحقیقة یوجب
ان النتیجة ضروریة لانا ان وضعنا ان کل ج آ بالامکان الحقیقی وکان کل
ج ب بالامکان الحقیقی انتج علی ما نبینه بعد ان بعض ب آ بالامکان
الحقیقی فامکن ان لا یکون آ وهو بالضرورة آ هف ولنبین هذا بوجه
اخر اوقرب الی الافهام فنقول انه اذا کان کل ب آ بالضرورة ای کل ما یوصف
ب فذلک الشیء دائما هو آ کذا اذا قیل له ب کان دائما آ لا ما دام
موصوفا بانه ب فان الضرورة التی اياها نعنی فی هذه الاشکال
غیر هذه وقد بینا ذلك فما دام ذات ج الموصوفة بانها ب موجودة
فاذا صار ج ما ت فانه یکون قبل کونه ب او کذلك بعد کونه و
بعد زوال ب عنه والمثال لتقریر هذا قولنا کل انسان یمکن ان
یتحرك وکل متحرك فهو جسم بالضرورة فکل انسان جسم بالضرورة
واما اذا کانت الکبری سالبة ضروریة فالمشهور انه ینتج
ممکنة عامة فتارة یصح ممکنة حقیقیة وتارة یصح مطلقة

فالحق

فالحق ان النتيجة ضرورية دائما لما بيناه فصل في
الممكنتين في الشكل الثاني لا قياس في الشكل
الثاني من ممكنتين فانه يمكن ان يكون طبيعتان تحمل
احدهما على الاخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب
عن احدهما شي بالامكان و يوجب على الاخرى و يمكن ان
يتوهم كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس
وليكن الحد الاوسط في جميع ذلك الحركة ولا يمكن ان يبين
بالعكس لان هذه الممكنة لا تنعكس ولا يمكن ان نبين با
لخلف لان القياسات التي تطرد اليها الخلف مختلطة بالضروريات
التي لم نتكلم بعد واذا علمت انه لم ينتج شيئا بيانا فعن
المقدمات نعرفه بالتجربة فصل في اختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الثاني واما اختلاط
الممكن والمطلق في الشكل الثاني فالمشهور ان السالبة
اذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل ان
كانت جزئية يمكن الافتراض منها فانه يكون من
اختلاطها قياس وينتج نتيجة ممكنة عامة على ما قيل
في الشكل والا لم ينتج والحق انه لا قياس من ممكنة ومطلقة
في الشكل الثاني الا ان لا يوجد المطلقة الا بحيث يصح
ضرورية فحينئذ يكون اختلاطا اخر في الحقيقة ٠ و

تبين لك هذا انما قلناه فى الاختلاط من الممكنتين والاختلاط
من المطلقين فى هذا الشكل ومن امثلة ذلك كل انسان
متحرك بالامكان ولا حيوان واحد متحرك مطلقا كما
يستعمله المعلم الاول فصل فى اختلاط الممكن و
الضرورى فى الشكل الثانى واما اختلاط الممكن و
الضرورى فى الشكل الثانى فالمشهور انه لا فرق بينه وبين اختلاط الاول
الا فى حال تضعيف النتيجة كما فرق فى الشكل الاول واما الحق فهو ان
النتيجة دائما ضرورية سالبة ولو عن سالبتين او عن موجبتين او كيف
كان بعد ان يكون الكبرى كلية وبيان ذلك مثل بيان اختلاط المطلق
والضرورى فى هذا الشكل فصل فى اختلاط الممكنتين
فى الشكل الثالث واما الممكنتان فى الشكل الثالث فقد يكون
منهما قياس اذا كان احدهما كلية وان كانت الصغرى سالبة
وينتج دائما ممكنة حقيقية وبيان ذلك اما فيما يرجع الى الاول
بعكس واحد فبالعكس واما فيما يرجع الى الاول بعكسين ولكن يحتاج
فى انتاج المط الى عكس ثان او فيما لا يرجع الى الاول فبالافتراض لان
عكس النتيجة الاولى وان كانت تكون ممكنة فانها تكون ممكنة عامة لا يلزم
ذلك ان لا تكون ضرورية فصل فى اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثالث
واما اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثالث فالمشهور انهما اذا كانتا
موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لا محالة لانك يمكنك

الى الفصل

زيادة
وقد تبين لك ان هذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا وينتج الجزئي اذا
لم تكن المقدمة جزئية فصل في التاليف من الضروريات
اما الشكل الاول من الضروريتين فلا تخالف المطلقتين في الانتاج
وفي الكمال الا بجهة الضرورة في المقدمات والنتيجة واما الشكلان
الاخران فلا تخالفان ايضا نظيرهما من المطلقات في الانتاج وفي
تصحيح الانتاج بقوة الاول الا في شيئين لانك لا يمكنك ان تجعل
المطلقة صغرى فينتج الممكنة ولو بعكس ثان واما ان كانت احدهما
سالبة والمطلقة موجبة فحكمها حكم الموجبتين لان السالبة الممكنة
موجبة في القوة فلا يغير من انتاج الممكن شيئا وان كانت السالبة
مطلقة فلا يكون في الاول الاكبرى ينتج ممكنة عامة فربما كانت
حقيقية وربما كانت ضرورية واما الحق فهو ان النتايج كلها ممكنة
ان كانت المطلقة صرفة فممكنة حقيقية وان كانت غير صرفة فممكنة
عامة ويبين ذلك اما بعكس واحد واما بالافتراض فيما سوى ذكر

فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثاني

واما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمشهور على ما
قيل في الاختلاط الاول الا في حال تضعيف النتيجة واما الحقيقي
من الراي فيوجب ان النتيجة تتبع الكبرى ويبين ذلك في
احدى العكس بالعكس وفي ذي العكسين بالافتراض فصل
في القضايا الشرطية قد قلنا في ما سلف ان الحملية مطلقة

علينا
ومنوعة ومنفقة للجهات ومختلفة ومختلطة وبقى عليها ان
نذكر القياسات التى تنتج مطلوبات شرطية بالاقتران فان
الشرطيات قد يطلب كما يطلب الحمليات ولنذكر اولا فصولا تعين
فى تحقيق المقدمات الشرطية فنقول ليس الايجاب والسلب انما هما
فى الحمل فقط بل وفى الاتصال والانفصال فانه كما ان الدلالة
على وجود الحمل ايجاب فى الحملى كذلك الدلالة على وجود الاتصال
ايجاب فى المتصل كقولنا اذا كان كذا كان كذا او الدلالة على
وجود الانفصال ايجاب فى المنفصل كقولنا اما ان يكون كذا واما
ان يكون كذا وكما ان الدلالة على رفع وجود الحمل سلب فى الحملى كذلك
الدلالة على رفع الاتصال كقولك ليس اذا كان كذا كان كذا او رفع
الانفصال كقولنا ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا سلب فى
المتصل وكل سلب هو ابطال الايجاب ورفعه والايجاب والسلب
فى الاتصال والانفصال قد يكون محصورا كليا جزويا او جزئيا وقد
يكون مهملا فانك اذا قلت اذا كان كذا كان كذا او اما ان يكون كذا
واما ان يكون كذا او اذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا او ليس اما
ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد اهملت. واما اذا قلت كلما
كان كذا كان كذا او دائما اما ان يكون كذا او لا يكون كذا فقد حصرت
حصرا كليا موجبا وان قلت وليس البتة اذا كان كذلك كان كذا
او ليس البتة اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فقد حصرت حصرا

كليا

كليا سالبا وان قلت قد يكون اذا كان كذى كان كذا او قد يكون اما كذا
واما كذا فقد حصرت حصرا جزويا موجبا وان قلت قد لا يكون اذا
كان كذا كان كذا او ليس كلما كان كذا كان كذا او قلت قد لا يكون اما
كذا او اما كذا او ليس دائما اما كذا واما كذا فقد حصرت حصرا سالبا
جزئيا والجزء الاول من كل شرطي الذي يقترن به حرف الشرط وينتظر
جوابه يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا وكل واحد منهما في نفسه قضية
وقد يكون كل واحدة منها حملية وقد يكون شرطية متصلة و
منفصلة وقد يكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس سلب
الشرطية وايجابها وحصرها واهمالها تابعا للمقدم والتالي بل للشرط
فانك اذا قلت اذا كان ليس ا ب فليس ج د فالمقدمة موجبة وان
كان المقدم والتالي سالبتين وانما كانت موجبة لانك اوجبت الاتصال
وعلى هذا فقس في غيره والمقدم في الشرطي المتصل فقد يكون قضايا
كثيرة مثاله ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس
ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب فهذه مقدمة واحدة
فان قلنا ان كان هذا الانسان به ذات الجنب فبه كذا وكذا صارت
مقدمات كثيرة ومع ذلك فقد تكون المقدمة واحدة فان قلنا ان
~~كان هذا الانسان~~ كقولك اذا كان كذا وكان كذا الخ يكون كذا فاما اذا
كان التالي قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا
اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ~~فاما اذا كان التالي قضايا~~

كثيرة فان المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا اذا كان كذا

فيكون كذا او يكون كذا ~~او يكون كذا~~ فان هذه ثلث مقدمات فان

كل واحد مما ذكر في التالي تال بنفسه كما تقول زيد هو حيوان وابيض

وضحاك فهذه ثلث مقدمات او ثلث قضايا حملية وقد يستعمل مقدمات

متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ح د ويكون

ا ب معناه ان كان ا ب فلا يكون ح د ومثل ذلك قولك لا يكون

ح د او يكون ا ب هو كقولك اما ان لا يكون ح ا ويكون ا ب فهذا القدر

كاف للذكر في تقسيم المقدمات الشرطية فلنشرع في ذكر اقتراناتها

فصل في الاقترانات مع المتصلات اما الاقتران الكاين

من المتصلات فاما ان يكون بان يجعل مقدم احدهما تالي الاخر

ويشتركان في التالي او يشتركان في المقدم وذلك على قياس الاشكال

للحملية والشرطية او ... والنتيجة شرطية فيحصل من اجتماع

المقدم والتالي اللذين هما كالطرفين اما كلية واما جزئية واما

سالبة واما موجبة على قياس ما قيل فصل في الاقترانات مع

المنفصلات واما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن ان يكون في جزء تام

بل يكون في جزء غير تام وهو جزء تال او مقدم ويكون ح على هذا

القياس اما ان يكون هذا العدد فردا او يا ...حد الزوج حد او وسط

ونفعل لاجزاء الانفصال في المنفصلة الثانية فتقول فكل زوج اما

زوج الزوج واما زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد ثم نترك

النتيجه

النتيجة الاوسط ويأخذ هكذا فكل عدد اما فرد واما زوج الزوج واما
زوج الفرد واما زوج الزوج والفرد فهذا المثال واما شرايط الانتاج
فيجب ان يكون الصغرى وهي مثل المنفصلة الاول موجبة كانت جزئية
او كلية ويكون للجزء المشترك فيه موجبا فيه والانفصال في الكبرى
كليا وعليك ان تعتقد قرائنه وقد نزد على غير هذا الشكل الا ان
ذكره بالمبسوطات من الكتب اولى فانه ابعد من الطباع وبالجملة
ليعلم انما نورد من الاقترانات الشرطية كلاما انتاجه لا يخرج عن قريب
ومناسب للطباع في الاستعمال واما ما وقف عن ذلك فذكره في كتاب
الشفا وفي كتاب اللواحق فصل في الحملي مع المتصل
على الحملي يشارك تالي المتصل والحملي مقدمات الكبرى في جزء مشترك
فيه وتبقى النتيجة من المقدم ومن جزء التالي والحملي اللذين هما
كالطرفين في حدودهما مثاله ان كان كل اب فكل جـ د وكل د هـ ينتج
فان كان اب فكل جـ هـ فان كان الاوسط موضوع الحملي محمول التالي
على حسب ما مثلناه فانا نسمي ذلك الشكل الاول ويكون نتيجتهما لو
انفردا التالي والحملي نتيجة القياس والمقدم هو ما كان مقدما حاله
واما ان كانت المتصلة سالبة فالتاليف منها من جملة ما لا نذكره
في هذا الكتاب وعليك ان تعد قرائنه واما الذي نسميه بالشكل
الثاني من هذا الباب فهو اذا كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى
كنسبة مقدمتي الشكل الثاني في الحمليات مثلا ان نقول ان كل اب

وشرطيتها ان كانت موجبة فيجب ان يكون الحال
بين التالي والحملي كالحال بين مقدمتي الحمليات
في الشكل الاول صح

وكل حـ د ثم نقول لا شئ من آ د فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل
في الحمليات والنتيجة على ما قلنا وان كانت المتصلة سالبة فله حكم اخر
اذا كانت النسبة بينهما نذكره في غير مثل هذا الكتاب واما القرائن فعدها
انت بنفسك واما الذي نسميه بالشكل الثالث في هذا الباب فذلك
اذا كانت النسبة بينهما على ما في الثالث من الحمليات فان كانت المتصلة موجبة
فالشرط كما في الحمليات وان كانت المتصلة سالبة فحكمه مذكور في الكتب المبسوطة
واما القرائن فعدها انت بنفسك فاجعل في مثل هذا الاقتران الحملي
[illegible] الصغرى حدثت اشكال ثلاثة على تلك الصفة فالشكل الاول ان كانت
المتصلة موجبة فالشرط فيه كالشرط في الحمليات وان كانت سالبة فحكمه
مذكور في كتب اخرى ومثاله كل حـ ب واذا كان د ه فكل ب آ فاذا كان د ه
فكل حـ آ الشكل الثاني مثاله اذا كان المتصل موجبا فالشرط كما كان في الثاني
من الحمليات وان كان سالبا فحكمه في كتب اخرى واما الشكل الثالث فلا يعاند
في شرطيته ما قيل في ثالث الحمليات اما هذه الاقترانات بعينها من جانب
المقدم فهي اقل استعمالا في العلوم الاولى ان نذكرها لها في الكتب المبسوطة
وقد يقع بين المنفصل وبين الحملي الواحد اقتران والطبيعي منه ان يكون الحملية
هي الصغرى ويكون موجبة ومحمولها موضوع في الانفصال كله ويكون الشرطية
كلية وعلى قياس الشكل الاول كقولك كل كثير معدود وكل معدود اما
زوج واما فرد فكل كثير اما زوج واما فرد ويكون تاليفهما اربعة وقد يقع
بين منفصل صغرى وحمليات كبرى ويكون حمليات بعدد اجزاء الانفصال

ويكون

ويكون شيء مشترك الكل حملي مع كل جزو ويكون جميع اجزاء المنفصل مشتركة
في حد وح اما ان يكون على سبيل تاليف الشكل الاول ويسمى الاستقراء
التام كقولك كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان
يكون جمادا او كل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم فاذا كل
متحرك جسم ويجب ان يكون المنفصلة واجزاؤها موجبة والحمليات
كليات وقد يكون على سبيل الشكل الثاني والشرط بين اجزائه واجزاء
الحمليات هو الشرط الكاين بين حمليتي في الشكل الثاني ولا يكون على سبيل
الشكل الثالث وقد يقع بين متصل ومنفصل اما في جزو تام وينبغي ان
تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة احدهما لا محالة
كلية وما لم يكونا كليتين لم يكن النتيجة كلية ويجوز ان يتوقى انه ينتج متصلة
ويجوز ان يتوقى انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج على وجهين
اما متصلة هكذا ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا او منفصلة
هكذا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان تكون الليل موجودا وانت تعرف
ضروبه واما في جزو غير تام فيجب في الطبيعي منه ان يكون محمول التالي
موضوعا في اجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال على
الباقي من التالي ويكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان
هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج واما فرد ينتج انه
ان كان هذا الشيء كثيرا فهو اما زوج واما فرد وانت تعرف ضروبه وكل

اقتران امكن بين حملية وشرطية فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية
اذا كان جزء الشرطي متصلا مثل المتصل فيشاركه في مقدم او تال ويجب ان
يقنع هٰهنا بما نورده واما الاستقصاء فتجده في الكتب البسيطة فصل
في القياسات الاستثنائيات القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى وضع او رفع لاحد جزويهما ويجوز ان يكون
حملية او شرطية ويسمى المستثناه فالمستثناة يلزمها النتيجة والشرطية الموضوعة
تدل على اللزوم او العناد والمستثناة من قياس شرطي متصل اما ان يكون من
المقدم فيجب ان يكون عين المقدم لينتج عين التالي كقولنا ان كان زيد
يمشي فهو يتحرك لكنه يمشي فهو يتحرك اذن فقد ميه لكنه يمشي فهو محرك اذن قدميه وان كان
من التالي فيجب ان يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم وعين التالي لا ينتج
شيئا يبين لك بالاعتبار واما اذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات
جزوين فقط موجبتين فايهما استثنيت عينه انتج نقيض الباقي وايهما
استثنيت نقيضه انتج عين الباقي مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد
ولكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو
زوج وان كان احد الجزوين او كلاهما سالبا لم ينتج الا استثناء النقيض
كقولنا اما ان لا يكون هذا الشخص حيوانا واما ان لا يكون نباتا لكنه حيوان
فليس بنبات ولكنه نبات فليس بحيوان وكذلك اما ان يكون عبد الله في
البحر واما ان لا يغرق فانما ينتج هذا باستثناء النقيض ايضا وستعلم
ان استثناء العين لا يفيد في شيء من ذلك فان كانت المنفصلة ذات اجزاء

كثيرة

كثيرة متناهية فانها استثنيت عينه انتج نقيض البواقي ولا ينتج
للبعض واحدة منها الا استثناء نقيض الجميع غيره واما
اذا كانت الاجزاء بلا نهاية فلا يفيد استعماله مثل ان نجعل
محمولات الاجزاء الالوان الغير المتناهية او شيئا مما اشبه
ذلك فصل في القياسات المركبة واما القياسات
المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات
اذ ليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب فيه النتيجة في كل
قياس شيئا واحدا بل ذلك بكثير القياس وانما تركيب القياس
ان تكون القياسات المجموعة اذا حللت الى افرادها كان ما ينتج
كل واحد منها شيئا اخر الا ان نتايج بعضها مقدمات لبعض
وقد اختصرت وربما لم يصرح بها ويكون القياس التركيبي من
المطلوب الاول قياسا من مقدمتين وانما دخلت القياسات
لتبيين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء وتمثيل وغير ذلك
وسنذكر الاستقراء والتمثيل وتركيب القياس قد يكون موصولا
وهو ان لا يطوى فيه النتايج بل يذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة
مقدمة كقولك كل ج ب وكل ب ه فكل ج ه وكل ه د فكل ج د
وعلى هذا القياس واما المفصل فهو الذي فصلت عنه النتايج
فلم يذكر كقولك كل ج ب وكل ب ه وكل ه د وكل ج د القياس
الذي نادته المحدثون في الشرطيات الاستثنائية هو قياس

سهم مركب واحد على انه مفرد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجود فالاعشى لا يبصر والشمس طالعة فاذن الاعشى لا يبصر وههنا قد طويت نتيجة هي بالقوة استثناء وهي فالنهار موجود ومن تلك النتيجة تلزم هذه النتيجة فصل

في اكتساب المقدمات واما اكتساب المقدمات فذلك بان يضع جزوي الشيء ويأخذ خاص كل واحد منهما وما يلحق كل واحد منهما من الاجناس واجناسها وفصولها والفصول الخاصية به والعوارض اللازمة وغير اللازمة ويستكثر منها ما امكنك ونطلب ايضا ما يحمل عليه كل واحد منهما ويضع كل جملة على واحدة ففي الايجاب الكلي ننظر انه هل في جملة ما يحمل على احد شيء هو في جملة ما يوضع للمحمول وفي السلب الكلي ننظر هل نجد في لواحق احد الطرفين ما لا يلحق الاخر وفي الايجاب الجزوي ننظر هل في ملحوقات احد الحدين ما لا يلحقه الاخر في لواحق بعض احد الطرفين ما لا يلحق الاخر فصل في تحليل القياس

وتحليل القياس هو ان نميز المطلوب وننظر في قول المنتج له هل نجد فيه شيئا يشارك فان وجدت فانظر هل هو محمولة او موضوعة فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى او الكبرى ووجدت الاوسط ثم انظر الى المطلوب بأي شكل يبين فضم الى الاوسط الطرف الثاني من المطلوب على هيئة ذلك الشكل

احد الطرفين ما هو ملحوق الاخر او في لواحق لا لكل ما لا يلحق الاخر وفي السلب الجزوي ننظر هل في ملحوقات صح

وذكر

وذلك الضرب فان كنت وجدت المقدمتين بالفعل فذلك
اسهل وباء ان كان هناك تركيب فيندرج من نتيجة الى نتيجة
قبلها حتى تبلغ القياسات الاولى وربما كان اللفظ في النتيجة
غير الذي في المقدمة فاستعمل بالمعنى واقصده وربما كان في
احدهما اسم وفي الاخر اسم اخر او كان في الاخر قول فيجب ان يكون
يراعي جميع ذلك ويراعي الفرق بين المعدول والسالب فلا ياخذ
الموجبة المعدولية على انها سالبة وكل نتيجة فاذا استثنى عكسها
او عكس نقيضها وجزوبها وعكس جزوبها ان كان لها عكس ونتيجتها
جزئي وكل قياس فانه يستتبع الحكم بالاكثر على جميع موضوعات
الاصغر استتباعا كانه بالظن هو بعينه وهذا اذا كان في الشكل
الاول وقد تنتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة في الحق انه
ان كان القياس صحيح التاليف صادق المقدمات وجب ان تكون
النتيجة صادقة ولكن ليس اذا استثني نقيض المقدم فقيل لكنه
كاذب المقدمات او فاسد التاليف انتج نقيض التالي و
هذا انه يجب ان لا ينتج نتيجة صادقة مثال هذا انك اذا
قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج ان كل انسان حيوان
وهذا صدق ولكن الكذب اما ان يكون في مقدمة جزئية و
اما ان يكون في مقدمة كلية واذا كان في مقدمة كلية فاما ان
يكون الكذب في الكل حتى يكون ضد المقدمة صادقا واما ان

ان يكون في الجزء حتى لا يكون صدق المقدمة صادقا بل نقيضها
مثال الاول كل انسان حجر مثال الثاني كل انسان كاتب فان
كان الكاذب في الشكل الاول مقدمة واحدة هي وكانت كاذبة
بالكلية لم يمكن ان ينتج صادقة وذلك لان نتيجتها ان كانت صادقة
ثم وضع ضدها كبرى انتج القياس مقابل تلك النتيجة وصادقا
وهذا محال واما ان كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج
الصدق واما ان كانت الصغرى كاذبة او كلاهما كاذبتين
او في شكل اخر فقد ينتج الصدق عن الكذب كيف كان ويجب
ان تستخرج انت بنفسك فصل في الدور واما بيان الدور
فهو ان يؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة
الثانية وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات
متعاكسة متساوية تنعكس بلا تغيير الكمية وذلك في الموجبة
مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان
ضحاك وايضا كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان
متفكر وايضا كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر
ضحاك وايضا كل متفكر ضحاك وكل ضحاك انسان وكل متفكر
انسان وعلى هذا القياس واما ان كانت المقدمة سالبة والعكس
بحسب بيان الدور ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع
فلا يسلب عن غيره كما يكون في الايجاب الموجب خاص الايجاب

على

على الموضوع فلا يوجب على غيره كقولك لا شيء من الجواهر
بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر ثم اليك
ان تتعرف ان الدور لكل مطلوب وفي كل شكل كيف يكون
واما عكس القياس فهو ان تاخذ مقابل النتيجة بالضد او النقيض
ويضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى
احتيالا في الجدل لمنع القياس فتغير اسم حد و د النتيجة لئلا يفطن
مثلا ان كان القياس ان كل ج ب وكل ب آ فانتج كل ج آ قلت
لا شيء من ج آ وكل ج ب ينتج لا شيء من ب آ وقد بطل الصغرى فيجب
ان يمتحن هذا في شكل وكل ضرب ... باعتبار الضد والنقيض و
قياس الخلف هو الذي يتبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه
فيكون هو بالحقيقة مركبا من قياس اقتراني و قياس استثنائي
مثاله ان لم يكن كل ا ب حقا فنقيضه وهو ليس كل ا ب حقا لكن كل
ج ب فهذا الاقتران من شرطي وحملي ومن جملة ما سلف ذكره ينتج
ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم نجعل النتيجة مقدمة ونستثني
لكن ا ج وهو نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وهذا كلا
هو صورة قياس الخلف وصورة استتمامه بالشرطيات وان كان
اكثر الناس تحيروا في تحليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس
لانه يوجد فيه نقيض المطلوب ونقرنه به فينتج ابطال مسلم فلو ان
انسانا اخذ نقيض نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لانتج

المط بالاستقامة كما لو قال كل ا ح وكل ح ب لا ينتج كل ا ب فكل
قياس خلف اذا عكس صار مستقيما ويفترق قياس الخلف و
عكس القياس ان عكس القياس هو بعد قياس معمول واما قياس
الخلف فهو مبتدا، وان كان بالقوة عكسا لقياس الاستقامة
فانظر الآن ان كل مط ما يقتضيه وكيف يمكن ان يقترن به مقدمة
لينتج محالا وفي اى شى يمكن ذلك و القياس الذى من مقدمات
متقابلة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركتين فى الحدود
مختلفتين بالكيف ولكن انما يروج بان يبدل الاسم فى بعض
الحدود حتى لا يفطن فلا يبقى فيه مثلا ان الانسان ضاحك
والانسان ليس بضاحك ونتيجة هذا القياس هو ان الشى
ليس نفسه مثلا ان الانسان ليس ببشر وانما يستعمله المغالطون
على سبيل التبكيت وربما استعمل على سبيل الجدل اذا كان الخصم
متنا قضا فى مأخذه بان يتسلم منه مقدمة ويتسلم منه مقدمات
اخرى ينتج نقيض تلك المسلمة فيؤخذ النتيجة ونقيضها الاول
المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج ان ليس هو فصل
فى المصادرة المصادرة على المط هو ان يجعل المط نفسه مقدمة
فى قياس يراد فيه انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر
ضحاك والكبرى ههنا والنتيجة شى واحد ولكن ابدل الاسم
احتيالا لايتوهم المخالفة فاى مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل

اما المقدمة

تا فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا ذا اسمين مترادفين
كما قلنا ان الانسان بشر وهو قولك ان الانسان انسان هذا اذا
كانت المصادرة على المطلوب مقدمة تلك المقدمة انما انتجت بقياس
بعض مقدماته المطلوب نفسه وكل ما كان ابعد كان من القبول بقياس
بعض مقدماته المطلوب نفسه وكل ما كان ابعد كان من القبول اقرب
ثم تامل انت انه كيف يمكن في كل شكل الانسان الواحد قد يعلم
الشيء يعلم لا بخصه بل يعمه ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة او يعتقد
في خاصته رايا فيظن ظنا باطلا وهو لا يشعر مثل ان يكون الانسان
يعلم ان كل اثنين هو عدد زوج ولا يعلم ان الاثنين اللذين في يدي
زيد هو زوج او ليس زوجا وربما ظنه فردا لانه لا يعلمه اثنين او
عندما يعلمه اثنين ليس يخطر بباله ان كل اثنين زوج وهذا الجهل
لا يناقض فيه لانه اذا علم ح انه زوج يعلمه الاول الكلي فيكون
هذا علمنا كليا فلا يناقضه الجهل الجزئي وقد يمكن ان يعلم
الشيء بالقوة ويجهله بالفعل بان يكون ليس انما يعلم المقدمة
الكبرى الكلية بل الصغرى ايضا ولا يعلم النتيجة وذلك لان العلم
بهما شيء غير العلم بالنتيجة ولكنه علم للعلم بالنتيجة وليس علمه
كيفما تفق بل اذا اقترنا بالفعل عند الذهن واما اذا كانا
معلومين على الاقتران ولم يقترنا بعد اذا لم يخطرهما البال معا
موجهين نحو النتيجة فليساعده بالفعل ولا يلزم معلومهما

وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل ان يكون انسان يعلم ان كل
بغلة عاقر علما على حدة ويعلم ايضا ان هذا الحيوان بغلة
ونراه منتفخ البطن فيظن انه حامل ولو اقترن عنده العلم معًا
لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن ان يتناقض الفكر والوهم
فان الوهم يتبع الحس فكل شيء خالف المحسوس فان الوهم اما
ان يمنع وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا انا كنا نعقل
ان الكل متناه لا الى ملاء ولا الى خلاء ولكننا لا نتصور في انفسنا
ابدا الا ملاء او خلاء بعد ملاء بلا نهاية ونعقل ان للكل مبدا
غير مشار اليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن بالوهم يوجب
وجوده على احد هذه الاحوال لا يكاد نكسبها التخلص
منه فصل في الاستقراء الاستقراء هو حكم
على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي
اما كلها وهو الاستقراء التام المشهور وكانه يحكم
بالاكبر على الواسطة لوجود الاكبر في الاصغر ومثاله
ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لان كل
حيوان طويل فهو مثل انسان وفرس وثور والانسان
والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم ان لا يكونوا
يذكروه على هذه النظم بل يقتصرون على ما هو كا
لصغرى او على ما هو كالكبرى واما التمثيل فهو الحكم

على

على شيء معين لوجود ذلك الحكم في شيء معين او اشياء
معينة على ان ذلك الحكم كلي على المعنى المتشابه فيه
فيكون محكوم عليه في المطلوب ومقول فيه الحكم
هو المثال ومعنى متشابه فيه هو الجامع وحكم
مثاله ان العالم محدث لانه جسم مولف يشابه البنية
والبنا محدث فالعالم محدث فهذا عالم وبناء وجسمية
ومحدث الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى اما للظهور
والاستغناء عنها كما جرت العادة به في التعاليم كقولك
خطان اخرجا من المركز الى المحيط فيبين انهما
متساويان وقد حذفت الكبرى واما لاخفاء الكبرى
اذا اصرح بها كلية كقولك الخطابي هذا الانسان يخاطب
العدو فهو اذن جاير مسلم للثغر ولو قال كل مخاطب
للعدو فهو جاير يستشعر بما بينا فقضيه قولك و
لم يسلم الذاتي في مقدمة محمولة كلية في ان
كذا كاين او غير كاين وموجود او غير موجود
وصواب فعالة او غير صواب ويوجد اما في الخطابة
مهملة واذا عمل منها قياس ففي الاغلب يصرح
بتلك المقدمة على انها كبرى ويطوى الصغرى
كقولك الحساد يعادون والاصدقا ينصحون الدليل

في هذا الموضع قياس اضماري حده الاوسط شيء اذا وجد الاصغر تبعه
وجود شيء للاصغر اما كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الاول
ولو صرح بمقدمته ومثاله قولك هذه المراة ذات لبن فهي اذن قد
ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد الاوسط
واما العلامة فانه قياس اضماري حده الاوسط اما اعم من الطرفين
معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الموجب منه من موجبتين في الشكل
الثاني كقولك هذه المراة مصفارة فهي اذن حبلى واما اخص من الطرفين
حتى لو صرح بمقدمتين كان من الشكل الثالث كقولك ان الشجعان
ظلمة لان الحجاج كان شجاعا واما القياس الفراسي فانه شبيه بالدليل
من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الاوسط فيه هيئة بدنية يوجد
للانسان المتفرس فيه ولحيوان اخر غير ناطق ويكون من شان تلك
الحيوان ان يتبع مزاجها بتبعه خلق فاذا سلم ان الهيات البدنية يتبع
الامزجة والمواد يتبع تلك الامزجة اخلاق ما فيكون الامزجة والمواد
علة للهيئة وللخلق تابعين لها في البدن وذلك في النفس ويكون حدوده
اربعة كحدود التمثيل مثلا زيد والاسد وعظم الاعالي الموجود لهما
وهو معطى مسلم والشجاعة الموجودة للاسد مسلما الزيد بالحجة بعد ان يتبع
اصناف الحيوان المشارك للاسد في اخلاقه ومكان ما يشركه في الشجاعة
في هذه الهيئة ويخالفه كثيرا في خلق اخر كالكرم المنسوب اليه الذي يخالفه فيه
النمر ويشاركه في عظم الصدر والشجاعة وما لا يشاركه في الشجاعة

لا يشاركه

بلده
كثيرة متناهية فانها استثنيت عينه انتج نقيض البواقي ولا ينتج ذلك
عين واحدة واحدة منها الا استثنا نقيض الجميع غيره واما اذا
كانت الاجزاء بلا نهاية فلا يفيد استعماله مثل ان يجعل محمولات
الاجزاء الالوان الغير المتناهية او شيئا مما اشتبه ذلك فصل
في القياسات المركبة واما القياسات المركبة فقد تكون
استثنائيات وقد تكون اقترانيات اذ ليس يقال تركيب القياس
لما يكون الحد الاوسط والنتيجة في كل قياس شيئا واحدا بل انما يكثر القياس
وانما تركيب القياس ان تكون القياسات الموضوعة لها كانت لا تشاركها
في هذه وان شاركت في حدها اخر كالكرم يقال ان فلانا عريض الصدر
وكل عريض الصدر شجاع كل علم فاما تصور للمعنى وتصديق و
ربما كان تصورا بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل ان
الخلا موجود ولا يصدق به ومثل ما يتصور معنى الانسان وليس
فيه ولا في شيء من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق
وتصور فاما يكتسب بحث ما واما واقع ابتداء والذي يكتسب
به التصديق هو القياس وما يشبهه من الامور التي سنذكرها وللقياس
اجزاء مصدق بها ومتصورة والحد اجزاء متصورة وليس يذهب
ذلك الى غير نهاية حتى تكون تلك انما يحصل العلم بها باكتساب من
اجزاء اخرى هذا شانها الى غير النهاية ولكن الامور ينتهي الى مصدقات
فيها ومتصورات بلا واسطة وليعد التصديق بها بلا واسطة

فصل في المجربات

المحسوسات هي امور اوقع التصديق بها الحس بشركة من القياس وذلك انه اذا تكرر في احساسنا وجود شيء بشيء مثل الاسهال للسقمونيا والحركات الموجودة للسماويات تكرر ذلك منا في الذكر واذا تكرر ذلك منا في الذكر حدثت لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو انه لو كان هذا الامر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقيا عرضيا لا عن مقتضى طبيعته لكان لا يكون في اكثر الامر من غير اختلاف حتى انه اذا لم يوجد واذا امتنع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس اذعنت النفس بسبب ذلك التصديق فان السقمونيا من شانها اذا شربت ان يسهل صاحبها المقبولات اراء وقع التصديق بها لقول من يوثق بصدقه اما لامر سماوي يختص به او لراي وفكر قوي تميز به مثل اعتقادنا امورا قبلناها عن ائمة الشرايع وهي اراء اوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس مصروفة اليه حكم المحسوسات لان قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها ومثال ذلك اعتقاد الكل من الوهم ما لم يصرف عنه تدبيرا ان الكل ينتهي الى خلاء او يكون للخلاء غير متناه ومثل تصديق الاوهام الفطرية كلها ان موجود فيجب ان يكون متحيزا في جهة و هذا ان المثلات من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة ويتبعها العقل مثل انه كما لا يمكن ان يتوهم جسمان في مكان واحد

وهم

وجسم في وقت واحد في مكانين فكذلك لا يوجد ولا يعقل
وهذه الوهميات قوية جدا عند الذهن والباطل منها
انما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم ولذلك لا يتميز
في بادي الامر عن الاوليات العقلية ومشابهها لنا الا انا اذا
رجعنا الى شهادة الفطرة يشهد بها شهادتنا بالعقليات ومعنى
الفطرة ان يتوهم الانسان نفسه حصل في الدنيا دفعة وهو بالغ
عاقل لكنه لم يسمع رايا ولم يعتقد مذهبا ولم يباشر امة ولم
يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات واخذ منها الخيالات ثم
يعرض على ذهنه شيئا ويتشكك فيه فان امكنه الشك فالفطرة
لا تشهد به وان لم يمكنه الشك فهو ما يوجبه الفطرة وليس كل
ما يوجبه فطرة الانسان بصادق بل كثير منها كاذب انما الصادق فطرة
القوة التي تسمى عقلا واما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذبا
وانما يكون هذا الكذب في الامور التي ليست محسوسة بالذات
بل هي مبادي للمحسوسات كالهيولى والصادرة عنه بل العقل والباري
اذ هي اعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة والتناهي والعلة
والمعلول وما اشبه ذلك فان العقل لما كان يبتدي من مقدمات
يساعده عليها الوهم فلا يناقض في شيء منها ولا ينازع ثم
اذا انتهى الى نتايج مضادة لمقتضى فطرة الوهم اخذ الوهم
حينئذ في الامتناع عن تسليم الحق اللازم فعلم ان هذه الفطرة

وان السبب فيها اذ هذا حيلة وقوة لا يقصو ر سببها الاعلى نحو محسوس وهذا مثل مساعدة الوهم العقل في جميع المقدمات التي انتجت ثم ان من الموجودات ما ليس له وضع ولا حوز مكان ثم امتناعه عن التصديق بوجود هذا الشيء فطرة الوهم في المحسوسات وفي الخواص التي لها من جهة ما هي محسوسة مصدقة يتبعها العقل بل هو آلة العقل في المحسوسات واما فطرتها في الامور التي ليست محسوسة ليصرفها الى وجود محسوس فهي فطرة محسوسة في الفطرة المحسوسة فهي مقدمات وارا مشهورة محمودة اوجب التصديق بها اما شهادة الكل مثل ان العدل جميل واما شهادة الاكثر واما شهادة العلماء او اكثرهم او الافاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليس الذائعات من جهة ما هي مما يقع التصديق بها في الفطرة فان ما كان من الذائعات ليس باولي عقلي ولا وهمي فانها غير فطرية ولكنها متقررة عند الانفس لان العادة مستمرة عليها منذ الصبي وفي الموضوعات الاتفاقية وربما دعا اليها محبة التسالم والاصطلاح المضطر اليهما الانسان او شيء من الاخلاق الانسانية مثل الحيا والاستيناس او تبين قد بينه بقيت ولم ينسخ والاستقراء الكثير او كون القول في نفسه ذا شرط دقيق في ان يكون حقا صرفا فلا يفطن لذلك الشرط ويوجد على الاطلاق و اذا اردت ان تعرف الفرق بين الذائع والفطري فاعرض قولك

العدل

العدل جميل والكذب قبيح على الفطرة التي عرفت حالها قبل هذا
الفصل ويكلف لسنك فيهما بحد الشك مباينا فيهما وغير مباين في
ان الكل اعظم من الجزء وهو حق اولي وفي ان الكل ينتهي عند شيء
خارج خلاء او ملاء وهو باطل وهمي والاوليات والوهميات ايضا
ذايعة وانما عرض من الاسباب ما يزيف الوهميات تنفارجها
عن الذايعات واما الذايعات المحمودة في بادي الراي الغير المتعقب
فهي آراء اذا عرضت على الاذهان العامية الغير المتفقهة والمتفقهة
العاقلة عرضا بغتة اذعنت له واذا انقضت لم يكن محمودة كقول
القايل يجب ان تنصر اخاك ظالما او مظلوما والبس الشيء الواحد ذايعا
في البادي بالقياس الى كل سامع بل بالقياس الى نفس نفس والمظنونات
هي آراء يقع التصديق بها لا على البيان بل الخطر امكان نقيضها بالبال
ولكن الذهن يكون اليها اميل فان لم يكن امكان نقيضها بالبال
وكان اذا عرض نقيضه على الذهن لم يتقبله الذهن ولم يمكنه قبليس
بمظنون صرف بل هو معتقد فان قيل له مظنون فباشتراك الاسم
فكانه انما يقال ذلك لمعتقد غير حق او غير واجب او غير دايم الحقيقة
ما كان من المعتقدات غير حق او غير واجب او غير دايم الحقيقة ما
كان المعتقدات غير حق او غير واجب القبول وكان لا يخطر نقيضه
بالبال لكنه اذا تكلف اخطاره بالبال لم يجب حينئذ ان يجحده و
يقبل وعاد شيعا او مشكوكا فيه بحسب الشهوة فهو الذايع في البادي

وبذلك ينفصل من المظنون المخيلات هي مقدمات ليست لتصدق
بها بل ليخيل شيئا على انه اخر وعلى سبيل المحاكاة ويتبعه
في الاكثر تنفير للنفس عن شئ او ترغيبها فيه وبالجملة قبض او بسط
مثل تشبيهنا العسل بالمرة فينفر عنه الطبع وكتشبيهنا التهور
بالشجاعة او الجبن بالاحتياط فيرغب فيه الطبع الوهميات
هي قضايا او مقدمات تحدث في الانسان من جهة قوته العقلية
من غير سبب يوجب التصديق بها الا ذاتها والمعنى الجاعل لها
فضيه وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسايط على سبيل الجاب
وسلب اذا اخذت البسايط من المعاني اما بمعونة الحس والخيال
او بوجه اخر في الانسان ثم الفتها الفكرة فوجب ان تصدق بها
الذهن ابتداء بلا علة اخرى ومن غير ان يشعر ان هذا انما استفيد
في الحال بل يظن الانسان انه دائما كان عالما به ومن غير ان تكون الفطرة
الوهمية تستند في على ما بينا ومثال ذلك ان الكل اعظم من الجزء و
هذا غير مستفاد في نفس ولا استقرار ولا شئ اخر نعم وقد يمكن
ان يفيد الحس تصور الكل والاعظم والجزء واما التصديق بهذه القضيه
فهو جبلة وما كان من الوهميات صادقة على ما اوضحنا في هذه
الجملة فصل في البراهين البرهان قياس مولف يقينيات
لانتاج يقيني واليقينيات اما الاوليات وما جمع معها واما التجربيات
واما المحسوسات فقد فهمناها واما الذايعات والمقبولات و

المظنونات

المظنونات فخارجة عن هذه الجملة البرهان المطلق هو البرهان الكم
هو الذى ليس انما يعطيك علة اجتماع طرفى النتيجة عند الذهن و
التصديق بها فقط حتى تكون فابد تنا ان القول لم يجب التصديق به
بل يعطيك ايضا مع ذلك اجتماع طرفى النتيجة فى الوجود فنعلم ان الامر فى طرفی ۶
نفسه كذا هذه الخشبة فيكون الحد الاوسط فيه علة لتصديقك
بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لانه علة للحد الاكبر اما على الاطلاق كقولك
هذه الخشبة مثلا احالها شى فوى الحرارة وكل شى احالة شى قوى
الحرارة فهو محترق فهذه الخشبة محترقة واما لا على الاطلاق بل علة
لوجوده للاصغر مثل ان تكون الحد الاوسط نوعا ما او جنسا و
فصلا او خاصة يحمل ذلك عليه اولا ويحمل بسببه على ما وضع تحته
مثل قولنا كل شى متساوى الساقين فهو مثلث وكل مثلث فان شکل ۱
زواياه مساوية لقائمتين والبرهان المقابل له هو الذى انما يعطيك علة
اجتماع طرفى النتيجة عند الذهن والتصديق فنعتقد ان القول لم
يجب التصديق به ولا يعطيك ان الامر فى نفسه لم هو كذلك لان الحد
الاوسط فيه ليس علة للاكبر فى ذاته موجبة ولكنه علة لوجود الاكبر فى
الاصغر وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فاذن قد احالها
شى حاد فالاحتراق معلول لوجود الحد الاكبر فى الاصغر وما كان هكذا
فليس دليلا مطلب هل وهو يتعرف الايجاب او السلب وبالجملة التصديق
وهو اما مطلب مطلقا كقولنا هل الله موجود وهل الخلاء موجود

موجود وانما يتعرف حال الشئ فى الوجود المطلق والعدم المطلق
واما مطلب هل مقيد اكقولنا هل الله خالق البشر وهل الجسم
محدث وانما يتعرف هل الشئ موجود على حال ما او ليس
وهو اما بحسب الاسم كقول القايل ما الخلا ومعناه ما المراد باسم
الخلا وهذا يتقدم كل مطلب واما بحسب الذات كقولك ما الانسان
فى وجوده وهذا يتعرف حقيقة الذات ويتقدم الهل المطلق
ويتعرف العلة بجواب هل وهو اما علة التصديق فقط واما
علة نفس الوجود فهو بالقوة داخل فى الهل المركب المقيد واما
مطلب التمييز اما بالصفات الذاتية واما بالخواص فصل
فى موضوعات ومسايل ومقدمات فالموضوعات عليها
البراهين والمسايل يبرهن عليها والمقدمات يبرهن بها فلنتكلم
اولا فى المقدمات مقدمات البرهان يكون صادقة يقينية ذاتية
وينتهى الى مقدمات اولية مقولة على الكل كلية وقد يكون ضرورية
الا على الامور المتغيرة التى هى فى الاكثر على حكم ما فيكون اكثرية ويكون
علل الوجود النتيجة فيكون مناسبة الحمل الذاتى يقال على وجهين
فانه اما ان يكون المحمول ماخوذا فى حد الموضوع او جنسه مثل الفطوسة
التى يؤخذ فى حدها الانف والمثلث الذى يؤخذ فى حده السطح
وانما كان ذاتيا لانه خاص لشى من موضوع الصناعة التى الشئ فى
جملته فهو يتبع النسبة او موضوع صناعة من حيث هو هو ولا يكون

وحملا عليه عرضيا والمقدمة الاولية يقال لها اولية من جهة المثل لو
موضوع صناعة وجهتين احدهما من جهة ان التصديق بها حاصل
في اول العقل مثل ان الكل اعظم من الجزء والثاني من جهة ان
الايجاب فيها والسلب لا يقال على ما هو اعم من الموضوع قولا كليا
اما الايجاب فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين
فان هذا لا يحمل على ما هو اعم من المثلث مثل متساوي الساقين و
قد يبطل ويبقى ما هو اعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل
قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق هو اعم من المثلث كالشكل لهذا
المعنى فاذن ما بقي المثلث محمولا على شيء وجد هذا المعنى على ذلك
وان بقي له ما هو اعم من المثلث مثلا وليس محمولا عليه كليه ما هو
اعم من المثلث والاولى فقد يكون اعم كالجنس و قد يكون مساويا
ولا يكون اخص المقول على الكل ههنا غير الذي كان في كتاب القياس
فان معنى المقول على الكل ههنا هو ان يقال على كل واحد في كل زمان
ما دام موصوفا بما وضع معه لان كليات البرهان ضرورية لا تتغير و
الكليات ههنا ابدية شرطية فانه يحتاج ان يكون مقولا على كل واحد
في كل زمان ومع ذلك يكون قولا اوليا وتخصيصه الموضوع في الوجود
لا يمنع كلية الحكم اذا كان الموضوع نفس بعضه وقد يمكن ان يجعل الكثير
وان كان غاية غير معناه كالشمس لا كزيد والضروري ههنا غير الضروري
الذي كان في كتاب القياس فانه يعني ههنا بالضروري ما كان المحمول

دايما ما وضع موضوعًا وان كان لا ما دام موجودًا بل لما دام موضوعًا
بما وضع له مثل قولنا كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر لا ما دام ذاته
موجود ابدا لما دام ابيض فالحمل الذاتي وهي ان لا يكون المقدمات فيه
من علم غريب لكن يستعمل مثلا مقدمات الهندسة في الطب بل يكون
من ذلك العلم بعينها او من علم يناسبه لان المحمولات يجب ان تكون
ذاتية والذاتي يكون من ذلك العلم بعينه او علم يشاركه في موضوعه
بنوع على ما نوضح ولان المقدمات البرهانية علة النتيجة والعلة مناسبة
للمعلول بوجه ما ولهذا اذا قال الطبيب ان الجروح المستديرة لا تندمل
الا ابطا من غيرها لان الدائرة اوسع الاشكال لم يكن يبرهن من الطب
واما الموضوعات فهي الامور التي توضع في العلوم ويطلب اعراضها ا
الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل
الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن للعلم الطبيعي ومثل الوجود وللواحد
للعلم الالهي ولكل منها اعراض ذاتيه تخصه مثل المنطق والاصم
للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة
والنمو والذبول وغيرة للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام
والنقصان والحدث والقدمة وما اشبههما للوجود وقد يكون
الموضوع واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون امورا كثيرة متجانسة
ومتناسبة مثل الخط والسطح للهندسة واما المسايل البرهانية
فهي القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها المطلوب برهانها و

موضوعاتها

موضوعاتها اما موضوع العلم بنفسه كقولنا كل مقدار اما مشارك
او مباين واما موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط
في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان واما نوع من موضوعه مثل
ان كل خط يمكن ان ينقسم بنصفين واما نوع من موضوعه مع عرض
كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين كذا واما عرض ذاتي
له مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذا واما المحمول ولا يجوز ان
يكون للموضوع ذاتيا بمعنى الداخل في حد الموضوع لان وجود هذا
الموضوع بين بنفسه للفهم الا في حالين احدهما ان يكون الموضوع
محتملا بعد وانما يعرف بالمواضعة عندنا وبالاسم فقط وذاته
لم يتحقق بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر ام لا انا انما يكون ح
قد عرفنا من النفس الاسم ومعنى الاسم ولم نعرف بعد ذاتها فالموضوع
بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل للافعال المحركة و
المدرك مثل الابيض للثلج والمطلوب مثل المعروض له وهو غير
مقوم لماهية ذلك العارض نقوم المحمولات الذاتية والحالة
الثانية ان يكون البرهان ليس برا دبر التصديق مع العلة الان
واللم مقابل العلة وحدها مثل انه اذا كنا نعلم ان الانسان
جوهر ويكون الجوهر لبينه اوليا فنريد ان نعلم العلة فنقول لانه
جسم ولكن الذاتي بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسايل البرهانية
واما في المقدمات فيجوز ان يتوقف المقدمات في الحمل الذاتي بقياس
فلا

المعنى الاول حتى يكونا معًا ذاتيين بذلك الاعتبار والا كان الاكبر
ذاتيا للاصغر بذلك المعنى وقد بينا ان هذا غير مطلوب الا بالحالتين
المذكورتين ويجوز ان يكون المقدمات ذاتيين بالمعنى الثاني
ويجوز ان يكون الصغرى ذاتيا بالمعنى الاول والكبرى بالمعنى
الثاني وبالعكس فصل في حدود واوضاع ويقينيات
فالحد وحده تصورنا لا يكون بين التصور من موضوعات
الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف لا جزء له و
الخط طول كذا ومثل ان المثلث شكل يحيط به كذا فليس يفيد
به تصديقا البتة ولا فيها ايجاب ولا سلب واما الاوضاع فهي
المقدمات التي ليست بينة في نفسها ولكن المعلم يراود على تسلمها
وبيانها اما في علم آخر او بعد حين في ذلك العلم بعينه مثل ما يقول
في اوايل الهندسة ان لنا ان نصل بين نقطتين بخط مستقيم ولنا ان
نعمل دايرة على كل نقطة وبعد كل بعد بل مثل ان الخطين اذا وقع
عليهما خط وكانت الزاويتان اللتان من جهة واحدة اقل من قائمتين
فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة فما كان من الاوضاع يتسلمه المعلم
من غير ان يكون في نفسه له عناد يسمى اصلا موضوعا على الاطلاق
او كان يتسلمه مسامحا وفي نفسه له عناد يسمى مصادرة واما اليقينيات
مثل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فمنها خاصة بالعلم
مثل قولنا ان كل مقدار اما مشارك واما مباين مباينة عامية مثل

ان

ان كل شئ يصدق عليه اما الايجاب واما السلب والعاميات
تخصيص في العلوم فلا يقال في الهندسة ان كل شئ اما مساو واما
غير مساو بل كل مقدار وربما حصص في الجانبين جميعا كقولهم كل
مقدار اما منطق واما اصم والعلوم اما متباينة واما متناسبة
والمتباينة هي التي موضوعاتها لا تشترك [illegible] للجنس مثل
علم العدد والعلم الطبيعي والمتناسبة اما متساوية في المرتبة واما
بعضها في بعض واما بعضها تحت بعض فاما المتساوية في المرتبة فمثل
العدد والهندسة فان موضوعيهما متجانسان لان المقدار والعدد
نوع للكم ومثل العلم الطبيعي وعلم النجوم فان موضوعيهما شئ واحد
وهو جرم العالم ولكن النظرين مختلفان فهذا من جهة ما يتحرك
ويسكن ويمتزج ويفترق وما اشبه ذلك والنجوم اكثر نظره في الكيف
وذلك ينظر من جهة ما يلزمه هو وعوارضه ولكن كثيرا ما يشتركان
في المسايل لكن احدهما يعطي برهان اللم والاخر يعطي برهان الان
واحدهما يعطي عن علة فاعلية والاخر علة صورية واما المختلفة
في الرتبة وبعضها في بعض فمثل المخروطات في الهندسة لان المخروطات
ينظر في نوع موضوع الهندسة واما المختلفة في الرتبة من الهندسة
وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الاولى التي موضوعها
الوجود المطلق بما هو موجود مطلق واما ان يكون العالي جنسا
لموضوع الاسفل ولكن لا يوجد الاسفل من جهة ما هو نوع الاعلى

مطلقا بل فرن به عرض ما واخذ مع ذلك العرض موضوعًا ونظر فى
اعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر فى الاكر
المتحركة تحت علم الهندسة ومثل النظر فى المناظر لان موضوعات
المناظر خطوط عرض لها ان فرضت متصلة تخرق فى نفدت
فى مشف فانفصلت ناظر او جسم وربما كان الموضوع من علم
والعرض من علم اخر لكن البحث عنه يكون من جهة ما لذلك
العرض الذى هو لاخر نسبة لموضوع اخر اى مثل الموسيقى الذى
موضوعه النغم وهو من عوارض العلم الطبيعى فعادت العلوم
وهو ان يوخذ ما هو مسلة فى علم سفد مذ من علم اخر
فالعلم الذى فيه المسلة موجب العلم فيه المقدمة وهذا على
وجوه ثلاثة احدها ان يكون احد العلمين تحت الاخر فيستفيد
العلم السافل مبادئه من العالى مثل الموسيقى من العدد و
الطب من الطبيعى والعلوم كلها من الفلسفة الاولى واما ان يكون
العلمان متشاركين فى الموضوع كالطبيعى والنجومى فى جرم الكل
واحدهما ينظر فى جوهر الموضوع لاخر المباد مثل استفادة
المنجم من الطبيعى الحركة الفلكية بحيث ان يكون مستوية واما
ان يكون العلمان متشاركين فى الجنس واحدهما ينظر فى نوع
ابسط كالحساب والاخر فى نوع اكثر تركيبا كالهندسة فان
الناظر فى الابسط يفيد الاخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة

مثل

مثل ما فى عاشرة اوقليدس وقد يقال لاحد المبادى على نحو ما
ذكرنا وقد يقال كما يبرهن على المخروط البصرى فى المناظر
برهان هندسى لوجود المخروط على الاضافة الى البسيط البصرى
لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لان الحد الاوسط يكون
من العلم الاخر والحد الاصغر من ذلك العلم وقد يقع تارة
على ما قلناه وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل
واحد منهم نعطى برهان لم مثلا ان يكون نعطى العلل فى العلم
العالى مثل العلل المفارقة للاجسام الطبيعية ونعطيها
فى العلم السافل مثل العلل المفارقة لشى كالهيولى والصورة
فاذا اعطى البرهان من العلل المفارقة كان العلم السافل و
ان اعطى من العلل المفارقة كان من العلم العالى البرهان يعطى
اليقين الدايم وليس فى شى من الفاسدات عقد دايم لان
المقدمات الصغرى فى القياسات على الفاسدات لا تكون دايمة
الصدق فلا يكون برهانية فتبين انه لا برهان عليهما ولا واحد
فانا سنوضح ان البرهان والحد يشتركان فى الاجزاء انما لا برهان
عليه لا حد له وكيف يكون له حد وانما يتميز بالعوارض غير
المقومة فاما المقومات مشتركة لها فصل فى الاشياء
الثلثة التى عليها مبنى البرهان اولها الموضوعات
فيجب ان يعطى حدودها وماهيتها ان كانت حقيقة الحدود واعطى

حدودها مثل الاصمّ والمنطق وما اشبه ذلك واما وجودها
للموضوعات فيوخذ الى موتبته فى البيان البرهانى واما المبادى
فيجب ان يسلم تسليمًا ويوضع وضعًا من جهة اهل احتلاف
برهان الانّ واللمّ فى علم واحد يمكن على وجهين احدهما
ان يكون احد القياسين قد اعطى عليّة بعيدة وقد بقى
بعد ها يحث بلِمَ فيكون اعطى اللِّمَ لم يستكمل بعد وقد يكون
هو فانه المطلوب الموجب لكن بضع العلة ان فلانا حيّ انه استد
مسامه لا انه عفن خلطه ويكون السالب لكن بضع العلة فى
من سياله ان الحايط لم لا يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس
بذى ريه وهو الجواب فانه وجود العلة معاكسة للتنفس
وسلب كسلب التنفس والوجه الثانى ان يكون احد القياسين
فيه علة دون الاخر وذلك مثل قياس من يقول ان الكواكب
الثابتة بعيدة جدا لانها تلمع وكل منير تلمع فهو بعيد جدا
ثم تقول ان المتحيرات قريبة وكل قريب جدا فانه لا يلمع
فالمتحيرات لا يلمع واما الممكنات الاكثرية فلها لا محالة علل
اكثرية اذا اوسطا ووقعت علما وظنا مكتسبا غالبا اما
العلم فبان النتيجة اكثرية وذلك اليقين واما الظن فبانها
يكون لان الامر اذا صح ان له علة اكثرية يوقع كونه وهذا مثل
نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة

ومناسبة التجارب والاكثريات ففيها ضرورة ما من وجه فلذلك
يتميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف ذلك في الكتب
المفصلة. فصل في الاتفاقيات واما الاتفاقيات فقد
يمكن ان يبرهن عليها انها اتفاقية وانها داخلة في جملة الامكان
ولا برهان عليها من جهة انها يكون او لا يكون البتة. والاكثر
ترجح ذلك الطرف وصار اكثريا لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان
لانه لا بد حينئذ من حد اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود
متساويين وذلك الاوسط لا يخلو الا ان يكون حدا اخر او يكون
رسما او خاصة فاما الحد الاخر فان السؤال في اكتسابه ثابت فان
اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب الى غير النهاية وان اكتسب بالحد
الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه اخر غير البرهان فلم يكتسب
به هذا الحد وعلى انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد حدان
تامان على ما سنوضح بعد وان كانت الواسطة غير حد فكيف
صار ما ليس بحد اعرف وجود المحدود من الامر الذاتي المقوم
له وهو الحد حتى يكتسب بواسطته فهل يكون الحد انما حمل من
الكبرى على الوسط انه محمول مطلق انتج انه محمول على الاصغر
فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يمكن الى ذلك القياس
حد فانه قد بينا ان حمل الحد واجزائه خاصية فليس حد

على المحدود فالاحتياج فيه الى برهان وان حمل على انه
حد الاوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو
بعينه حد صح

الانسان هو بعينه حد الضحاك الا ان يقول قايل انه حمل
على الاوسط بانه حد لموضوعه اى ان ما هو موضوع الاوسط
فهذا حده فان هذا ايضا كاذب فى الباكى والخجل وساير الخواص
المساوية يحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حدا لها فان قيل
انه يحمل على الاوسط على انه حد ما هو موضوع للاوسط وضعا
حقيقيا وضع النوع للخاصة فيكون احد المط فى بيان نفسه فانه
لو كان هذا معلوما لما احتيج الى البرهان والحد لا يكتسب بالقسمة
فان القسمة بوضع ونقيضا من خيرات يكون للقسمة فيه مدخل
واما استثناء نقيض منهما ليبقى القسم الداخل فى الحد فهو بانه
المنتج مما هو متنازع واحق منه فانك اذا قلت لكن ليس الانسان
غير ناطق لم تكن اخذت فى الاستثناء شيئا اعرف من النتيجة
وايضا فان الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد
ولا ايضا حد احد الضدين اولى بذلك من حد الضد فليس
لكل محدود ضد ولا ايضا حد احد الضدين بذلك من حد
الضد الاخر وايضا فان الاستقراء لا يفيد علما كليا فكيف
يفيد الحد ولا يمكن ان يكون الحد حد الكل شخص حتى يجعله
حدا للنوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول على شخص
من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حد النوع وان قلت

اذ الحد

محمول على شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا ان يكون حدا للنوع وان قلت ان الحد حد لنوع كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت عن المطلوب الاول فلم اذن للاستقراء وجه في اكتساب الحد لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بان نعمد الى الاشخاص التي لا ينقسم وننظر في اي جنس هو من العشرة التي سنذكرها فنأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في ذلك الجنس او في الشيء الذي يقوم لها كالجنس ونجمع العدة منها بعد ان نعرف ايها اولا وايها مثل الجنس فاتنا اولا الحيوان ثم النطق وايهم مثل الجسم فاتنا اولا الحيوان ثم الناطق ونتحرى ان لا يكون في المحمول شيء مكرر ونحن لا نشعر كما نقول جسم ذو نفس حساس ثم نقول بعدها حيوان بل الحيوان مكرر تارة بالتفصيل والحد وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات ووجدنا منها شيئا مساويا للمحدود من جهتين اثنين فهو الحد اما احد الوجهين فالمساواة في الحمل اعني ان يكون كلما يحمل هذا المحمل فانه دال وكلما هو دال يحمل عليه هذا المحمل والثاني المساواة في المعنى وهو ان يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ منها فيه شيء فان كثيرا مما تتميز بالذات يكون قد اخل ببعض الاجناس او ببعض الفصول فيكون مساويا في الحمل ولا يكون مساويا في المعنى كقولك في حد الانسان انه

جسم ناطق مائت مثلاً فان هذا ليس بحد حقيقي بل هو ناقص
لان الجنس القريب غير موضوع فيه او قولك في حد الحيوان
انه جسم ذو نفس حساس من غير ان يقول او متحرك بالارادة
فان هذا مساوٍ في الحمل وناقص في المعنى ولا تلتفت في الحد
الى ان يكون وجيزاً بل الاتم للحد حداً بان يميز على الايجاز ما لم يوضع
فيه الجنس القريب باسمه او بحده ان لم يوجد الاسم فيكون اشتمل
على الماهية المشتركة ثم قوى بعده بجميع الفصول الذاتية وان
كانت الفاء كانت بواحد منها كفاية في التمييز فانك اذا تركت
بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد عنوان للذات و
بيان فيجب ان يقوم الحد في النفس صورة معقولة مساوية
للصورة الموجودة بتمامها فحينئذ يعرض ان يميز ايضاً والحكما
لا يطالبون في الحدود التمييز وان لحقها التمييز بل يطالبون تحقق
الذات للشيء وقا منه وكذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له انما
ذلك قول شرح الاسم ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بانه قول
دال على الماهية ولم يقل قول وجيز مميز كما من عادة المحدثين
ان يقولوا ولهذا ما ذم جالينوس من احد في تحديده العنصر
وحده فقط كالطبيعيين في تحديدهم الغضب بانه شهوة الانتقام
لا لانهما لم يميزا بل لانهما لم توفيا كمال الماهية بل قد امر بان يحد

في

في كليهما مجموعين وان لا يدخل بذكر سبب ذاتي في التحديد فعلى
هذا يجب ان لا ينتصب للحدود للانواع واما الاجناس فان
يوجد الفصول التي تخص الانواع وتحذف فيما يبقى اسما مفردا اذ كان م
فصل باعتبار المحمولات وان كان مؤلفا فهو المطلوب والقسمة ايضا
معينة بالحد اذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة للاعم قسمة من
طريق ما هو فان قسمة الحيوان الى ذي رجلين وكثير الارجل ليست
قسمة له من طريق ما هو حيوان بل من طريق ما هو ماشي فانه لكونه
ماشيا استعد لهذه القسمة لا لكونه حيوانا فان الحيوانية لا
يكفي لهذه الاستعداد ولا ما لم يحصل لها طبيعة المشي فلو كان
الحيوان غير ماشي لم يستعد لهذه القسمة البتة واذا وقلت هذا
حفظت الترتيب ويجب ان تراعي شرطا ثالثا وهو ان لا تقف في
الوسط بل تقسم وتقسم حتى ينتهي الى الذاتيات التي اذا قسمتها
وقعت في عرضيات او اشخاص فان القسمة من الجواهر اذا انتهت
الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعد الذاتيات وبعد ذلك
اما ان ينقسم الشيء الى الاشخاص او الى فصول عرضية كالكاتب
والامي والمحترق والغاصب وغير ذلك واما هذه الاجناس
العشرة فمنها الجوهر وهو كل ما وجوده انه ليس في موضوع
اي في محل قريب يستقيم بنفسه ونوعه بالفعل لا بتقويمه
ومنها الكم وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة

(١)

والتحزى وهو اما ان يكون متصلا او يوجد لاجزائه اتصال و ثبات وامكان اى يشار الى كل واحد منها اين هو من الاخر فمن ذلك ما يقبل القسمة بالقوة حدا مشترك مثلا فى عدد و يجد به كالنقطة للخط واما ان يكون منفصلا لا يوجد كاجزائه ذلك بالقوة ولا بالفعل كالعدد والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذى يوجد لاجزائه اتصال وثبات وامكان ان يشار الى كل واحد منها اين هو من الاخر فمن ذلك ما يقبل القسمة من جهة واحدة وهو الخط ومنه ما يقبل فى جهتين متقاطعتين على قولهم وهو السطح ومنه ما يقبل من ثلث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان ايضا ذو الوضع لانه السطح الباطن من الجسم الحاوى واما الزمان فهو مقدار الحركة الا انه ليس له وضع اذ لا يوجد اجزاؤه معا وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يجد ان يطرف الان واما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن المقولات العشرة الاضافة وهو المعنى الذى وجوده بالقياس الى شىء اخر وليس له وجود غيره مثل الابوة الى البنوة لا كالاب فان له وجود يخصه كالانسانية واما الكيف فهو كل هيئة قارة فى جسم لا يوجب اعتبار وجوده فيه نسبة الجسم الى خارج ولا نسبته واقعة فى اجزائه ولا بالجملة اعتبارا يكون به ذا جزء مثل البياض والسواد وهو اما ان يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط والزوجية

بالعدد

بالعدد واما ان لا يكون مختصا به وغير المختص به اما ان يكون محسوسا
بفعل عند الحواس فيوجد بانفعال المزاجات فالراسخ منه
مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل يسمى كيفيات انفعاليات
وسريع الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا يسمى كيفية بل
انفعالا بسرعته استحالتها انما يتصور في النفس القياس الى الكمالات
فان كان استعداد الى المقاومة واللاانفعال سمي قوة طبيعية
كالمصاحية والصلابة وان كان استعدادا لسرعة الاذعان
واللاانفعال سمي لاقوة طبيعية مثل الممراضية واللين واما ان
يكون في انفسها كمالات لا يتصور انها استعدادات لكمالات
اخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتا
سمي ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال سمي حالا مثل
غضب الحليم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصاحية
فان المصحاح قد لا يكون صحيحا والممراض قد يكون صحيحا ومن جملة
العشرة الاين وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون
زيد في السوق ومتى وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون
مثل كون هذا الامر امس والوضع وهو كون الجسم بحيث يكون لاجزائه
بعضها الى بعض نسبة في الانحراف والموازات والجهات واجزاء المكان
ان كان في مكان مثل القيام والقعود وهو في المعنيين غير
الوضع المذكور في باب الكم والملل فلست احصله ونسبة ان

مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل ومنها ما لا يكون
محسوسا ثابتا ما ان يكون استعدادات م

يكون الجوهر في جوهر اخر يشتمله ويتنقل بانتقاله مثل التلبس
والتسلح والفعل وهو نسبة الجوهر الى اخر موجود منه في غيره
غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصرم كالتسخين والتبريد
والانفعال وهو نسبة الجوهر الى اخر موجود منه في غيره غير قار
الذات بل لا يزال يتجدد وحالة فيه بهذه الصفة مثل التقطع
لقميص. اما كما لا يطلب بلم الا بعد مطلب هل كذلك لا يطلب بما تحقيق
الحقيقية الا بعد هل وعن كل واحد منهما جواب لكن ما التحقيقي
في السؤال عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية وايضا فان العلة الذاتية
مقومة للشيء وهي اذن داخلة في الحد وفي الجواب ما هو متفق
اذا الداخل في الجواب مثاله لم انكسف القمر فنقول لانه توسط
بينه وبين الشمس الارض فحاذوه ثم نقول ما كسوف القمر فنقول
هو انمحاء نور القمر لتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل الكسوف لا
يكون عند التحقيق حدا واحدا في البرهان بل حدين اي جزءا
من مقدمة البرهان اي جزئين تبين فالذي يحمل منهما على الموضوع
في البرهان اولا وهو الحد الاوسط يكون في الحد محمولا بعد
الاول والذي يحمل في البرهان ثانيا يكون في الحد محمولا اولا لانك
تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس
وكل مستضيء من الشمس يتوسط بينهما الارض يمحى ضوءه فينتج
ان القمر يمحي ضوءه ثم نقول والممحي ضوءه منكسف فالقمر

اذن منكسف فاولا حملت التوسط ثم الانمحا في الحد التام يورد
اولا الانمحا ثم التوسط لانك تقول انكساف القمر هو ضوءه بتوسط
الارض فان جعلت كل واحد من توسط وانمحاء الضوء حدًا
اذا اتفق ان كان مميزا وكان حدًا ما وان لم يكن تامًا سمي الذي
يكون منهما الحد الاوسط في القياس حدًا هو مبدأ برهان كما نقول
في مثال اخر ان الرعد صوت انطفاء النار في الغمام او الغضب
شهوة الانتقام ويسمى الذي يكون منهما حد الاكبر هو نتيجة برهان
كقولك ان الكسوف انمحاء ضوء القمر او الغضب غليان دم القلب
وهذا انما يتفق اذا كان بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الاخر
فان اقتصر على العلة كتوسط الارض كان ذلك الحد يسمى مبدأ
برهان وان اقتصر على المعلول كالانمحا كان الحد يسمى نتيجة برهان
والحد التام مجموعهما مع الجنس والحد يقال بالتشكيك على
خمسة اشياء فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر بوجود
الشيء فان كان وجود الشيء مشككا اخذ الحد اولا على انه
الاسم كتحديد المثلث المتساوي الاضلاع في افتتاح كتاب
اوقليدس فاذا صح للشيء وجود علم حينئذ ان الحد لم يكن
بحسب الاسم فقط وبقي الحد لما كان بحسب الذات فمنه ما هو
نتيجة برهان ومنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو حد تام
مجتمع منهما ومنه ما هو حد لامور لا علل لها ولا اسباب و

اسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة و
الوحدة والحد وما اشبه ذلك فان حدودها الا بحسب الاسم
فقط ولا مبدا برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما ويقال علة
للفاعل ومبدا الحركة مثل النجار للكرسي والاب للصبي ويقال
علة للمادة وما يحتاج ان يكون حتى يقبل ماهية الشيء ودم
الطمث ويقال علة للصورة في كل شيء يكون فانه ما لم تقترن الصورة
بالمادة لم يكون الشيء ويقال علة للغاية والشيء الذي نحوه
ولاجله الشيء مثل الكن للبيت وكل واحد من هذه اما قريبة كا
لعفونة للحمى واما بعيدة كالسدة واما بالقوة واما بالفعل
واما خاصة كالبناء للبيت واما عامة كالصانع واما بالذات مثل
السقمونيا يسخن بذاته واما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لانه
يزيل المسخن او شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع المسخن وانما يجب
ان يعطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة القريبة التي
بالفعل حتى ينقطع سوال الكم والا فهو بعد ثابت والعلل
الاربع تقع حدودا ووسطا في البراهين لانتاج قضايا محمولاتها
اعراض ذاتية واما العلة الفاعلية والغائية فلا يجب من
وضعهما وضع المعلول وانتاجه ما لم يقترن بذلك ما يدل على
ضرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الافيون عن الحرارة
الغريزية التي في الابدان بالقوة المبردة التي فيه فانه ح يجب

عن فونة التبريد وكذلك تجد في كثير من المواد ولكن كثير
من الامور الطبيعية يلزم عن اقتران موادها يقوا عليها ان
يوجد المعلول ضرورة بل هذا في كلها وكثير منها لا يوجد مبادها
على الطباع التي يجب ان يوجد للكاين كنطفة الانسان وكانت
لا فرق بين القسمين وهذه ~~منها لا يوجد~~ منها والضرورة لا يمنع
ان يكون لغاية كما سنوضح في العلوم فلا يمنع اذا استعمال الغاية في براهينها وفي براهين ما لم يكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال الغاية
بل لا بد منها بحيث يكون المعلول انما يجب باجتماع الفاعل و
القابل معًا فان الواحد منهما لا يكفي حدًا او وسطًا ما لم يجتمعا مثلا
لم كانت الاسنان الطواحن عريضة نقول لان المادة كانت تامة
الاستعداد لذلك الفاعل التام القوة وقد تلاقيا وتقول
ايضا الاضراس اريد منها الطحن وكل ما يراد منه الطحن عريض
واما الصورة المادية فلا يحتاج في شرط في ادخاله حدًا او وسطًا
وكان الغاية في اكثر الامر يفيد اللم المجرد دون الان وقد يجتمع في
الشيء علل فوق واحدة وحتى الاربعة كلها وقد يكون لبعض
الاشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا بد خل في حدود التعليميات
ولا براهينها علة مادية وقد قلنا في العلل الذاتية مقدمة و
اذا كان للشيء علة متساوية واعم وكانت ذاتية فدخولها ظاهر
واما العلل التي هي اخص من الشيء مثل ان للحمى عللا كالعفونة و
كالحركة العنيفة المروح واشتعال من غير عفونة وللصوت ايضا

انطفاء النار والكسار فقمة وفزع بعضا وما اشبه ذلك فليس شئ
منها يدخل في الحد ويدخل في الحد والبرهان واما في الحد فيطلب
الشئ الجامع لها ان وجد مثل الفزع المقاوم لجميع ذلك فتكون
هذه العلة التي تدخل في الحدود واما العلل الخاصية بكل حد وانواع
الشئ مثل انطفاء النار لحد الرعد لا الصوت المطلق وقد يحد الشئ
بجميع علله الاربع ان كانت له وكانت ذاتية لكن يحد القدوم
بانه آلة صناعية من حديد شكلها كذا لتقطع به الخشب بحتا فالالة
جنس والصناعة يدل على المبدا الفاعل والشكل على الصورة والبحت
على الغاية والحديد على المادة وفي هذه الابواب كلام طويل لا
يليق بالمختصرات فصل ان في الكاينات امورا بعضها علل البعض
في الدور فلذلك القياسات التي تكون منها تدور دورا مثل
انه كانت السحاب فقيل لانه كان بخار فقيل لم كان بخار فقيل
لان الارض كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل لم كانت الارض ندية
فقيل لانه كان مطر فقيل لم كان مطر فقيل لانه سحاب فينتج من
هذا انه كان سحاب ومن اوساطه انه كان سحاب وان كانت هناك
وسايط اخرى ولكن لا فرق في البرهان الدوري بين ان يكون وقع
تكرير بلا واسطة بين طرفي تكراره او وقع مكررا بين طرفي تكرار اوساط
ولكن المثال الذي اوردناه ليس بالحقيقة دورا لان السحاب الواقع
حدا اكبر والسحاب الواقع حدا اوسط ليس واحدا بالذات بل بالنوع

وليس

وليس هذا مما يجعل القياس دورا لان الدورى هو ان يؤخذ الشئ
في بيان نفسه لا ان يؤخذ مساويه في النوع في بيانه وهو غيره با
لذات العلل التي هي اخص ويكون حدودا اوسط في البرهان وهو
مثل كون السحاب عن تكاثف الهوا بالبرد وعن انعقاد الهبا والبخار
والزلزلة عن حدوث ريح او عن انحطام اعالي وهدة او اندفاع
سيل في باطن الارض والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان
ناري والحمى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن
ان يجتمع لهذه العلل الخاصية معنى عام محمولا عليها فيكون ذلك
اقرب المعلول ويكون علته المساوية له وقد لا يجتمع لانه يذهب
الامر في ذلك الى غير نهاية لكن يقف عند عام لا واسطة بينه وبين
تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن حينئذ ان توجد علة مساوية
للحد الاكبر فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد
ما هو اعم منها ومساو للاكبر ولا يمكن ان يحصل حدودا وسطا الا
لموضوعات لها اخص ايضا من الاكبر ولا يكون علل وجود الاكبر
على الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة
ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان او حمى اصحاب العفن
ولذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع
شخص او نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الاكبر
على الحدود الوسطى التي هي اخص لا يكون اولا ولكن [illegible]

بتوسط العام مثل ان هذه الشجرة ينتثر ورقها وهي بنه واخرى
وهي خروع واخرى وهي كرم وتكون العلة لانتثار الورق جمود
رطوبتها وانفشاشها ولكن بسببها هذه الوسطيات الخاصة
التي هي بنه وخروع وكرم اولا ولكن لعريض الورق البنه والخروع
والكرم عريضة الاوراق بلا واسطة واما انها يجمد رطوبتها فليس
لانها بنه او خروع او كرمه بلا واسطة بل لانها عريضة الورق
وهي ينتثر ورقها لا لانها كذلك ولا لعرض الورق ولكن لانفشاش
الرطوبة او جمودها فقد بان ان ينعكس الحد الاوسط العلة على
الاكبر المعلول وان لا ينعكس فحصل الطريق الحق هو راي في شي
انه كذا او يمكن ان لا يكون كذا او العلم اعتقاد بان الشي كذا و
انه لا يمكن ان يكون كذا وبواسطة موجبة والشي كذلك وقد
يقال لتصور الماهية بتحديدها والعقل اعتقاد بان الشي كذا
وانه لا يمكن ان لا يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادي الاول
للبراهين وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها كتصور
المبادي الاولى للحدود والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب
العلم والذكا قوة استعداد الحدس والحدس حركة ~~الى اصابة الحد الاوسط~~ اذا ~~وضع المطلوب~~ او ~~لنا لي للمطلوبة~~ الى اصابة الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او اصابة الحد الاكبر اذا
اصيب الاوسط وبالجملة سرعة انتقال من معلوم الى مجهول لكن
تشكل استنارة القمر عند احوال قربه وبعده عن الشمس بتحدس
ليشك في ط

اوتفش رطوبتها

انه من الشمس الحس لما يدرك الجزئيات الشخصية والذكر والخيال حفظات لما يؤديه الحس على شخصيته اما الخيال فيحفظ الصورة و

اما الذكر فيحفظ المعنى الماخوذ معه واذا تكرر الحس كان ذكرا واذا

تكرر الذكر كان تجربة وقد قيل في الحساب والتجربيات ما فيه كفاية

في مثل هذا الكلام والفكر العقلي ينال الكليات مجردة والحس و

الخيال والذكر ينال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المقول على

كثيرين وكذلك الخيال فانك اى صورة احضرتها في التخيل او في التوهم

الانساني لم يمكنك ان تشرك فيها ساير الصور الجزئية لان ما يرتسم

في الحس والخيال يكون مع عوارض في الكم والكيف والاين والوضع غير

ضرورية في الانسانية لا مساويها والتحليلات والمقدمات والحدود

الواقعة فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل ولا ايضا الا [illegible]

او تجربة كليتها معا وان للعقل اما من جهة التصور فلان الحس

يعرض على الخيال مختلطة والخيال على العقل ثم العقل يفعل فيها

التمييز والتجريد ويأخذ كل واحد من المعاني مفردا ويرتب الاخص

والاعم والذاتي والعرضي فلم يرتسم حينئذ في العقل المعاني الاولى

بالتصور ثم يركب منها الحدود واما من جهة التصديق فقد نعين

بالتجربة وبالحدس وقد نعين بالاستقراء والفرق بين الاستقراء

والتجربة معلوم والاستقراء اما على سبيل الاحتياج واما

على سبيل التنبيه لم يستقر له جزويات امور احكامها بينة

(اما يستقريه من جزئيات امور)

بتبيه الصدق الا ان بالنفس عنها غفلة وقد تغير على سبيل الوضع
بان تعين اولا في اعطاء المضنونات ثم المضنونات فما تالف بايجاب
وسلب فيلوح للعقل ما يجب ان يصدق به بداية يلوح له القياس
فيما يجب ان يكتسب التصديق به فصل وههنا يجب ان يراعى
في الحدود حتى لا يقع باغفالها سهو فمن ذلك ما يقع في جانب الجنس
ومنه ما يقع في جانب الفصل ومنه ما هو مشترك وهذا المشترك هو
ايضا مشترك للحد الناقص والرسم فالخطا في الجنس ان يوضع الفصل مكانه
كقول القايل ان العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة ومن
ذلك ان توضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسي انه خشب يجلس
عليه وللسيف انه حديد يقطع فان هذين قد اخذ فيهما المادة مكان
الجنس ومن ذلك ان يؤخذ الهيولى مكان الجنس كقولهم للرماد انه
خشب محترق ومن ذلك اخذهم الجزء مكان الجنس للكل كقولهم
ان العشرة خمسة وخمسة واورد في التعليم الاول لهذا مثال
اخر وهو قولهم ان الحيوان جسم ذو نفس وفي تحقيق ذلك بحث
دقيق ومن ذلك ان يوضع الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة
وذلك في الاجناس المقدمة في اخر الحدود كقولهم ان العفيف هو
الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى ايضا
ولا يفعل فقد وضع اذا القوة مكان الملكة لاستنباه الملكة بالقوة
لان الملكة قوة ثابتة وكقولهم ان القادر على الظلم هو الذي من

شانه

شانه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره فقد وضع
الملكة مكان القوة لان القادر على الظلم قد يكون عدلا ولا يظلم
ولا يكون طباعه هكذا ومن اجل ذلك يأخذ اسما مستعارا او شبيها
كقول القايل ان الفهم موافقة وان النفس عدد ومن ذلك ان
يضع شيئا من اللوازم مكان الاجناس كالواحد والموجود ومن
ذلك ان يضع النوع مكان الجنس كقولك ان الشر هو ظلم الناس
والظلم نوع من الشر واما من جهة الفصل فان يأخذ اللوازم مكان
الذاتيات وان يأخذ الجنس مكان الفصل وان يحسب الانفعالات
فصولا والانفعالات اذا اشتدت بطل الشئ والفصول اذا اشتدت
ثبت الشئ وقوى وان يأخذ الاعراض فصولا الجوهر وان يأخذ
فصولا الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف لا ما اليه الا وفقه
واما القوانين المشتركة فمثل ان يعرف الشئ بما هو اخفى منه كمن
حد النار بانها جسم شبيه بالنفس والنفس اخفى من النار ومثل
ان يحد بما هو مساو له في المعرفة او متاخر عنه في المعرفة مثل
المساوى له في المعرفة كقولهم كثرة من الاحاد والعدد والكثرة
شئ واحد فهذا قد اخذ نفس في حده ومن هذا الباب ان يأخذ
الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد
ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا
اخذ المضاف اليه كما فعل فرفوريوس اذ حسب انه يجب ان

ياخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس ولنهيد رما في
ذلك الغلط وما فطنته ذلك من السهو وما عن الاضطرار الى
ذلك منه وحته وما في نفهم الحد الذي استعمله على الوجه
الواجب من البعد عن اعتراض ما اورده من الشبه واما المتقابلات
بحسب السلب والعدم ولابد من ان ياخذ الموجب الملكة في
حديهما من غير عكس واما الذي ياخذ المتاخر في حد الشي
فكقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا ثم النهار لا يمكن ان يحد
الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد المشهور للكمية
بانها قابلة للمساواة وغير المساواة وللكيفية بانها قابلة للمتشابهة
وغير المتشابهة فهذا وما اشبه من المعاني الصارفة عن
الاصابة في الحدود فصل في اقوال السوفسطائية
نقول ان افعال السوفسطائية اما في القياس المطلوب انتاج الشي
واما في اشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وتزذيل
قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه في اللفظ اللغة
واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب وما يجري ذلك وهي عشرة و
لا حاجة بنا الى ذكرها واما اللواتي في القياس المطلوب به انتاج
الشي فانا نذكره المغالطات في القياس ان هذه المغالطات
اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى
واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع في مادته واما ان يكون

غلطا

غلطا واما ان يكون مغالطة ونحن نعلم انه اذا ترتبت الاقاويل
القياسية ترتيبا على شكل من الاشكال وكان هناك اجزاء اولى
متمايزة اعنى الحدود واجزاء ثوان متمايزة اعنى المقدمات
وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وغير
النتيجة فاعرف منها ان ما يلزم عنه يلزم لزوما حقا فاذن
القول الذى لا يلزم عنه الحق اعنى القياس السوفسطائى
اما ان لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الاشكال او لا يكون بحسب
ضرب منتج او لا يكون هناك الاجزاء الاول الاجزاء الثوانى
متمايزة واما ان لا تكون المقدمات صادقة واما ان لا تكون غير
المطلوب واما ان لا تكون اعرف منه واما ان الاول فهو ان لا
يكون تاويله من اقاويل جازمة او يكون من جازم واحد فقط
او يكون من جوازم فوق واحدة الا انها عديمة الاشتراك
التاليفى وذلك على وجهين اما ان يكون عدمها للاشتراك
الحقيقى واللفظ جميعا واما ان يكون فى الحقيقة فقط ولها فى
اللفظ اشتراك فان كان لها فى اللفظ فهناك لفظ يفهم منه معان
فوق واحدة فيكون اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه فاذا كان
بحسب بساطته اما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة
معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقع على الناظر
والة البصر والدينار ومن جملة ذلك ما قد سمى لفظا مشككا

وهو المتناول للشي وضده كالحامل والباهل واما ان يكون
لفظا متشابها وهو الواقع على عدة متشابه الصورة مختلفها
في الحقيقة لا يكاد يوقف على مخالفيها كالنطق الواقع على الانسان
والفلك والملك والحي الواقع على الانسان والالة والنبات وكل
ما له حركة في جوهره واما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة بمعان
عدة ولكن وقوعها على احدها اقدم على ان المتاخر سمي به على الحقيقة
كلفظة المنافق والكافر ولفظة الصوم والصلاة واما لفظا مستعارا
وهو الذي اخذ لشي من غيره من غير ان يقال في اللغة فجعل
اسما على الحقيقة وان كان في الحال يراد به معناه كقول القايل
ان الارض ام البشر واما لفظا مجازا وهو يطلق في اللفظ على الشي
والمطلق به في الحقيقة غيره كقول القايل سل المدينة اي اهلها
وربما كان اللفظ المشترك لا في جوهره بل في صيغته واحواله
كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما جرى
مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن ان الهيولى الاولى يستحق
ان يقال انها بفعل فعلا ما لانها قابلة للتاثير والقبول فعل
واما الذي بحسب التركيب وقد يكون استنادا حروف النسق الى
اشيا مختلفة كقول القايل كلما علمه الحكيم فهو كما علم فان هو
ههنا ينعطف على كلما وعلى الحكيم وبحسبه فتختلف المعنى وقد يكون
لتغير الترتيب الواجب ويكون لمواضع الوقف والابتدا وقد

يكون

يكون الاشتباه حروف النسق لنفسها ودلالتها على معان عدة
فى النسق ولهذا اما يصدق الشى مجتمعا فيظن انه قد يصدق
متفرقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد لان الخمسة زوج والخمسة ايض
فرد اذ هى ثلثة واثنان والسبب الى اشتباه دلالة الواو فانه يدل
على جميع الاجزاء وقد يدل على جميع الصفات ويصدق الشى
متفرقا ولا يصدق مجتمعا كقول القايل زيد طبيب ويكون جاهلا
فى الطب وزيد بصير ويكون كذلك فى الخياطة فاذا قيل زيد طبيب
بصيرا وهم الغلط لاشتباه الحمل بين اشتراط البصر فى الطب بحسب هذا
اللفظ وبين انفراده بنعت زيده واما السبب الثانى وهو عدم
التمايز فى اجزاء القول القياسى فانه لا يقع فيما يكون الاجزاء الاولى
فيه بسايط بل فيما كان الفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فاما ان يكون
اجزاء المحمول والموضوع متمايزة فى الوضع ولكن غير متمايزة فى
الاتساق واما ان لا يكون متمايزة فى الوضع فيكون هناك شى هو
من الموضوع يتوهم انه من المحمول او من المحمول يتوهم انه من
الموضوع مثال المتمايز فى الوضع فيكون ربما هنالك شى هو من
الموضوع يتوهم انه من المحمول او من المحمول يتوهم انه من الموضوع دون
الاتساق قول القايل كلما علمه الفيلسوف يعلم الحجر فهو اذن حجر ومثال
الغير المتمايز فى الوضع قول القايل الانسان بما هو انسان اما ان يكون
ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشكل اهو من المحمول

او من الموضوع فلا يبعد ان يقع ومن هذا وامثاله مغالطات
بسبب حملها وقد يعرض هذه المطالغات فى جميع انحاء التركيب
المتساوية واما الكذب فى المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن
للكاذب فانما يذعن بسبب ما لانه لم نسبته الى الصدق فى حال ومتى
بلغ الى ان يصدق باى شىء اتفق بلا سبب فقد انخلع عن الغريزة
البشرية فان ذلك المسبب اما فى لفظه واما فى معناه والذى فى اللفظ
فيظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين فى لفظ توهم التساوى
بينهما فى كل حكم ومثل اشتراك اللفظين فى معنى وافتراقهما فى معنى
معتبر فى اللفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ذلك ان الحكم فى اللفظين واحد
وربما كان لاحد اللفظين زيادة معنى يعتبر به الحكم ومثاله هذا الخمر و
السلافة فان معنى واحد قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم السلافة
زيادة معنى واما الذى من جهة المعنى فلا يخ اما ان يكون الكاذب كاذبا
بالكل وهو الذى لا يصدق والحكم فيه على شىء من موضوعه ولا فى حال
من الاحوال ولا فى وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا فى الجزء وهو
ان يكون الحكم فيه صادقا على شىء من الموضوع فى وقت او حال فان كان
كاذبا فى الكل فينبغى ان يكون له شركة فى الصدق فى المعنى وذلك
المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا او عرضا واتفاقا مع مساواة
النسبة وانت تعلم انه قد يكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل
فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون كليا

لاحدهما وفى بعض الاخر وقد يكون لبعض كل واحد منهما والذى يصدق
لا فى الكل فاما ان يكون فى بعض الموضوع فقط او يكون فى كل واحد من
الموضوع ولكن فى وقت دون وقت او يكون فى كل وقت ولكن بشريطة
لا على الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشريطة وتلك الشريطة
اما تاليف فى القول او غير التاليف فان لم يكن التاليف فيه فاما
ان يكون افرادا فيه او غير افراد فيه وان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع
فاما طبيعى واما اتفاقى وجميع هذه الايهام العكس لانه اذا اتفق
ان روى سيالا اصفر وكان مرا اعنى المرة ثم اتفق اذ روى سيالا
اصفر غير مظنون انه مرور بما كان حلوا كالعسل وسبب فى ذلك انه اذا
وجدت المرة ظن ان كل اصفر مرة واما الذى يكون من جهة ان
المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة
على المطلوب الاول المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب فى الخلف وقد اشير
الى ذلك فيما قد سلف فاما الذى يكون من جهة المقدمات ليست
باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التى تساوى النتيجة فى المعرفة
والجهالة بها وبالاشياء التى تتاخر عنها فى المعرفة ويكون سبيلها
سبيل القياس الدورى وقد اشير الى ذلك فيما قد سلف ويجتمع من
جملة هذه ان جميع اسباب المغالطة فى القياس اما لفظى واما معنوى
واللفظى اما اشتراك جوهر اللفظ المفرد او اشتراك فى هيئته وشكله
بحسب التركيب لا بحسب مفرد لفظا ولاجل صادق مركبا قد فصل صادقا

او لاجل صادق يفارق فتركب فظن صادقا واما المعنوى فاما ان
يكون بالعرض واما من جهة سوء اعتبار شرائط النقيض في الحمل واما العقم
لقرينة فاما الايهام عكس اللوازم واما المصادرة على المطلوب الاول
واما في احدهما ليس بعلة علة واما بجمع المسائل في مسألة فلا يتميز المطلوب
واحدا بعينه فقد اقتصرنا من علم المنطق على هذا القدر وقد عرفناك
طريق نيل الصواب وهو القياس البرهاني والحد الحقيقي وطريق التحرز
من الخطا وهو ما عرفناك من المواضع التي تغلط فيها في المقاييس و
الحدود ولم نطول المنطق بذكر الامور الخارجة عن هذين الغرضين
وان كانت لا تخلو عن نفع وهي مثل المواضع الجدلية وآلاتها واستعمالها
ومثل المقاييس الخطابية وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل
الاقاويل الشعرية وموادها واغراضها فان احببت ان تطلع على
ذلك فاطلبه في كتابنا الذي سمي بالشفاء تم المنطق في يوم

السبت شهر رمضان المبارك سنه

ثلاث وثمانين بعد الالف

في هجرة النبوية

المصطفوية

تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المقالة الاولى من الطبيعيات

نريد ان نخص جميع العلم الطبيعي والعلم الطبيعي صناعة نظرية جوامع د
وكل صناعة نظرية فلها موضوع من الموجودات او الوهميات
فيه ينظر ذلك العلم وفي لواحقه فللعلم الطبيعي موضوع فيه ينظر
وفي لواحقه وموضوعه الاجسام الموجودة بما هي واقعة في التغير
وبما هي موصوفة بانحاء الحركات والسكونات وبعض موضوعات
العلم لها مباد واوايل بها يوجد موضوع العلم الطبيعي من تلك
الجملة وللعلوم ايضا مباد واوايل من جهة ما يبرهن عليها وهي المقدمات
التي بها يبرهن ذلك العلم ولا تبرهن فيه اما لبيانها واما لجلالتها
عن ان تبرهن في ذلك العلم بل انما تبرهن في علم اخر والعلم الطبيعي
من تلك الجملة وليس ولا على واحد من اصحاب العلوم الجزوية
اثبات مبادي علمه ولا اثبات صحة المقدمات التي بها يبرهن
ذلك العلم بل بيان مبادي العلوم الجزوية على صاحب العلم الكلي
وهو العلم الالهي الناظر فيما بعد الطبيعة وموضوعه الموجود
المطلق والمطلوب فيه المبادي العامة واللواحق العامة فلنضع المبادي
الكلية للعلم الطبيعي الذي هو واحد من العلوم الجزئية وضعا

فصل في المبادي التي تتقلدها الطبيعي ويبرهن عليها الذي

نبطل في العلم الالهي نقول ان الاجسام الطبيعية مركبة من مادة اى
محل وصورة هي فيه حالة ونسبة المادة الى الصورة نسبة النحاس الى
التمثال والعام لها كلها من الصور الاقطار الثلاثة اذ كل واحد من
الاجسام يمكن ان نفرض فيه امتدادا اولا وامتدادا ثانيا مقاطعا
له على زاوية قائمة وامتدادا ثالثا مقاطعا للامتدادين على زاوية
قائمة والزاوية القائمة هي التي تحدث من تقاطع بعدين قائم على
بعد ليس ميله الى احد الجهتين اكثر من ميله الى الاخرى فهذا معنى
كون الجسم ذا اقطار ثلاثة وان كان في نفسه شيئا واحدا والاقطار
التي تكون في الجسم لا تتقوم في غير تلك المادة الموضوعة لها بطباعها
والمادة ايضا لا تتعرى عن البعد الذي فيه فرض هذه الاقطار فتلك
المادة لا يوخذ في حدها الاخذ البعد ولا هذه الاقطار على انه جزء
من وجودها بل هي خارجة عن ذات المادة وان كانت حالة فيها مقارنة
لها وليس للمادة بذاتها مقدار وقطر اذ ليس لها ذلك بذاتها
بل هي مستعدة لقبوله فلا يجب ان تكون مادة واحدة تقبل حجما
فما فوقه وما دونه وتنتقل من حجم الى حجم وهذا جائز في الوجود
وفي مادة الجسم الطبيعي صور اخرى غير صورة الجسمية فلها صور
مناسبة لباب الكيف ولباب الاين ولغير ذلك واذا كان الامر
على ذلك هذا فللاجسام الطبيعية اذا اخذت على الاطلاق من المبادى
المقارنة مبدآن فقط احدهما المادة والاخر الصورة ولواحق الاجسام

الطبيعيه

الطبيعية
الطبيعية هو الاعراض العارضة من المقولات التسع وفرق بين الصورة
وبين الاعراض فان الصورة تحل مادة غير متقومة الذات على طبيعة
نوعها والاعراض تحل الجسم الطبيعي الذي تقوم بالمادة والصورة و
حصل نوعه والاعراض بعد المادة بالطبع والصورة قبل المادة با
لعلية والمادة والصورة قبل العرض بالطبع والعلية والمبدا المفارق
للطبيعيات ليس هو سببا للطبيعيات فقط بل ولمبداي المذكورين
وهو تستبقى المادة بالصورة وتستبقى بهما الاجسام الطبيعية
فاذن هو مفارق الذات للطبيعيات فليس للطبيعي بحث عن احواله
كما له بحث عن كثير من احوال المبداين المقارنين وللاجسام الطبيعية
عن المبدا المفارق استبقا لذواتها واستبقا لكمالاتها وكمالاتها
اما كمالات اول وهي التي اذا ارتفعت بطل ما هي له كمالات واما كمالات
ثانية لا يودي ارتفاعها الى بطلان الشي الذي هي كمالات له بل الى
ارتفاع صلاح حاله والمبدا المفارق يستبقي هذه الكمالات
الثانية لا بذاته بل بتوسط وضع قوى في الاجسام هي كمالات اول هي
مبادي عنها تصدر هذه الكمالات الثانية ومن الكمالات الثانية
للاجسام الطبيعية افعالها وبهذه القوى تحصل ايضا افعالها وليس
شي من الاجسام الموجودة يتحرك الحي او يسكن بنفسه او يتشكل او يفعل
شيئا غير ذلك وليس له ذلك عن جسم اخر او قوة فايضة عن جسم الا و
فيه قوة من هذه القوى المذكورة عنها يصدر ذلك وكل ما يصدر

عنه من الافعال وهذه القوى التي عرفت في الاجسام على اقسام
ثلث فمنها قوى سارية في الاجسام تحفظ عليه كمالاتها من
اشكالها ومواضعها الطبيعية وافعاليه واذا ازالت عن مواضعها
الطبيعية واشكالها واحوالها اعادتها اليها وثبتتها عليها مانعة
عن الحال الغير الملائمة اياها بلا معرفة وروية وقصد اختياري
بل بتسخير وهذه القوة تسمى طبيعية وهي مبدا بالذات لحركاتها
بالذات وسكوناتها بالذات ولسائر كمالاتها التي لها بذاتها
وليس شيء من الاجسام الطبيعية بخال عن هذه القوة والنوع
الثاني قوى يفعل في الاجسام افعالها من تحريك او تسكين
وحفظ نوع من الكمالات بالات ووجوه مختلفة فبعضها يفعل
ذلك دائما من غير اختيار ولا معرفة فتكون نفسا نباتية وبعضها
القدرة على الفعل وتركه وادراك الملائم والمنافي فيكون
نفسا حيوانية فصل وبعضها الاحاطة بحقايق
الموجودات على سبيل الفكرة والبحث فيكون نفسا انسانية
والنفس بالجملة كمال اول لجسم طبيعي الى ذي حيوة بالقوة والنوع
الثالث يفعل مثل هذا الفعل لا بالات ولا بانحاء مفترقة
بل بارادة متجهة على سنة واحدة لا يبعدها وتسمى نفسا فلكية
وهذه القوى المذكورة ايضا هي صور في الاجسام الطبيعية والصور
التي في المادة منها صور ليس من شانها ان يخ عنها موادها

ومنها

ومنها صور من شانها ان تخلو عنها ص

مواد‌ها وهذه اذا ازايلتها منها واحدة وجب ان تخلفها غيرها

اذ قيل ان هذه المادة لا تتعرى عن الصورة فيكون ح كونا للذى

الثانية صورته وفسادا للذى كانت الاولى صورته ومثل هذا

التبدل فى الاعراض ليس بكون ولا فساد بل هو استحالة او نموا ونقلة

او غير ذلك وكل ما كان بعد ما لم يكن فلا بد له من مادة موضوعة

توجد فيها او عنها او معها وهذا فى الكاينات الطبيعية محسوس

مشاهد ولا بد له من عدم تقدمه لان ما لم يتقدمه عدم فهو ازلى

ولا بد من صورة له حصلت فى المادة فى الحال والا فالمادة كما كانت

لا كون فاذن المبادى المقارنة للطبيعيات الكاينة ثلثة صورة و

مادة وعدم وكون العدم مبدا هو لانه لا بد منه للكاين من حيث

هو كاين وله عن الكاين بد وهو مبدا بالعرض لان بارتفاعه يكون

الكاين لا بوجوده وقسط الصورة فى الوجود اوفر من قسط المادة لانها

علتها المعطية لها الوجود ويليها الهيولى ووجودها بالصورة و

اما العدم فليس هو بذات موجودة على الاطلاق ولا معدومة على

الاطلاق بل هو ارتفاع الذات الموجودة بالقوة وليس اى عدم

اتفق مبدا الكاين بل العدم المقارن لقوة كونه اى لامكان كونه

ولهذا ليس العدم الذى فى الصوفة مبدا الكون السيف البتة بل العدم

الذى فى الحديد فانه لا يتاتى تكون السيف من صوفة ويتاتى عن الحديد

والمادة اذا كان فيها هذا العدم فهى هيولى واذا كانت فيها صورة

فهي موضوع وكانها هيولى للصورة المعدومة التي بالقوة موضوع
للصورة الموجودة التي بالفعل وللاشياء الكاينة سببان خارجان
ايضا بالذات وهما الفاعل والغاية والغاية وهو الذي لاجله
يوجد وقوم يعدون الالآت من جملة الاسباب والمثل ايضا و
ليسا هما في الاشياء الطبيعية بالنحو الذي يدعيه القوم وجميع الاشياء
الطبيعية تنساق في الكون الى غاية وخير وليس يكون شيء منها جزافا
ولا اتفاقا الا في الندرة بل لها ترتيب حكمي وليس فيها شيء معطل
لا فايدة فيه وليس يكون عن المبادي الاول المباين فيها فعل شري
ولا خلاف لما توجبه القوة المجبولة فيها منه الاعلى سبيل النادر
والشواذ فهذه هي الاصول الموضوعة الكلية في علم الطبيعيين و
يتكفل بتصحيح ما ينبغي ان يصحح منها العلم الالهي وللناس في الاجسام
الطبيعية من جهة تجزئتها اقاويل كثيرة فقايل يقول ان الاجسام
الطبيعية منها اجسام مركبة من اجسام اما متشابهة الصورة كالسرير
يتجزى بالفعل والقوة تجزو متناهيا وهي مركبة من اجزاء
لا تتجزى اليها القسمة ينتهي وقايل يقول ان الاجسام الطبيعية لها
اجزاء غير متناهية وكلها موجودة فيها بالفعل وقايل ان الاجسام
الطبيعية منها اجسام مركبة من اجسام اما متشابهة الصورة كالسرير
واما مختلفها كبدن الحيوان ومنها اجسام مفردة والاجسام المركبة
لها اجزاء موجودة بالفعل متناهية وهي تلك الاجسام المفردة التي منها

تركيب

تركبت فصل في الأجسام اما الاجسام المفردة فليس لها في الحال جزو
بالفعل وفي قوتها ان تتجزى اجزاء غير متناهية كل واحد منها
اصغر من الاخر فليس تنتهي قسمتها البتة الى جزء لا يتجزى وما وجد
في كلي الجسمين من الاجزاء فهو متناه والتجزي اما بتفريق الاتصال
واما باختصاص العرض ببعض منه يميزه حلولا اما عرض غير مضاف
كالبياض واما عرض مضاف كالمماسة والموازاة واما بالتوهم
واذا لم يكن احد هذه الثلاثة فالجسم المفرد لا جزء له بالفعل والرأيان
الاولان باطلان فاما رأي الذين اثبتوا الاجسام اجزاء متناهية
منها يتركب ويوجد كل واحد منها غير متجزئ فيبطله بما اقول
وهو ان جزوا مس جزوا فقد شغله بالمس وكل ما شغل شيئا بالمس
فاما ان لا يدع فراغا عن شغله بجهة او يدع فكل جزو مس جزوا
فاما ان يدع فراغا عن شغله او لا يدع لكن ان كان ينافي ان يماسه
اخر غير مماس للاول فقد ترك فراغا عن شغله وقد ينافي ان
يمسه اخر غير مماس للاول بعد ترك كلا اذا فراغا عن شغله وكل ما
كان كذلك فممسوسه متجزئ الذات فاذن كل جزو مس جزوا الهذه
الصفة فممسوسه متجزي الذات فاذا ما لا يتجزى لا يماس الا على
التداخل وكل ما لا يتملى الا على التداخل فلا يتأتى ان تتركب منه
شيء اعظم منه اي جسم فاذن الاجزاء الغير المتجزية لا يتأتى ان
تتركب عنها مقدار ولا جسم وايضا لنفرض جزئين غير متجزيين

وصفا على جزئين غير متجزئين ٩

٧ وبينهما جزء غير متجزئ ان امكن فنقول ان شيئين يصح على كل واحد منهما
الحركة وليس ولا واحد منهما غير قابل للحركة فلا يمنع احدهما الاخر عن
الحركة الا على سبيل التصادم والتمانع وليس بينهما تنافر في القولين بتباعد ان
بر فاذا لم يكن مانع من خارج لم يكن ولا واحد منهما مانعا للاخر عن الحركة
ابدا حتى يتصادما وكل ما كان كذلك فليس بمحال ان يتحركا معا حتى يتصادما
والجزءان المفروضان فرضا كذلك فليس اذن بمحال ان يتحركا معا حتى
يلتقيا متضادين فلنفرض انهما تحركا وتصادما فاما ان يلتقيا على
الجزء الاوسط واما ان يلتقيا على احد الطرفين فيكون احدهما لم يتحرك
فاذن يلتقيان على الجزء الاوسط فاذن يصير الاوسط متجزيا لان
كل واحد منهما يكون قد قطع بعضه وقد قيل انه غير متجزئ وهذا خلف و
لا يبعد ان يبين بوجه ان الجزئين المتحركين والثابتين يتجزيان
ايضا وذلك ايضا خلف وعلى هذا براهين كثيرة من جهات اخرى و
من جهة تركيب المربعات منها ومساواة الاقطار والاضلاع ومن
جهة المسامتات فانه من المعلوم ان كل شيء اسمت مع شيء وان كان
بوساطة ثالث كما للشمس مع الحد المشترك بينها وبين الظل بوساطة
الظل فانه اذا تحرك زال سمته وكان مسامتا شيئا اخر فيجب اذن
اذا تحركت الشمس جزءا ان يكون قد زال سمتها من قبل ذلك جزءا
فيجب ان يكون ما نشأ منه الشمس دائرة على جسم صغير مساويا للمدار
الشمس ولم يكن اعظم وان يكون حركة الظل مثل حركة الشمس وان وضع

يزول

ما يزول بالسمت مع حركة جزء واحد اقل من جزء فقد انقسم

فصل في المناقضة

واما مناقضة الراى الثانى فهو ان ذلك يمنع الحركة اذ من المحال ان يقطع المتحرك مسافة ذات اجزاء الا وقد يتعدى انصافه وساير اجزائه فلنفرض متحركا ومسافة فنقول ان كانت اجزاء المسافة غير متناهية فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك الى غير النهاية بالفعل واذا كان كذلك فقد يقطع المتحرك في زمان متناهي الطرفين انصافا غير متناهية في انصاف غير متناهية لكن التالى محال فالمقدم محال واذا كانت المسافة متناهية الاجزاء علم منه ان الاجسام متناهية الاجزاء وههنا براهين اخر منها انه لا كثرة الا والواحد فيها موجود فان كانت كثرة موجودة بالفعل فالواحد بالفعل موجود فيها والواحد بالفعل غير متجز بالفعل فاذن للجسم ذى الكثرة اجزاء واحدة غير متجزية فاذا اخذ منها متناهية امكن ان تركب فاذا امكن ان تركب لم يخل اما ان لا تزداد حجما على الواحد فيكون كذلك حال الجميع الغير المتناهى واما ان يزداد حجما فيكون ح ان يحدث عنها جسم واذا امكن ان يحدث عنها جسم من اجزاء متناهية بالفعل ولم يكن كل جسم مركبا من اجزاء غير متناهية فاذن ليس وجود الجسم المفرد هو من اجزاء فيه متناهية بالفعل غير متجزية ولا من اجزاء فيه غير متناهية فاذن ليس للجسم المفرد بالفعل

جزو ظاهر انه يحتمل التجزى فاذن اما ان ينتهى فى التجزى فيكون مركبا
من اجزاء لا يتجزى لكن التالى كذب فالمقدم كذب واما ان لا
ينتهى فى التجزى البتة وذلك هو المط والباقى المقالة

الثانية من الطبيعيات فى لواحق الاجسام الطبيعية اعنى
الحركة والسكون والزمان والمكان والخلاء
والتناهى واللاتناهى والتماس والالتحام والاتصال
والتتالى فصل فى الحركة

الحركة يقال على تبدل حال قارة فى الجسم يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شىء والوصول بها اليه هو بالقوة او بالفعل ويجب من هذا ان يكون الحركة مفارقة لحالة لا محالة ويجب ان يكون تلك الحال تقبل التنقص والتزيد لان ما خرج عدم يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شىء فهو باق ما لم ينقص الخروج عنه اليه جملة والا فالخروج عنه يكون دفعة وكل ما كان كذلك فاما ان يتشابه الحال فيه فى اى وقت من الخروج عنه فرض او لا يتشابه لكن لا يجوز ان يتشابه لانه ما كان عنه خروج البتة فاذن كل ما خرج عنه يسيرا يسيرا فهو باق غير متشابه الحال فى نفسه عند الخروج عنه وما كان كذلك فهو قابل للتنقص والتزيد مثل البياض والسواد والحرارة والبرودة والطول والقصر والقرب والبعد وكبر الحجم وصغره فلذلك قيل ان الحركة هى فعل وكمال اول للشىء الذى بالقوة من جهة المعنى الذى هو له بالقوة فان

تم الاجزاء

الجسم

الجسم الذی هو فی مکان ما بالفعل و فی مکان اخر بالقوة ما دام فی
المکان الاول ساکنا فهو بالقوة فی المعنی الذی هو الغرض بالحرکة
وهو الوصول فالحرکة کمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة
فان المتحرک له من حیث هو بالقوة فی مکان یقصده لا من جهة ما هو
بالفعل انسان او نحاس واذا کان کذلک فالحرکة وجودها فی
زمان بین القوة المحضة والفعل المحض ولیست من الامور التی
تحصل بالفعل حصولا قارا مستکملا و قد ظهر ان کل حرکة ففی
امر یقبل التنقص والتزید ولیس شیء من الجواهر کذلک فاذن
لا شیء من الحرکات فی الجوهر فاذن کون الجوهر وفساده لیس بحرکة
بل هو امر یکون دفعة فصل فی الکمیة واما الکمیة فلانها
تقبل التزید والتنقص فخلیق ان یکون فیها حرکة کالنمو والذبول
والتخلخل والتکاثف الذی لا یزول فیه اتصال الجسم بنا من جهة
ما ینتزایدبها الجسم و ینتاقص فهی من هذه الجملة عندنا اعنی
جملة الحرکة فی الکمیة وقد توجد الحرکة فی الکیفیات فیما یقبل
التنقص والاشتداد کالتبیض والتسود فصل فی المضاف
واما فی المضاف فان المضاف ابدا هو عارض لمقولة من البواقی
متابع لها فی قبول التنقص والتزید فاذا اضیفت الیه حرکة
فذلک بالحقیقة لتلک المقولة واما الاین فوجود الحرکة فیه ظاهر
جدا واما متی فان وجوده للجسم بتوسط الحرکة فکیف تکون فیه

فاذا تحرک متحرک وهو بالقوة واصل فاذا تحرک حصل فیه کمال وفعل اول وفیه بعد یتوصل الی الکمال وفعل ثان هو الوصول لکنه ما دام فی هذا الکمال وهو بعد بالقوة

الحركة فان كل حركة كما نبين يكون في متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى اخر وهذا

فصل في الوضع

واما الوضع فان فيه حركة على رايناخاصة لحركة الجسم المستدير على نفسه فانه لو توهم المكان المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا والمتحرك الحركة التي تكون في المكان لو توهم المكان المطيف به معدوما لامتنع كونه متحركا فاذن ليس المتحرك بالاستدارة على نفسه متحركا للحركة التي تكون في المكان وظاهر انه ليس بمتحرك في شيء اخر غير المكان والوضع وليس بمتحرك في المكان فليس اذن متحركا الا في الوضع ولا تتعجب من قولنا انه لو توهم المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا فان لهذا من الموجودات مثالا وهو الجرم الاقصى واكثر الناس لا يرون وراءه جسما يطيف به وذلك هو الحق ولا يمنعهم ذلك عن توهمه متحركا وكيف وهو متحرك ابدا ولان الجسم المتحرك بالاستدارة على نفسه اذا فرض في مكان فاما ان تباين كليته كلية المكان او تلزم كليته المكان وتباين اجزاؤه اجزاء مكانه لكن ليس يتحرك كليته عن المكان لان كليته لا تباين المكان وما لم تباين مكانه فليس متحرك في المكان فاذن كليته تلزم المكان وتباين اجزاؤه اجزاء مكانه وكل جسم باين اجزاؤه اجزاء مكانه فقد اختلف نسب اجزائه الى اجزاء مكانه وكل ما اختلفت نسب اجزائه الى اجزاء مكانه فقد تبدل وضعه فهذا الجسم

قد تبدل

قد يتبدل وضعه بحركته المستديرة وليس هاهنا تبدل حال غير
هذا فليس هاهنا تبدل غير الوضع والوضع يقبل النقص و
الاشتداد فيقال انتصب وانصب فصل في الملك

قال وأما الملك فان تبدل الحال فيه يبدل اولا في الاين فاذن
لا حركة فيه بالذات بل بالعرض واما متى فان يفعل فلقائل ان
يقول انه قد يتهيأ ان ينسلخ الشيء عن انفعاله بالفعل يسيرا يسيرا
لا من جهة تنقص قبول الموضوع لتمام الفعل على هيئة واحدة
بل من جهة هيئته ولكن ذلك اما لان القوة ان كان فعله بالطبع
جعلت تخور يسيرا يسيرا واما لان العزيمة ان كانت فعله بالارادة
جعلت تنفسخ يسيرا يسيرا واما لان الالة والاداة ان كان فعله
بهما جعلت تكل يسيرا يسيرا وفي جميع ذلك يكون تبدل الحال اولا
في القوة او العزيمة او الالة ويتبعه في الفعل واذا كان كذلك
كانت الحركة في قوة الفاعل وعزيمته او الالة اولا وفي الفعل با
لعرض ليس فيه بالذات على ان الحركة اذ كانت خروجا عن هيئة
فهي عن هيئة قارة وليس شيء من الافعال كذلك فاذن لا حركة با
لذات الا في الكم والكيف والاين والوضع والحركة هو ما يتصور
من حال الجسم بخروجه عن هيئة قارة يسيرا يسيرا وهو خروج عن
القوة الى الفعل متدرجا لا دفعة بل الحركة كون الشيء بحيث لا يجوز
ان يكون ثابتا ما هو عليه من اينه وكمه وكيفه ووضعه قبل ذلك ولا

على

بعده والسكون هو عدم هذه الصورة فيما من شانه ان يوجد
فيه ومثل هذا العدم يصح ان يعطى رسما من الوجود لان ما هو
بالاطلاق فليس بموجود مطلقا فلا ينافى ان يكون له وجود فى
شى ما اخر البتة وهذا الجسم الذى ليس فيه حركة وهو بالقوة متحرك
لو لم يكن له هذا الوصف الذى يصير به الجسم متميزا عن غيره لخاصة
تكون له لكان لذاته ولو كان لذاته لما باينه ولكن مباينته
اذ يتحرك فاذن لهذا الوصف له معنى ما فاذن هذا العدم له
معنى ما فاذن لعدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك مفهوم فى
ذاته يتميز عن ذاته اى الجسم واما العدم الذى لا يحتاج الشى فى
ان يوصف به الى تميز ذاته عنه الا انضاف الى وجوده وامكانه
كعدم القرنين فى الانسان وهو السلب فى العقل والقول و
اما عدم الشى فيه فهو حالة مقابلة للشى يوجد عند ارتفاع
عدة الشى وجودا ما بنحو من الانحا وله علة بنحو وهو بعينه
علة الوجود ولكن عند ارتفاعه فانه اذا حضر فعل الوجود و
اذا غاب فعل ذلك العدم فهو علة بالعرض لذلك العدم فا
لعدم اذن معلول بالعرض فهو اذن يصح ان يوضع موجودا
بالعرض وهذا العدم ليس هو لا شيئا على الاطلاق بل لا شيئية شى
ما فى شى ما معنى بحال ما معينه وهو كونه بالقوة فصل
فى ان لكل متحرك علة محركة غيره فنقول ان

كل حركة يوجد في الجسم فانما يوجد لعلة محركة لانه لو كان الجسم يتحرك
بذاته ويوجد فيه الحركة بما هو جسم فاما ان يكون لانه جسم فقط
واما ان يكون لانه جسم ما فلو كان لانه جسم فقط لكان كل جسم
متحركا وان كان لانه جسم ما فيكون علة الحركة الخاصية التي
لتلك الجسمية وتلك الخاصية معنى زايد على هيولى الجسمية
وصورة الجسمية وهو كقوة او صورة اخرى غير ذلك فيكون
الجسم ينفعل فيه الحركة عن وجود تلك الخاصية فيه فيكون
مبدا الحركة تلك الخاصية ومبدا قبول الحركة هو الجسم
لا محالة وايضا كل حركة نفرض موجودة في الشيء منسوبة
الى قطعة مسافة او كيفية وغير ذلك فان تلك الحال معدوم
من حيث هي كذلك ووجود الحركة انما تحصل بان تكون كذلك
وليس شيء ما يوجد للشيء بذاته يعدم عنه او يعدم عنه
ما يتعلق بكونه فاذن ليس شيء من الحركات يوجد للشيء بذاته
فاذن كل حركة فلها علة محركة وهذه العلة المحركة ينبغي ان
يضاف اليها التحريك وحدها ولا يجوز ان يقال ان الجسم يحرك
نفسه بها لانه لو كان الجسم يحرك نفسه بها لكان نفسه يتحرك عن نفسه
بها فيصير محركا ومتحركا بحركة واحدة ولو كان كذلك لكان شيء
واحد فاعلا وموضوعا لفعل واحد وهذا محال على ما وصفناه
في المبادي والمقدمات فاذن الفعل مضاف الى العلة وحدها

وهذه العلة المحركة اما ان تكون موجودة في الجسم فيسمى متحركا بذاته
واما ان لا تكون موجودة في الجسم بل خارجة عنه فيسمى متحركا لا بذاته
والمتحرك بذاته اما ان تكون العلة الموجودة فيه يصح عنها ان تتحرك
تارة وان لا تتحرك اخرى فيسمى متحركا بالاختيار واما ان لا يصح
عنه الا التحرك فيسمى متحركا بالطبع والمتحرك بالطبع اما ان يكون
بالتسخير لحركة عليه بلا ارادة فيسمى متحركا بالطبيعة واما ان يكون
متحركا بارادة وقصد ويسمى متحركا بالنفس الفلكية فصل في انه لا
يجوز ان يتحرك الشيء بالطبيعة وهو على حالته
الطبيعية وفي انه ليس شيء من الحركات بالطبيعة
ملائما بذاتها لذاتها كل ما اقتضاه طبيعة الشيء لذاته
فليس يمكن ان يفارقه الا والطبيعة قد فسدت وكل جزء من الحركة
يفرض للحركة بانقسام زمان او مسافة فقد يمكن ان يفارق والطبيعة
لم تبطل وكل حركة تتعين في الجسم فانها يمكن ان يفارق والطبيعة
لم تبطل فليس شيء من الحركات بمقتضى طبيعة الشيء المتحرك فاذن ان
وجدنا الطبيعة مقتضية للحركة فانها ليست على حالها الطبيعية
وانما تتحرك لتعود الى الحالة الطبيعية وتبلغها فاذا بلغتها ارتفع
الموجب للحركة فامتنع ان تتحرك فيكون مقدار الحركة على مقدار
البعد من الحالة الطبيعية الملائمة التي فورقت بالقسر وكل حركة
بالطبيعة فهي هرب بالطبع عن حال وكل ما كان كذلك فهو عن

حالة

حالة غير ملائمة فاذن كل حركة بالطبيعة فهي عن حالة غير ملائمة
وهذه الحركة ينبغي ان تكون مستقيمة اذ كانت في المكان لان هذه
الحركة لميل طبيعي وكل ميل طبيعي فعلى اقرب مسافة وكل ما كان
على اقرب مسافة فهو على خط مستقيم فهذه الحركة على خط
مستقيم فاذن الحركة المكانية المستديرة كالتي تكون على مركز
خارج عنها ليست عن الطبيعة وكذلك الحركة الوضعية وكيف
تكون الحركة الوضعية بالطبيعة فانها الهرب من الطبيعة عن حالة
طبيعية والطبيعة لا تفعل بالاختيار بل انما يفعل افاعيلها
بالتسخير والطبع لا تفتر حركاتها وافاعيلها ولو كانت الحركة
الوضعية بالطبيعة فيكون للهرب الطبيعي عن الوضع الغير
الطبيعي وكل ما كان الهرب الطبيعي عن شيء غير طبيعي فانه لا يمكن
ان يكون فيه قصد طبيعي بالعود الى ما فارقه فالهرب فاذن الحركة
المستديرة الوضعية الطبيعية لا يكون فيها قصد طبيعي بالعود الى
ما فارقه وهذا كذب والذي اوجبه وصفنا الحركة الوضعية
طبيعية فهي اذن غير طبيعية فهي اذن عن اختيار او ارادة وبهذا
يبرهن ايضا على الحركة المكانية المستديرة انها ليست طبيعية
فتبين ان كل حركة مستديرة عن قاسر فمبدؤها نفسي اي قوة
محركة بالاختيار او الارادة فصل في انه لا يمكن ان تكون حركة
سكانية غير متجزية على ما يراه القائلون بجزء غير متجزئ ولا

فى غاية السرعة ولا فى غاية البطوء ان امكن وجود حركة غير متجزية امكن
وجود مسافة غير متجزية مركبة من اجزاء موجود مسافة لا تتجزى والثانى
محال كما بين فالمقدم محال واذا كانت الحركة مطابقة للمسافة و
المسافة تتجزى الى غير النهاية والحركة لا تنتهى فى التجزية ونقول ان
الحركة ان كانت مؤلفة من حركات لا تتجزى لم يجز ان يكون حركة
اسرع من حركة وابطأ من حركة الا والاسرع اقل سكنات والابطأ
اكثر سكنات والا فليقطع جرم ما فى وقت ما بحركة غير متجزية
مسافة ما فتلك المسافة ان كانت متجزية فالحركة عليها متجزية
وقد فرضت غير متجزية وان كانت غير متجزية فالابطأ يقطع فى ذلك
الزمان اما مثلها واما اكثر منها واما اقل منها فان قطع مثلها فليس
ابطأ وان قطع اكثر فهو اسرع وان قطع اقل فقد تجزات المسافة
وهذا كله خلف لكن من الظاهر ان الحركة تكون اسرع من حركة وابطأ
لا بسبب السكنات فنحن نعلم ان السهم فى نفوذه والطير فى طيرانه
ان كانت حركاته مركبة من حركات لا تتجزى وهى فى نفسها لا اسرع
منها لم يخل اما ان تكون مركبة منها بلا تخلل سكنات او يكون
تخلل سكنات قليلة جدا بالقياس الى الحركات فان كانت لا
تخلل السكنات فيجب ان يكون حركة السهم والطائر مساوية لحركة
الشمس المشرقية او اسرع منها وهذا محال فان كان تخلل السكنات
وهى اقل من الحركات فيجب ان يكون فضل حركة الشمس عليها اقل من

المضف

الضعف

الصعف لكن ليس بينهما نسبة تعتد بها فاذن ليس حركات لا تجزى
ولا في غاية السرعة والابطا ليست السرعة والابطا بسبب تخلل
السكنات بل قد يكونان في نفس الحركة هي متصلة لشدتها وضعفها

فصل في الحركات الواحدة الحركة قد تكون واحدة بالجنس
وقد تكون واحدة بالنوع وقد تكون واحدة بالشخص والحركة الواحدة
في الجنس هي التي تقع في مقولة واحدة او في جنس واحد من الاجناس التي
تحت تلك المقولة مثل النمو والذبول فانهما واحد بالجنس اي
في الكم ومثل التسخن والتبيض فانهما واحد بالجنس اي في الكيف والتسخن
والتبرد واحد في الجنس الاقرب لانه في الكيفية الانفعالية والحركة الواحدة
في النوع هي التي ان كانت ذات جهة مفروضة كانت في نوع واحد
ومن جهة واحدة الى جهة واحدة وفي زمان مساو مثل تبيض ما
تبيض وتسخن ما تسخن وكذلك الصعود الصعود والسفل السفل
وتقال حركة واحدة بالشخص التي تكون مع ذلك كله عن متحرك واحد
بالشخص في زمان واحد وتكون وحدة هذه الحركة الشخصية هي
بوجود الاتصال فيها والحركات المتفقة في النوع لا تتضاد وهذا
بين بنفسه

فصل في تطابق الحركات الحركات المطابقة نعني
بها التي يجوز ان يقال لبعضها اسرع من بعض وابطا او مساو لها في
السرعة ولما كان الاسرع هو الذي يقطع شيئا مساويا لما يقطع الاخر
في زمان انقص او الذي يقطع في زمان سواء ازيد مما يقطعه الاخر

والمساوى فى السرعة هو الذى يقطع فى مثل الزمان مثل ما قطع
الشىء فيجب ان تكون الاشياء التى فيها الحركة من شانها ان يق
لها ان بعضها مساو لبعض وازيد واكثر اما مطلقا مثل خط
لخط وارتفاع لارتفاع وبياض لبياض واما غير مطلق وذلك
الذى هو غير مطلق هو على وجهين اما ان يكون فى القوة مطلقا
مثل المثلث للمربع فان فى قوة بعض المثلثات ان يقطع سطحه
غير مسطح الذى هو على وجهين اما لان له اجزاء ثم تهندم منها
مربع واما فى القوة بحسب التوهم مثل القوس للمستقيم فانه
لا يجوز ان يكون قوس مساويا للمستقيم البتة بالفعل اذ المساوى
هو الذى ينطبق على الشىء فلا يفضل عليه ولكنه فى القوة الوهمية
قد يتوهم مساويا له لانه يمكن ان يتوهم المستدير مستقيما والمستقيم
مستديرا هذا واما ان يكون لا بالقوة ولا بالفعل لكن بحيل نسبة
الى شىء ما مثل نسبته مثل بياض وسواد وكل واحد منهما فى
الغاية او شدة كل واحد منهما الزايدة على المتوسطة مناسبة
لشدة الاخر او كان بعد شدته ونقصه من احد الطرفين كبعد
الاخر عن مقابله فالحركات المتطابقة بالحقيقة هى التى بالقسم
الاول وهى التى نوع ما فيه الحركة فيهما جميعا واحد ثم القسم الثانى
واما القسم الثالث والرابع فمجازيان وابعدهما الرابع فصل
فى تضاد الحركات فنقول اولا ان الضدين هما اللذان موضوعهما

واحد وهذا ان يستحيل ان يجتمعا فيه ولا يستحيل ان يتعاقبا عليه و
بينهما غاية الخلاف وبعد ذلك فنقول ان تضاد المتحركين لا يوجب في الحركات
تضادا وليس تضاد الحركات هو ان المتحركين متضادان فانه قد يتحرك
باشياء متضادة حركة واحدة بالنوع كما قد يتحرك حار وبارد حركة
واحدة فاذا تضاد المتحركين ليس هو الموجب تضاد الحركتين وايضا
لو كان تضاد الحركتين لاجل تضاد المتحركين بان تكون حقيقة تضادهما
هو تضاد المتحركين لكان كل حركتين متضادتين غير متضادتين وذلك
كذب لان بعض الاشياء يوجد هو بعينه محركا حركتين متضادتين
لوجود حد التضاد في الحركات المتضادة لهما وذلك كشيء واحد
يبيض مرة ويسود اخرى ويعلو تارة ويسفل اخرى فليس اذن
تعلق حقيقة التضاد في الحركات المتضادة بتضاد المتحركات ولا ايضا
بالزمان لان الحركات كلها تتفق في نوع الزمان فاذا ليس
شيء من زمان حركتين مختلفين وكل ما يتضاد به الحركتان مختلف
لزم ان الزمان لا يتضاد به الحركات فتبين ان الزمان لا يوجب
البتة تضادا في الحركات ولا يكون به التضاد في الحركات ولا ايضا
تضاد الحركات هو لتضاد ما فيه يتحرك لانه قد يوجد حركتان
متضادتان تسلكان مسافة واحدة او طريقا واحدا بين
كيفيتين متضادتين بل تضاد الحركات هو تضاد الاطراف و
الجهات اذا كانت الحركات انما تختلف اما في جهاتها واما في هيئة

بالنوع ولو كان التضاد في الحركات
لانها عن متحركات متضادة لما كان ولا
شيء من الاضداد يتحرك حركة واحدة م

ما فيه يتحرك واما في المحرك لها والمتحرك بها او الزمان فاذا اثبت هذا
فنقول الحركة المستقيمة لا تضاد الحركة المستديرة المكانية لانها لا تضاد
في الجهات وكل حركتين متضادتين متضادة بالجهات وانما قلنا ان
الحركات المستقيمة لا تضاد المستديرة في الجهات لان المستديرة لا جهة
فيها بالفعل لانها لا نهاية لها بالفعل لانه متصل واحد ثم اذا فرض
جهتان وطرفان مشتركان للمستقيم والمستدير كان توجه المستدير اليهما
جميعا بالسواء وكان ما فرض جهتان متضادتان للضدين امتنع ان يكون
توجه احدهما اليها بالسواء ونقول انه لا تضاد فيما بين الحركات المستديرة
لانها لا تختلف في النهايات وكل حركتين متضادتين مختلفتان في النهايات
بل متضادتان ولكن قد يمكن ان يوهم بخلاف المأخذ فيها تضادا او
ذلك غير حق لانه اذا فرض في المدار مأخذا جهتين مختلفتين كان معناه
ان احدى الجهتين هو من نقطة الى اخرى والاخرى من الاخرى الى الاولى
لكن ايهما اخذ الاتجاه في الحركة عليه من نقطة الى اخرى فان ذلك الاتجاه
في الحركة في باقي المدار يفعل خلاف ما فعل في الاول فالحركتان اللتان
تفعل احداهما في مدار ما اتجاها من نقطة الى اخرى وتفعل الاخرى
في ذلك المدار اتجاها من النقطة الاخرى الى الاولى فان كل واحد
منهما يفعل بعد ذلك في ذلك الاتجاه بعينه ما فعله الاخر ولكن
يقع فعل كل واحد منهما المشابه لفعل الاخر في جزئين مختلفين من
المدار فكل واحد منهما مشابه فعله فعل الاخر لكن مختلفان باختلاف

جزئي

جزئی الا المدار و اختلاف جزئی المدار لیس اختلافا الا بالعدد فقط

وکل اختلاف موجب للمضادة فاذن ان امکن ان یتضاد الحرکتان

المکانیتان فهما المستقیمتان و بین انهما الاخذتان فی خط واحد

المختلفتان فی المبداین والجهتین فضد الهابطة الصاعدة وضد

المتیامنة المتیاسرة وهذا التضاد غیر متعلق بنفس الطرفین بان

تتقابل بجهتیهما ولو کان نفس الطرفین موجبة لما کان تضاد الا عند

موافاة النقط الغایة ولو کان کذلک لما کان التضاد الا عند انتهاء

الحرکات ولو کان کذلک لما کان بین الحرکات الموجودة تضاد و لکن

بین الحرکات الموجودة تضاد موجود کما نبین فاذن لیس التضاد بینهما

للوصول الی النهایات المتضادة بل الاتجاه الیها و انما بیان ان فی الحرکات

الموجودة تضادا موجودا فلانه قد یوجد حرکتان لا تجتمعان معا و

هما مستقیمتان و ینافی ان تتعاقبا علی الموضوع وکلاهما ذاتات

ثم قد یوجد فیهما ما یتخالف خلافا الا یمکن ان یکون بین حرکتین

خلاف فوقهما وهما المتخالفتان فی الاتجاه الی ضدین عن ضدین و

منها ما یتخالف خلافا لیس بالغایة وهما المتخالفتان فی الاتجاه لا

علی ذلک الوجه وکل شیئین علی الصفة الاولی متضادان فاذن فی

الحرکة المستقیمة الحق تضاد وهذا برهان یدل علی الحدایض ولنختم

القول ههنا فی الحرکات المتضادة ولیستقل ما مثلناه فی الحرکات المستقیمة

الی غیرها فصل فی التقابل بین الحرکة والسکون

فلیس هو اختلاف امرین بالعدد فقط فاذا اختلاف جزئی المدار لیس اختلافا ههنا الا کاختلاف یوجب التضاد ولیس اذن اختلاف هذا الاختلاف فلیس اختلاف المأخذ فی جهات المدار موجبا للتضاد

قد بينا انا نعنى بالسكون عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك فيكون التقابل
بينهما اعنى الحركة والسكون تقابل العدم والملكة فيكون السكون المطلق
مقابلا للحركة المطلقة والسكون المعين مقابلا للحركة المعينة وقد قالوا
ان السكون فى المكان المعين عدم الحركة فيه للشىء الذى يتاتى ان يتحرك بان
يفارق ذلك السكون وليس عدم اية حركة اتفقت سكونا فانه لو كان
عدم اية حركة اتفقت سكونا لكان ايضا عدم حركة يتوهم الجسم فى مكان
خارج سكونا يعنى لو كان متحركا الى ذلك المكان كان ساكنا فاذن ليس اى
عدم اتفق هو السكون بل العدم المقابل وهو السكون فى المكان الذى يتاتى
فيه الحركة والحركة فى المكان بعينه مفارقة للمكان بعينه وكل مفارقة للمكان
فبالحركة عنه لا بالحركة اليه فاذن السكون فى المكان المقابل انما يقابل
الحركة عنه لا الحركة اليه بل ربما كان هذا السكون استكمالا لها وفى هذا
كلام يليق بالمبسوطات

فصل فى القول فى الزمان

كل حركة تفرض فى مسافة
على مقدار من السرعة واخرى معها على مقدارها من السرعة وابتداهما معا
فانهما يقطعان المسافة معا وان ابتدا احدهما ولم يبتد الاخر ولكن تركا
معا فان احدهما يقطع دون ما يقطع الاول وان ابتدا معه بطى واتفقا
فى الاخذ والترك وجد البطى قد قطع اقل والسريع قد قطع اكثر واذا كان
ذلك كذلك كان بين اخذ السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة بسرعة
معينة واقل منها ببطو معين وبين اخذ السريع الثانى وتركه امكان اقل
من ذلك بتلك السرعة المعينة يكون هذا الامكان يطابق جزءا من الاول

ولم يطابق

ولم يطابق الاجزاء مقتضيا وكان من شان هذا الامكان التقضي
لانه لو ثبتت الحركات بحال واحدة لكان تقطع المتفقات في السرعة
اى وقت ابتدات وتركت مسافة واحدة بعينها ولما كان امكان
اقل من امكان واذا كان ذلك كذلك وجد في هذا الامكان زيادة
ونقصان يتعينان واذا كان ذلك كذلك كان هذا الامكان ذا
مقدار يطابق الحركة وفيه تقع الحركة باجزائها التي لها من المسافة
فاذن ههنا مقدار للحركات مطابق لها وكل ما طابق الحركات فهو
متصل ومقتضى الاتصال متجددة فاذن هذا المقدار متصل ومقتضى
الاتصال متجددة فاذن هذا المقدار مدة اى متصل على سبيل التقضي
وهذا المقدار وجوده في مادة لانه يوجد منه جزء بعد جزء و
كل ما كان ذلك كذلك فكل جزء يفرض منه حادث وكل حادث فهو
مادة كما قيل في المبدا او عن مادة وليس [illegible] مادة لان مجموع
المادة والصورة لا يحدثان حدوثا اوليا بل الهيئة والصورة
فهو اذن مقدار في مادة وكل مقدار يوجد في مادة وموضوع
فاما ان يكون مقدارا للمادة او لهيئة فيها ولكن ليس هذا المقدار
للمادة لانه لو كان مقدار المادة بذاتها لكان بزيادته زيادة المادة
ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع واكبر واعظم والتالي باطل
فالمقدم باطل فاذن هو مقدار للهيئة **فصل في الهيئة
القارة وغير القارة** فنقول كل هيئة اما قارة واما غير قارة

فهو اذن مقدار هيئة قارة او هيئة غير قارة لكن ليس مقدار
هيئة قارة فان كل هيئة قارة فرض لها مقدار واما ان يكون
مع تمام مقدارها في المادة او لا يكون ولكن ليست تكون هذه
الهيئة مع تمام مقدارها في المدة لان كل هيئة هكذا فانه يظهر
في المادة زيادتها بزيادتها ونقصانها بنقصانها وليس كذلك و
ايضا ليست لا تكون بتمام مقدارها في المدة لانها تبقى مع ازدياده
غير مقارنة في المادة وليس شيء من هيئات المواد كذلك وهذا المحال
فاذن ليس هذا المقدار مقدار هيئة قارة فهو اذن مقدار
هيئة غير قارة وهو الحركة ولهذا لا يتصور الزمان الا مع الحركة
ومتى لم يحس بحركة لم يحس بزمان مثل ما قيل في قصة اصحاب
الكهف وهذا المقدار غير مقدار الجسم لما قيل وغير مقدار المسافة
لانه لو كان مقدار المسافة لكان سلوكها وسلوك هذا المقدار
واحدا ولو كان كذلك لكانت الحركات المتفقة في مسافة واحدة
واحدة بعينها في السرعة والبطوء ولم تكن الحركات المختلفة في
السرعة والبطوء تقطع في هذا المقدار مسافات مختلفة كما قيل
وليس هو نفس السرعة والبطوء لانه قد يتساوى سريعان وبطيئان
في السرعة والبطوء ويتخالفان في هذا المقدار كما تعلم فاذن
هو مقدار خارج عن هذه وهو بحيث لو فرضت الحركة معدومة
اصلا لم ينازع في ان موجدها كان يقدر ان يخلق حركة

او حركات

او حركات قبل الاولى تنتهي مع بداية الاولى ولها مقدار وانه
لم يمكن ان يخلق معها مطابقا لها في البدو والمنتهى ما هو اعظم
منها مع امكان خلق ما هو اعظم منها وينتهي معها بلا شريطة
واذا كان كذلك عرف امكان وقوع حركتين مختلفتين في العدم
فكان هناك امكانان فلا يخ اما ان يكونا معًا او لاحدهما تقدم
لكن ليسا معًا لانهما لو كانا معًا لكانت الحركتان العظمى والصغرى
تمكن ان تقعا معًا وذلك محال فاذن احدهما يكون قد تقدم
والاخر لحقه وطابق بعضا منها وكل شيئين هذه صورتهما فهما
مقداران فاذن الامكان المقدر ومقداره موجود واحد
عند عدم الاشياء وكلها وهما كما قيل من الاشياء التي في موضوع
وعند وجود الحركة فيه وكل ما كان كذلك وجد مع وجود الموضوع
والحركة وقد فرضنا معدومين هف فاذن الزمان ليس محدثا حدوثا
زمانيا بل حدوث ابداع لا يتقدمه محدثه بالزمان والمدة
بل بالذات ولو كان له مبدأ زماني لكان حدوثه بعد ما لم يكن
اي بعد زمان متقدم وكان بعد القبل غير موجود معه فكان
بعد قبل وقبل بعد فكان له قبل غير ذات الموجود عند وجوده
وكل ما كان كذلك فليس هو اول قبل وكل ما ليس اول قبل فليس
مبدأ للزمان كله فالزمان مبدع اي يتقدمه بارئه فقط فصل
في المحدث الزماني ومعنى المحدث الزماني انه لم يكن ثم كان

ومعنى لم يكن اى كان حال هو فيه معدوم وذلك الحال امر قد وجد
ونقضى فانه ان كان معنى لم يكن عدمًا الا فى وقت معين ماض
بل عدمًا بالقياس الى لا وجود فان القديم ايضًا ليس هو موجودًا
فى اللاوجود بل هو فى كثير من الموجودات غير موجود مثل انه غير
موجود فى الحركة وفى الاستحالة وفى التغير وليس انه غير موجود
فى شىء وانه غير موجود شيئًا واحدًا كما انه ليس معنى انه ليس فى شىء
وانه ليس شيئًا واحدًا فاذن الزمان غير محدث حدوثًا زمانيًا
والحركة كذلك وسنبين انه ليس كل حركة كذلك بل المستديرة فقط
وضعية كانت ام مكانية فاذن هوية هذا المقدار الذى للحركة
هى انها الحركة مستديرة وبها تعلقها الذاتى ولو كان تعلقها الذى
بالوضعية الغير القارة فى المادة كاينة انما هو بما كان بها هيئة غير
قارة وكان غير المستديرة لعدمت فى زمان وذلك كما بان محال
فاذن الزمان مقدار للحركة المستديرة من جهة المتقدم والمتأخر
لا من جهة المسافة والحركة متصلة فالزمان متصل لانه يطابق
المتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل فاذن الزمان بنهاية
ان ينقسم بالقوة لان كل متصل كذلك فاذا قسم ثبتت له فى الوهم بالتوهم
نهايات ونحن نسميها آنات وكما انه قد يمكن ان تتقدر هيئات
قارة فى المادة كثيرة العدد بمقدار واحد قار كذلك قد يمكن ان
تتقدر هيئات غير قارة كثيرة العدد بمقدار واحد غير قار اعنى

بزمانا

زمانا واحدا فيكون ذلك الزمان اولا لشئ منها وثانيا لها
في تقديرها بالمطابقة وتكون تلك الحركة علة لتقدير سائر الحركات
ومحركها علة لها ولمقدارها ولتقدير سائر الحركات وليس كل
ما وجد مع الزمان فهو فيه فانا موجودون مع البرة الواحدة
ولسنا فيها بل الشئ الموجود في الزمان اما ولا فاقسامه هي
الماضي والمستقبل واطرافه هي الآنات واما ثانيا فالحركات واما
ثالثا فالمتحركات فان المتحركات في الحركة والحركة في الزمان
فتكون المتحركات بوجه ما في الزمان وكون الآن فيه ككون الوحدة
في العدد وكون الماضي والمستقبل فيه ككون اقسام العدد في
العدد وكون المتحركات فيه ككون المعدودات في العدد فما هو
خارج عن هذه الجملة فليس في زمان بل اذا قوبل مع الزمان و
اعتبر به وكان له ثبات مطابق لثبات الزمان وما فيه سميت
تلك الاضافة وذلك الاعتبار دهرا له فيكون الدهر محيطا
بالزمان وكما ان كل متصل من المقادير الموجودة قد ينفصل
فيوقع عليه العدد فلا عجب لو فصل الزمان بالتوهم فجعل
اياما وساعات بل سنين وشهورا وذلك الابراد المتوهم
واما باعتبار مطابقة هذه الحركات له

فصل في المكان

يقال المكان لشئ يكون فيه الجسم فيكون محيطا به ويقال مكان لشئ
يعتمد عليه الجسم فيستقر عليه والمكان الذي تكلم فيه الطبيعيون

هو الاول وهو حاو للمتمكن مفارق له عند الحركة ومساو له لانهم يقولون
لا يتنافى ان يوجد جسمان فى مكان واحد فاذا كان كذلك فينبغى ان
يكون خارجا عن ذات المتمكن لان كل شئ يكون له فى ذات المتحرك فلا
يفارقه المتحرك عند الحركة وقد قيل انه كل مكان مباين للمتحرك عند
الحركة فاذن ليس المكان شيئا فى المتمكن وكل هيولى وكل صورة وهو فى
المتمكن وليس اذن المكان هيولى ولا صورة ولا الابعاد التى تدعى انها
مجردة عن المادة قائمة مكان للجسم المتمكن لامع امتناع خلوها كما
يراه بعضهم ولا مع جواز خلوها كما يظنه مثبتو الخلا واقول اولا
انه ان فرض خلا خالى فليس هو لا شيئا محضا بل هو ذات وكم وجوهر
لان كل خلاء خالى يفرض فقد يوجد خلا اخر اقل منه واكثر ويوجود
متجزيا فى ذاته المعدوم واللاشئ ليس يوجد هكذا فليس الخلا
لا شيئا وايضا كل ما كان كذلك فهو كم فالخلا كم وكل كم اما متصل
واما منفصل والخلاء ليس بمنفصل لان كل منفصل فاما ان يكون
الانفصال عرضا له او يكون لذاته منفصلا وكل ما عرض له الانفصال
فهو متصل بالطبع وان كان منفصل لذاته فهو عديم للحد المشترك
بين اجزائه وكل ما كان كذلك فكل واحد من اجزائه لا ينقسم
وكل ما كان كذلك وليس يمكن ان يقبل فى ذاته متصل الاجزاء فاذن
الخلا ليس بمنفصل الذات فهو اذن متصل الذات وكيف وقد
يفرض مطابقا للملاء فى مقداره وكل ما كان كذلك فهو مطابق

للمتصل

للمتصل وكل مطابق المتصل فهو متصل فالخلا اذن متصل وايض
الخلا ثابت الذات متصل الاجزاء متحاذيها في جهات وكل ما كان
كذلك فهو كم ذو وضع وايض الخلا يوجد فيه خاصية البعد و
قبول الانقسام الوهمي من اي جانب كان واي امتداد كان في الجهات
كلها وكل ما كان كذلك فهو ذو ابعاد ثلثة والخلا ذو ابعاد ثلثة
وذو وضع وكانه جسم تعليمي مفارق للمادة فنقول ان كون الخلا
كذا ذا وضع وابعاد ثلاثة اما ان يكون لذاته او لشئ الخلا حل فيه
او لشئ هو حل في الخلا وهو مقدار موضوعه الخلا حل في الملاء و
هذا باطل محال لانه يلزم ان يكون لذاته او لشئ الخلا حل فيه او
لشئ هو حل في الخلا وهو مقدار موضوعه الخلا ولا يجوز ان يكون
لشئ حل فيه الخلا لانه يكون ذا مقدار غير الخلا وكل ما كان كذلك
فهو ملاء فذلك الشئ ملاء فيكون الخلا حل في الملاء وهذا باطل
محال لانه يلزم ان يكون الخلا ملاء ولا ايض لشئ حل في الخلا فقدره
فيكون ذلك المقدار في محل لا يفارقه ويكون مجموعهما جسما
ويكون الخلا جزءا من حقيقة الملاء وهذا كله محال وايض الخلاء
ح اما ان يكون هو الموضوع لذلك المقدار او يكون الموضوع والمقدار
جزئين من الخلا فان كان الخلا موضوعا لذلك المقدار فاذا رفع
المقدار في التوهم كان الخلا وحده بلا مقدار ولا امكان مطابقة
للاجسام فيكون ح الخلا وحده ليس خلاء وحده وان يبقى متقدرا

ولا يجوز ان يكون لشى حل فيه الخلا لانه
يكون ذا مقدار غير الخلا وكل ما كان كذلك
فهو ملاء فذلك الشئ ملاء فيكون الخلا م

بنفسه فهو مقدار بنفسه لا لمقدار حله وان كان الخلا مجموع مادة
ومقدار فالخلا جسم وملا وهذا محال فبين انه يجب ان يكون
الخلا ان كان موجودا ومقدارا ان يكون مقداره لذاته فصل
في مقداريته لذاته كلما مقداره لذاته لا يخ في نفسه اما
ان يكون متصلا لذاته او متصلا لهيئة جعلته متصلا ولكن ليس
متصلا لهيئة جعلته متصلا لان ما كان كذلك فكمية لغيره وليس
شيء مما هو مقدار بذاته كذلك فاذا كل ما هو مقدار
بذاته فهو متصل بذاته وكل متصل بذاته فانه لا ينفصل ما دام
ذاته موجودا فاذا كل مقدار بذاته فانه لا ينفصل ما دام ذاته
موجودا فاذا ورد الانفصال فاما ان يكون الانفصال حل فيه
وذلك محال او يكون حل في مادة كانت فيه وعدم ذاته عند
حلوله فيه وهو الباقي وكذلك يقول في السطح والخط والجسم الذي
من الكم وكل ما كان معه مادة يعرض له الانفصال بعد وجود
الاتصال فيه فهو مقدار في مادة فاذن حيث وجد انفصال فهناك
مادة فالخلا ان وجد فيه انفصال فله مادة فهو اذن جسم طبيعي
وان فرض ان الخلا يعدم عند ورود الانفصال عليه فعلى ما ذا ورد
الانفصال لان الشيء لا يرد المعدوم ولا يرده المعدوم ولا يعارض
هذا بالمقدار الجسماني وانه ينفصل لانه سيتبين في موضعه ان ذلك
الانفصال لذلك المقدار وانه يحل محله وكان مقابلا له وانما عرض

للمادة

للمادة ونقول الان ان الخلا ليس له مادة وكل قابل الانفصال فله مادة
فاذن الخلا لا ينفصل ونقول من راس ايضا ان امتناع تداخل بعدين
من جسمين بان يكون مثلا مكعب ويفرض اخر مسا وله ثم يتداخلا
وهما نابتا الذات حتى يستغرق كل واحد منهما الاخر من غير تفكك
امر محال مشاهد اللهم الا ان يفرض احدهما معدوما ويخلفه
الاخر في حيزه فاما ان يكون امتناع التداخل واقعا بين المادتين
من الجسمين او يكون بين البعدين او يكون بين البعد والمادة او يكون
بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما فاقول انه لا تمانع بين المادتين
لانهما ان تمانعا فاما ان يتمانعا لذاتهما او لاجل تمانع البعدين فان
كان لاجل البعدين فذلك محال لانه لا يتنافى ان يوجد جسم متصل
وهو واحد بالفعل وذو مادة واحدة بالفعل فتنفصل فتصير لا محالة
ذا مادتين ثم تتصل فتصير المادتان واحدة والا فهما اثنان مختصان
بذاتين قائمتين واذا كان كذلك كان لكل واحد منهما مقدار مفارق
لمقدار الاخر منفصل الذات عنه قبل ان يكون متصلا وقد فرض
متصلا فاذن لا تصير المادتان واحدة ولا تمايز في الوضع بل وضعهما
واحد وتلاقي ذاتاهما وذاتاهما بنفسيهما لا مقدار لهما فانهما بنفسيهما
لا يبقى لهما شيء غير متلاق فاذن ما لم يكن كذلك فمقداره يمنعه
والمقدار هو المانع عن ذلك لا طبيعة المادة وانما كلامنا في طبيعتها
فاذن المادتان بما هما مادتان لا يتمانعان عن الملاقاة بالاسر وانما

تمانع البعدين فالبعدان هما المتمانعان
والتداخل بالطباع لا المادتان فان تمانعا
لذاتيهما لا لاجل حم

ولا من جهة ابعادهما الا من ذاتيهما وكل شيئين
اتحدا ولا تمايز بينهما في الوضع

نعني بامتناع التداخل لا الذي بمعنى السلب بل الذي بمعنى العدول
وهو وجوب الانحياز والتفرد بالحيز وهذا المعنى غير مقول بالذات
على ما ليس له في ذاته حيز فمن المستحيل ان يقال ان المادتين يمتنع عليهما
ان لا تتميز بالحيز وليسا بمتحيزين بذاتيهما وان يقال فمن المستحيل
ان يقال ان المادتان تتميزان بالحيز وليسا بمتحيزين بل الصواب
يمتنع عليهما التداخل بهذا المعنى اذ لا يتميزان بالحيز وليسا بمتحيزين
وهذا الشك وهو نظر في ذاتيهما فاذن التمانع عسى ان يكون بين
ذات المادة والبعد وهذا ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي البعد
وتتقدر به وتسري بكليته في كليته فهو اذن اما ان يمانع بذاته
مداخلة البعد وقد قيل لا تمانع له وتمانع بسبب البعد الذي فيه
فان مانع ببعده فبعده هو السبب فاذن ان مانع مانع بذاته
ولكن ذلك محال فاذن ليس التمانع بين الابعاد والمواد فبقي اذن
ان التمانع انما هو بين الابعاد وليس ذلك لاجل المادتين ولا لاجل
البعد والمادة فاذن ذلك لاجل طباع البعدين فاذن طباع
الابعاد تأبى التداخل وتوجب المقاومة او التنحي عن وجوه
المندفعات فيها فان قويت على الاندفاع ولان البعد اذا دخل
بعدا غيره فاما ان يكونا جميعا موجودين او يكونا كلاهما معدومين
او يكون احدهما موجودا والاخر معدوما فان كانا كلاهما موجودين
فهما ازيد من الواحد وكلاهما هو ازيد من الاخر وهو عظيم فاذن

هو اعظم

فهو اعظم منه فمجموع البعدين المتداخلين اعظم من الواحد وان
كان البعد هو الامتداد فكيف يكون الامتدادان في امتداد
واحد في جهة واحدة وبماذا يتغايران حتى يكون احدهما
داخلا والاخر مدخولا فيه وان عدما جميعا فليس اذن مداخلة
وان وجد احدهما وعدم الاخر فليس اذن مداخلة ولا قابل ولا مقبول
بل اما المتمكن موجود لا في ابعاد الخلا واما الخلاء موجود ولا متمكن
فيه وكلاهما هذين محال لان المتمكن لا يوجد الا في المكان ولا المكان بعد
المتمكن فتبين من هذه الاصول ان الخلا لا حركة فيه لانه اذا تحرك
فيه شي فاما ان يداخل بعده لا بعده وقد قيل ان ذلك محال واما
ان يتحرك بان ينفصل اذ اما بعد بالنفوذ فيه وقد قيل ان ذلك
محال ايضا فاذن لا حركة في الخلا وكذلك لا سكون فيه فصل
واقول لا وجود للخلا ولا المقدار ليس في مادة لانه اما ان يكون متناهيا
واما ان يكون غير متناه لكنه لا وجود لمقدار غير متناه وسيرد
عليك استقصا بيانه من بعد وقد يمكننا ان نوضح ذلك بمجادلة
بيان فنقول لتكن حركة مستديرة في خلاء غير متناه ان امكن
ان يكون خلاء غير متناه وليكن الجسم المتحرك منها كرة ا ب ج د
المتحركة على مركزه ه وليتوهم في الخلا الغير المتناهي خط ط ح
وليكن ه ح من المركز الى جهة لا يلاقي خط ط ح من جهة ح وان
اخرج بغير نهاية لكن الكرة اذا دارت صار هذا الخط بحيث



تقاطعه ونجري عليه وتنفصل عنه فيكون الالتقاء والانفصال بالمسامتة نقطتان لا محالة فيكونا ك و ل لكن نقطة م تسامتها قبل نقطة ك

ونقطة ل اول نقطة تسامت هف لكن الحركة المستديرة موجودة فالخلا ليس بلا نهاية فالخلا ان وجد كان مقدارا متناهيا وكل مقدار متناه فهو مشكل فاذن للخلا مشكل و يكون تشكله ان وجد اما لما هو مقدار او بسبب اخر ولكن لا يجوز ان يوجد شكل للمقدار بما هو مقدار والا لكان كل مقدارين على شكل واحد اى مقدارين كانا فاذن بسبب ما تشكل وذلك السبب اما قوة فيه طبعية او قوة قهرية عن خارج فان كانت قوة طبعية فاما ان يكون طباع المقدار يقتضي ان يكون له مثل تلك القوة او لا يقتضي فان كان يقتضي فكل مقدار تشكله واحد

فاذن

فاذن تلك القوة ليس نقيضها ذاته وكل ما كان كذلك امكن ان يرفع
عن الشئ فتلك القوة يمكن ان ترفع عن المقدار المفارق اعنى الخلا
فيترك ذلك الشكل ولكن لا يتاتى ان يبقى بلا شكل فاذن ياخذ
شكلا اخر لا محالة فيكون قد تمدد وانذفع عن هيئة الى اخرى
وكل ما كان كذلك فهو قابل الانفصال وقد قيل ليس ذلك فاذن
الخلا ليس شكله بقوة طبيعية فيه فهو اذن عن خارج وهو ايضا قابل
للتمدد والتقطيع وقد قيل ليس هذا فاذن لا شكل له اصلا و
قد قيل ان له شكلا ضرورة وهذا والذى اوجبه وصفا وجود
الخلا فاذن الخلا غير موجود اصلا وهو كاسمه كما قال المعلم الاول و
لنرجع الان ونقول قد اتضح كل الاتضاح ان المكان لا هو هيولى
الشئ ولا هو صورته وانه لا خلا البتة فاذن المكان شئ غير ذلك وهو
شئ فيه الجسم فاما ان يكون على سبيل التداخل واما ان يكون على
سبيل الاحاطة وقد اتضح فيما تقدم امتناع التداخل فاذن نقول
من قال ان المكان هو الابعاد التى بين غايات الجسم المحيط قول
كاذب جدا وانه ليس بين الغايات شئ غير ابعاد المتمكن فاذن
ذلك على سبيل الاحاطة وقد قيل ان المكان مساو فاما يكون
مساويا للجسم المتمكن وقد قيل انه محال واما ان يكون مساويا
لسطحه وهو الصواب ومساوى السطح سطح فالمكان هو السطح
المساوى لسطح المتمكن وهو نهاية الحاوى المماسة لنهاية المحوى

وهذا هو المكان الحقيقي واما المكان الغير الحقيقي فهو الجسم المحيط
وليكن هذا غاية كلامنا في المكان

فصل في النهاية واللانهاية

اقول انه لا ينافي ان يكون كم متصل موجود الذات ذو وضع غير
متناه ولا ايضا عدد مترتب الذات موجود معًا غير متناه واعني
بمترتب الذات ان يكون بعضه اقدم بالطبع من بعض في ذاته و
لنبرهن انه لا ينافي ان يوجد مقدار ذو وضع غير متناه لانه اما ان
يكون غير متناه من الاطراف كلها او غير متناه من طرف فان كان غير
متناه من طرف امكن ان يفصل منه ومن الطرف المتناهي جزو با
لتوهم فيوخذ ذلك المقدار مع ذلك الجزء شيئا على حدة وبانفراده
شيئا على حدة ثم نطبق بين الطرفين المتناهيين في التوهم فلا يخ اما
ان يكونا بحيث يمتدان معًا منطابقين في الامتداد فيكون الزايد
والناقص متساويين وهذا محال واما ان لا يمتد بل يقصر عنه
فيكون متناهيا والفضل ايضا كان متناهيا فيكون المجموع متناهيًا
فالكل متناه واما اذا كان غير متناه من جميع الاطراف فلا يبعد ان
نفرض عليه مقطع تتلاقى عليه الاجزاء ويكون طرفا ونهاية ويكون
الكلام في الاجزاء او الجزئين كالكلام في الاول وبهذا ينافي البرهان
على ان العدد المترتب الذات الموجود بالفعل متناه وان ما لا
يتناهى بهذا الوجه هو الذي اذا وصل فيفرض انه يحتمل زيادة
ونقصانا وجب ان يلزم ذلك محال واما اذا كانت اجزاء الا يتناهى

وليس

وليست معًا وكانت في الماضي والمستقبل فغير ممتنع وجودها واحدا
قبل اخر وبعده لا معًا او كانت ذات عدد غير مترتب في الوضع
ولا الطبع فلا مانع عن وجوده معًا ولا برهان امتناعه بل على وجوده
برهان اما من القسم الاول فان الزمان قد ثبت انه كذلك فالحركة
كذلك واما من القسم الثاني فيثبت لنا ضرب من الملائكة والشياطين
لا نهاية لها في العدد كما سيلوح لك الحال فيه وجميع هذا يحتمل الزيادة
عليه ولا يغنيه احتماله اياها جواز الانطباق لان ما لا ترتيب له في الوضع
او الطبع فلن يحتمل الانطباق وما لا وجود له معًا ففيه بعد فضل
في نفي اللانهاية واما السبيل التي يسلكها الناس في نفي اللانهاية
في الماضي فكلها اما من ذائعات محمودة واما من مقدمات سوفسطائية
وليس شيء منها ببرهاني والاشياء التي تمتنع فيها وجود الغير المتناهي
بالفعل فليس بممتنع فيها من جميع الوجوه فانا نقول ان العدد لا
يتناهى والحركات لا تتناهى بل لها ضرب من الوجود وهو الوجود
بالقوة لا القوة التي تخرج الى الفعل بل القوة بمعنى ان الاعداد
يتأتى ان تتزايد ولا يقف عند نهاية اخيرة ليس وراءها زيادة
ولنزد هذا بيانا فنقول انه يقال ان غير المتناهي موجود بالقوة
او بالفعل اما في الوجود واما في التناهي والذي بحسب الوجود اما
ان يعتبر كلية او يعتبر كل واحد من اجزائه ثم كلية لا بالقوة ولا
بالفعل موجود واما كل واحد من اجزائه فاما ان يعتبر ان كل واحد

منها يوصف بانه بالقوة وقتا ما او كل وقت وان الكلية موصوف بان له دايما بعضا موجودا بالقوة وليس كل واحد من العدد يبقى منه بحسب وقت معين وجوده بالقوة وليس كل واحد فيه بالفعل بل الا شيء منه بالفعل فان على ان كل واحد منه موصوف بانه موجود بالقوة وقتا ما وليس يصح ذلك بالفعل فهو قول صحيح فاما ان كل واحد منه يوصف بانه بالقوة كل وقت فهو ظاهر البطلان واما ان الكلية له قد يكون منها دايما شيء بالقوة فهذا يصح من جهة ويبطل من جهة اما جهة بطلانه فلانه ولا كلية له واما جهة صحته فلان الطبيعة المعقولة التي نفرض لها آحادا يحمل عليها يصح ان يقال ان مما يحمل عليه تلك الطبيعة دايما شيء موجود بالقوة ولا يجوز ان يخرج الى الفعل بانه لا يبقى بعده منه شيء واما القسم الاخر فهو واضح الصحة فهذا من جهة الموجود واما من جهة التناهي فانه قد يصح ان يقال للاشياء التي في طريق ان تكون انها تناهت بالفعل بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها ولكن بحسب نهاية ما بعدها شيء فانها ليست بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها متناهية بالفعل ولا بالقوة ويصح ان يقال انها غير متناهية بالفعل دايما الا انها قد حصل لها كل واحد من اجزاء لا نهاية لها بعدها متناهية بالفعل ولا بالقوة ويصح ان يقال انها غير متناهية ولكن من جهة انها دايما يسلب عنها التناهي على النهاية الاخيرة ويصح ان يقال لها انها متناهية بالقوة دايما الا بحسب النهاية الاخيرة ولكن بحسب النهايات الاخرى التي بعدها لم يوجد من النهايات وبالفعل دايما

في القوة بعد النهاية ولم يصل فانها دايما توصف انها بالقوة تتناهي على نهاية ما فيكون بالقوة دايما بالقياس على ما هو

بالقياس

يوجد لا بالقوة ولا بالفعل بالقياس على

~~بالقياس على ما لم يوجد من النهايات وبالفعل اما بالقياس على ما~~
يوجد ولا بالقوة ولا بالفعل ما بالقياس على نهاية تفرض اخيرة وما لا
نهاية له لا يوجد لا بالقوة ولا بالفعل اى لا يكون اشياء عددها ومقدارها
بحيث اى شئ اخذت منه بقى غيره منه موجود الجليته وما لا نهاية له موجود
بالفعل دايما اى من جهة انه لم يتناه الى نهاية ما وليس له نهاية اخيرة فانه
دايما يوصف الموجود منه بانه ليس متناهيا بعد الى نهاية اخرى او الى النهاية
التى لا نهاية بعدها وما لا نهاية له موجود بالقوة دايما اى من طبيعته
دايما شئ هو فى القوة هذا فى المستقبل فاما وجودها فى الماضى فبانه لم
يكن فى الماضى نهاية وانها كانت واحدة بعد واحدة مدة كانت ولو اخذت
تحسبها من الان لم يقف الحساب عند حد وهذا هو كفاية القول فى
المتناهى واللامتناهى اللاحقان بكميات الاجسام وقد يمكن ان تستعان
بما اوردناه فى ابطال الخلاء الغير المتناهى على امتناع الملاء الغير المتناهى بانشار
اخرى كثيرة لكن فى هذا الموضع كاف فصل واما ان صورها فينبغى
ان يقال فيها قول اخر فنقول ليس شئ من الصور الجسمانية غير المقادير
بكم بذاتها وكل تناه ولا تناه فانما يقال بالذات على ما هو كم
بالذات فاذن ليس يقال ولا على شئ منها تناه ولا تناه بالذات و
لكنه قد يقال الان بوجه من الوجوه على بعض صور الاجسام لاجل نسبة
لها الى ما هو كم بذاته فانه يقال قوة متناهية وغير متناهية
لا لان القوة ذات كمية فى نفسها البتة لكن لان القوة تختلف فى الزيادة

والنقصان بالاضافة الى شدة ظهور الفعل عنها او الى عدة ما
يظهر عنها او الى مدة بقاء الفعل منها وبينها فرقان بعيد فان
جل ما يكون زايدا بنوع الشدة يكون ناقصا بنوع المدة حتى يفعل
مثل فعل الاضعف في مدة انقص فان اى قوة حركت اشد فان مدة
حركتها اقصر وذلك ان المحرك اذا كان اشد قوة بلغ النهاية الموجودة
او المفروضة في اسرع مدة وربما كان الشئ الذى تتفاوت فيه القوة
بحسب المدة لا يقبل الزيادة والنقصان فان تسكين الثقيل في الجو لا
يقبل الزيادة والنقصان وتسكين الثقيل في الجو يختلف فيه
القوى في الابقاء الزماني فان الابقاء غير التسكين فبين ان هنا
ما تختلف فيه القوى بالابقاء الزماني يقبل الزيادة والنقصان
وكل ما يتفاوت القوى فيه بحسب الشدة والضعف فانه يقبل
الزيادة والنقصان اللهم الا ان نسمي القوة التى تقوى على مدة
اطول اشد فيكون الاشد هنا باشتراك الاسم اذ كان معنى الاشد
في الاول هو ان يفعل ما يفعل اما اشد واما اسرع اى اقصر مدة و
في الثاني ليس هذا بل الذى يقوى على فعل اطول مدة واما الذى
يتفاوت فيه القوى بحسب العدة فهو غيرهما جميعا لان اعتبار
المدة هو في ثبات واحد وليس اعتبار العدة هو في ثبات
واحد لان اكثر ما يعتبر فيه اللاتناهي في العدة ثبات شئ وليس شئ
مما ثبات شئ ثباتا بعينه واما الفرق بين اللاتناهي في العدة و

الشدة

الشدة فذلك ظاهر لا يحتاج الى اثباته فنقول انه لا يمكن ان يكون
قوة غير متناهية بحسب اعتبار الشدة وذلك لان كل ما يظهر
من الاحوال القابلة لهذا فلبس يخ من وجهين اما ان يقبل الزيادة
على ما ظهر او لا يقبل فان كان لا يقبل فهو النهاية في الشدة وكل
نهاية في الشدة فهي متناهي الشدة فاذن ان كان لا يقبل فهي
متناهي الشدة وان كان يقبل وهو الباقي ... متناه ... زيادة
في ما خذه وقد فرض غير متناه هف فصل في عدم ...
القوة الغير المتناهية واقول لا يمكن ان يكون القوة الغير
المتناهية في اعطاء المدة قابلة للتجزي بوجه من الوجوه ولا
بالعرض لان كل قوة تجزانت فان كل واحدة من اجزائها
يقوى على شيء والجملة يقوى على مجموع تلك الاشياء واذا
كان كذلك كان كل جزء اضعف واقل مقويا عليه من الجملة
فاذن لا يخ اما ان يكون كل واحد من اجزاء هذه الجملة يقوى
على جملة غير متناهية مما يقوى عليه الجملة من وقت معين
وهذا محال لان مقوى الجملة يكون ازيد منه ولا يتأتى الزيادة
على غير المتناهي المتسق النظام الا على الطرف الذي يتناهى اليه
او يكون الاجزاء بعضها يقوى على متناه وبعضها على غير متناه
ويكون للجملة ايض تقوى على متناه وكذلك تبين انه لا يمكن
ان يكون لقوة على عدة غير متناهية احتمال التجزي فان

ويكون القول فيها كالقول في الاول وذلك ايض محال فاذن يكون كل واحد من اجزاء الجملة يقضي على متناه صح

تلك العدة لايخ الما ان يكون واحد منها ليس من شانه ان يقبل
الاقل والانقص مثل تعقلنا ان اثنين واثنين اربعة او يكون
قد يقبل مثل كل واحد من عدد الحركات فان الحركة قد يكون
اسرع وابطا، فاذا كان الكل يقوى على عدة غير متناهية من
اشيا، لا يقبل الاقل والانقص وبعض الكل اما ان يقوى على
شي من ذلك او لا يقوى البتة فان لم يقو لم يكن بعض القوة قوة
هف فان قوي فاما ان يقوى على احاد مثل احاد ما يقوى عليه
الكل وهي غير متناهية بعينها او احاد كل واحد منها اقل من احاد
الكل وهي متناهية والقسم الاول محال لان البعض يكون مساويا
للكل فيما يقوى عليه اذا فرض عن ابتدا محدود والقسم الثاني
يلزم منه ان يكون الابعاض يقوى على متناهيات فالجملة ايض
يقوى على متناه والقسمان الباقيان يوجبان ان يكون كل واحد
مما يقوى عليه يقبل الاقل والازيد وقد قيل انه لا يقبل فبقي
ان القوة المذكورة لا تقبل التجزي وكذلك اذا كانت الاحاد يقبل
الاقل والاكثر كالحركة وعودات حركات الفلك وذلك لان الكل
يجوز ان يخالف الجزء في ان الكل يقوى على تحريك جسم ما والجزء
لا يقوى عليه البتة فانه ليس اذا الجزء جماعة نقلا ما مسافة ما
في زمان ما فالاقل منهم يحركونه لا محالة في ذلك الزمان في
اقل من تلك المسافة بل ربما لم يحرك هذا ويجوز ان يخالفه

كذلك وهي متناهية او احاد كل واحد منها اقل من احاد الكل وهي غير متناهية او احاد م م

فى ان كليهما يقوى على تحريك شىء واحد لكن الكل يحرك
اسرع فاما الاول فان البعض من القوة وان لم يقوى على ان
يحرك ذلك الذى يحركه الكل فقد يقوى على ان يحرك مقدارا
اقل منه فالكل يمكنه ان يحرك ذلك المقدار الذى يحركه الجزء
حركات اسرع فاذا كانت اسرع كانت فى مثل الزمان الذى يحرك
فيه الجزء يحرك اكثر عددا فيرجع الى الخلف الذى ذكرناه وهو
ان العدد المبتدا من وقت معين ان صدر عن الجزء كان اقل منه
او صدر عن الكل اذ هو ابطا فيكون نصيب بعض الصادر عن الكل
وابتداؤهما واحد فاذن يجب ان ينقص المقوى عليه لا من
جهة المبتدا وما نقص من جهة فهو متناه منها فالذى يصدر
عن الجزء متناه من الجهات ويلزم ما قد ذكرنا ويتبين من بيان
ذلك استحالة القسم الثانى وهو ان يشتركا فى الفعل ويكون
الخلاف فى الاشد والاضعف فكل قوة فى جسم فانها تحتمل
التجزى حافظة لطبيعتها الا ان ما يبطله التجزى فهو اما شكل
واما عدد وليس شىء منها بقوة فاذن ليس شىء من القوى
الغير المتناهية موجودا فى الجسم ولا قوة جسمانية غير متناهية
فان القوة التى تحرك الحركة الاولية المستديرة التى لا نهاية
لها ليست بقوة جسمانية بل محرك الحركة الاولية غير جسم ومفارق
لكل جسم فصل فى الجهات نقول انه كان خلاء فقط او ابعاد
اذ و

مفروضنا او جسم مفروضا وجسم واحد فقط غير متناه فلا يمكن
ان يكون للجهات المختلفة بالنوع وجود البتة فلا يكون فوق و
اسفل ويمين ويسار وخلف وقدام واقول اولا انه لا يمكن
ان تكون للجهة ذاهبة الى غير النهاية لان كل جهة موجودة
فاليها اشارة ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة اخرى و
ذاتها لا يخلو اما ان يكون متجزية او غير متجزية فان كان ذاتها
متجزية وجب ان لا يكون بكليتها جهة بل تكون الجهة منها الجزء
الابعد من جزء بها عن المشير وبالجملة يكون لها امتداد في جهة
لا يكون بنفسها جهة فيجب ان يكون للجهة ذاتها غير متجزية لا محالة
فاذا كان ذاتها غير متجزية وكانت موجودة ذات وضع كانت لا محالة
حدا او نهاية وكان ما وراءها ليس منها فيكون كل جهة لها حد ضرورة
لا يتجاوز وتكون الجهة باقية فاذن الجهات كلها محدودة باطراف
ولو فرضنا خلاء غير متناه او جسما غير متناه لم يكن له او فيه بالطبع
حد فلم يكن فيه بالطبع جهة وايضا اذا اتفق ان يفرض فيه حدود
لما امكن ان يكون مختلفة بالطبع فيكون مثلا واحد فوقا واخر
اسفل لان كل طرف واحد يفرض فيه فانه لا يخالف الاخر الا
بالعدد لان كلها بالحد والطراف يفرض في طبيعة واحدة و
ليس واحد منها يختص بشيء يكون لاجله اولى من غيره بالسفلية
منه بالفوقية او من غيره بالفوقية منه بالسفلية واقول ان الجسم

الواحد المتناهي لا يجوز ان تفرض الجهات المتقابلة فيه على ان حدودها في سطحه او على ان حدودها
في عمقه ولم يجز ان تكون حدودها في سطحه لان حدودها التي تكون
في سطحه لا يخ اما ان يكون سطحه كريا او يكون سطحه مضلعا فان
كان سطحه كريا لم يكن النقط المفروضة فيه متخالفة بالنوع ولا
كانت هذه النقطة اولى بان يكون فوقا من اخرى بان تكون سفلا
وكذلك يمينا او شمالا واما ان كان سطحها مضلعا وليس ذلك على
ما نبينه بعد بطبيعي له فانا سنوضح ان الجسم البسيط شكله الطبيعي كري
كريا والجهات لا تلزم الامور الخارجة عن الطبع ومع ذلك فانه ان
كانت الجهات تختلف بحسب تقابل اضلاع السطح او بحسب تقابل
السطوح فالكلام في ان الجهات تكون مختلفة بالعدد لا بالنوع ثابت
فان قال قايل ان الذي على البسيط يخالف الذي على الخط والذي
على الخط يخالف الذي على النقطة فيكون قد قال ما لا يلتفت اليه
ولا يقع بسببه بين الجهات غاية الخلاف الذي هو واقع في مثل
العلو والسفل وكذلك الحال ان فرضت الحدود في عمقه فانه وضع
حد في سطحه والآخر في عمقه وجب في ذلك بعينه الا ان يجعل السطح
نفسه حدا وح يجب ان يجعل الحد الآخر ما يرتسم بازاء السطح
ضرورة لا اي نقطة اتفقت بالفرض في العمق وان يكون مع
ذلك في غاية البعد عنه وهذا هو المركز لا غير خصوصا ان
جعل الجسم على الشكل الطبيعي الذي يخصه وهو الاستدارة +

فليس يمكن ان يعرض في الوجود جسم واحد يكون فيه الجسم على الشكل الطبيعي الذي يخصه وهو الاستدارة من الجهات غير جهتي المحيط والمركز. واما ان كانت الاجسام كثيرة فان كانت متفقة النوع فليس يجوز ان يكون الحدود المفترضة عليها بحيث يوجد فيها حدود للجهات المتضادة وذلك ظاهر وان كانت مختلفة فليس يمكن ان يكون علة اختلاف الجهات هو اختلافها في النوع وذلك ان هذا يوجب ان يكون عدد الجهات على حسب عدد الاجسام المختلفة بالنوع فان جعل العلة في ذلك لا الاختلاف المطلق ولكن اختلافا بعينه فلا يخلو اما ان يكون ذلك الاختلاف مقتصرا على اختلاف تينك الطبيعتين او يكون ذلك مشتملا على اختلاف الوضعين والا تتضاد على اختلاف طبيعتين باعيانها لا يجوز ان يكون علة لتضاد الجهات لان احدى الجهتين اذا تعينت تعينت الاخرى فكانت على بعد محدود ولم يمكن ان يتوهم زايلا عن حدها واذا كان الشرط مخالفتها في تينك الطبيعتين دون الوضعين كانت الجهتان الاثنتان متضادتين كيف كان وضع احدهما من الاخر وبعده منها وكانت الجهة تنتقل بانتقال احد الجسمين وليس الامر كذلك بل اذا تعينت احدى الجهتين تعينت الاخرى في حدها وبعدها ولم تنتقل البتة فبقي انه يجب ان تكون في جملة الشرط وضع ما محدود وبعد مقدر

ليس

ليس يمكن ان يكون هذا ايضا الاعلى سبيل المركز والمحيط لان احد
الجرمين اذا فرض له وضع وفرض الاخر بجانب منه غير محيط به
لم يكن اختصاصه بذلك الجانب بعينه بالعدد اختصاصا
لطبيعته لان طبيعته لا تخ اما ان يكون يطلب ذلك الجانب بعينه
او يطلب اي جانب يكون بعده من الاخر ذلك البعد ونوعه
منه ذلك النوع فان كان طبيعته تختص بذلك الجانب وتباين ما
يشاركه في النوع فتكون هذه الجهة مباينة لساير الجوانب والجهات
بذاتها الا من جهة هذا الجسم لانه لو كان من جهة هذا الجسم لكانت
حيث يتفق الاختصاص بذلك الجانب منه كيف اتفق بل اي بعد
كان من الجسم الاول مساويا للبعد الاول فان كان الجسم غير محيط
الاول محيطا كان هذا محاطا ومحاط به ذلك الجرم وعلى قياس
المركز واعني بالمركز لا نقطة بعينها بل كل محاط وان كان غير محيط
فالبعد المساوي منه كيف كان هو متحدد لا محالة بمحيط بذلك الجسم
اذ بينا ان ذلك لا يتحدد بالخلاء وقد فرض هذا غير محيط وعلم ان
اختصاصه بذلك من جملة ما له ان يحصل فيه اذ ليس عن طبيعته
فهو عن سبب الجسم خارج فهو جايز المفارقة لذلك الموضع بعينه وهو
يطلبه بالطبع ليس عن طبيعته فهو حاصل متميز قبل حصول هذا
الجسم فيه وصح انه لا يمكن ان يتحدد الجهات الا على سبيل المحيط و
المحاط فاذا كان كذلك كان التضاد بينهما وهو غاية البعد بينهما على

وقيل ان الجسم يتحدد به هف وهذا اغير يحدد بذلك
البعد وقد فرض محدد اهذا خ وقال بان صم

سبيل المركز والمحيط فان كان الجسم المحدد محيطا كفى بتحديد الطرفين
لان الاحاطة تثبت المركز فتثبت غاية البعد منه وغاية القرب
منه من غير حاجة الى جسم اخر واما ان فرض محاطا لم يتحدد به
وحده الجهات لان القرب يتحدد به واما البعد منه فليس يتحدد
به بل يتحدد لا محالة بجسم اخر اذ كان لا يجوز ان يتحدد في الخلاء
ولا بد على كل حال من وجود جسم محدد للجهات بالاحاطة فيكون
ذلك الجسم كافيا في تحديد النهايتين جميعا من غير حاجة الى المحاط
ويجب ان تكون الاجسام المستقيمة الحركة لاننا فرضنا وجود
الجهات لامكنتها وحركاتها بل تكون الجهات قد حصلت بحركاتها
فيجب ان يكون الجسم الذي يتحدد به الجهات اليه جسما متقدما
للاجسام المستقيمة الحركة ويكون احدى الجهات بالطبع غاية القرب
منه وثانيها غاية البعد منه وان لا يكون الجهات المفروضة في
الطبع غير جهتي المحيط والمركز وهما جهتا الفوق والسفل وساير
الجهات لا تكون واجبة في الاجسام بما هي اجسام بل بما هي حيوانات
فيتميز فيها جهات القدام الذي اليه الحركة الاختيارية واليمين
الذي منه مبدا القوة والفوق واما بعينيا من فوق العالم واما
الذي اليه حركة النشو ومقابلها الخلف واليسار والسفل والفوق
والسفل محدود ان يطرف البعد الذي الاولى به ان يسمى طولا و
اليمين واليسار كذلك بما الاولى ان يسمى عرضا والقدام والخلف

كذلك

كذلك بما الاولى ان يسمى عمقا

المقالة الثالثة في الامور الطبيعية وغير الطبيعية للاجسام فصل في الاجسام

الاجسام منها بسيطة ومنها مركبة فاما المركبة فتثبت بالمشاهدة والبسيطة
تثبت بتوسط المركبة لان كل مركب فانما يتركب عن بسائط والاجسام
كلها احيازها ضرورية وهي التي تتباين لها الاجسام في الجهات
باوضاعها ولبعضها له طبيعيا او يكون كل مكان له منافيا
لطبيعته او يكون كل مكان مكانا له لا طبيعيا ولا منافيا
لطبعه واعني ههنا بالمكان الحيز والمكان جميعا او يكون بعض
الامكنة له ملائما وبعضها بخلافه ولا يمكن ان يكون كل مكان له طبيعيا
فانه يلزم منه ان يكون مفارقة كل مكان له هاربا عن الطبع و
ايضا التوجه نحو كل مكان توجها نحو ملائم بالطبع وليس شيء مما
هو يتوجه نحو الملائم كان خارجا عن طبعه وهف ايضا فان الاحياز
غير متفقة في استحقاق ان يكون فيها اجرام فان منها علوا ومنها
سفلا وتوجد في المشاهدة اجسام تتحرك الى سفل واجسام
تتحرك الى علو فاذن الجسم اذا استدعى مكانا من الامكنة فليس
ذلك بما هو جسم اذ الاجسام تتفق في الجسمية وتختلف في
استحقاق الامكنة فاذن انما يستدعيها بقوة فيها والقوة التي
فيها اما قوة ذات اختيار واذا ارتفعت لم يبطل وجود الجسم
ولا يبطل استدعاء المكان واما قوة طبيعية فاذن استدعاء

امكنة وهي الاجسام التي تحيط بها الاجسام الارض
واقول ان لكل اجسام حيزا ومكانا طبيعيا لانه
اما ان يكون كل مكان صرح

المكان موجود لكل جسم وان لم يكن هناك قوة اختيارية وان
كان هناك قوة اختيارية فليس ذلك عنها بل عن قوة طبيعية
اذ الجسم اذا استحق ان يكون في مكان معين يستحق ما دام على نوعه
وان اختلفت عليه اعراضه من ارادة

فصل في اقتضاء الجسم مكانا واحدا لذاته

وهذه القوة الطبيعية ان كانت واحدة
فيه فتقتضيها لذاتها احد من الامكنة لا كل مكان وان كانتا
اثنتين متساويتين واختلف اقتضاؤهما المكان لم يحصل الجسم في
مكان واحد منهما والا فهو الغالب فان كان ولا بد فانما يحصل في المكان
الوسط بين مكانيهما لتشابه تجاذب القوتين وهو ايضا واحد وان
كانتا اثنتين متفاوتتين حصل له بالطبع في مكان الاغلب وهو ايضا
واحد وبين من هذا القول ان المكان الطبيعي ان كان فهو واحد
فاذن لا يكون كل مكان طبيعيا له ولا ايضا يمكن ان يكون كل مكان يمكن ان و
خارجا عن الطبع منافيا له فان هذا الجسم لا يسكن البتة بالطبع
وكيف يسكن وكل مكان مناف لطبعه والسكون بالطبع في المكان
الطبيعي وهذا الجسم لا يتحرك البتة بالطبع وكيف يتحرك والحركة
بالطبع تختص بجهة مطلوبة بالطبع واذا تحرك اليها وحصل عندها
اما ان يقف في اخر تلك الحركة اذا انتهت المسافة ولا بد من انتهائها
فيكون ذلك المكان طبيعيا له او يعود بالطبع الى جهة اخرى فيكون
تلك الجهة تختص بالطبع وقد كان غيرها تختص بالطبع هف فاذن

هذا الجسم لا يتحرك بالطبع ولا يسكن وهو محال فاذن ليس كل مكان
منافيا له ولا ايضا يمكن ان يكون مكان لا طبيعيا ولا منافيا
لانا اذا اعتبرنا الجسم على حالته الطبيعية وقد ارتفع عنها القوام
والعوارض التي تعرض من خارج بل تركناه وهو جسم فقط فحينئذ
لا بد له من حيز يختص به ويتحيز اليه لا عن قاسر بل عن نفسه فيكون
على كل حال للجسم تحيز في تلك الحالة الى ذلك الحيز بالطبع وكل مكان
كذلك فهو حيز طبيعي فتبين من هذا ان كل جسم فله مكان طبيعي واحد
بعينه

فصل في ان لكل جسم شكلا طبيعيا

ونقول ان لكل جسم شكلا طبيعيا وذلك يبين من ان كل جسم متناه
وكل متناه يحيط به حد واحد او حدود وكل ما يحيط به حد او حدود فهو
متشكل فكل جسم متشكل وكل شكل اما طبيعي واما قسري واذا ارتفعت
القسريات في التوهم بقي الطبيعي وهو البسيط كري لان فعل
الطبيعة في مادة واحدة فعل متشابه اذ ليس يفعل الا فعلا
واحدا فلا يمكن ان يفعل في جزء زاوية وفي جزء خطا مستقيما
او منحنيا فينبغي اذن ان يتشابه جميع الاجزاء فيكون الشكل حينئذ
كريا واما المركبات فقد تكون لها اشكالها الطبيعية غير كرية و
اقول ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم يخل
اما ان يتركب من اجزاء متساوية القوى فتتساوى فيها استحقاق
التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من

امكنة البسايط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء
كلها تتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان
شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن
امكنة الاجزاء الاصناف وان لم تكن متساوية القوى فالمكان
الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من اسطقسين فقط
فيمكن ان يكون التركيب فيهما من قوى متساوية لانها اذا كان مكانا
بسيطيهما متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما
ولا يمكن ان تتركب من اجزاء متساوية القوى فوق اثنين جسم البتة
فانه ان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك
المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع فقوة بسيط
ذلك الحيز فيه غالبة ومحال ان لا يتحرك ولا يسكن فاذن لا يتركب
من بسايط فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تلخيص
مكانها الكتب المبسوطة

فصل في ان الاجسام لا يمتنع عليها الاتصال

واقول ان الاجسام بما هي اجسام لا يمتنع عليها الاتصال
فاذن ان كانت اجسام لا تتصل فلعله ان صورها صور تمانع ان
تتحد ويكون بينهما تمايز منافرة بالطبع فاذن الاجسام البسيطة
المتشابهة الصور ليس يمتنع عليها الاتصال والانفصال بحسب مقتضى
طبايعها واذا فرضت متصلة او منفصلة تحيزت الى حيز واحد
فصار مكانها واحدا واذا افترقت وقوتها تلك القوة بعينها

مكانها

لكانت هاذلك المكان بعينه الذى صارت اليه فى حال الاتصال والانفصال
اذ قلنا انه لا يمكن ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان فاذن
الاجسام المتشابهة الصور والقوى حيزها الطبيعى واحد وجهتها
الطبيعية واحدة فتبين من هذا انه لا يكون ارضان فى وسطين من
عالمين ونار ان فى افقين محيطين من عالمين فانه ليس يوجد ارض
بالطبع الا فى عالم واحد وكذلك النار وساير الاجرام واذا كانت الامكنة
الاولى للاجسام البسيطة وكانت امكنة البسايط اذا انتهت منها
تنتهى امكنة الاجسام كلها وكانت البسيطة اذا انتهت على مقتضى
طبايعها واشكالها الطبيعية كانت مستديرة اذا الشكل الطبيعى
للبسيط مستدير فيجب ان يكون الكل كرة واحدة ثم ان وجد عالم
اخر كان ايضا مستديرا ووقع بينهما الخلا ضرورة فيكون فرض الممكن
وهو كون الاجسام على مقتضى طبايعها قد لزم منه محال وهو وجود
الخلا ومحال ان يلزم ممكنا محال فتبين من هذا انه لا يمكن ان يكون
عالم اخر غير هذا العالم بل العالم واحد ولانا لسنا فى افقه لانا
نحن فى حيز الاجسام التى من شانها ان تتحرك بالاستقامة فوجب
ان يكون افق العالم حيث الجسم الذى ليس من شانه ان يتحرك على
الاستقامة بل هو الجسم الذى بالقياس اليه يكون جهات الحركات
المستقيمة وهذا الجسم يجب ان يكون بسيطا لانه لو كان مركبا لكانت
له اجزاء منها تركب فكانت قابلة الحركة الى الاجتماع والانفصال و

ذلك في الاستقامة وكان ايضا قد تقررت الجهات قبله للبسايط وهذا كله محال
واذا كان بسيطا كانت اجزاوه متشابهة واجزاء ما يلاقيه واجزاء مكانه
كذلك فلم يكن بعض الاجزاء اولى بان يختص ببعض اجزاء المكان وبالجملة
لم يكن بعض الاوضاع اولى به من بعضها ولم يجب ان يكون شيء منها له
طبيعيا فانه لا يخلو اما ان يختص جزء من المتمكن بذلك الجزء بعينه من
المكان للطبيعة فقط او للطبيعة وعارض مخصوص مثل اختصاص
هذا الجزء ومن الارض بهذا الجزء ومن المكان لانه حدث هناك فاوجب
طبيعة الاختصاص به الامتناع حركته عن الحيز الطبيعي او لانه كان
وقع خارجا عن حيزه وقوعا يحاذي به هذا الجزء من المكان فاستقل
اليه بعينه لانه اقرب منه وبالجملة اي عارض كان مما يخصصه بهذا
الجزء بعينه ويختص به فهذان هما قسما وجه حصول الجزء في جزء
من مكانه الطبيعي والقسم الاول باطل لانه لو كان لطبيعته وحدها ما
اختص بهذا الجزء من المكان بعينه مما يشاركه في طبعه سيما ركن في هذا
المعنى والقسم الثاني كذب اذ قد بان ان هذا الجسم متقدم على الاجسام
الكاينة الفاسدة وانه لا يفارق مكانه الطبيعي حتى يعود اليه وعلى انه
ان كان هذا الجسم من شانه ان يكون على هذا الوضع لعلة معارضة وان
لا يكون عليه لولا العلة فقد حصل مطلوبنا ومطلوبنا ههنا هو هذا
وهو انه لا يجب ضرورة ان يكون هذا الجسم على هذا الوضع ولا ايضا هذا
بممتنع وهو امر ممكن غير ضروري والممكن اذا فرض موجودا لم يعرض منه

محال

محال فليس من المحال ان لا يكون على هذا الوضع ففي طباعه
ان يزول عن هذا الوضع والاين بالقوة فصل فيما يجب
ان يكون حركة ما مستديرة فنقول ان ما كان
في طباعه هذا فيجب ان يكون بالضرورة فيه مبدا حركة ما مستديرة
ونقدم له مقدمة وهي ان كل جسم لا ميل له في طبعه فانه لا يقبل
الحركة عن سبب من خارج وذلك انه ان كان في الجسم ميل الى جهة
وحركة الى خلافها فكلما كانت القوة الميلية التي للجسم في ذاته اشد
كان قبوله للحركة الخارجة ابطا وكلما كانت القوة اضعف كان
القبول اشد والتحريك اسرع وتكون نسبة السرعة الى البطو كنسبة
قلة الميل الذي في ذاته الى كثرته حتى لو توهم الميل ينتقص دائما
لكانت السرعة تزداد دائما فاذا لم يكن ميل البتة ونقل
عن سبب لم يكن بد من ان يتحرك في زمان ويكون لذلك الزمان
الى زمان المتحرك عن تلك القوة وقد فرض له ميل ما نسبة ما لان
لكل زمان الى كل زمان نسبة فاذا فرضنا في التوهم ميلا نسبته
الى الميل المفروض اولا في الشدة والضعف نسبة الزمانين وقع
تحرك ذي الميل والذي لا ميل له في زمان واحد فيكون الذي فيه
عايق يقاوم القوة المحركة ويكسر فعلها على نسبة شدته وضعفه
كالذي لا عايق فيه بل يكون ما لو فرض فيه ميل هو اضعف ميلا
من الميل المفروض ثانيا يقبل التحريك اشد من الذي لا ميل له

هف فانه لايجوز ان يكون المتحرك العادم للميل يتحرك عن قوة محركة حركة تكون لحركة او كان له ميل بوجه من الوجوه فقد بان وصح ان كل قابل تحريك ففيه مبداء ميل الى جهة بالطبع واذ هذا الجسم قابل للتحريك ففيه مبدا ميل وليس الى الاستقامة فهو الى الاستدارة فهو بالطبع يتحرك على الاستدارة ونقول ايض اذا ثبت حركة مبدعة ليس لها ابتداء زماني فليس يمكن ان يكون تشابهها بالنوع لان تشابهها ان كان تتعاقب في الاحاد لم يمتنع ان يكون مستقيمة لان كل حركة مستقيمة تاخذ في مسافة مستقيمة او غير مستقيمة فلها طرف يقطع بالفعل فاذا بلغت القوة المحركة تلك الغاية في الحركة وذلك تاثيرها بل تكون هي قوة واحدة مميلة اليه فتوصل الامالة والايصال اليه لتلك القوة التي هي ميل او مبداء ميل فان كل حركة [illegible] تكون لميل تلك القوة كانت توصل يكون موصوفة فانها فعلة الايصال وتكون موجودة لا محالة وان كانت لا تسمى عند ذلك ميلا او مبداء ميل فان كل تحصيل تابع تحصيل موجبه حاصل معه ما دام موجود او لم يحدث ميل اخر فانها تكون موصلة فقط وتكون الجسم المتحرك بها ساكنا فاذا ابتدات حركة اخرى يجب ان يحدث ميل اخر وان يبطل هذا ضرورة و الميل من جملة ما يحدث في ان ليس مما يصل اليه فيحدث مع زمان فانه كان يحدث في آن فيحدث في انه لا يكون قبله الميل

لا الحق متصرفها تحددها ويمتنع ان يتصرم مثل هذه الحركة فاذا تلك الحركة واحدة بالعدد لا يمكن ان م

الاخر

الاخر موجودا موصلا فان كان بينهما زمان كان سكون وان كان
لا زمان بينهما فيه انان وهذا الحال وان كان ايضا مما لا يجوز ان
يكون وهو ان يحدث الميل الثاني في زمان فالى ان لا يحدث
لا يكون سببا للتحريك ولا يكون حركة فاذن يجب ان ينتهي ميل
هذه الحركة الى سكون فاذن لكل حركة مستقيمة نقطتها سكون
ولذلك لكل حركة في مسافة ذات نهاية معينة ولا يشتمل حركتان
على الزاوية فاذن ليس من الحركات المستقيمة ولا من الحركة المركبة شيك م
الحركة المبدعة فاذن تلك المبدعة في المستديرة والجسم واحد
بالعدد فاذن هذا الجسم مبدع من الاجسام اجسام مبدعة
ومنها اجسام بقبيل الكون والفساد بعدها وهذا امر
ظاهر فينبغي ان يكون احياز الاجسام الاولة المبدعة متباعدة
واحياز الكاينة الفاسدة متجاورة وذلك لان الاجسام
اذا كان استحقاقها لخصايص امكنتها بصورها وطبايعها
فاذا تناسبت صورها تجاورت امكنتها واذا اتنافرت
تباعدت امكنتها فاذن ينبغي ان يكون احدى جملتي الحيزين
لما ذكرنا من جملة العالم بجانبيها محيطا بالاخرى ويكون مشتملا
على الاحياز السماوية للاجسام التي تستحقها في العدد وقد
يمكن ان يكون جسم واحد بسيط كرى فيه جسمان مختلفان
في التمكن كما ان الارض والقمر في فلك القمر ولكن لا يمكن ان

يكون هذا الجسم مبدعًا وكلا الجسمين فاسدان لان اجياز الفاسدات جملة لا يتخللها مبدع كاين ويمكن ان يكون كلاهما مبدعين وكذلك لا يمكن ان يكون المحيط فاسدا وكلا المخالطين بالطبع ابداعيان ولا ايضا احدهما وحده ابداعي والقوة المحركة للحركة الابداعية غير متناهية فليست اذن بجسم فهي اذن مباينة فهي اذن محرك بتوسط قوة جسمانية وكما قيل في المبادي والحركة المستديرة فهي اذن تتحرك بتوسط قوة جسمانية هي نفس فاذن للفلك النفس نابتة في الحركة من جهة قبول طبيعي من تلك القوة المفارقة وتلك ... وسوق ابتداء في طبع تلك النفس كطاعة قوة الحديد لقوة المقناطيس وهو اشتياق وارادة لازمة للجوهر

فصل في الاجسام المتكونة

واما الاجسام التي تتكون منها الكاينات المركبة فانها اذا اجتمعت احدث بالالتحام وليس ذلك لها بما هي اجسام والا لكان جسمين اذا التقيا التحما فاذن تلك بقوى تفعل بها بعضها في بعض وتنفعل بها بعضها عن بعض وينبغي ان تكون تلك الاجسام في حيزنا هذا لان العالم واحد وحيز الفاسدات واحد وفي هذا الحيز فاسدات فهو هو وهذه الاجسام تشترك في مبادي الكيفيات الملموسة في الطبايع الموجبة لها وهذه اما ان تكون هي صور الاجسام او لازمة لصورها فلا تشترك في ساير الكيفيات فاذن القوى التي تمايز بها الاجسام البسيطة

التي

التي تتركب منها هذه المركبة هي من الكيفيات الملموسة وجميع
الكيفيات الملموسة اذا عدت ترجع الى الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وهذا سهل الوضوح عند التامل فان الصلب و
اللين واللزج والهش وغير ذلك يرجع الى الرطوبة واليبوسة
والفاتر هو بين الحار والبارد وليس شيء من الكيفيات الملموسة
الاولى يفعل بعضها في بعض فالتغير الصادر عنه تغير الاجسام
الا الحرارة والبرودة وذلك لان القوة التي تغير الجسم منها فاننا
اما ان تغيره بالتخلخل والتحليل فنقول الحاس منه واما ان تغيره
بالتقبيض والتكثيف فنقول الحاس منه والاولى حرارة والثانية
برودة ولكن الاجسام تكون منها صورة تنفعل بها هاتين القوتين قوتان
انفعاليتان لان كل جسم بسيط موضوع المركب فانه منفعل
قابل للتشكيل والتقطيع ولذلك يمكن ان يتركب منه شيء
فاما ان يكون سهل القبول للتفريق والجمع والتشكيل والرفع
فيكون كيفيته تلك رطوبة واما ان يكون عسر القبول لذلك
فيكون كيفيته تلك يبوسة وما كان سهل القبول فهو سهل
الترك لان طباعه معرض الانفعال وما كان عسر القبول فهو
ايضا عسر الترك فتبين من هذا ان بسائط الاجسام المركبة تختلف
وتتمايز بهذه القوى الاربع ولا يمكن ان يكون شيء منها عديما
لواحدة من القوتين الفاعلتين ومن القوتين المنفعلتين

لان هذه الاجسام من شانها ان تتفرق وتجتمع والا لما انفصلت
منها اجزاء فجعلت منها المركبات ومن شانها ان تختلف عليها
الاشكال والهيات فتقبلها وتحفظها والتفريق والجمع لا يتم
الا بقوة جامعة والتشكيك وحفظه لا يتم الا بقوة سهلة القبول
واخرى عسرة الترك فاذن الاسطقسات اربع جسم حار يابس
واخر حار رطب واخر بارد رطب واخر بارد يابس فصل ويجب
ان ننظر ونبحث ان هذه الكيفيات هل هي صور لهذه الاجسام
وكفصول مقومة لها ام هي لوازم ولواحق والحق ان هذه لوازم
لصورها وذلك لان هذه كما يظهر قد تشتد وتضعف بل قد
تبطل بالفعل عنها فيكون مثلا نار اسخن من نار وما ابرد من ماء
بل ما ليس بالفعل باردا ومع ذلك فان حقيقة النارية والمائية
نارية وغيرها غير قابلة للتنقص والاشتداد فيجب اذا ان يكون
هذه الكيفيات لوازم وتوابع للصور المقومة وذلك الصور
تلزمها بالطبع هذه الكيفيات اي اذا تركت وطباعها ولم
يمانعها من خارج مانع ظهر منها في اجرامها حر او برد او رطوبة
او يبس كما انها اذا تركت ولم يمنعها مانع ظهر منها اما في الموضع
الخارج عن الطبع فميل وحركة واما في مواضعها فسكون و
ليس يجب ان تكون صورة واحدة فلعلها تسكن في مكان وتحريك
اليه وتاثير بكيف فاعل واستعداد بكيف منفعل بمعنى قولنا

انها

انها باردة بالطبع اى لها قوة يبرد بذاتها اذا لم يمنع الا انا اذا عدمنا
للقوى اسما موضوعة اشتققنا لها من افعالها اسما كقولنا
قوة ناطقة للقوة التى تخص الانسان وهذه القوة التى ذكرناها
تفعل اولا فى اجسامها هذه الاحوال ثم بتوسطها تفعل
فى الاجسام الاخرى كما انها تحدث الحركة فى نفس جرمها ثم
بتوسطها تحدث تحريك شئ اخر بالدفع وهذه الاجسام اذا
كان قد يمكن ان تفارق اجزاوها كليا زمانا ما فالجسم المتحرك
بالاستدارة فلا يمكن البتة ان يسكن بالطبع لكن الحركة الدائمة
لا تنقطع ولا ايضا يمكن ان تتحرك بالاستقامة بالطبع لان هذا
الجسم لا يمكن ان يفارق موضعه الطبيعى بالكلية ولا بالاجزاء والا لم
يكن المبدا الاول فى تحديد الجهات ولا ايضا يحتمل الانفصال والانفكاك
والا لاحتمل الاندفاع الى جهة غريبة وكان فى طبعه مبدا لحركة مستقيمة
كما علمت فتبين من هذا ان هذا الجسم لا يتحرك بغير الاستدارة ولا ايضا يسكن
البتة بوجه من الوجوه فلا يكون اذاً للنفس المحركة له ما دامت موجودة
فيه قوة على ان لا يحرك فان هذا محال ولا قوة على المحال فاذا هذا
الجسم متحرك بالطبع فان لم يكن متحركا بالطبيعة الساذجة بل بالنفس
وهذا الجسم بسيط لا محالة كما قلنا لانه لو كان مركبا من بسايط لكان
غير ممتنع ان يعود الى ما عنه تركب بالافتراق وقد ثبت امتناع
الافتراق فيه ولانه بسيط فهو كرى الشكل ولا يمكن ان يتشكل بالقسر

وذلك اذا فارقت كليا انها وسكون طبيعى
ويمكن ان تكون لها حركة بسيطة طبيعية
وذلك اذا وصلت كليا انها م

بغير شكله والا فهو قابل للدفع واجزاوه لاختلاف الوضع فهو قابل الافتراق وقد قيل ليس كذلك فاذن شكله واحد

المقالة الرابعة في الاشارة الى الاجسام الاولى واشباع القول في قواها

قد ثبت ان في حيز هذه الاجسام ما منها تتركب المركبات ولا محالة ان جسم النارية من جملتها وذلك لانه لا يوجد ابسط منه في الحرارة وهو جسم غاية في الحرارة ويظن انه يابس ويأخذ المكان الى فوق فلا يخ اما ان يكون ذلك لانه حار فيكون مكان الحار فوق البارد او يكون لانه يابس فيكون مكان اليابس فوق مكان الرطب وهذا القسم يظهر استحالته بالماء والارض فاذن القسم الاول الصحيح فاذن ينبغي ان يليه من تحت الجسم الحار الرطب ثم شاهدنا الماء باردا بالطبع رطبا ولا يوجد جسم ابسط منه في البرودة والارض دونه في الحيز فالارض اذا باردة اذ البارد لا يعلوا بالطبع الحار كما تبين والارض يابسة بلا شك فاذا الذي يعلو الماء والهواء حار رطب حتى يكون بينه وبين الماء مناسبة ما في طبيعته فيكون يليه مجاورة في المكان وكيف لا يكون الهواء رطبا وهو من اقبل الاجسام لحد الرطب فتنتفي النار يابسة با لحقيقة كما هي في الظن لكن النار حرها اشد من يبسها والارض يبسها اشد من بردها والماء برده اشد من رطوبته بل لو ترك وطبعه لكان لقايل ان يقول انه يجمد ويبس ان لم يسيله

جسم حار الا انه ليس جوده كجود الارض لان قبوله للتحلل شديد
جدا فهو ارطب من الارض والهوا ارطوبته اشد من حرارته
وينتهي الاسطقسات عند النار ومعلوم انه لا يوجد اجسام
ابسط من هذه الطبايع واكثر من هذه الكيفيات فهي هي العناصر
وان كانت في الوجود ايضا فالطها غيرها الا انا لا نشك في ان
لها في جوهرها شيا هو الغالب في الخلط واياه نعني بالاسطقس
ومعلوم ان المركب جوهره مركب من جوهر لطيف وجوهر كثيف وهو
بيّن وان الكثيف منه يابس منعقد ومنه سيال واليابس الكثيف
هو من جوهر الارض والسيال هو من جوهر الما فصل واما
اللطيف فمن البين انه ان كان بحيث يشتد حره حتى لو انفرد له
لاحرق كان نارا وان كان بحيث يلين حره كان هوا وان
اللطيف المشتد حره موجود في العالم مثل الهوا العالي الذي
اذا بخار وصل اليه احرقه واحدثت الشهب وكيف لا يكون في
غاية السخونة والحركة قد تحيل الهوا محرقا في الالات النفخية
فكيف الحركة الدائمة الفلكية وينتهي المواضع الطبيعية للاجسام
القابلة للكون والفساد بسايطها ومركباتها اذ مكان المركب
في حيز البسايط كما تقدم وانتهاوها يكون عند النار لانه لا الكون
عند النار ولا يمكن ان يوجد خارجا عنه جسم من طبايع هذه
الاجرام الا بالقسر ولا جسم مركب البتة فبين ان من حيز فلك

القمر بيت ذى الحيز الكلى المشتمل على الاجسام الابداعية و
توحيد متحركة على الدور فاذن من الارض الى فلك القمر حيز الاجسام
القابلة للكون والفساد ومن فلك القمر الى احز العالم حيز
الابداعيات الدائمة الدائمة الحركة ولا حيز خارج للحيزين وبين
من الاصول التى سلفت ان الفلك خارج عن الطبايع الاربع وانه
ليس بخفيف ولا ثقيل بوجه من الوجوه وانه حى ذو نفس وليس
لقايل ان يقول ان من الممكن ان يكون جسم قابل للكون والفساد
وليس با سطقس فان الجسم القابل للكون والفساد خالع لصورته
لعلة لا محالة معدة ثم لابس صورة اخرى لامتناع خلو الهيولى
عن الصور كما بين فى المبادى وهذه الصورة الاخرى ليس من شانها
ان يلابسها قوة منفعلات انه يحصل منها جسم مركب ويكون هو
اسطقس المركب وليس لقايل ان يقول ايضا ان الارض والماء والهواء
والنار ان وجدت على هذه الطبايع الذى اشرنا اليها بالصحة
فانها غير بسيطة وكيفية كل واحد مما رجع اليه وهذا ابين بادنى
تامل وربما ظن ان هذه الاجسام لا يستحيل فى كيفياتها بل الماء انما
يسخن لان للحرارة النارية تخالطه من خارج او لانها يكون كامنة
فيه فيظهر الماء لوجه الاول فيظهر بطلانه ان هذه الاشياء يسخن بالمحاكة
والحركة ولا يكون هناك نار وردت من خارج فخالطت والانسان
يغضب فيسخن جميع اعضائه من غير نار وردت عليه ولا واحد منها

اختصاصها الاولى واذا لما كانت بالمادة عقيب انتقالها ولا مجال ان هذا الجسم اذا اختلف مع اخر فيه القوى التى هى ضده ح

تحرك الى احد الاحياز فانما يحرك لغلبة واحد منها وكل واحد من المركبات اذا خلص عن اجيازه واحد منها م

فخالطته واذا فكل جسم حسا فليس يبرد يلى اذ بين ان نارا انفصلت من المحاكة ووصلت فى المحكوك لا بالعكس لانه ليس ح

يبرد بانفصالها فيسخن الاخر بنفوذها فيه لكنهما يسخنان ظاهرا و
باطنا واما الكمون فليس له معنى ثم ظهرت فى جزء اخر لكان الحر
موجودا فى ذلك الجزء ثم انتقل عنه وخلف فى ذلك الجزء مثل
البرد الذى كان موجودا فى البرد الجزء المنتقل اليه وليس كذلك و
الصلب يلين واللين يصلب والعلة فيه هذه العلة اعنى
الاستحالة لا الكمون ولا المخالطة لوارد من خارج وربما ظن ان
هذه الاجسام وان كانت اسطقسات فانها ليس من شانها ان
يستحيل بعضها الى بعض والحق خلاف هذا وقد يمكن ان يبين
ذلك بوجوه شتى الا ان اعتبار المشاهدات اولى بمثل هذا الموضع
وذلك انا راينا الماء العذب يعقد حجرا جامدا فى زمان غير محسوس
وذلك الحجر جوهر ارضى لا محالة انما يقصر به عن ان يحيل الجسم الصلب ما
او ان يدام عليه الحيلة حتى يصير نارا لا او ان كانت فيه كيفية ما
باقية فلا يبعد على الايام ان تبطل تلك الكيفية وقد راينا
من حلل احجارا صلبة مياها جادة وبحيل اخرى واذا كان الامر
على هذا فالمادة بين الماء والجوهر الارضى مشتركة وليس ولا
احدى الصورتين لها ملازمة بل يصلح نقلها من صورة الى
صورة اخرى ثم الهواء قد شاهدناه وهو هواء صحو يغلظ دفعة
فيستحيل اكثره او كله ماء وبردا وثلجا ويسقط ما تحته ويصير
كرة اخرى فى غاية ما يكون الهواء الصحو ثم لا يلبث ساعة ان

الشيء لان الجسم الرد بارد فى جميع اجزائه الباطنة
والظاهرة ثم يسخن جميعها ولو كانت النار
كامنة فى جزء منه م

تمام الارضية اجتماع ما فيه وادى رطوبة
يمكن ان يزال فيعود كالسد وان ترك
الكلى حتى يعود رمادا وقد يمكن
ما يحيل م

لم يغلظ دفعة اخرى ويستحيل كذلك فيحدث الغيم لا عن بخار البتة
يصعد او برد من موضع بل عن ضباب يبرد ويتصل بوجه الارض
وهذا في قلل الجبال الباردة ورايناه ذلك ينثبت على الدور حتى
يجتمع في قليل مدة من الثلج والبرد امر عظيم كله هواء قد استحال
ماء والعين تشاهده وتراه لانه يكون بحيث البصر يحيط بجملته
اذ المكان الفاعل لذلك التبريد في الهواء وقليل العرضة وانت
قد تضع الجمد في كوز صفر فيتجد في خارجه من الماء المجتمع على سطحه
كالقطر سيالة يخد رصاص ولا يمكن ان ينسب ذلك الى الرشح لانه
ربما كان ذلك حيث لا يماسه الجمد وكان فوق مكانه ثم لا تجد مثله
اذا كان الماء حارا والكوز مملو منه قد يجتمع مثل ذلك داخل
الكوز حيث لا يماسه الجمد وكان فوق مكانه ثم لا تجد مثله لو كان
ليس ذلك برشح البتة وقد يدفن القدح في جمد محفور حفرا مهندما
عليه ويسد راسه فيجتمع فيه ما كثير وان وضع في الماء الحار الذي
يغلي مدة وسد راسه لم يجتمع شي واذا بطل ان يكون على سبيل
الرشح فلا يخلو اما ان يكون على سبيل ان ما جاور القدح او الكوز وهو
الهواء قد استحال ماء او ان المياه المبثثة في الهواء انجذبت الى مشاكلها
في البرودة وهذا القسم الثاني محال وذلك لانه ليس في طبيعة الماء ان يتحرك
الا على سبيل الاستقامة الى السفل ولو كان يجوز ان يتحرك كيف
اتفق لكانت القطرات اذا خلا عنها عند مستنقع ما عظيم كثير بارد

اوعند

او عند مجمع جمد كثير ان يميل اليها عن جهتها المتسفلة فاذن ليس على
سبيل الرشح وعلى سبيل الانجذاب فبقي ان يكون على سبيل
استحالة الهواء ماء فيكون المادة اذن مشتركة فيستحيل الماء ايضا عند
التبخير هواء ثم الهواء قد يستحيل عند التحريك الشديد محرقا وقد
عمل لذلك الات حاقنة مع تحريك شديد على صورة المنافخ فيكون
ذلك الهواء بحيث يشتعل في الخشب وغيره وليس النار الا هواء بهذه
الصفة فلا يخ هذا ايضا اما ان يكون نفذ استحال نارا او تكون النار قد
انجذبت الى حيث هناك حركة وهذا يبطل مثل ما بطل به انجذاب
الماء ثم نحن نشاهد الخشب تمسه نار صغيرة فيشتعل ثم ينفصل لها
عنه على الاتصال نار بعد نار فانه ليس شيء من نيران الاشتعال يثبت
زمانا البتة بل ينفصل وينطفي وتتبعه اخرى وبعد ذلك فان
الباقي يبقى جملته تسري النارية في ظاهرها وباطنها ومن المستحيل
ان يكون في ذلك الخشب من النار الكامنة ما لم ذلك القدر بل النار
الباقية التي في الجمرة وحدها لو كانت كامنة في خشبها لكانت
كثيرة فان من المعلوم انها بعد الانتشار اضعف منها عند الاجتماع
والكمون وكان يجب لا محالة ان يكون في تكمينها اكثر تسخينا واشد
احراقا وكان قد يوجد في الخشب لا محالة افضل جزء من الجمر واذ ليس
للكمون وجه ولا ايضا لظن من لعله يظن ان نارا كثيرة وردت من
خارج فبقي ان يكون على سبيل الاستحالة فيظهر اذن ان من شان

هذه العناصر ان يكون بعضها من بعض ويفسد بعضها الى بعض وانها
مادامت تتغير في الكيفيات نفسها وهي مستحيلة واذا تغيرت في
صورها فسد ما بطلت صورته وكان ما حدثت صورته وانها اذا
كانت انما تختص بهذه الصورة باستعداد عرض لها مخصص وقبلت
من خارج تلك الصورة على ما وصفنا في المبادى فاذا عرض لها
الاستحالة في الكيف واشتد ذلك حدث الاستعداد للصورة التي
يناسبها ذلك الكيف وزال الاستعداد الاول فحدثت الصورة الاخرى
وبطلت الاولى وانما حدثت الصورة الاخرى لتخصيص الاستعداد بها
عند اشتداد الكيفية التي تناسبها لكن الصورة الاخرى تقع اليها
الاستحالة ويشتد الكيفية تقع اليها الاستحالة في زمان فانه ليس
يمكن ان يتبع اشتداد الكيفيات بغير الصورة التي هي غيرها
الا ان تكون تلك الكيفية تحصل المادة اولى بتلك الصورة لمناسبتها
لها وذلك لان تزيد في استعدادها فتبطل الاولى وتحدث
الصورة الاخرى لا انا بان يفسد الاستعداد الاول ثم يتبع الاستعداد
الاستكمال من عند الجود الفايض على الكل الذي يلبس كل استعداد
كمال يحصل في طبيعة الاجسام كماله فصل ومن فاسد الظنون
ظن من راى ان النار تتحرك الى فوق بالقسر والارض تتحرك الى
اسفل بالقسر وكيف والاعظم يتحرك اسرع خصوصا ظن من
يظن منها اولا ان هذا القسر ضغط وان النار يعلو الهواء

والهواء

والهوا يعلوا الماء والماء يعلوا الارض بسبب ضغط الكثيف للطيف
من فوق وكيف الاندفاع من الضغط يكون خلاف جهة الضاغط
لا نحوه ويكون انضغاط الاعظم ابطا فيبين من هذا ان غلط من
ظن ان الاجسام كلها يهوى الى اسفل ولكن الاكثف يضغط الالطف
وينبغي ان نعلم ان هذه الاجسام تقبل التكاثف والتخلخل بان
يصير حجمها اصغر مما كان من غير فصل جزء منه او اكبر مما كان من
غير وصل جزء به وذلك يبين من القارورة تمص فتكب على الماء
فيدخلها الماء فاما ان يكون وقع الخلاء وهو محال واما ان يكون
الجسم الكاين فيه قد تخلخل العسر الحاصل اياه على تخليه المكان ثم
كثفه برد الماء وتكاثف بطبعه فرجع الى حجمه الطبيعي عند زوال
السبب المخلخل اياه خارجا عن طبعه وهذه الارقاق والاواني
التي تتصدع عند غليان ما فيها او سخونته اما من طبعه واما من
نار تحتها توقد عليه لا يخ اما ان يكون ذلك الانصداع لاجل حركة
يعرض لما فيها مكانية قوية من تلقا نفسها او لحركة به يعرض لها من
محرك دافع او من حركة لها من باب الكم يتخلخل وانبساط لا يسع
مثله سطح الوعا والقسم الاول محال لان تلك الحركة اما ان يكون
فيها الى جهة واحدة او الى الجهات كلها فان كانت الى جهة واحدة
فان نقل الاناء وحمله ربما كان اسهل من صدعه فيجب ان ينقل
الاناء ويحمله في اكثر الامر لا ان يصدعه وان كانت الى جهات

مختلفة فيجب من ذلك ان يكون طبيعة منشابهة يعرض فيها ان تحرك
حركات بالطبع مختلفة وهذا محال وان كان انما تحرك مثلا لدافع مثل
ما يظن ان النار تداخل الماء المغلى فيصير اكبر حجما فيتصدع الاناء فلا
يخلو اما ان يدخل ثقبا خالية واما ان لا يدخل ثقبا خالية بل يحدث
ثقبا سائغة فيه ومحال ان يدخل ثقبا خالية فان الخلا ممتنع وايض
اذا امتلات الثقب الخالية لم يجب ان يزداد حجم الجسم كله بل وجب ان
يكون على ما هو عليه واما القسم الثانى فلا يخ اما ان يزيد فى الجسم
مع مماسة سطح الجسم كله او وجب ان يكون الذى فيه قبل النفوذ
فى ثقب يتخذ نفاذا فيه او يعد ان يثقب ويدخل وكلا القسمين باطل
اما مع المماسة فان نفس المماسة لا توجب زيادة حجم الشئ نعم
ربما كان المماس يدفع ويضغط بقوته الى جهة واحدة مخالفة لجهة
حركته ويضطر اليها ولا يجب من ذلك ان يتصدع ما يحتوى على المدفوع
بل يستقبل على ما بينا على ان كثيرا ما يعرض من ذلك لا بسبب نادر
اصله من خارج بل لان المحوى يسخن من تلقاء نفسه ومحال ان
يقع ان الانصداع واقع بزيادة الجسم بسبب المخالطة من النافذ
النافذ فنقول ان هذا القسم ايض محال لانه لا يخ اما ان يكون
الزيادة فى الجسم ان الانصداع او يكون قد كان الجسم نادرا قبله وكلا
القسمين محال اما الاول فلان كل نافذ فيه فقد يوجد فى القوة
قبل كل ان يفرض ان اذا كان فيه نافذا الان النفوذ مجاورة السطح

بالحركة

بالحركة ويكون له مسافة ما وتلك المسافة منقسمة وفي بعضها قد
كان نافذا ايض وقد كان الجسم نابيا قبل ان صدع وهذا محال
لوجهين احدهما ان الاناء الذي ملاه شيء لا يسع فيه ما الى اكثر حتى
منه ينقبه الى ان يشقه والثاني لان الجسم اذا صار اكبر كان يشق
لانه اكبر فيجب ان يكون قد شق قبل ان شق اللهم الا ان يقال انه
دخل شيء واخرج شيء مثله فيكون الجسم لم يزد الى وقت الشق
ثم نرجع المسئلة من راس في القدر الذي يدخل فيه ثم يخرج مثله
فقد بطل ان يكون للحركة الصادعة من جهة حركة انتقالية بعرض
لما في الاناء من تلقائه وبطل ان يكون لدفع يعرض من دافع وليس
يجوز ان يكون الى جهة واحدة فتنقل الاناء قبل ان يشقه فقد
بقي انه انما يعرض لانبساطه وانه ينبسط فينشق بالدفع القوي و
التمدد فيكون قد ازداد حجم جسم لا بمداخلة جسم اخر اما وهو
باق بعد على صورته في كليته واما ان بعض اجزائه استحال الى
صورة اخرى يقتضي كما اكبر واما وجميعه استحال الى مقدار اكبر ف
ينبغي ان نعلم ان ههنا برودة وحرارة تفيض عن القوى الفلكية
خارجة عن العنصريات والا فكيف يبرد الافيون اقوى مما يبرد
الماء والارض والجزء البارد فيه مغلوب بالتركيب مع الاضداد
وكيف يفعل ضوء الشمس في العيون العشي والنبات بادنى
تسخين ما لا يفعله النار بتسخين يكون فوقه او مثله ولذلك ههنا

قوى نقيض من تلك الاجسام وهذه الاجسام اذا تركبت فربما
كانت مجانسة وان لم يكن هذه القوى موجودة فى تلك الاجرام
او اشياء اخرى غيرها يجرى فى افاضة ذلك مجراها وينبغى ان تعلم
ان الحرارة من قوى البسايط اذا صادفت مادة مختلطة من
رطب ويابس حللت الرطب الذى فيه فازدادت قبوله لاتحاد الرطب حتى
اذا بانت عنه بالتبخير اجتمع له اليابس وصلب فيحصل عنها فى
اول الامر لين فاذا الان ولاقى البارد ذلك الجسم كثفه فصار تكثيفه
اشد مما كان اولا اذ اليابس فيه الان اكثر مما كان ثم اذا فنيت
الرطوبة باسرها بقى يابسا لا اجتماع له لان الاجتماع انما يكون بالنداوة
وقد تجرب وربما سخنت الحرارة من الشىء ظاهره فتبرد باطنه
بالتعاقب الجارى بين الطبايع المتضادة وليس معنى هذا التعاقب
ان الحرارة والبرودة تنتقل وتتحرك من جزء الى جزء ولا انها
تشعر بضدها فتنهزم عنه بل اذا استولى ضد على ظاهر الشىء
غضبت القوة المسخنة التى فيه او المبردة بعض المادة اللطيفة
فيه المنفعلة عنه فبقى المنفعل اقل مما كان واذا قل المنفعل اشتد
فيه الفعل وقوى وظهر ثم اذا اسلمت المادة له كلها انتشر التاثير
فى الكل فضعف فاذا اتفق ان كان فى شىء واحد قوة مسخنة ومبردة
فايهما غلب على الظاهر قوى فعل ضده فى الباطن الا ان يغلب
فتغصب جميع المادة ظاهرها وباطنها وقد يفعل الحقن ضد فعل

التبخير

التنخير مثلا ان الحرارة اذا لجئت الجوهر المسخن فى الباطن ضعفت
الحرارة الباطنة وان البرودة اذا حقنت الجوهر المسخن فى الباطن
قوّيت الحرارة الباطنة. ولهذا يوجد الاجواف فى الصيف ابرد
والبرودة ربما خلخلت الشئ بالعرض فيقوى الحرارة فى باطن الجسم
بالاحتقان ثم استيلائه على البرودة وعلى المادة والبرودة
تفعل فى جميع ما قلناه ضد فعل الحرارة فيصلب المركب من يابس
ورطب اولا فيمكن ح ان يعرض ما قلناه من يقوى الحرارة باطنا و
يمكن ان لا يعرض ولا يزول التصلب البتة بل لا يزال يشتد وهذه
الكيفيات اذا اجتمعت فى المركب فعل بعضها فى بعض فحصل فى
المركب مزاج مخالف للكيفيات البسايط فيكون البسايط فيه
لا على ما هى على حد البسايط المفردة عن التركيب بل تكون صورها
الذاتية محفوظة غير فاسدة لان فسادها الى اضدادها دفعة
واضدادها ايض بسيطة وعناصر لا مركبات وكيف لا يكون فيه
ثابتة والشئ المركب انما هو مركب عن اجزاء فيه مختلفة والا كان
بسيطا ولا يقبل الاشد والاضعف واما كيفياتها ولواحقها فتكون
قد توسطت وتنقصت عما كانت فيه من حد الصرافة والصورة
للبساطة المقالة الخامسة فى المركبات ان العناصر
الاربعة عساها ان لا توجد كليا تها صرفة خالصة بل يكون فيها
لا محالة اخلاط و يشبه ان يكون النار ابسطها فى موضعها ثم

ثم الارض اما النار فلان ما يخالطها في حيزها يستحيل اليها لقوتها
على الاحالة واما الارض فلان نفوذ قوى ما يحيط بها وكيفيتها
باسرها كالقليل بل عسى ان يكون باطنها القريب من المركز يقرب من
البساطة ولكن ذلك دون بساطة النار لان نفوذ القوى الفلكية
المسخنة في الارض جائز وذلك مما يحدث فيها احالة ما ومع
ذلك فان الارض لا تقوى على احالة كل ما يخالطها من الجواهر الغريبة
اي البساطة والطبقة الثانية الطين والطبقة الثالثة بعضها مار
وبعضها العناصر طبقات الطبقة السفلى هي الارض القريبة الى
البساطة والطبقة الثانية طين جففه الشمس وهو ابر ثم يحيط با
لبر والبحر الهواء البخاري الا انه ذو طبقتين احدهما تقارب كرة
الارض فتنتفع من شعاع الشمس المسخن للارض المسخنة لما يجاورها
وبعضه يبعد عنه فيستولي عليه الطبيعة التي في جوهر الماء يبرده هو
البرد ولهذا يكون اعالي الجبال ومواضع انعقاد السحاب ابرد ثم
فوق هاتين الطبقتين طبقة الهواء الذي هو اقرب الى البساطة ثم
فوقه طبقة للهواء الدخاني وذلك لان الدخان ايبس واسرع حركة
واشبه كيفية بالنار وهو يعلو البخار والهواء ان يرد في الوسط
فينزل دخانا وان لم يرد علا وطفا فوق الهواء الا انه كما اظن لا يكون
محيطا ولا كثيرا بل يسيرا منتشرا والاكثر يحترق شهبا كما سنذكره بعد
ثم فوق هذا كله الطبقة النارية وجميع العناصر الاربعة بطبقاتها

اي الارضية فقوة النار على احالة
ما يخالطها ثم يشبه ان تكون العناصر
طبقات الطبقة السفلى هي الارض
القريبة صح صح

طوع

طوع الاجرام العالية الفلكية والكاينات الفاسدات تتولد
من تاثير تلك وفي عه هذه والفلك وان لم يكن حارا ولا باردا
فانه قد يبعث منه في الاجرام السفلية حرارة وبرودة بقوى
تفيض منه اليها وتشاهد هذا من احراق شعاعه المنعكس
عن المرايا فانه لو كان سبب الاحراق حرارة الشمس دون
شعاعها لكان كلما هو اقرب الى العلو اسخن وقد يكون مطرح
لما يليق الى العلو اسخن الشعاع الى الشي الذي يليه ومع ذلك لا يحرق
بل يكون في غاية البرد فاذن سبب الاسخان انعكاس الشعاع
الشمسي المسخن لما يليق به فيسخن الهوا وربما يخرج من اسخانه ان
بعد الهوا لقبول طبيعة النار ويخرج عن الاستعداد للصورة
الهوائية فاذا وقعت القوى الفلكية في العناصر حركتها وخالطتها
حصل من اختلاطها موجودات شتى منها ان الفلك اذا
هيج باسخانه الحرارة بجزء من الاجسام المائية ودخن من الاجسام
الارضية واثار شيئا من البخار والدخان من الاجسام المائية
والارضية ولان الارض والماء يوجدان في اكثر الاحوال ممتازين حتى
فليس يوجد بخار بسيط ولا دخان بسيط الا نادرة وشذوذا
وانما يسمى التاثير باسم الاغلب والبخار اقل مسافة صعود
من الدخان لان الماء اذا سخن كان حارا رطبا والاجزاء الارضية
اذا سخنت ولطفت كانت حارة يابسة وللحار الرطب اقرب

الى طبيعة الهوا والحار اليابس اقرب الى طبيعة النار واليبس
كانه يوجب زيادة في الحركة الى جهتين واذا كان البخار حارا
رطبا لم يمكن ان يجاوز حيز الحار الرطب بل يقصر عنه فاذن لا
يتعدى صعوده حيز الهواء بل اذا وافى منقطع تاثير الشعاع
برد وكثف واما الدخان فانه يتعدى حيز الهواء حتى يوافى
تخوم النار هذا اذا تاتى ان يتخلصا من جرمي الارض والماء
واما اذا احتبسا فيهما حدثت امور وكاينات اخر غير الذى
تحدث عن المتخلصين منهما فالدخان اذا وافى حيز النار اشتعل
واذا اشتعل فربما سعى فيه الاشتعال كان كوكبا يقذف به
وربما لم يشتعل بل احترق وثبت فيه الاحتراق فرويت العلامات
الهايلة الحمر والسود وربما اشتعل وكان غليظا ممتدا فثبتت
فيه الاشتعال ووقف فيه كوكب ودارت بها النار الدايرة
بدوران الفلك فكان ذنبا له وربما كان عريضا فرؤى كانه
لحية للكوكب وربما حميت الادخنة في برد الهواء للتعاقب المذكور
فانضغطت مشتعلة. واما البخار الصاعد فمنه ما يلطف ويرتفع
جدا ويتراكم فيكثر مدده في اقصى الهواء عند منقطع الشعاع
فيبرد ويكثف فيقطر فيكون المتكاثف منه سحابا والقاطر مطرا
ومنه ما يقصر لثقله عن الارتفاع بل يبرد سريعا وينزل كما يوافيه
برد الليل قبل ان يتراكم سحابا وهذا هو الطل وربما جمد سبقام

البخار

البخار المتراكم فى الاعالى اعنى السحاب ونزل فكان ثلجا وربما
جمد البخار الغير المتراكم فى الاعالى اعنى مادة الطل فنزل وكان
ضعيفا وربما جمد البخار بعد ما استحال قطرات ماء فكان
بردا وانما يكون جموده فى الشتاء وقد فارق السحاب وفى الربيع
وهو داخل السحاب وذلك اذا سخن خارجه فبطنت البرودة
فى داخله فيكاثف داخله واستحال ماء واجمده شدة البرد و
ربما تكاثف الهواء بنفسه لشدة البرد فاستحال سحابا واستحال
مطرا ثم ربما وقع على الصقيل الظاهر من السحاب واجزائها
صور النيرات واضواؤها كما يقع فى المرائى والجدرات
الصقيلة فترى ذلك على احوال مختلفة بسبب اختلاف بعدها
من النير وقربها وبعدها من المرائى وقربها وصفائها و
كدورتها واستوائها وتبتها وكثرتها وقلتها فترى هالة
وقوس وشموس وشهب الهالة تحدث عن انعكاس البصر
عن الرش المطيف بالنير الى النير حيث يكون الغمام المتوسط
لا يخفى النير فلان الزوايا تكون متساوية للون الاجزاء المنعكس
عنها الضوء متساوية البعد عن النير فيرى دايرة كانه منطقة
محورها الخط الواصل بين الناظر وبين النير ولانها نوء دى
الضوء الى البصر نرى نيرة ولان ما سواها لا يفعل ذلك فيرى
غير نير فتتميز دايرة مضيئة نيرة حضوصًا واما فى داخلها

يفذ عند البصر الى النير ونريه غالبا على اجزاء الرش الى النير
لا بين الناظر والنير بل الناظر اقرب الى النير منه الى المراة يجعلها
كانها غير موجودة وكان الغالب هناك هوا اشفاف ولان الناظر
فى الهالة والغمام بينهما زوايا العكس منطبقة بالنير فلذلك يرى
دايرة واما القوس فان الغمام يكون فى خلاف جهة النير فتنعكس
الزوايا عن الرش الى النير لا بين الناظر والنير بل الناظر اقرب
الى النير منه الى المراة فتقع الدايرة التى هى كالمنطقة ابعد من
الناظر الى النير فاذا كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر و
النير على بسيط الافق وهو المحور فيجب ان يكون سطح الافق يقسم
المنطقة بنصفين فيرى القوس نصف دايرة فان ارتفعت الشمس
انخفض الخط المذكور فصار الظاهر من المنطقة الموهومة اقل
من نصف دايرة واما تخيل الالوان على الجهة الثانية فان لم
يستبين لى بعد والسحب ربما انفرقت ودابت فصارت
ضبابا وربما اندفعت بعد التلطف الى اسفل فصارت رياحا
وربما هاجت الرياح لاندفاع بعضها من جهة الى جهة وربما هاج
لانبساط الهواء بالتخلخل عند جهة واندفاعه الى اخرى والكثير
واكثر ما يهيج لبرد الدخان المتصعد المجتمع الكثير ونزوله فان
مبدى الرياح فوقانية وربما عطفها مقاومة الحركة الدورية
التى تتبع الهواء العالى فانعطفت رياحا والسموم ما كان من هذا

محرفا

محرقا وربما كان من جهة مادة الشهب اذا احترقت وتركت رمادا هناك
وربما كان لمروره بالاراضي الحارة وربما احتبست الابخرة في داخل
من الارض فتميل الى جهة فتبرد بها فيستحيل ماء فيستمد مددا
منه اضعافا فلا يسع الارض فينشق فتصعد عيونا وربما لم تدعها
السخونة تكثف وتصير ماء وكثرت عن ان تتحلل وغلظت عن ان
تنفذ في مجاري مستحصفة وكانت مجاريها اشد استحصافا من مجاري
اخرى فاجتمعت ولم يمكنها ان تثور دخانا فزلزلت الارض واولى
بان يزلزل الدخان الريحي وربما اشتدت الزلزلة فخسفت الارض
فربما حدث عن حركتها دوي كما يكون من تموج الهواء في الدنان
وربما حدثت الزلزلة من تساقط عوالي وهدة في باطن الارض
فيموج بها الهواء المحتقن فيزلزل الارض وربما انبعثت الزلزلة
بنبوع عيون وهذه الابخرة اذا انبعثت عيونا امدت البحار
بصب الانهار اليها ثم ارتفع من البطائح والبحار والانهار وبطون
الجبال خاصة ابخرة اخرى ثم قطرت ثانيا اليه فقامت بدل
ما تحلل منها على الدور دائما وربما احتبست الابخرة في باطن
الجبال فانعقدت وجمدت فحدثت منها الجواهر المعدنية التي
لا تنطرق واكثرها يكون مختلطة بالمائية وربما انعقدت كذلك
على ظاهر الارض لطبيعة الموضع والادخنة التي تحتبس داخل
الارض فربما يضطرها شدة حركتها وما يتحلل من شقها الارض

سو

الى ان تشتعل ويخرج نارا وربما احتبست في باطن الجبال والكهوف
فيتولد منها الجواهر الغير القابلة للذوب والادخنة ايضا تحتقن
في البحار فتملح مياهها لان الاشياء الارضية ذات الهوة اى التى
عملت فيها الحرارة وما بلغت في الاحالة تكون مرة فاذا اخالطت
المائية ملحت وقد يتخذ من الرماد والكلس وغيرهما ملح بان يطبخ
في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا او يترك فيصير ملحا واما الجواهر
البخارية الدخانية المركبة من مادتي الرطوبة واليبوسة فمنها ما يتحلل
من الارض فتكون منها الرياح واذا تصعدت من الرعد وهو
صوت ريح عاصفة في سحاب كثيف وربما امتد ذلك القلقل
لكثرة وصول المواد ويكون عالى السحاب اكثف لان البرد هناك
اشد او يكون هناك ريح مقاومة يعوقها عن النفوذ فيندفع
الى سفل وهذا شعلته المحاكة والحركة نارا فيشق السحاب شعلة
لحجم لطيفا فيسمع من ذلك ضرب من الرعد واذا كان قويا شديدا
غليظ المادة كان صاعقة وربما وجدت مندفعا فيه سهل الانشقاق
فخرج بلا رعد ولا اشتعال فان كان المدد كثيرا والمادة كثيفة
تولدت منه انواع الرياح السحابية وربما وقعت سحابة تحت التى تندفع
منها الريح فيمنع الريح عن النفوذ وتعكسها الى وراء ولا يدفعها
المواد المندفعة فينقلب من بين السحابين مستديرا وربما اشتمل
دوره على قطعة من السحاب بجملة في جهة حركتها فروى كان بيننا

فتميز البخار من الدخان انعقد
البخار سحابا فبرد وتقلقل فيه
الدخان طلبا للنفوذ الى العلو
فحصل من تقلقله ضرب صح

بجاز

يحتار في الجو وربما اشتمل دوره على بخار مشتعل فرؤي نارا يدور
والزوابع العظام يكون من هذا واكثرها نازلة وقد يكون الزوابع ايضا
لالتقاء ريحين متقابلتين قويتين تلتقيان فتستديران ومن
هذه ما لا ينخلص بل يحتبس في الارض فيحدث عنها بحسب اختلاف
المواضع والازمان والمواد جملة الجواهر القابلة للاذابة والطرق
كالذهب والفضة ويكون قبل ان يصلب زيبقا ونفطا وما جرى
مجراها وانطرافها بحنو في رطوبتها وبعصيانها الجمود التام وذلك انها
لاستحالة بعض رطوبتها دهنا فهذه حكاية كون ما يكون بتصعيد
القوى الفلكية المسخنة للاجسام القابلة للتحليل المقالة السادسة
في النفس وقد يكون من هذه العناصر اكوان ايضا بسبب القوى
الفلكية اذا امتزجت العناصر امتزاجا اكثر اعتدالا اي اقرب الى
الاعتدال عن هذه المذكورة واولها النبات ويكون منها
مبزر يبزر حيثما حاملا للقوة المولدة ومنها كاين من تلقاء نفسه
من غير بزر ولان النبات يغتذي بذاته فله قوة غاذية ولان النبات
ينمو بذاته فله قوة منمية ولان من النبات ما يولد المثل ويتولد
عن المثل بذاته فله قوة مولدة والقوة المولدة غير الغاذية
فان الهرم من النبات له القوة الغاذية دون المولدة وكذلك القوة
المنمية دون المولدة والغاذية غير المنمية الا ترى الهرم من الحيوان
فان له الغاذية وليس له المنمية والغاذية تفعل الغذاء وتورده

بدل ما يتحلل والمربية تزيد في جوهر الاعضاء الاصلية طولا و
عرضا وعمقا لا كيف اتفق بل على جهة يبلغ الى غاية النشو والمولدة
تعطي المادة صورة الشيء وتبقى منه جزءا وتحله قوة من شخصه اذا
وجدت المادة والموضع المتهيء للقبول فعلت فعل مثله ومعلوم
مما سلف ان جميع الافعال النباتية والحيوانية والانسانية تكون
من قوى زائدة على الجسمية بل وعلى طبيعة المزاج ويلي النبات
الحيوان وانما يحدث عن تركب من العناصر مزاجه اقرب الى الاعتدال
جدا من الاول لئن يستعد مزاجه لقبول النفس الحيوانية بعد ان يستوفي
درجة النفس النامية وكلما امعن في الاعتدال زاد قبول القوة النفسانية
اخرى الطف من الاولى والنفس كجنس واحد ينقسم بضرب من القسمة
ثلثة احدها النباتية وهي الكمال الاول لجسم طبيعي الي من جهة ما
يتولد ويربو ويغتذي والغذاء جسم من شانه ان يتشبه بطبيعة
الجسم الذي قيل انه غذاؤه ويزيد فيه مقدار ما يتحلل او اكثر او
اقل والثاني النفس الحيوانية وهي الكمال الاول لجسم طبيعي الي من جهة
ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والثالث النفس الانسانية
وهي الكمال الاول لجسم طبيعي الي من جهة ما يفعل الافعال الكائنة با
لاختيار الفكري والاستنباط بالرأي ومن جهة ما يدرك الامور الكلية
وللنفس النباتية قوى ثلث القوة الغاذية وهي القوة التي تحيل
جسما اخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فيلصقه به بدل ما يتحلل

عنه

عنه والقوة المنمية وهي قوة تزيد في الجسم الذي هي فيه بالجسم المشبه
به زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا مناسبة للقدر الواجب
ليبلغ به كماله في النشو والقوة المولدة وهي القوة التي تاخذ من
الجسم الذي هي فيه جزءا هو شبيه بالقوة فيفعل فيه باستمداد
اجسام اخرى تتشبه به من التخليق والتمزيج ما يصير به شبيها
بالفعل

فصل في الحيوانية

والنفس الحيوانية بالقسمة الاولى
قوتان محركة ومدركة والمحركة على قسمين اما محركة بانها باعثة
واما محركة بانها فاعلة والمحركة على انها باعثة هي القوة النزوعية
الشوقية وهي القوة التي اذا ارتسم في التخيل الذي سنذكره بعد
صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت القوة التي نذكرها على التحريك
ولها شعبتان شعبة تسمى قوة شهوانية وهي قوة تبعث على
تحريك يقرب به من الاشياء المتخيلة ضرورية او نافعة
طلبا للذة وشعبة تسمى قوة غضبية وهي قوة تبعث على تحريك
يدفع به الشيء المتخيل ضارا او مفسدا طلبا للغلبة واما القوة
المحركة على انها فاعلة فهي قوة تنبعث في الاعصاب والعضلات
من شانها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار والرباطات الى
جهة المبدا او ترخيها وتمدها طولا فتصير الاوتار والرباطات
الى خلاف جهة المبدا واما القوة المدركة فتنقسم قسمين فان منها
قوة تدرك من خارج ومنها قوة تدرك من داخل والمدركة

من خارج هي الحواس الخمس او الثماني فمنها البصر وهي قوة مرتبة
في العصب المجوف تدرك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من
اشباح الاجسام ذوات اللون المتادية في الاجسام الشفافة بالفعل
الى سطوح الاجسام الصقيلة ومنها السمع وهي قوة مرتبة في العصب
المتفرق في سطح الصماخ يدرك صورة ما يتادى اليه بتموج الهواء
المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم له انضغاطا بعنف يحدث
منه تموج فاعل للصوت يتادى الى الهواء المحصور الراكد في تجويف
الصماخ ويموجه بشكل نفسه وتماس امواج تلك الحركة تلك العصبة
فيسمع ومنها الشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ ال
الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك ما يودي اليه الهوا المستنشق
من الرائحة المخالطة لبخار الريح والمنطبع فيه بالاستحالة من جرم
ذي رائحة ومنها الذوق وهي قوة مرتبة في العصب المفروش
على جرم اللسان تدرك الطعوم المتحللة من الاجرام المماسة له
المخالطة للرطوبة العذبة التي فيه فتحيله ومنها اللمس وهي قوة
منبثة في جلد البدن كله ولحمه فاشية فيه والاعصاب تدرك ما
تماسه وتوثر فيه بالمضادة وتغيره في المزاج او الهيئة وتشبه ان
تكون هذه القوة لا نوعا بل جنسا الاربع قوى منبثة معا في الجلد
كله الواحدة حاكمة في التضاد الذي بين الحار والبارد والثانية
حاكمة في التضاد الذي بين الخشن والاملس الا ان اجتماعها معا في

الياس والرطب والثالثة حاكمة بالتضاد
الذي بين الصلب واللين والرابع حاكمة
بالتضاد الذي بين

الة

الة واحدة توهم تاخذها في الذات والمحسوسات كلها تتادى صورها
الى الات الحس وتنطبع فيها فتدركها القوة الحساسة وهذا في
اللمس والذوق والشم والسمع كالظاهر فصل في تفصيل
البصر واما البصر فقد ظن به خلاف هذا فان قوما ظنوا ان البصر قد
يخرج منه شيء فيلاقي المبصر وياخذ صورته من خارج ويكون ذلك
ابصارا في اكثر الامر يسمون ذلك الخارج شعاعا واما المحققون فيقولون
ان البصر اذا كان بينه وبين المبصر شفاف بالفعل وهو جسم لا لون له
فانه اذا كان الضوء واقعا على الجسم ذي اللون الذي الجسم لا لون
له متوسط بينه وبين البصر تادى شبح ذلك الجسم ذي اللون الواقع
عليه الضوء الى الحدقة فادركه البصر وهذا التادي شبيه بتادي
الالوان بتوسط الضوء اذا انعكس الضوء من شيء ذي لون فيصبغ
بلونه جسما اخر وان كان بينهما فرق بل هو شبيه لما يتخيل على المراى
ومما يدل على بطلان الراى الاول ان ذلك الخارج اما ان يكون
جسما او لا يكون جسما فان لم يكن جسما فمعنى الحركة والانتقال
عليه باطل الا على المجاز بان يكون في البصر قوة تحيل ما يلاقيه
من الهواء وغيره الى كيفية ما فيقال ان تلك الكيفية خرجت من
البصر واتصاله ثابت فتلاقي كرة الثوابت فيكون قد خرج من
البصر في صغره جسم مخروطي عظمه هذا العظم ويكون مع ذلك قد
ضغط الهواء ودفعه والافلاك كلها ودفعها او نفذ في خلاء وكلا

الوجهين ظاهر البطلان اذ يكون قد انفصل وتشظى ويفرق فيجب من
ذلك ان يكون للحيوان يحس بشئ منفصل عنه متشظ متفرق فيجب
ان يحس بالمواضع التي يقع عليها ذلك الشعاع دون ما لا يقع فيحس من
الجسم تفاريق نقطية ويفوته الغالب منه واما ان يكون هذا الجسم
متصعد ويتحد بالهواء والفلك حتى تصير جملة كعضو للحيوان فتكون
جملة ذلك حساسا وهذه الاحالة ايضا عجيبة ويجب اذا ازدحمت الابصار
ان تكون هذه الاحالة اقوى فيكون الواحد اذا اجتمع مع الجماعة
تكون اشد ابصارا منه اذا كان وحده فان الهواء يكون اشد استحالة
الى المعنى الذي هو الداعي ثم هذا الجسم الخارج لا محالة اما ان يكون
بسيطا او يكون مركبا وعلى مزاج خاص وحركته لا يخلو اما ان تكون بالارادة
او تكون بالطبيعة ونحن نعلم ان ذلك ليس بحركة ارادية اختيارية
وان كان فتح الاجفان وغلقها ارادتين فبقي ان يكون طبيعيا والطبيعي
البسيط يكون الى جهة لا الى جهات شتى والمركب يكون بحسب الغالب
والى جهة واحدة لا الى جهات شتى وليس كذلك حال هذه الحركة
عندهم ثم ان كان المحسوس يرى من جهة القاعدة المماسة من المخروط
لا من جهة الزاوية فيجب ان يكون المحسوس البعيد يحس شكله وعظمه
كما يحس لونه اذ كان الحاس يلاقيه ويشتمل عليه واما اذا احس من
جهة الزاوية اعني الفصل المشترك بين الرطوبة وبين المخروط المتوهم
كان كلما كان الشئ ابعد كانت اصغر وكانت الفصل المشترك اصغر

وكان

وكانت الشبح المنطبع فيه اصغر فيرى اصغر وربما كانت الزوايا بحيث
يفوت الحس فلا يرى واما القسم الثاني وهو ان يكون الخارج
لاجسما بل عارضا او كيفية فيجب ان يكون كلما كان الناس اكثر
ان يكون هذه الاحالة والاستحالة اقوى ويعرض الحال الذي
ذكرنا ثم يكون الهواء حينئذ اما مؤديا واما حساسا بنفسه
فان كان مؤديا غير حساس فالاحساس كما يقوله هو عند
الحدقة لا من خارج وان كان الحساس هو الهواء عرض المحال
الذي ذكرنا ايضا ووجب اذا كان ريح او اضطراب في الهوا
ان يضطرب الابصار بتجدد الاستحالة وتجدد الحساس شيئا
بعد شيء كما اذا علا الانسان في هواء ساكن فان الريح يضطرب
عليه ابصار الاشياء الدقيقة فاذن ليس الابصار بخروج شيء
منا يلحق الى المحسوس فهو اذن بورود شيء من المحسوس علينا
واذ ليس ذلك جسمه فهو اذن شبحه ولولا ان الحق هذا الراي
لكان خلقة العين على طبقاتها ورطوباتها وشكل كل واحد
منها وهيئته معطلة واما القوى المدركة من باطن فبعضها
قوى يدرك صور المحسوسات وبعضها قوى يدرك معاني
المحسوسات ومن المدركات ما يدرك ويفعل معا ومنها
ما يدرك ولا يفعل ومنها ما يدرك ادراكا اوليا ومنها
ما يدرك ادراكا ثانيا والفرق بين ادراك الصورة وادراك

المعنى ان الصورة هو الشئ الذى يدركه النفس الباطنة والحس
الباطنة والحس الظاهر معًا لكن الحس الظاهر يدركه اولا ويؤديه
الى النفس مثل ادراك الشاة لصورة الذئب اعنى شكله
وهيئته ولونه فان نفس الشاة الباطنة تدركها ويدركها
اولا حسها الظ واما المعنى فهو الشئ الذى يدركه النفس
من المحسوس من غير ان يدركه الحس الظ اولا مثل ادراك
الشاة المعنى المضاد فى الذئب والمعنى الموجب لخوفها اياه
وهربها عنه من غير ان يكون الحس يدرك ذلك البتة فالذى
يدرك من الذئب اولا الحس ثم القوى الباطنة فهو الصورة
والذى يدركه القوى الباطنة دون الحس فهو المعنى والفرق
بين الادراك مع الفعل والادراك لا مع الافعال بعض الفعل ان م
القوى الباطنة ان يركب بعض الصور والمعانى المدركة
مع بعض وتفصيله عن بعض فيكون ادراك وفعل ايضا فيما
ادرك واما الادراك لا مع الفعل فان تكون الصورة او المعنى
يرتسم فى الشئ فقط من غير ان يكون له ان يفعل تصرفا البتة فيه ٩
والفرق بين الادراك الاول والادراك الثانى ان الادراك
الاول هو ان يكون له ان يحصل يكون حصول الصورة على
نحو ما من الحصول قد وقع للشئ من نفسه والادراك الثانى
هو ان يكون حصولها من جهة شئ اخر ادى اليها فى القوى

المدركة

المدركة الباطنة الحيوانية فقوة فنطاسية والحس المشترك
وهي قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ يقبل بذاتها
جميع الصور المنطبعة في الحواس الخمس متادية اليه ثم الخيال
والمصورة وهي قوة مرتبة ايضا في اخر التجويف المقدم من
الدماغ يحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الخمس
ويبقى فيه بعد غيبة المحسوسات فصل واعلم ان
القبول بقوة غير القوة التي بها الحفظ فاعتبر ذلك في الماء فان
له قوة قبول النقش وليس له قوة حفظه ثم القوة التي تسمى
متخيلة بالقياس الى النفس الحيوانية ومفكرة بالقياس الى
النفس الانسانية وهي قوة مرتبة في الاجوف الاوسط من الدماغ
عند الدودة من شانها ان تركب بعض ما في الخيال مع بعض و
يفصل بعضه عن بعض بحسب الاختيار ثم القوة الوهمية
وهي قوة مرتبة في نهاية التجويف الاوسط من الدماغ تدرك
المعاني الغير المحسوسة في المحسوسات الجزئية ونسبة القوة الحافظة
الى القوة الوهمية كنسبة القوة التي تسمى خيالا بالقياس الى
الحس ونسبة تلك القوة الى المعاني كنسبة هذه القوة الى
الصور المحسوسة فهذه هي قوى النفس الحيوانية ومن الحيوان
ما يكون له الحواس الخمس كلها ومنه ما له بعضها دون بعض
اما الذوق واللمس فضروري ان يخلق في كل حيوان واللمس

الموجودة الجزئية كالقوة الحاكمة
وان الذئب مهروب منه وان الولد
معطوف عليه ثم القوة الحافظة
الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف
المؤخر من الدماغ تحفظ ما تدركه
القوة الوهمية من المعاني الغير
المحسوسة في المحسوسات صح

ضروری ان یوجد فی کل حیوان ولکن من الحیوان ما لا یشم ومنه
ما لا یسمع ومنه ما لا یبصر فصل فی النفس الناطقة
واما النفس الناطقة الانسانیة فتنقسم قواها ایضا الی قوة
عاملة وقوة عالمة وکل واحدة من القوتین تسمی عقلا
باشتراك اسم فالعاملة قوة هی مبدا محرك لبدن الانسان
الی الافاعیل الجزئیة الخاصة بالرویة علی مقتضی آرا تخصها
اصطلاحیة ولها اعتبار بالقیاس الی القوة الحیوانیة
النزوعیة واعتبار بالقیاس الی القوة المتخیلة والمتوهمة
واعتبار بالقیاس الی نفسها وقیاسها الی القوة الحیوانیة
النزوعیة هو ان تحدث منها فیها هیئات تخص الانسان
یتهیا بها لسرعة فعل وانفعال مثل الخجل والحیا والضحك
والبکا وما اشبه ذلك وقیاسها الی القوة الحیوانیة المتخیلة
والمتوهمة هو ان یستعملها فی استنباط التدابیر فی الامور الکاینة
والفاسدة واستنباط الصناعات الانسانیة وقیاسها
الی نفسها ان فیما بینها وبین العقل النظری یتولد الارا الذایعة
المشهورة مثل ان الکذب قبیح والظلم قبیح وما اشبه ذلك من
المقدمات المحدودة الانفصال عن العقلیة المحضة فی کتب المنطق
وهذه القوی هی التی یجب ان تتسلط علی سایر قوی البدن علی
حسب ما توجبه احکام القوة الاخری التی نذکرها حتی لا تنفعل

عنها

عنها البتة بل تنفعل هي عنها وتكون ممنوعة دونها لئلا تحدث
فيها عن البدن هيئة انقيادية مستفادة من الامور الطبيعية
وهي التي تسمى اخلاقا رذيلة بل ان يكون غير منفعلة البتة
وغير منقادة بل مستلطة فيكون لها اخلاق فضيلية وقد
يجوز ان تنسب الاخلاق الى القوى البدنية ايضا ولكن ان كانت
هذه الغالبة تكون لها هيئة فعلية ولهذا هيئة انفعالية فيكون
شي واحد يحدث منه خلق في هذا وخلق في ذلك وان كانت
هي المغلوبة تكون لها هيئة انفعالية ولهذا هيئة فعلية غير
غريبة او يكون الخلق واحدا وله نسبتان وانما كانت الاخلاق
عند التحقيق لهذه القوة لان النفس الانسانية كما يظهر من بعد
جوهر واحد وله نسبة وقياس الى جنبتين جنبة هي تحته وجنبة
هي فوقه وله بحسب كل جنبة قوة بها ينتظم العلاقة بينها وبين
تلك القوة فهذه القوة العملية هي القوة التي لها بالقياس الى
الجنبة التي دونها وهو البدن وسياسته واما القوة
النظرية فهي القوة التي لها بالقياس الى الجنبة التي فوقها لينفعل
ويستفيد منه ويقبل عنه وكان للنفس منا وجهان وجه الى
البدن ويجب ان يكون على هذا الوجه غير قابل البتة اثرا
من جنس مقتضى طبيعة البدن ووجه الى المبادى العالية
ويجب ان يكون هذا الوجه دايم القبول عما هناك والتاثر منه

هذا فصل في القوة النظرية واما القوة النظرية فهي قوة
من شانها ان تنطبع بالصور الكلية المجردة عن المادة فان كانت
مجردة بذاتها فذاك وان لم تكون فانها تصيرها مجردة بتجريدها
اياه حتى لا يبقى فيها من علايق المادة شيء وسنوضح هذا بعد
وهذه القوة النظرية لها الى هذه الصور نسب وذلك لان الشيء
الذي من شانه ان يقبل شيا قد تكون بالقوة قابلا له وقد تكون
بالفعل والقوة يقال على ثلثة معان بالتقديم والتاخير
فيقال قوة للاستعداد المطلق الذي لا يكون خارج منه بالفعل
شيء ولا ايضا حصل ما به يخرج وهذا كقوة الطفل على الكتابة
ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا كان لم يحصل للشيء الا ما يمكنه
به ان يتوصل الى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي
ترعرع وعرف القلم والدواة وبسايط الحروف على الكتابة
ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا تم بالالة وحدث مع الالة
ايضا كمال الاستعداد بان يكون له ان يفعل متى شاء بلا حاجة
الى الاكتساب بل يكفيه ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل
للصناعة اذا كان لا يكتسب فالقوة الاولى تسمى قوة مطلقة
وهيولانية والقوة الثانية تسمى قوة ممكنة والقوة الثالثة
تسمى ملكة وربما سميت الثانية ملكة والثالثة كمال قوة فالقوة
النظرية اذن تارة تكون نسبتها الى الصورة المجردة التي ذكرناها

تسمى قوة ممكنة والقوة

نسبة

هيولانيا

نسبته بالقوة المطلقة حتى تكون هذه القوة للنفس لم ينل بعد
شيئا من الكمال الذي بحسبها وح يسمى عقلا هيولانيا وهذه
القوة التي تسمى عقلا موجودة لكل شخص من النوع وانما سميت
هيولانية تشبيها بالهيولى الاولى التي ليست هي بذاتها ذات صورة
من الصور وهي موضوعة لكل صورة وتارة تشبه نسبتها بالقوة
الممكنة وهو ان تكون القوة الهيولانية قد حصل فيها من الكمالات
المعقولات الاولى التي يتوصل منها وبها الى المعقولات الثانية اعني
بالمعقولات الاولى المقدمات التي يقع بها التصديق لا باكتساب
ولا بان يشعر المصدق بها انه كان يجوز ان يخلو عن التصديق بها
وقتا البتة مثل اعتقادنا بان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية فما دام انما حصل فيه من الفعل
هذا القدر بعد فانه يسمى عقلا بالملكة ويجوز ان يسمى هذا عقلا
بالفعل بالقياس الى الاولى لان تلك ليس لها ان تعقل شيئا
بالفعل واما هذه فانها تعقل اذا اخذت تقيس بالفعل و
تارة يكون نسبتها بالقوة الكمالية وهذا ان يكون حصل فيها
ايضا الصور المعقولة المكتسبة بعد المعقولية الاولية الا انه
ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها عنده مخزونة فمتى
شاء طالع تلك الصورة بالفعل فعقلها وعقل انه عقلها ويسمى
عقلا بالفعل لانه يعقل متى شاء بلا تكلف اكتساب وان كان

يجوز ان يسمى عقلا بالقوة بالقياس الى ما بعده وتارة تكون نسبته ما الى
بالفعل المطلق وهو ان يكون الصورة المعقولة حاضرة فيه وهو
يطالعها بالفعل فيعقلها بالفعل ويعقل انه يعقلها بالفعل فيكون
ح عقلا مستفادا الا انه سيتضح لنا ان العقل بالقوة انما يخرج
الى الفعل بسبب عقل دايم بالفعل وانه اذا اتصل بالعقل بالقوة
نوعا من الاتصال انطبع منه بالفعل فيه نوع من الصور تكون مستفادة
من خارج فهذه ايضا مراتب القوى التي تسمى عقولا نظرية وعند العقل
المستفاد يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني منه وهناك تكون
القوة الانسانية تشبهت بالمبادى الاولية للوجود كله **فصل**
في تعلم النفس الناطقة واعلم ان التعلم سواء حصل من غير المتعلم
او حصل من نفس المتعلم فانه متفاوت فان من المتعلمين ما يكون اقرب
الى التصور لان استعداده الذي قبل الاستعداد الذي ذكرناه اقوى
فان كان ذلك الانسان فيما بينه وبين نفسه سمي هذا الاستعداد
القوي حدسا وهذا الاستعداد قد يشتد في بعض الناس حتى لا
يحتاج في ان يتصل بالعقل الفعال الى كثير شيء والى تخريج وتعليم بل
يكون شديد الاستعداد لذلك كان الاستعداد الثاني حاصل له
بل كانه يعرف كل شيء من نفسه وهذه الدرجة اعلى درجات هذا
الاستعداد ويجب ان يسمى هذه الحال من العقل الهيولاني عقلا
قدسيا وهي من جنس العقل بالملكة الا انه رفيع جدا ليس مما يشترك

فيه الناس كلهم ولا يبعد ان تفيض هذه الافعال المنسوبة الى الروح
القدسى لقوتها واستعلائها فيضانا ايضا على المتخيلة فتحاكيها
المتخيلة ايضا بامثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذى
سلف الاشارة اليه ومما يحقق هذا ان من المعلوم الظاهر ان الامور
المعقولة التى يتوصل الى اكتسابها انما تكتسب بحصول الحد الاوسط
فى القياس وهذا الحد الاوسط فقد يحصل من ضربين من الحصول فتارة
يحصل بالحدس وهو فعل للذهن يستنبط به بذاته الحد الاوسط والذكا
قوة الحدس وتارة يحصل بالتعليم ومبادى التعليم الحدس فان
الاشياء تنتهى لا محالة الى حدوس استنبطها ارباب تلك الحدوس
ثم ادوها الى المتعلمين فجايز اذن ان يقع للانسان بنفسه الحدس وان
ينعقد فى ذهنه القياس بلا معلم وهذا مما يتفاوت بالكم والكيف
اما فى الكم فلان بعض الناس يكون اكثر عدد حدس للحدود الوسطى
واما فى الكيف فلان بعض الناس اسرع زمان حدس ولان هذا التفاوت
ليس منحصرا فى حد بل تقبل الزيادة والنقصان دائما وتنتهى فى طرف
النقصان الى من لا حدس له البتة فيجب ايضا ان تنتهى فى طرف الزيادة
الى من له حدس فى كل المطلوبات او اكثرها او الى من له حدس البتة
فيجب ايضا فى طرف الزيادة فى اسرع وقت واقصره فيمكن ان يكون
شخص من الناس مؤيد النفس لشدة الصفاء وشدة الاتصال بالمبادى
العقلية الى ان يشتعل حدسا اعنى قبولا لالهام العقل الفعال

فترتسم الصور الذي في العقل الفعال من كل شيء صح

من كل شيء اما دفعة واما قريبا من دفعة ارتساما لا تقليديا بل بترتيب يشتمل على الحدود الوسطى فيها فان التقليديات في الامور التي انما تعرف باسبابها ليست بيقينية عقلية وهذا ضرب من النبوة بل اعلى قوى من النبوة والاولى ان تسمى هذه القوة قوة قدسية وهي اعلى مراتب القوى الانسانية فاعتبر الان وانظر الى هذه القوى كيف يروس بعضها بعضا وكيف يخدم بعضها بعضا فانك تجد العقل المستفاد بل القدسي رئيسا ويخدمه الكل وهو الغاية القصوى ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة الهيولاني بما فيه من الاستعداد يخدم العقل بالملكة ثم العقل العملي يخدم جميع هذه لان العلاقة البدنية كما سيتضح لاجل تكميل العقل النظري وتركيبه والعقل العملي هو مدبر تلك العلاقة ثم العقل العملي يخدمه الوهم والوهم يخدمه قوتان قوة قبله وقوة بعده فالقوة التي بعده هي القوة التي تحفظ ما اداه الوهم والقوة التي قبله هي جميع القوى الحيوانية ثم المتخيلة تخدمها قوتان مختلفتا الماخذين فالقوة النزوعية تخدمها بالائتمار لانه يبعثها على التحريك والقوة الخيالية تخدمها بقبول التركيب والتفصيل فيما فيه من صورها ثم هذان رئيسان لطائفتين اما القوة الخيالية فتخدمها بنطاسيا وبنطاسيا تخدمها الحواس الخمس واما القوة النزوعية فتخدمها الشهوة والغضب والشهوة والغضب تخدمها القوة المحركة في العضل فههنا تفنى القوة الحيوانية

فصل ثم القوى الحيوانية بالجملة تخدمها النباتية

واولها

واولها وار اسها المولدة ثم النامية تخدم المولدة ثم الغاذية
تخدمها جميعا ثم القوى الطبيعية الاربع الهاضمة والماسكة
والجاذبة والدافعة تخدم هذه والهاضمة تخدمها من جهة
الماسكة و من جهة الدافعة وتخدم جميعها الكيفيات الاربع
لكن الحرارة تخدمها البرودة وتخدم كليهما اليبوسة والرطوبة
وهناك اخر درجات القوى ويشبه ان يكون كل ادراك انما هو
اخذ صورة المدرك فان كان الماديّ فهو اخذ صورته مجردة
عن المادة تجريدا ما الا ان اصناف التجريد مختلفة ومراتبها متفاوتة
فان الصور المادية تعرض لها بسبب المادة احوال وامور ليست
هي لها بذاتها من جهة ما هي تلك الصور فتارة يكون النزع نزعا
للعلائق كلها او بعضها وتارة يكون النزع نزعا كاملا بان
يجرده عن المادة وعن اللواحق التي لها من جهة المادة فصل
وان الصورة الانسانية والماهية الانسانية تشترك فيها اشخاص
النوع كلها بالسوية وهي بحدها شيء واحد وقد عرض لها
ان وجدت في هذا الشخص وذلك الشخص فتكثرت وليس
لها ذلك من جهة طبيعتها الانسانية ولو كان الانسانية
يجب فيها التكثر لما كان يوجد انسان محمولا على واحد بالعدد
ولو كان الانسانية موجودة لزيد لاجل انها انسانية
لما كانت لعمرو فاذن احدى العوارض التي تعرض للصورة

طبيعة نسخة (margin)

الطبيعية (margin)

ولانقسام وبعض هذه العوارض وهي انها
عرضت لها من جهة المادة فاذا حصلت بتقدير
اذا كانت في الحس والكيف والاين
من الكم ...

الانسانية من جهة المادة هو التكثير والوضع وجميع هذه امور غريبة عن طبايعها وذلك لانه لو كانت لاجل الانسانية هي على هذ الحد او حد اخر من الكم والكيف والاين والوضع لكان يجب ان يكون كل انسان مشاركا للاخر في تلك المعاني ولو كان لاجل الانسانية على حد اخر وجهة اخرى من الكم والكيف والاين والوضع لكان يجب ان يشترك واحد من الناس يجب ان يشترك وا فيه فاذن الصورة الانسانية بذاتها غير مستوجبة ان يلحقها شيء من هذه اللواحق وهذه اللواحق عارضة لها من جهة المادة ضرورة لان المادة التي يقارنها تكون قد لحقتها هذه اللواحق والحس ياخذ الصورة عن المادة مع هذه اللواحق ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة واذا زالت تلك النسبة بطل ذلك الاخذ وذلك لانه ينزع الصورة عن المادة مع جميع لواحقها ولا يمكنه ان تستثبت تلك الصورة ان غابت المادة فيكون كانه لم ينزع الصورة عن المادة نزعا محكما بل يحتاج الى وجود المادة ايضا في ان تكون تلك الصورة موجودة لها واما الخيال والتخيل فانه يبرى الصورة المنزوعة عن المادة تبرية اشد وذلك باخذها عن المادة بحيث لا يحتاج في وجودها فيها الى وجود مادة لان المادة وان غابت وبطلت فان الصورة تكون ثابتة الوجود في الخيال الا انها لا يكون جردته عن اللواحق المادية فالحس لم يجردها عن المادة تجريدا تاما ولا جردها

عن لواحق

عن لواحق المادة واما الخيال فانه قد جردها عن المادة تجريدا تاما ولكن
لم يجردها البتة عن لواحق المادة لان الصورة في الخيال هي على حسب
الصورة المحسوسة وعلى تقدير ما وتكييف ما ووضع ما وليس يمكن في الخيال
البتة ان يتخيل صورة هي بحال يمكن ان يشترك فيها جميع اشخاص ذلك
النوع فان الانسان المتخيل يكون كواحد الخيال المثبتة التي تتخيل صورة
هي بحال من الناس ويجوز ان يكون ناس موجودين ومتخيلين ليسوا
على نحو ما تخيل الخيال ذلك الانسان واما الوهم فانه قد تعدى
قليلا عن هذه المرتبة في التجريد لانه ينال المعاني التي ليست هي في
ذواتها بمادية وان عرض لها ان تكون في مادة وذلك لان الشكل
واللون والوضع وما اشبه ذلك امور لا يمكن ان تكون الا لمواد جسمانية
واما الخير والشر والموافق والمخالف وما اشبه ذلك فهي امور في
انفسها غير مادية وقد يعرض لها ان تكون في مادة والدليل على ان
هذه الامور غير مادية ان هذه الامور لو كانت مادية بالذات لما
كان يعقل خير او شر او موافق او مخالف الا عارضا لجسم وقد يعقل
ذلك فتبين ان هذه امور هي في انفسها غير مادية وقد عرض لها ان
كانت مادية والوهم انما ينال ويدرك امثال هذه الامور فاذن
هي تدرك فاذن هي تدرك امورا غير مادية ويأخذها عن المادة
فهذا النزع اشد استقصاء واقرب الى البساطة من النزعين
الاولين الا انه مع ذلك لا يجرد هذه الصورة عن لواحق المادة لانها

تاخذها جزئية وبحسب مادة مادة وبالقياس اليها ليست مادية
ولكن قد يعرض لها ان يكون مادية وصور موجودات مادية و
متعلقة بصور محسوسة مكيفة بلواحق المادة لانها تاخذها
بمشاركة الخيال فيها واما القوة التى تكون الصور المثبتة فيها
اما صور موجودات ليست بمادية البتة ولا العرض لها ان يكون
مادية وصور موجودات ليست مادية ولكن قد يعرض لها ان تكون
مادية او صور مادية ولكن مبراة عن علايق المادة من كل وجه موجودات
فبين انها تدرك الصورة بان ياخذها اخذا مجردا عن المادة
من كل وجه اما ما هو متجرد بذاته عن المادة فالامر فيه ظاهر و
اما ما هو موجود للمادة اما لان وجوده مادى واما عارض له ذلك
فتنزعه عن المادة من كل وجه وعن لواحق المادة معها فياخذها
اخذا مجردا حتى كان الانسان الذى يقال لكثيرين فياخذ للكثيرة
طبيعة واحدة ويفردها عن كل كم وكيف واين ووضع مادى
ثم يجرده عن ذلك لما صلح ان يقال على الجميع فبهذا يفترق
ادراك الحاكم الحسى وادراك الحاكم الخيالى وادراك الحاكم الوهمى
وادراك الحاكم العقلى والى هذا المعنى كنا نسوق الكلام فى هذا الفصل

فصل فى ادراك الجزئى

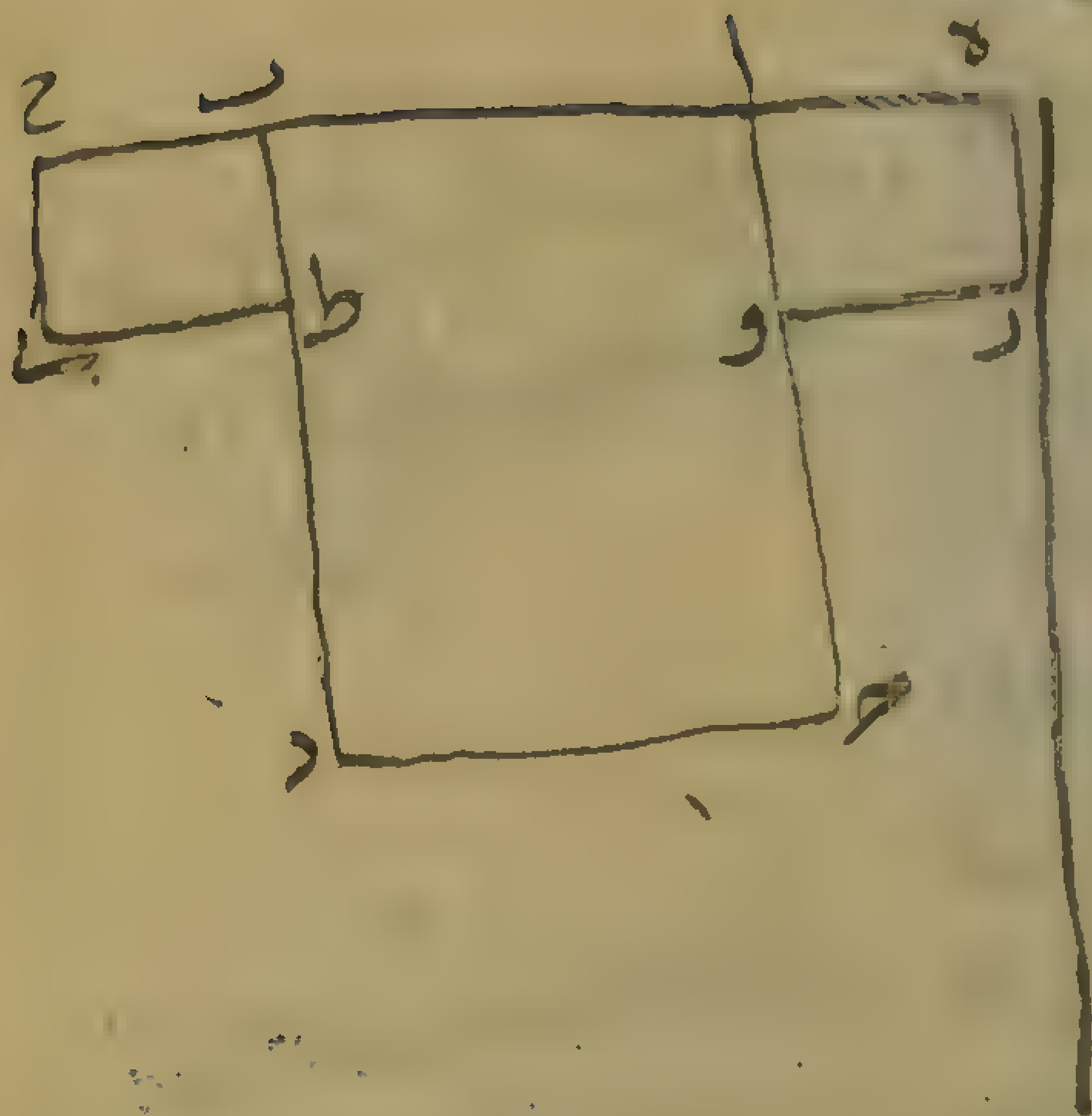
وكل ادراك جزئى فهو بالة جسمانية
اما المدرك من الصور الجزئية كما تدركه الحواس الظاهرة على هيئة
غير تامة التجريد والتفريق عن المادة لا مجردة اصلا عن علايق

المادة

من علائق المادة فالامر فيه واضح سهل وذلك لان هذه الصورة انما تدرك
ما دامت المواد حضرة موجودة وللجسم الحاضر الموجود انما يكون
حاضرا موجودا عند جسم وليس يكون حاضرا عند ما ليس بجسم
فانه لا نسبة له الى قوة مفردة من جهة الحضور والغيبة عند الحضور
لا يقع الا على وضع فان الشيء الذي ليس في مكان لا يكون عنده
ما ليس بجسم فانه لا نسبة له الى قوة مفردة من جهة المحسوسية الشيء المنسوب
اليه نسبة في الحضور عنده والغيبة عنه اذ الحضور لا يقع الا على وضع
قرب وبعد للحاضر عند المحضور وهذا لا يمكن اذا كان الحاضر جسما
الا ان يكون المحضور جسما او في جسم واما المدرك للصور الذهنية
على تجريد تام من المادة وعدم تجريد البتة من العلائق كالخيال
فهو لا يتخيل الا ان ترتسم الصورة الخيالية فيه في جسم ارتساما
مشتركا بينه وبين الجسم ولنفرض الصور المرتسمة في الخيال صورة
زيد على شكله وتخطيطه ووضع اعضائه بعضها عند بعض فنقول
ان تلك الاجزاء والجهات من اعضائه يجب ان ترتسم في كل جسم
وتختلف جهات تلك الصورة في جهات ذلك الجسم واجزائه
في اجزائه ولننقل صورة زيد الى صورة مربع ا ب ج د المحدود
المقدار والجهة والكيفية واختلاف الزوايا بالعدد وليكن متصلا
بزاويتين متقابلتين مربعان كل واحد منهما مثل الآخر وكل واحد

جهة معينة لكنها متشابهتا الصورة و ترتسم من الجملة صورة شكل جزئية
واحدة بالعدد فى الخيال فنقول ان مربع اكد وقع غيرا بالعدد
لمربع ب ح ط و وقع الخيال منه بجانب اليمين و متميزا عنه بالوضع
فى الخيال و لا يخ اما ان يكون الصورة المربعية او يكون لعارض خاص له
فى المربعية غير صورتها و يكون للمادة التى هى تنطبع فيها ولا يجوز ان
يكون مغايرته له من جهة الصورة المربعية وذلك انا فرضناهما
متشاكلين متشابهين متساويين ولا يجوز ان يكون ذلك لعارض
يخصه اما اولا فلانا لا نحتاج فى تخيله مبينا الى اعتبار ايقاع عارض
فيه ليس فى ذلك واما ثانيا فان ذلك العارض اما ان يكون شيئا
فيه بنفسه لذاته او يكون شيئا له بالقياس الى ما هو شكله فى الموجود اى
حتى يكون كانه شكل منزوع عن موجود هو لهذا الخيال او يكون
شيئا له بالقياس الى القوة القابلة او يكون شيئا له بالقياس
الى المادة الحاملة ولا يجوز ان يكون شيئا له فى نفسه من العارض
التى تخصه لانه اما ان يكون لازما او زايلا ولا يجوز ان يكون ذلك
لازما له بالذات الا وهو لازم لمشاركه فى النوع فان المربعين
وضعا متساويين فى النوع فلا يكون لهذا عارض لازم ليس لذلك
وايض فانه لا يجوز ان كان هو فى قوة غير متجزية ان يعرض له شى
دون الاخر الذى هو مثله ومحلهما واحد غير متجز وهو القوة

القابلة ولا يجوز ان يكون نايلا لانه يجب اذا زال ذلك الامران يتغير
صورته فى الخيال والخيال انما يتخيله هكذا الا بسبب شى يقترنه به
بل يتخيله كذلك كيف كان ولهذا لا يجوز ان يقال اذ فرض الفارض
جعله بهذه الحال كما يجوز ان يقال فى مثله المعقول منه وذلك
لانه يبقى المسئلة بحالها فيقال كيف امكن الفارض ان يفرضه بهذه
الحال فيتميز عن الثانى وما الشى الذى يجعله بحيث يفرض هذا هكذا
وذلك كذلك واما
الكلى فهناك امر يقرنه
بالعقل وهو حد التيامن
مع حد التياسر وذلك
الحد امر معقول كلى
يصح واما الخيالى الجزئى
فليس يوجد له هذا
الحد دون صاحبه



الا لامر به يستحق زيادة هذا الحد دون صاحبه ولا الخيال يفرضه
هكذا بشرط يقرنه به بل يتخيله كذلك دفعة على انه فى نفسه كذلك
لا بفرضه فيتخيل هذا يمينا وذاك يسارا الا بشرط يقترن بذلك
او بهذا او حد التياسر والتيامن يلحق هناك المربع وهو مربع

لم يعرض لشئ اخر لحوق الحالى بالحالى واما ههنا فانه لم يقع له
اولا وضع بحد وجزئي فلا يقع تحت الحد ليس الفرض ههنا
بجعله بذلك الوضع فى الخيال بل وقوع ذلك الوضع الخيالى
بجعله بذلك الوضع بحيث يصدق عليه الفرض والخيال ليس
عنده حد البتة لان الحد كالى فكيف يلحق هو به لحد فقد بطل
ان يكون هذا الاثنين بسبب عارض لازم او غير لازم فى ذاته او مفروض
ومفعول ولا يجوز ان يكون ذلك بالقياس الى الشئ الموجود الذى
هو خياله وذلك لانه كثيرا ما يتخيل ما ليس ولا يكون نسبة البتة
الى ما ليس وايضا فان وقع لاحد المربعين الخياليين اولى بان ينسب
الى احد الاخرين ~~نسبة اخرى فليس يجوز ان يقع ومحلها غير منقسم~~
المربعين الموجودين دون الاخر الا ان يكون قد وقع هذا فى نسبة
للحامل الى الجسم لا يقع الاخر فيها فيكون اذن محل ذلك غير محل
هذا او تكون القوة منقسمة ولا تنقسم بذاتها بل بانقسام ما هي فيها ٧
واما الالة الجسمانية فهي التي اياها نعني فقد اتضح ان الادراك
الخيالى هو ايضا بجسم ومما يبين ذلك انا انما نتخيل الصورة الخيالية
لصورة الانسان مثلا اصغر واكبر ولا محالة انها ترتسم وهي اكبر
ترتسم وهي اصغر فى شئ لا فى مثل ذلك الشئ بعينه لانها ان
ارتسمت فى مثل ذلك الشئ ٧ وليس يجوز ان يكون بالقياس الى

وللمربع الاخر نسبة اخرى وليس
نسبة الى جسم
يجوز ان يقع محلها غير منقسم وليس احد
المربعين ح

فيكون جسمانية وصورة المرتسمة فى جسم
فاذن ليس يصح ان تفرق المربعات
للخيال بافتراق المربعين الموجودين
والقياس اليهما نفى ان يكون ذلك اما
بسبب افتراق الجزء من القوة القابلة
وبالجزء من الالة التى بها تفعل القوة
فكيف كان فان الحاصل يبقى ان الادراك
فى مادة جسمانية اما القوة القابلة فلانها
لا تنقسم الا بانقسام مادتها ح

فالتفاوت بين الصغر والكبر اما ان يكون
بالقياس الى الماخوذ عنه الصور
بالقياس الى الاخذ واما الى

الماخوذ

عنه فكثير من صور الخيالية غير ماخوذة عن شيء البتة ولا يجوز ان
يكون بسبب الصورتين في انفسهما فانهما لما اتفقتا في الحد والماهية
واختلفتا في الصغر والكبر فليس ذلك لنفسهما فاذن ذلك بالقياس
الى الشيء القابل لان الصورة تارة ترتسم في جزء منه اكبر وتارة في
جزء منه اصغر وايضا فانه ليس يمكننا ان نتخيل السواد والبياض
في شبح خيالي واحد معا ويمكننا ذلك في جزئين منه ولو كان الجزءان
لا يتميزان في الوضع بل كان كلا الخيالين يرتسمان في شيء غير منقسم
لكان لا يفترق الامر بين المتعذر منهما والممكن فاذن الجزءان
متميزان في الوضع ولما علمت هذا في الخيال وقد علمت في الوهم
الذي انما يدرك ما يدركه متعلقا بصورة جزئية خيالية على ما
اوضحنا قبل فصل في تفصيل الجوهر الذي هو
محل المعقولات ثم نقول ان الجوهر الذي هو محل المعقولات
ليس بجسم ولا قائم بجسم على انه قوة فيه او صورة له بوجه فانه ان
كان محل المعقولات جسما او مقدارا من المقادير فاما ان يكون
محل الصور فيه طرفا منه لا ينقسم او يكون انما يحل منه شيئا منقسما
ولنمتحن اولا انه هل يمكن ان يكون طرفا غير منقسم فاقول ان
هذا محال وذلك ان النقطة هي نهاية ما لا تميز لها في الوضع
عن الخط والمقدار الذي هو منتهى به حتى يستقر فيه شيء من

غير ان يكون في شيء من ذلك الخط بل كما ان النقطة لا ينفرد بذاتها
وانما هي طرف في اني لما هو بالذات مقدار كذلك انما يجوز ان يقال
بوجه ما انه يحل فيه طرف شيء حال في المقدار الذي هو طرفه فيتقدر
به بالعرض فكما انه يتقدر به بالعرض كذلك يتناهى بالعرض مع النقطة
ولو كانت النقطة منفردة تقبل شيئا لكاد تتميز لها ذات فكانت
النقطة ح منفصلة عن الخط ذات جهتين جهة منها تلي الخط الذي
تتبوت عنه وجهة منها مخالفة لها مقابلة فتكون ح منفصلة
عن الخط والخط نهاية غيرها بالاولى فيكون تلك النقطة نهاية الخط
لا هذه والكلام فيها وفي هذه النقطة واحد ويؤدي هذا الى ان
تكون النقط متتالية لها الخط اما متناهية واما غير متناهية
وهذا امر قد بان لنا في مواضع اخرى استحالته فقد بان ان النقطة
لا تتركب بتشافعها وبان ايضا ان النقطة لا يتم لها وضع خاص
ونشير الى طرف منها فنقول ان النقطتين ح اللتين تطيفان بنقطة
واحدة من جنبيها اما ان تكون هذه النقطة المتوسطة تحجز
بينهما فلا يتماسان فيلزم ح في البديهة العقلية الاولية ان
يكون كل واحد منهما يخص شيئا من الوسطى بما يسه فينقسم
ح الوسطى وهذا المحال واما ان تكون الوسطى لا تحجز المكتنفتين
عن التماس فح تكون الصورة المعقولة حالة في جميع النقط وجميع

النقط

النقط كنقطة واحدة وقد بان وضعنا هذه النقطة الواحدة
منفصلة عن الخط فلحظ من جهة ما ينفصل عنها طرف غيرها
بل ينفصل عنها فتلك النقطة تكون مباينة لهذه في الموضع وقد
وضعت النقط كلها مشتركة في الوضع هف فقد بطل ان يكون محل
المعقولات من الجسم شيئا غير منقسم فبقي ان يكون محلها من الجسم
شيئا ~~غير منقسم فبقي ان يكون محلها من الجسم~~ شيئا منقسما ولنفرض
صورة معقولة في شيء منقسم فاذا فرضنا في الشيء المنقسم انقساما
عرض للصورة حينئذ ان ينقسم فح لا يخ اما ان يكون الجزان متشابهين
او غير متشابهين فان كانا متشابهين فكيف يجتمع منهما ما ليس هما الا
ان يكون ذلك الشيء شيئا يحصل فيهما من جهة الزيادة في المقدار
او الزيادة في العدد لا من جهة الصورة فتكون ح ~~يكون ذلك الشيء~~
~~شيئا يحصل فيهما من~~ الصورة المعقولة شكلا ما او عددا ما وليس
كل صورة معقولة بشكل وتصير ح الصورة خيالية لا عقلية و
ظهر من ذلك انه ليس يمكن ان يقال ان كل واحد من الجزئين هو
بعينه الكل في المعنى لان الثاني ان كان غير داخل في معنى الكل
فيجب ان نضع في الابتداء معنى الكل لهذا الواحد لا لكليهما وان
كان داخلا في معناه فمن البين الواضح ان الواحد منهما وحده
ليس يدل على نفس معنى التمام وان كانا غير متشابهين فلينظر
كيف يمكن ان يكون للصورة المعقولة اجزاء غير متشابهة فانه

فانه ليس يمكن ان يقال ان كل واحد من الجزئين هو بعينه الكل في المعنى
لان الثاني ان كان غير داخل في معنى الكل فيجب ان نضع في الابتداء معنى
الكل لهذا الواحد لا لكليهما وان كان داخلا في معناه فمن البين الواضح
ان الواحد منهما وحده ليس يدل على نفس معنى التمام وان كانا غير
متشابهين فلينظر كيف يمكن ان يكون للشيء الواحد ان تكون الاجزاء الغير المتشابهة
الاجزاء للحد التي هي الاجناس والفصول ويلزم من هذه المحالات
منها ان كل جزء من الجسم يقبل القسمة ايضا في القوة قبولا غير متناه
فيجب ان تكون الاجناس والفصول بالقوة غير متناهية وقد صح
ان الاجناس والفصول واجزاء الحد للشيء الواحد متناهية من
كل وجه ولو كانت غير متناهية بالفعل لما كان يجوز ان تجتمع في
الجسم اجتماعا على هذه الصورة فان ذلك يوجب ان يكون الجسم
الواحد انفصل باجزاء غير متناهية وايضا لتكن القسمة وقعت من
جهة فافرزت من جانب جنسا ومن جانب فصلا فلو غيرنا القسمة
لكان يقع منها في جانب نصف جنس ونصف فصل او كان ينقلب
الجنس الى مكان الفصل والفصل الى مكان الجنس وكان فرضنا الوهم
يدور مقام الجنس والفصل فيه على ان ذلك ايضا لا يعني فانه يمكننا
ان نوقع فيها اي قسم وايضا ليس كل معقول يمكن ان ينقسم الى معقولات
ابسط المعقولات ومبادئ للتركيب في ساير المعقولات وليس لها
اجناس ولا فصول ولا هي منقسمة في الكم ولا هي منقسمة في المعنى فاذن

الذاتية للشيء الواحد ليست في العدد
غير متناهية ولانه ليس يمكن ان يكون
توهم قسمة تفرد للجنس والفصل
بينهما بل مما لا يشك فيه انه اذا كان
هناك جنس وفصل يستحقان تميزا
في المحل الا ان ذلك التميز لا يتوقف على ذاتهما
القسمة فيجب ان تكون الاجناس والفصول
بالفعل غير متناهية ايضا وقد صح
ان الاجناس والفصول حم

منه فانه بها معقولات هي ابسط

ليس يمكن ان يكون الاجزاء المتوهمة فيه غير متشابهة كل واحد منها
هو من المعنى الكل وانما يحصل الكل بالاجتماع فاذا كان ليس يمكن
ان تنقسم الصورة المعقولة ولا ان يحل طرفا من المقادير غير منقسم
ولا بد لها من قابل فينا فبين ان محل المعقولات جوهر ليس بجسم
ولا ايضا قوة في جسم فيلحقه ما يلحق الجسم من الانقسام ثم يتبعه ساير
المحالات فصل في برهان اخر في المحل المذكور
ولنا ان نبرهن على هذا ببرهان اخر فنقول ان القوة العقلية
هو ذا تجرد المعقولات عن الكم المحدود والاين والوضع وساير ما
قيل فيجب ان ينظر في ذات هذه الصورة المجردة عن الوضع كيف
هي مجردة عنه بالقياس الى الشيء الماخوذ منه او بالقياس الى الشيء
الاخذ اعني هذه الذات المعقولة يتجرد عن الوضع في الوجود
الخارجي او في الوجود المتصور في الجوهر العاقل ومحال ان يكون
كذلك في الوجود الخارجي فبقي ان يكون انما هو مفارق للوضع و
الاين عند وجوده في العقل فاذا اذا وجدت في العقل
لم تكن ذات وضع بحيث يقع اليها اشارة تجزي او انقسام
او شيء مما اشبه هذا المعنى فلا يمكن ان يكون في جسم وايضا
اذا انطبعت الصور الاحدية الغير المنقسمة التي هي لا شيئا
غير منقسمة في المعنى في مادة منقسمة ذات جهات فلا يخلو
اما ان يكون ولا لشيء من اجزائها التي تفرض فيه بحسب جهاتها

نسبة المعنى فى مادة منقسمة ذات جهات الى الشىء المعقول الواحد
الذات الغير المنقسم المجرد عن المادة او يكون ذلك لكل واحد
من اجزائها التى نفرض ان يكون لبعضها دون بعض فان لم يكن
ولا لشىء منها فليس ولا لكلها لا محالة وان كان لبعضها دون
بعض فالبعض الذى لا نسبة له ليس هو من معناه فى شىء وان كان
لكل جزء يفرض نسبة فاما ان يكون لكل جزء يفرض الى الذات
بأسرها او الى جزء من الذات فان كان لكل جزء يفرض الى الذات
بأسرها فليست الاجزاء اذن اجزاء معنى المعقول بل كل واحد
منها معقول فى نفسه مفرد من المعقول كما هو فيكون معقولا
مرات لا نهاية لها بالفعل فى ان واحد وان كان كل جزء له
نسبة غير الاخرى الى الذات فمعلوم ان الذات منقسمة فى
المعقول وقد وضعناها غير منقسمة هف وان كانت الصور
المنطبعة نسبة كل واحد منها معقول فى نفسه مفرد من المعقول
كما هو فيكون معقولا نسبة كل واحد الى الشىء من الذات غير
ما اليه نسبة الاخر فانقسام الذات اظهر الا انه لا يعقل ومن
هذا يتبين ان الصور المنطبعة فى المادة لا تكون الا اشباحا
لامور جزئية منقسمة ولكل جزء منها نسبة بالفعل او بالقوة
الى جزء منها وايضا فان الشىء المتكثر ايضا فى اجزاء الحد له من جهة
التمام وحدة وهو ما لا ينقسم فبل الوحدة بما هى وحدة كيف

ترتسم

تنقسم في المنقسم والا فيعرض ايض ما قلنا في غير المتكثر اجزاء حده وايض فانه قد صح لنا ان المعقولات المفروضة التي من شان القوة الناطقة ان يعقل بالفعل واحدا واحدا منها غير متناهية بالقوة ليس واحدا اولى من الاخر وقد صح لنا ان الشيء الذي يقوى على امور غير متناهية بالقوة لا يجوز ان يكون محله جسما ولا قوة في جسم قد برهن على هذا في السماع الطبيعي فلا يجوز اذن ان تكون الذات القابلة للمعقولات قائمة في جسم البتة ولا فعلها الكائن في جسم او بجسم

فصل في تعقل القوة العقلية

ونقول ان القوة العقلية لو كانت تعقل بالالة الجسدانية حتى يكون فعلها الخاص انما يتم باستعمال تلك الالة الجسدانية لكان يجب ان لا تعقل ذاتها وان لا تعقل الالة ولا ان تعقل انها عقلت فانه ليس بينها وبين ذاتها الة وليس لها بينها وبين الالة ولا بينها وبين انها عقلت الة لكنها تعقل ذاتها والالة التي تدعى لها وانها عقلت فاذن تعقل بذاتها لا بالالة وايض لا يخلو اما ان يكون تعقلها الالة لوجود ذات صورة الالة اما تلك واما اخرى مخالفة لها وهي صورتها ايض فيها وفي الالة او لوجود صورة اخرى غير صورة الالة تلك فيها وفي الالة فان كانت لوجود صورة الالة فصورة الالة في الالة وفيها بالشركة دائما فيجب ان تعقل الالة دائما التي كانت

تعقل لوصول الصورة اليها وان كان لوجود صورة غير تلك الصورة
فان المغايرة بين اشياء في حد واحد اما لاختلاف المواد واما لاختلاف
ما بين الكلي والجزئي والمجرد عن المادة والموجود في المادة وليس
ههنا اختلاف مواد فان المادة واحدة وليس ههنا اختلاف في
التجريد والوجود في المادة فان كليهما في المادة وليس ههنا اختلاف
الخصوص والعموم لان احدهما انما يستفيد الجزئية بسبب المادة الجزئية
واللواحق التي تلحقها من جهة المادة التي فيها وهذا المعنى تختص
باحدهما غير الاخر ولا يجوز ان يكون تعقلته عاقلا لالتها لصورة
صورتها او لما لتلك الصورة مضافة اليه فتكون صورة المضاف داخلة
في هذه الصورة وهذه الصورة المعقولة ليست صورة هذه الآلة
ولا ايضا صورة شي مضاف اليها بالذات لان ذات هذه الآلة
جوهر ونحن انما ناخذ ونعتبر صورة ذاته والجوهر في ذاته غير
مضاف اليه فهذا برهان عظيم على انه لا يجوز ان يدرك المدرك
الذي هو آلته في الادراك ولهذا فان الحس انما يحس شيئا خارجا ولا
يحس ذاته ولا آلته ولا احساسه وكذلك الخيال لا يتخيل ذاته
ولا فعله ولا آلته بل ان تخيل آلته تخيله لا على نحو يخصه فانه
لا محالة ... الا ان يكون الحس يورد عليه صورة آلته
لو امكن فيكون ح انما يحكي خيالا ماخوذا من الحس غير مضاف
عنده الى شي حتى لو لم يكن آلته كذلك لم يكن يتخيلها وايضـ

بوجود صورة اخرى معقولة غير صورة آلتها فان هذا اشد استحالة لان الصورة المعقولة اذا حلت في الجوهر العاقل صح

لما ينهد

مما يشهد لنا بهذا ويقنع فيه كثيرا ان القوى الدراكة بانطباع الصور
في الالات يعرض لها من ادامة العمل ان يكل لاجل ان الالات تكلها
ادامة الحركة ويفسد مزاجها الذى هو جوهرها وطبيعتها و
الامور القوية الشاقة الادراك يوهنها وربما افسدتها وحتى
لا يدرك بعدها الاضعف منها لانغماسها في الانفعال عن الشاق
كما في الحس فان المحسوسات الشاقة المتكررة تضعفه وربما افسدته
كالضوء للبصر والرعد الشديد للسمع وعند ادراك القوى لا يقوى
على ادراك الضعيف فان المبصر ضوءا عظيما لا يبصر معه ولا عقيبه
نورا ضعيفا والسامع صوتا ضعيفا لا يسمع معه ولا عقيبه صوتا
ضعيفا ومن ذاق الحلاوة الشديدة لا يحس بعدها بالضعيفة
والامر في القوة العقلية بالعكس فان ادامتها للتعقل وتصورها
الامور الاقوى تكسبها قوة وسهولة قبول لما بعدها مما هو اضعف
منها فان عرض له في بعض الاوقات ملال وكلال فذلك لاستعانة
العقل بالخيال المستعمل للالة التي تكل فلا تخدم العقل ولو كان
لغير هذا لكان يقع دائما وفي اكثر الاحوال الامر بالضد وايضا فان
البدن ياخذ اجزاؤه كلها تضعف قواها بعد منتهى النشو و
الوقوف وذلك دون الاربعين او عند الاربعين وهذه القوة
انما تقوى بعد ذلك في اكثر الامر ولو كانت من القوى البدنية
لكان يجب دائما في كل حال ان تضعف حينئذ لكن ليس يجب ذلك الا في

عظيما

احوال وموافاة عوايق دون جميع الاحوال فليست اذن من القوى البدنية

واما الذى يتوهم من ان النفس تنسى معقولاتها ولا تفعل فعلها مع مرض

البدن وعند الشيخوخة وان ذلك لها بسبب ان فعلها لا يتم الا

بالبدن فظن غير ضرورى ولا حق وذلك انه بعد ما صح لنا ان النفس

تعقل بذاتها يجب ان نطلب العلة فى هذا فان كان يمكن ان تجتمع

ان للنفس فعلا بذاتها وانها ايضا تترك فعلها مع امر يعرض للبدن

ولا تفعل من غير تناقض فليس لهذا الاعتراض اعتبار فصل

فى اعتبار افعال النفس فنقول ان النفس لها فعلان فعل

بالقياس الى البدن وهو السياسة وفعل بالقياس الى ذاتها والى

مباديها وهو التعقل وهما متعاندان متمانعان فانه اذا اشتغلت

باحدهما انصرفت عن الاخر ويصعب عليها الجمع بين امرين وشواغلها

من جهة البدن بالاحساس والتخيل والشهوة والغضب والخوف

والغم والوجع وانت تعلم هذا بانك اذا اخذت تفكر فى المعقول

تعطل عليك كل شىء من هذه الا ان تغلب وتقسر النفس بالرجوع

الى جهتها وانت تعلم ان الحس يمنع النفس عن التعقل فان النفس

اذا اكبت على المحسوس شغلت عن المعقول من غير ان يكون اصاب

الة العقل او ذاتها افة بوجه وتعلم ان السبب فى ذلك هو

اشتغال النفس بفعل دون فعل فلهذا السبب ما يتعطل افعال

العقل عند المرض ولو كانت الصورة المعقولة قد بطلت وفسدت

لاجل

لاجل الالة لكان رجوع الالة الى حالها يحوج الى اكتساب من الراس
وليس الامر كذلك فانه قد تعود النفس عاقلة بجميع ما عقلته بحالها
فقد كانت اذن مكتسبة موجودًا معها بنوع ما الا انها كانت
مشغولة عنه وليس اختلاف جهة افعال النفس فقط يوجب في
افعالها التمنع بل تكثر افعال جهة واحدة قد يوجب هذا بعينه
فان الخوف يغفل عن الجوع والشهوة تصد عن الغضب والغضب
يصرف عن الخوف والسبب في جميع ذلك واحد وهو انصراف النفس
بالكلية الى امر واحد فاذن ليس يجب اذا لم يفعل شيء فعله عند
اشتغاله بشيء ان لا يكون فاعلا فعله الا عند وجود ذلك الشيء
ولنا ان نتوسع في بيان هذا الباب الا ان بلوغ الكفاية يسبب
الازدياد الى تكلف ما لا يحتاج اليه فقد ظهر من اصولنا التي قررنا
ان النفس ليست منطبعة في البدن ولا قائمة به فيجب ان يكون
سبيل اختصاصها به سبيل مقتضى هيئة فيها جزوية جاذبة
الى الاشتغال بسياسة هذا البدن الجزوي على سبيل عناية
ذاتية مختصة به

فصل في اعانة القوى الحيوانية للنفس الناطقة

ثم نقول ان القوى الحيوانية تعين النفس الناطقة
في اشياء منها ان يورد عليها الحس الجزويات فيحدث لها من
الجزويات امور اربعة احدها انتزاع النفس الكليات المفردة
عن الجزويات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعن علائق

المادة ولواحقها ومراعاة المشترك فيه والمتباين به والذاتى
وجوده والعرضى وجوده فيحدث للنفس من ذلك مبادى التصور
وذلك لمعاونة استعمال الخيال والوهم والثانى ايقاع النفس
مناسبات بين هذه الكليات المفردة على مثل سلب او ايجاب فما كان
التأليف فيها بسلب او ايجاب بينا بنفسه اخذته وما كان ليس كذلك
تركته الى مصادفة الواسطة والثالث تحصيل المقدمات التجربية
وهو ان نجد بالحس محمولا لازما للحكم لموضوع لازم الايجاب او السلب
او متاليا لها او تاليا موجب الاتصال ومسلوبه او موجب العناد
او مسلوبه غير متفق له وليس ذلك فى بعض الاحايين دون بعض
ولا على المساواة بل دائما حتى تسكن النفس الى ان من طبيعة هذا
المحمول ان تكون فيه هذه النسبة الى هذا الموضوع والتالى ان يلزم
هذا المقدم او ينافيه لذاته لا بالاتفاق فيكون ذلك اعتقادا
حاصلا من حس وقياس اما الحس فلاجل مشاهدة ذلك واما
القياس فلانه لو كان اتفاقيا لما وجد دائما وفى اكثر الامر وهذا
كالحكم منا ان السقمونيا مسهل للصفرا بطبيعته لاحساسنا ذلك
كثيرا وبقياسنا انه لو كان لا عن الطبع بل عن الاتفاق لوجد فى
بعض الاحايين والرابع الاخبار التى يقع التصديق بها لشدة
التواتر فالنفس الانسانية تستعين بالبدن لتحصيل هذه المبادى
للتصور والتصديق ثم اذا حصلتها رجعت الى ذاتها فان عرض

لها

لها شي من القوى التي دونها بان يشغله بما شغلته عن فعله
واضرت بفعله واذا لم يشغلها فلا يحتاج اليها بعد ذلك في خاص
فعلها الا في امور يحتاج الى النفس فيها خاصة الى ان تعاود
القوى الخيالية مرة اخرى لاقتناص مبدأ غير الذي حصل
او معاونة باحضار خيال وهذا القوى الحسية والخيالية وساير
القوى البدنية صارفة لها عن فعلها ومثال هذا ان الانسان
قد يحتاج الى دابة والات يتوصل بها الى مقصد ما فاذا وصل
اليه ثم عرض من الاسباب ما يحول عن مفارقتها فقد صار السبب
الموصل بعينه عائقا. البراهين التي اقمناها على ان محل المعقولات
اعني النفس الناطقة ليست بجسم ولا هي قوة في جسم فقد كفينا
مؤنة الاستشهاد في ذلك على صحة قيام النفس بذاتها
مستغنية عن البدن الا انا نستشهد لذلك ايضا من فعلها
ونقول ان الانفس الانسانية متفقة في النوع والمعنى فان وجدت
قبل البدن فاما ان يكون متكثرة الذات او تكون ذات
واحدة ومحال ان تكون متكثرة الذوات ومحال ان تكون
ذات واحدة على ما نبين فمحال ان يكون قد وجدت قبل
البدن فنبدا ببيان استحالة تكثرها بالعدد فنقول ان
مغايرة الانفس قبل الابدان بعضها لبعض اما ان تكون
من جهة الماهية والصورة واما ان تكون من جهة النسبة الى

العنصر والمادة متكثرة بالامكنة التي اشتمل كل مادة على جهة
والازمنة التي تختص بكل واحد منها في حدوثه في مادته و
العلل القاسمة لمادته وليست متغايرة بالماهية والصورة لان
صورتها واحدة فاذن انما تتغاير من جهة قابل الماهية والمنسوب
اليه الماهية بالاختصاص وهذا هو البدن واما قبل البدن فالنفس
مجرد ماهية فقط وليس يمكن ان تغاير نفس نفسا بالعدد والماهية
لا يقبل اختلافا ذاتيا وهذا مطلق في كل شي فان الاشياء التي
ذواتها معاني فتكثر نوعياتها انما هو بالحوامل والقوابل و
المنفعلات عنها او بنسبة تكون الانفس تستمد حدوثها الابدان
متكثرة الذات بالعدد واقول ولا يجوز ان تكون واحدة
الذات بالعدد لانه اذا حصل بدنان حصلت في البدنين
نفسان فاما ان تكون تسمى تلك النفس الواحدة فيكون الشي
الواحد الذي ليس له عظم وحجم منقسما بالقوة وهذا ظاهر البطلان
بالاصول المتقررة في الطبيعيات واما ان تكون النفس الواحدة
بالعدد في بدنين وهذا لا يحتاج ايضا الى كثير تكلف في ابطاله
فقد صح اذن ان النفس تحدث كما يحدث البدن الصالح لاستعمالها
اياه ويكون البدن الحادث مملكتها والتها ويكون في جوهر النفس
الحادثة مع بدن ما ذلك البدن استحقه نزاع طبيعي الى الاشتغال
به واستعماله والاهتمام باحواله والانجذاب اليه يخصها ويصرفها

عن كل الاجسام غيره فلا بد انها اذا وجدت تشخصت فان مبدا تشخصها
يلحق بها من الهيات ما يتعين به تشخصها وتلك الهيات تكون
مقتضية لاختصاصها بذلك البدن ومناسبة لصلوح احدهما للاخر
وان خفي علينا تلك الحال وتلك المناسبة وتكون مبادي الاستكمال متوقعا
لها بوساطته واما بعد مفارقة البدن فان الانفس قد وجد
كل واحد منها ذاتا منفردة باختلاف موادها التي كانت وباختلاف
ازمنة حدوثها واختلاف هياتها التي بحسب ابدانها المختلفة
لا محالة باحوالها

فصل في ان لا تموت النفس بموت البدن

ونقول انها لا تموت بموت البدن فلان كل شي يفسد
بفساد شي اخر فهو متعلق به نوعا من التعلق وكل متعلق بشي
نوعا من التعلق فاما ان يكون تعلقه به تعلق المكافي في الوجود
واما ان يكون تعلقه به تعلق المتاخر عنه في الوجود واما ان يكون
تعلقه به تعلق المتقدم له في الوجود الذي هو قبله في الذات
لا في الزمان فان كان تعلق النفس بالبدن تعلق المكافي في الوجود
وذلك امر ذاتي له لا عارض وكل واحد منهما مضاف الذات لا في
الزمان فان كان تعلق النفس الى صاحبه فليس لا النفس ولا البدن
بجوهر لكنهما جوهران وان كان ذلك امرا عرضيا لا ذاتيا فاذا
فسد احدهما بطل العارض الاخر من الاضافة ولم تفسد
الذات بفساده وان كان تعلقه به تعلق المتاخر عنه في

الوجود فالبدن علة النفس في الوجود والعلل اربع فاما ان يكون
البدن علة فاعلية للنفس معطية لها الوجود واما ان يكون علة
قابلية لها سبيل التركيب كالعناصر للابدان او بسبيل البساطة
كالنحاس للصنم واما ان يكون علة صورية واما ان يكون علة
كمالية ومحال ان يكون علة فاعلية فان الجسم بما هو جسم لا يفعل
شيئا وانما يفعل بقواه ولو كان يفعل بذاته لا بقواه لكان
كل جسم يفعل ذلك الفعل ثم القوى الجسمانية كلها اما اعراض
او صور مادية ومحال ان تفيد الاعراض او الصور القائمة بالمواد
وجود ذات قائمة بنفسها لا في مادة ووجود جوهر مطلق ومحال
ايضا ان يكون علة قابلية فقد بينا وبرهنا ان النفس ليست
منطبعة في البدن بوجه من الوجوه فلا يكون اذن البدن متصورا
بصورة النفس لا بحسب البساطة ولا على التركيب بان يكون جزءا
من اجزاء البدن ويمتزج تركيبا ما ومزاجا ما فينطبع فيها
بتركيب النفس ومحال ان يكون علة صورية للنفس او كمالية
فان الاولى ان يكون الامر بالعكس فاذن ليس تعلق النفس بالبدن
تعلق معلول بعلة ذاتية نعم البدن والمزاج علة بالعرض
للنفس فانه اذا حدثت مادة بدن يصلح ان تكون آلة للنفس ومملكة
لها احدثت العلل المفارقة النفس الجزوية او حدثت عنها تلك
فان احداثها بلا سبب يخصص احداث واحد دون واحد

محال ومع ذلك يمتنع وقوع الكثرة فيهما بالعدد لما قد بيناه ولانه
لا بد لكل كاين بعد ما لم يكن من ان يتقدمه مادة يكون فيها تهيو
قبوله او تهيو نسبة اليه كما بين في العلوم الاخرى ولانه لو كان يجوز
ايضا ان يكون النفس الجزوية تحدث ولم تحدث لها آلة بها
تستكمل وتفعل لكانت معطلة الوجود ولا شي معطل في الطبيعة ولكن
اذا حدث التهيو للنسبة والاستعداد للآلة يلزم حينئذ ان يحدث من
العلل المفارقة شي هو النفس وليس اذا وجب حدوث شي من حدوث
شي يجب ان يبطل مع بطلانه انما يكون ذلك اذا كانت ذات
الشي قائمة بذلك الشي وفيه وقد يحدث امور عن امور وتبطل
تلك الامور وتبقى تلك الامور اذا كانت ذواتها غير قائمة فيها
وخصوصا اذا كان مفيد الوجود لها شيا آخر الذي انما تهيا
افادة وجوده مع وجوده ومفيد وجود النفس شي غير جسم
كما بينا ولا قوة في جسم بل هو لا محالة جوهر آخر غير جسم فاذا
كان وجوده من ذلك الشي ومن البدن تحصيل وقت استحقاقه
للوجود فقط فليس له تعلق في نفس الوجود بالبدن ولا البدن
علة له الا بالعرض فلا يجوز اذن ان يقال ان التعلق بينهما على نحو
يوجب ان يكون الجسم متقدما تقدم العلية بالذات على النفس
واما القسم الثالث مما ذكرنا في الابتداء وهو ان يكون تعلق
النفس بالجسم تعلق المتقدم في الوجود فاما ان يكون

النفقدم مع ذلك زمانيا فيستحيل ان يتعلق وجوده بوجود ما قد يتقدمه
في الزمان واما ان يكون التقدم في الذات لا في الزمان لانه في الزمان
لا يفارقه وهذا النحو من التقدم هو ان يكون الذات المتقدمة
كلما يوجد يلزم ان يستفاد عنها ذات المتاخر في الوجود وح لا يوجد
هذا التقدم في الوجود اذا فرض المتاخر قد عدم لانه فرض عدم المتاخر
اوجب عدم المتقدم ولكن لان المتاخر لا يجوز ان يكون عدم الا وقد
عرض اولا بالطبع للمتقدم ما اعدمه فح عدم المتاخر فليس فرض عدم
المتاخر يوجب عدم المتقدم بنفسه لانه انما فرض المتقدم معدوما
بعد ان عرض المتقدم ان عدم في نفسه واذا كان كذلك فيجب ان
يكون السبب المعدم يعرض في جوهر النفس فيفسد معه البدن وان لا
لا يكون البتة البدن يفسد بسبب يخصه لكن فساد البدن
يكون بسبب يخصه من تغير المزاج او التركيب فباطل ان يكون
النفس يتعلق بالبدن تعلق المتقدم بالذات ثم يفسد البدن
البتة في نفسه فليس بينهما اذن هذا التعلق واذا كان الامر على هذا
فقد بطل انحاء التعلق كلها وبقي ان لا تعلق للنفس في الوجود
بالبدن بل تعلقه في الوجود بالمبادي الاخر التي لا تستحيل
ولا تبطل فاقول ايضا ان سببا اخر لا يعدم النفس البتة وذلك
ان كل شيء من شانه ان يفسد بسبب ما ففيه قوة ان يفسد
وقبل الفساد ففيه فعل ان يبقى ومحال ان يكون من جهة

واحدة

واحدة فى شىء واحد قوة ان يفسد وفعل ان يبقى بل بهيولة الفساد ليس لفعل ان يبقى فان معنى القوة مغاير لمعنى الفعل واضافة هذه القوة مغايرة لاضافة هذا الفعل لان اضافة ذلك الى الفساد واضافة هذا الى البقاء فاذن لامرين مختلفين فى الشىء يوجد هذان المعنيان فنقول ان الاشياء المركبة والاشياء البسيطة المفارقة الذات لايجوز ان يجتمع هذان الامران واقول بوجه مطلق انه لايجوز ان يجتمع فى شىء احدى الذات هذان المعنيان وذلك لان كل شىء يبقى وله قوة ان يفسد فله قوة ان يبقى ايض لان بقاءه ليس بواجب ضرورى فاذا لم يكن واجبا كان ممكنا والامكان هو طبيعة القوة فاذن يكون له فى جوهره قوة ان يبقى وفعل ان يبقى لامحالة ليس هو قوة ان يبقى منه وهذا بين فيكون اذن فعل ان يبقى منه امر يعرض للشىء الذى له قوة ان يبقى منه فتلك القوة لا تكون لذات ما بالفعل بل للشىء الذى يعرض لذاته ان يبقى بالفعل الا انه حقيقة ذاته فيلزم من هذا ان يكون ذاته مركبة من شىء اذا كان ذاته موجودا بالفعل وهو الصورة فى كل شىء وعن شىء حصل انه هذا الفعل فى طباعه قوته وهو مادته فان كانت النفس بسيطة مطلقة لم تنقسم الى مادة وصورة وان كانت مركبة فلنترك المركب ولننظر فى الجوهر الذى هو مادته ولنصرف القول الى نفس مادته ولنتكلم فيها فنقول ان

التى هى كالنفس المركبة يجوز ان يجتمع فيها فعل ان تبقى وقوة ان يفسد وفى الاشياء البسيطة المفارقة لا

تلك المادة اما ان ينقسم هكذا دائما ويثبت الكلام دائما وهذا المحال
واما ان لا يبطل الشيء الذي هو الجوهر والسنخ وكلامنا في هذا الشيء
الذي هو السنخ والاصل لا في شيء يجتمع منه ومن شيء آخر فتبين
ان كل شيء هو بسيط غير مركب او هو اصل مركب وسنخه فهو غير
مجتمع فيه فعل ان يبقى وقوة ان يعدم بالقياس الى ذاته فان
كانت فيه قوة ان يعدم فمحال ان يكون فيه فعل يبقى واذا كان
فيه فعل ان يبقى وان يوجد فليس فيه قوة ان يعدم فتبين اذن
ان جوهر النفس ليس فيه قوة ان يفسد

فصل في فساد الكائنات

واما الكائنات التي تفسد فان الفاسد منها هو المركب المجتمع
وقوة ان يفسد وان يبقى ليس في المعنى الذي به المركب واحد
بل في المادة التي هي بالقوة قابلة كلي الضدين فليس اذن في الفاسد
المركب لا قوة ان يبقى ولا قوة ان يفسد فلم يجتمعا فيه واما المادة
فاما ان تكون باقية لا بقوة تستعد بها للبقاء كما يظن قوم واما
ان تكون باقية بقوة بها تبقى وليس لها قوة ان تفسد بل قوة
ان تفسد شيء آخر فيها يحدث والبسائط التي في المادة فان
قوة فسادها هو في المادة لا في جوهرها والبرهان الذي يوجب
ان كل كائن فاسد من جهة تناهي قوة البقاء والبطلان انما يوجب
فيما كونه من مادة وصورة ويكون في المادة قوة ان تبقى فيه
هذه الصورة وقوة ان تفسد هي فيه معا وقد بان اذن ان

النفس

النفس البتة لا تفسد والى هذا سقنا كلامنا وقد اوضحنا
ان الانفس انما حدثت وتكثرت مع تهيؤ الابدان على ان
تهيؤ الابدان توجب ان تفيض وجود النفس لها من العلل المفارقة
لها وظهر من ذلك ان هذا لا يكون على سبيل الاتفاق والبخت
حتى يكون ليس وجود النفس الحادثة لاستحقاق هذا المزاج
نفسا تدبره حادثة ولكن كان توجد نفس واتفق ان وجد
معه بدن فح لا يكون التكثر علة ذاتية البتة بل عرضية
فقد عرفنا ان العلل الذاتية هي اولا ثم العرضية واذا كان
كذلك فكل بدن يستحق مع حدوث مزاجه حدوث نفس
له وليس بدن يستحقه وبدن لا يستحقه اذ اشخاص الانواع لا
تختلف في الامور التي بها تتقوم فلو فرضنا نفسا تناسختها
ابدان وكل بدن فانه بذاته يستحق نفسا تحدث له وتتعلق به
فيكون البدن الواحد فيه نفسان معا ثم العلاقة بين النفس
والبدن ليس هو على سبيل الانطباع فيه كما قلنا بل علاقة
الاشتغال به حتى تشعر النفس بذلك البدن وينفعل البدن
عن تلك النفس وكل حيوان فانه يشعر بنفسه نفسا واحدة هي المتصرفة
والمدبرة فان كان هناك نفس اخرى لا يشعر الحيوان به ولا هو بنفسه
لا يشتغل بالبدن فليس له علاقة مع البدن لان العلاقة لم يكن الا بهذا
النحو فلا يكون تناسخ بوجه من الوجوه وبهذا المقدار لمن اراد الا ختصار

كفاية بعد ان بينه كلاما كثيرا طويلا فصل في النفس بحيث انها
ذات واحدة ونقول ان النفس ذات واحدة ولها قوى كثيرة
ولو كان قوى النفس لا تجتمع عند ذات واحدة بل تكون للحس مبدا
على حدة وللغضب مبدا على حدة ولكل واحد من الاخرى مبدا
على حدة لكان الحس اذا ورد عليه شي فاما ان يؤدي ذلك المعنى على الغضب
والشهوة فتكون القوة التي بها يغضب بها بعينها يحس ويتخيل
فتكون القوة الواحدة تصدر عنها افعال مختلفة الاجناس
او كان يكون قد اجتمع الاحساس والغضب في قوة واحدة فلا
يكون اذن قد تفرقا في قوتين لا تجمع لهما بل لما كانت هذه تشغل
بعضها بعضا ويرد تاثير بعضها على بعض فاما ان يكون كل واحد
منهما من شانه ان يستقبل باستحالة الاخر ويكون شي واحد
وهو يجمع هذه القوى وكلها يؤدي اليه فيقبل عن كلها ما يورد
والقسم الاول محال لان كل قوة فعلها خاص بالشي الذي قيل انه
قوة له وليس يصلح كل قوة لكل فعل فقوة الغضب بما هي قوة
الغضب لا تحس وقوة الحس بما هي قوة الحس لا تغضب فبقي القسم
الثاني وهو انها كلها تؤدي الى مبدا واحد فان قال قائل ان
قوة الغضب ليس تنفعل عن الصورة المحسوسة لكن الحس اذا
احس بالمحسوس لزم انفعال قوة الغضب بالغضب وان لم يكن
ينفعل بصورة المحسوس فالجواب عن هذا ان ذا المحال وذلك

ان

ان قوة الغضب اذا انفعل عن قوة الحس فاما ان ينفعل عنه لان تاثيرا

وصل اليه منه وذلك التاثير هو تاثير ذلك المحسوس فيكون انفعل

عن ذلك المحسوس وكل ما انفعل عن المحسوس بما هو محسوس فهو حاس

واما ان يكون ينفعل عنه لا من جهة ذلك المحسوس فلا يكون الغضب

وذلك المحسوس وقد فرض ذلك المحسوس هف وايضا فانا نقول

لما احسسنا بكذا غضبنا ويكون هذا كلاما صادقا فيكون شى واحد

هو الذى احس فغضب وهذا الشى الواحد اما ان يكون جسم الانسان

او نفسه فان كان جسم الانسان فاما ان يكون جملة اعضائه واما ان

يكون بعض اعضائه ولا يصح ان يكون جملة اعضائه فانه لا مدخل

فى هذا لليد والرجل ولا يجوز ايضا ان يكون عددا من اعضائه هذا

احس وهذا غضب فح لا يكون شى واحد احس فغضب ولا ايضا عضو

واحد هو عند اصحاب هذا القول موضوع الامرين جميعا فعسى

ان الحق هو ان قولنا انا احسسنا فغضبنا ان شيئا منا احس وشيئا

منا غضب لكن مراد القايل انا احسسنا فغضبنا ليس ان هذا

منا فى شيئين بل ان الشى الذى ادى اليه الحس هذا المعنى عرض له

ان غضب فاما ان يكون هذا القول بهذا المعنى كاذبا واما ان

يكون الحق هو ان الحاس والذى يغضب شى واحد لكن هذا

القول بهذا المعنى بين الصدق فاذن الذى يودى اليه الحس

محسوسه هو الذى يغضب وكونه بهذه المنزلة وان كان جسما

فليس له بما هو جسم فهو اذن له بما هو ذو قوة بها يصلح لاجتماع
هذين الامرين فيه وهذه القوة ليست طبيعية فهي اذن لا محالة
هو ذو قوة نفس فاذن ليس موضوع اجتماع هذين الامرين جملة
جسما ولا عضوين منا ولا عضوا واحدا بما هو طبيعي فبقي ان يكون
المجمع نفسا بذاتها او جسما من جهة ما هو ذو نفس فيكون بالحقيقة
المجمع هو النفس ويكون ذلك النفس هو المبدا لهذه القوى كلها
ويجب ان يكون تعلقه باول عضو يتولد فيه الحياة فمحال ان يحيى
عضو بلا تعلق قوة نفسانية وان يكون اول ما يتعلق بالبدن لا هذا
المبدا بل قوة تحدث بعده واذا كان كذلك فيجب ان يكون تعلق
هذا المبدا هو القلب لا محالة وهذا الراي مخالف من الفيلسوف لراي
الالهي افلاطون وفيه موضع شك وهو انا نجد القوى النباتية تكون
في النبات ولا نفس حساسة له ولا نفس ناطقة ويكونان معا في الحيوان
ولا نفس ناطقة فاذن كل واحد منها قوة اخرى غير متعلقة بالاخر
والذي يجب ان يعرف حتى ينحل به هذا الشك ان الاجسام العنصرية
تمنعها صرفية التضاد عن قبول الحيوة فكلما امتنعت في هدم صرف
التضاد وردته الى التوسط الذي لا ضد له جعلت تقرب الى شبه
بالاجسام السماوية فيستحق بذلك القدر قبول قوة محيية من
المبدا المفارق المدبر ثم ازدادت قربا من التوسط ازدادت قبول
حيوة حتى تبلغ الغاية التي لا يمكن ان يكون اقرب منها الى التوسط

واهدم

واهدم الطرفين المتضادين فقبل جوهر متقارب الشبه من وجه
ما للجوهر المفارق كما قبلته الجواهر السماوية واتصلت به فيكون
ح ما كان يحدث فيه قبل وجوده يحدث فيه منه ومن هذا
الجوهر ومثال هذا في الطبيعيات ليتوهم مكان الجوهر المفارق
نارا بل شمسا ومكان البدن جرما يتاثر عن النار وليكن كرة ما
ولكن مكان النفس النباتية تسخينها اياه ومكان النفس الحيوانية
انارتها اياها ومكان النفس الانسانية اشتعالها فيها نارا ونقول
ان ذلك الجسم المتاثر كالكرة ان كان ليس وضعه من ذلك الجسم المؤثر
فيه وضعا يقبل اضاءته وانارته ويشتعل شيء منه عنه ولكنه وضعا
يقبل تسخينه لم يقبل غير ذلك فان كان وضعه وضعا يقبل تسخينه
ومع ذلك فهو مكشوف له او مستشف او على نسبة اليه ليستنير عنه
استنارة قوية فانه يسخن عنه ويستضيء معًا ويكون الضوء الواقع
فيه منه هو مبدا ايضا مع ذلك المفارق لتسخينه فان الشمس انما
تسخن بالشعاع ثم ان كان الاستعداد اشد وهناك ما من شانه
ان يشتعل عن المؤثر الذي من شانه ان يحرق بقوته وشعاعه
اشتعل فحدثت الشعلة جرمًا شبيها بالمفارق من وجه ثم تلك
الشعلة ايض تكون مع المفارق علة للتنوير والتسخين معًا ولو بقيت وحدها
لاستمر التنوير والتسخين ومع هذا فقد كان يمكن ان يوجد التسخين
وحده او التسخين والتنوير وحدهما وليس المتاخر عنهما مبدا يفيض

عند المتقدم وكان اذا اجتمعت الجملة يصير حينئذ كل ما فرض متاخرا مبدا ايضا للمتقدم وقابضا عند المتقدم فهكذا فليتصور في القوى النفسانية وقد صح لنا ان وجود النفس مع البدن وليس حدوثها عن جسم بل عن جوهر هو صورة غير جسمية فنقول ان القوة النظرية فينا ايضا تخرج من القوة الى الفعل بانارة جوهر هذا شانه عليه وذلك لان الشيء لا يخرج من ذاته الى الفعل الا بشيء يفيده الفعل وهذا الفعل الذي يفيده هو صور المعقولات فاذن ههنا شيء يفيد النفس ويطبع فيها من جوهره صور المعقولات فاذن هذا الشيء لا محالة عنده صور المعقولات وهذا الشيء اذن بذاته عقل ولو كان بالقوة عقلا لابتدا الامر الى غير نهاية وهذا محال او وقف عند شيء هو بجوهره عقل و كان هو السبب لكل ما هو بالقوة عقل في ان يصير بالفعل عقلا وكان يكفي وحده سببا لاخراج العقول من القوة الى الفعل وهذا الشيء يسمى بالقياس الى العقول التي بالقوة ويخرج منها الى الفعل عقلا فعالا كما يسمى العقل الهيولاني بالقياس اليه عقلا منفعلا ويسمى الخيال بالقياس اليه عقلا منفعلا اخر ويسمى العقل الكائن فيما بينهما عقلا مستفادا ونسبة هذا الشيء الى انفسنا التي هي بالقوة عقل والى المعقولات التي هي بالقوة معقولات نسبة الشمس الى ابصارنا التي هي بالقوة رائية والى الالوان التي هي بالقوة مرئية فانها اذا اتصل بالمبصرات بالقوة منها ذلك الاثر وهو الشعاع عادت مرئيات بالفعل و

وعاد البصر رايا بالفعل فكذلك هذا العقل الفعال يفيض منه قوة
تسيح الى الاشياء المتخيلة التى هى بالقوة معقولة فيجعلها معقولة
بالفعل ويجعل العقل بالقوة عقلا بالفعل وكما ان الشمس بذاتها
مبصرة وسبب لان تجعل المبصر بالقوة مبصرا بالفعل كذلك
هذا الجوهر هو بذاته معقول وسبب لان تجعل ساير المعقولات
التى هى بالقوة معقولة بالفعل لكن الشى الذى هو بذاته معقول
هو بذاته عقل فاذا الشى الذى هو بذاته معقول هو الصورة
المجردة عن المادة وخصوصا اذا كانت مجردة بذاتها لا بغيرها
وهذا الشى هو العقل بالفعل ايض فاذن هذا الشى معقول بذاته
ابدا بالفعل وعقل بالفعل تمت

الطبيعيات فى تاريخ بنجم شهر شوال
سنه ثلاث وثمانين وبعد
الالف وسلم
تسليما
م م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

المقالة الاولى من الالهيات من كتاب النجاة

نريد ان نحصر جوامع العلم الالهي فنقول ان كل واحد من علوم الطبيعيات
وعلوم الرياضيات فانما نفحص عن حال بعض الموجودات وكذلك
ساير العلوم الجزوية وليس لشيء منها النظر في احوال الموجود ولواحقه
ومبديه فظهر ان ههنا علما باحثا عن امر الموجود المطلق ولواحقه
التي له بذاته ومباديه ولان الاله تعالى على ما اتفقت عليه الاراء كلها
ليس هو مبدا الموجود معلول دون موجود معلول بل هو مبدا للموجود
المعلول على الاطلاق ولا محالة ان العلم الالهي هو هذا العلم وهذا
العلم يبحث عن الموجود المطلق وينتهي في التفصيل الى حيث يبتدي
منه ساير العلوم الجزوية

فيكون في هذا العلم بيان مبادي ساير العلوم الجزوية

فصل في الواحد والموجود

ولما كان كل ما يصح قولنا انه موجود فيصح ان يقال انه واحد حتى
ان الكثرة مع بعدها عن طباع الواحد قد يقال لها كثرة واحدة
فبين ان لهذا العلم النظر في الواحد ولواحقه بما هو واحد فلهذا
العلم النظر في الكثرة ايضا ولواحقها ولواحق الشيء من جهة ما هو
هو هي ما ليس يحتاج الشيء في لحوقها له الى ان يلحق شيئا قبله اخر
ويصير شيئا اخر بعده فيلحقه فان الذكورة والانوثة والمصير من
موضع الى موضع بالاختيار هو للحيوان بذاته واما التحيز والتمكن
والحركة والسكون فذلك له لا لذاته بانه حيوان بل ذلك له بما هو

جسم واما الحس والنطق فقوله بتوسط انه حيوان ونام وانسان
ومن هذه اللواحق التى تلحق الشئ منها ما هو اخص منه ومنها
ما ليس اخص منه والتى هى اخص منه فمنها فصول ومنها اعراض و
بالفصول ينقسم الشئ الى انواعه وبالاعراض ينقسم الى اختلاف
حالاته وانقسام الموجود الى المقولات تشبه الانقسام بالفصول
وان لم يكن كذلك وانقسامه الى القوة والفعل والواحد والكثير
والقديم والمحدث والتام والناقص والعلة والمعلول وما جرى
مجراها يشبه الانقسام بالعوارض فتكون المقولات كانها انواع وتلك
الاخر كانها فصول عرضية او اصناف وكذلك ايضا للواحد اشياء
تقوم مقام الانواع واشياء تقوم مقام الاصناف واللواحق و
انواع الواحد بوجه التوسع الواحد بالجنس والواحد بالنوع و
الواحد بالعرض والواحد بالمساواة فى النسبة والواحد بالعدد
ولواحقه المتشابهة والمساواة والمطابقة والمجانسة والمشاكلة
والهوهو وانواع الكثير مقابلات لتلك ولواحقه الغيرية والمقابلة
واللامتشابهة واللامجانسة واللامشاكلة فينبغى ان تحقق احوال
هذه وحدودها ومباديها وما الذى يعرض لها بالذات فنقول
ان الموجود لا يمكن ان يشرح بغير الاسم لانه مبدا اول لكل شئ فلا
شرح له بل صورته تقوم فى النفس بلا توسط شئ وهو ينقسم نحوا
من القسمة الى جوهر وعرض واذا اردنا تحقيق الجوهر احتجنا ان

نقدم امامه مقدمات فنقول اذا اجتمع ذاتان ثم لم يكن ذات
كل واحد منهما غير مجامع للاخر باسره كالحال فى الوتد و الحايط فانهما
وان اجتمعا فما داخل الوتد غير مجامع لشئ من الحايط بل انما يجامعه
بسيطه فقط فاذا لم يكن كالوتد والحايط بل كان كل واحد منهما
بوجه شايعا بجميع ذاته فى اخر ثم ان كان احدهما ثابتا بحاله
مع مفارقة الاجزاء وكان احدهما مفيد المعنى به يصير الشئ موصوفا
والاخر مستفيد له فان الثابت والمستفيد لذلك يسمى محلا و
الاخر موضوعا بل ربما سميناه هيولا فكل ذات لم يكن فى موضوع فهو
جوهر وكل ذات قوامه فى موضوع فهو عرض و قد يكون الشئ فى المحل
و يكون مع ذلك جوهرا لا فى موضوع اذا كان المحل القريب الذى هو
فيه متقوما به اى ليس متقوما بذاته ثم مقوما له ونسميه صورة
واما اثباته فقد بيناه من بعد و كل جوهر ليس فى موضوع فلا
يخلو اما ان لا يكون فى محل اصلا او يكون فى محل لا يستغنى فى القوام
عنه ذلك المحل فان كان فى محل لا يستغنى فى القوام عنه ذلك المحل فانا
نسميه صورة مادية وان لم يكن فى محل اصلا فاما ان يكون محلا بنفسه
لا تركيب فيه او لا يكون فان كان محلا بنفسه لا تركيب فيه فانا نسميه
الهيولى المطلقة وان لم يكن فاما ان يكون مركبا مثل اجسامنا المركبة
من مادة وصورة جسمية واما ان لا يكون ونحن نسميه صورة مفارقة
كالعقل والنفس واما اذا كان الشئ فى محل هو موضوع فانا نسميه

يسمى حالا فيه اما ان كان المحل
مستغنيا فى قوامه عن الحال [اليه]
فانهم يسميه موضوعا له وان لم
يكن مستغنيا عنه لم يسميه ص

عرضا ولمادة الصورة الجسمية لانخ عن الصورة الجسمية ولو كان خلوا
عن الاقطار لكانت ح غير كم البتة وكانت غير المتجزى الذات ثابتة
عليه اى لا يكون متجزية الذات لا بالقوة ولا بالفعل فما كان يمكن ان
يحلها مقدار لان غير متجزية لا يطابق المتجزى وهذا مبدا الطبيعيات
فصل ونزيد هذا المعنى شرحًا فنقول ان الجسم ليس هو جسمًا
بان فيه بالفعل ابعادا ثلثة فانه ليس يجب ان يكون فى كل جسم
نقطا وخطوط بالفعل لانه يمكن ان يجعل الجسم جسما وهو
كرة لا قطع فيه بالفعل البتة والخطوط والنقط قطوع و
ليس يجب ان يكون ابعاد ثلثة فيه متعينة من اطراف متعينة
دون غيرها اللهم الا ان نفرض مع شرط زايد على الجسم مثل
تحرك او مماسة واما السطح فليس هو داخلا فى حد الجسم من
حيث هو جسم بل من حيث هو متناه وليس التناهى داخلا فى
ماهية الجسم بل هو من اللوازم التى تلزمه ونضح ان تعقل
ماهية الجسم التى تلزمه ونضح ان تعقل ماهية الجسم وحقيقته
وتستثبت فى النفس دون ان يعقل متناهيًا بل انما يعرف
متناهيا بالبرهان والنظر بل الجسم انما هو جسم لانه بحيث يصح
ان يفرض فيه ابعاد ثلثة كل واحد منها قايم على الاخر ولا
يمكن ان تكون فوق ثلثة فالذى يفرض فيه اولا هو الطول و
القايم عليه هو العرض والقايم عليهما فى الحد المشترك هو

العمق وليس يمكن غيره فالجسم من حيث هو هكذا هو جسم وهذا
المعنى منه صورة الجسمية واما الابعاد المحدودة التي تقع فيه
فليست صورة له بل هي من باب الكم وهي لواحق لا مقومات وله
صورة جسمانية لا تزول عنه وله مع ذلك ابعاد تتحدد بها
بنهاياته وشكله ولا يجب ان يثبت شيء منها له بل مع كل تشكيل
يتجدد عليه يبطل كل بعد متحدد كان فيه وكل مقدار متحدد
مفروض كان فيه فاذن هذا غير الاول لكنه ربما اتفق في بعض
الاجسام ان يكون هذه الابعاد المتحددة لازمة لا يفارق
ملازمته اشكال لوازمه كما ان الشكل لاحق فكذلك ما يتحدد بالشكل
وكما ان ملازمة الشكل لا يدل على انه داخل في تحديد جسميته
كذلك ملازمة هذه الابعاد المتحددة والمعنى الاول هو الصورة
الجسمية وهو موضوع لصناعة الطبيعيين او داخل في موضوعها
والمعنى الثاني هو الجسم الذي من مقولة الكم وهو موضوع
لصناعة التعاليميين او داخل في موضوعها وهو عارض للجواهر
الجسمانية وليس مما يقوم بذاته ولا بالمعنى الاول ايضا فان ذلك
يقوم في مادة وهذا في موضوع الى ان ذلك صورة وهذا عرض
فنقول ان الابعاد والصور الجسمية لا بد لها من موضوع او
هيولى يقوم فيه اما الابعاد التي هي من مقولة الكم فامرها
ظاهر فانها قد تتوحد وتتعدد والموضوع الموصوف بها ثابت

فانها

فانها لا يثبت شئ موجود منها مع تغير الشكل الموضوع واحد
واما الصورة الجسمية فلانها اما ان تكون نفس الاتصال او طبيعة
يلزمها الاتصال حتى لا توجد هى الا والاتصال لازم لها فان
كان نفس الاتصال وقد يوجد الجسم متصلاً ثم ينفصل فيكون لا
محالة شئ هو بالقوة كلاهما وليس ذات الاتصال بما هو اتصال
قابل للانفصال لان قابل الانفصال لا يعدم عند الانفصال والاتصال يعدم عند الانفصال
فاذن شئ غير الاتصال وهو قابل الانفصال وهو بعينه قابل
للاتصال فليس الاتصال هو بالقوة قابل الانفصال ولا ايضا
طبيعة يلزمها الاتصال لذاتها فظاهر ان ههنا جوهرا غير الصورة
الجسمية هى التى تعرض لها الاتصال والانفصال معًا وهو مقارنة
للصور الجسمية فهى التى تقبل الاتحاد بالصورة الجسمية فيصير
جسمًا واحدًا بما هو يقومها او يلزمها من الاتصال الجسمانى
واذ الصورة الجسمية بما هى الصورة الجسمية لا تختلف فلا يجوز ان
يكون بعضها قائما فى المادة وبعضها غير قايم فيها فانه من المحال
ان تكون طبيعة لا اختلاف فيها من جهة ما هى تلك الطبيعة
يعرض لها اختلاف فى نفس وجودها لان وجودها ذلك الواحد
متفق فان لم يفسد المحل بارتفاعه فهى عرض وان فسد فهو
جوهر موجود لا فى موضوع فصل ونقول ان تلك المادة ايضا
يجوز ان تفارق الصورة الجسمية وتقوم موجودة بالفعل لانها

ان فارقت الصورة الجسمية فلا يخ اما ان يكون لها وضع وحيز
في الوجود الذي لها ح او لا يكون فان كان لها وضع وحيز وكان
يمكن ان ينقسم فهي لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها
وان لم يمكن ان ينقسم ولها وضع فهو لا محالة نقطة ويمكن ان
ينتهي اليها خط ولا يجوز ان يكون مفردة الذات متحيزة لان
خطا اذا انتهى اليها لم يخل اما ان يلاقيها بنقطة اخرى غيرها ثم
ان لاقاها خط اخر لاقاها بنقطة اخرى غيرها ثم لا يخ اما ان يتلاقى
النقطتان عن جهتيها فيكون المتوسط الذي يلاقيه اثنان لا
يتلاقيان ينقسم بينهما وفرض غير منقسم واما ان يكون النقطتان
يتلاقيان ويلاقيها به فيكون ذاته ساريا في ذات كل واحد
منهما وذاته متحيز من الخطين فذاتهما متحيزان منقطعان
عن الخط فالخط نقطتان غير الاولين هما نهايتاه وفرضنا
نهاية هف فيكون ذلك الجوهر اذن غير متحيز منفرد بل طرفا
للخط فيكون نقطة لكن النقطة توجد قائمة في جسم وفي مادة
لا مادة للجسم واما ان كان هذا الجوهر لا وضع له ولا اليه اشارة
بل هو كالجواهر المعقولة لم يخل اما ان يحل فيه المقدار المحصل
دفعة او يتحرك اليه على الاتصال فان حل فيه المقدار دفعة
ففي ان اتصال المقدار به يكون قد صادف المقدار حيث اتفاق
اليه فيكون لا محالة صادفه هو في الحيز الذي هو فيه فيكون

جهتيها م

ذلك

ذلك الجوهر متحيزا الا انه عساه ان لا يكون محسوسًا وقد فرض غير
متحيز البتة هف ولا يجوز ان يكون التحيز فيه حصل له دفعة
مع قبول المقدار لان المقدار وافية في حيز مخصوص فاما ان
كان قبوله المقدار لا دفعة بل عن انبساط وكل ما شانه ان
ينبسط فله جهات وكل ما له جهات فهو ذو وضع فيكون ذلك
الجوهر ذا وضع وحيز وقيل لا وضع له ولا حيز هف والذى اوجب
هذا كله فرضنا انها تفارق الصورة الجسمية فممتنع ان توجد
بالفعل الا متقوما بالصورة الجسمية فكيف تكون ذات لا جزء
لها بالقوة ولا بالفعل تقبل الكم وايضا وبه تبين ان المادة
لا تبقى مفارقة بل وجودها وجود قابل لا غير كما ان وجود العرض
وجود مقبول لا غير وايضا فانها لا تخ اما ان يكون وجودها
وجود قابل فيكون دائما قابلا لشىء واما ان يكون لها وجود خاص
متقوم ثم تقبل فيكون بوجودها الخاص المتقدم غير ذى
كم فيكون المقدار الجسمانى عرض له وصير ذاته بحيث له بالقوة
اجزاء وقد تقوم جوهرا فى نفسه غير ذى جزء باعتبار نفسه البتة
لعدمه الامتداد فى حيز نفسه فيكون ما هو متقوم بانه لا جزء
له بعرض ان يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه
فيكون حينئذ للمادة صورة تعارضه بها تكون واحدة بالقوة
والفعل وصورة اخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالفعل

وقد كان غير ذى كم صح

فيكون بين الامرين شيء مشترك هو القابل للامرين من شانه
ان يصير مرة ليس في قوته ان ينقسم ومرة في قوته ان ينقسم اعني
القوة القريبة التي لا واسطة لها فلنفرض الان هذا الجوهر
قد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالعدد غير الاخر وحكمه
انه يفارق الصورة الجسمانية فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية
فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة والفعل الا انه زايل
عنه الصورة الجسمانية حتى بقي جوهرا واحدا بالقوة والفعل
فلا يخ اما ان يكون هذا الذي بقي جوهرا وهو غير جسم بعينه مثل
جزؤه الذي بقي كذلك او يخالفه فان خالفه فلا يخ اما ان يكون
لان هذا بقي وذاك عدم او بالعكس او هما بقيا ولكن تخلص بهذا
كيفية او صورة لا توجد لذلك او تختلفان بالمقدار فان
بقي احدهما وعدم الاخر والطبيعة واحدة متشابهة وانما
اعدم احدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب ان يعدم ذلك بعينه
للاخر وان اختص بهذا كيفية واحدة والطبيعة واحدة
ولم يحدث حالة الا مفارقة الصور الجسمانية ولم يحدث مع
هذه الحالة الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الاخر
كذلك فان قيل ان الاولين وهما اثنان يتحد فيصيران
واحدا فنقول من المحال ان يتحد جوهران لانهما ان اتحدا و
كان كل واحد منهما موجودا فهما اثنان لا واحد وان اتحدا

واحدهما

واحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود
وان عدما جميعا بالاتحاد حدث شيء ثالث فهما غير متحدين
بل فاسدان وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة وكلامنا في
نفس المادة لا في شيء ذي مادة **فصل في الاختلاف**
بالمقدار واما ان اختلفا بالمقدار فيجب ان يكونا وليس لهما صورة
طارئة جسمانية لهما صورة مقدارية هف واما ان لم يختلفا
بوجه من الوجوه فيكون ح حكم الشيء مع غيره وحكمه وحده من
كل جهة واحدا هف فبقي ان المادة لا تعرى عن الصورة الجسمية
ولان هذا الجوهر انما صار كما بمقدار حله فليس بكم بذاته فليس
يجب ان يختص ذاته بقبول قدر بعينه دون قدر
ونسبته ما تقوم متجز في ذاته بل بغيره الى مقدار يجوز وجوده
له نسبة واحدة والا فله مقدار في ذاته يطابق ما يساويه دون
ما يفضل عليه وهو الكل والجزء واحد لانه محال ان يكون جزء منه
يطابق جزءا من المقدار وليس له في ذاته جزء فتبين من هذا
انه يمكن ان تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل وهذا محسوس
بل يجب ان يكون تغير المقدار عليه لسبب يقتضي في الوجود
ذلك المقدار وان لم يتعين له مقدار لذاته وذلك السبب
لا يخ اما ان يكون فيه فيكون الكم تابعا لصورة اخرى في المادة
او يكون بسبب خارج فان كان بسبب خارج فلا يخ اما ان

اض

يوجب ذلك من غير ان يوثر فيه اثرا اخر يتبع الكم ذلك الاثر او
يكون او لا يفعل فيه اثرا او يكون او لا يفعل فيه اثرا اخر ثم
يتبعه الكم فان كان الفاعل الخارج افادة مقدارا ما لا لسبب
في الجسم من نسبته الى استعداد معين تساوت الاجسام في الاحجام
وهذا محال فاذن انما تختلف باختلاف الاستعدادات وهي
تابعة لمعاني غير نفس المواد فالكم يتبع لا محالة اثرا ما يوجد في
المادة فيرجع الحكم الى القسم الاول وهذا ايض مبدا الطبيعيات
وايض فانه يختص لا محالة بحيز من الاحياز وليس له حيز خاص به
بما هو جسم والا لكان كل جسم كذلك فهو اذن لا محالة مختص به لصورة
ما في ذاته وهذا بين وايض فانه اما ان يكون غير قابل للتشكيلات
والتفصيلات كالفلك فيكون لصورة ما صار كذلك لانه بما هو
جسم قابل لها واما ان يكون قابلها بسهولة وبعسر والى شيء ما
كان فهو على احدى الصور المذكورة في الطبيعيات فاذن المادة
الجسمية لا توجد مفارقة للصورة فالمادة اذن انما تتقوم بالفعل
بالصورة فاذن اذا وجدت في التوهم مفارقة لها عدمت فالصور
اما صور لا تفارق المادة واما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة
عن مثلها والصور التي تفارقها المادة الى عاقب فان معقبها
فيها يستبقها بتعقيب تلك الصورة فتكون الصور من وجه
واسطة بين المادة والمستبقي والواسطة في التقويم او لا تتقوم

في ذاته

فى ذاته ثم يقوم به غيره وهى العلة القريبة من المستبقا فى البقا
فان كانت تتقوم بالعلة المستفيدة للمادة بوساطتها فالقوام
لها من الاوايل اولا وان كانت قائمة لا بتلك العلة بل بنفسها
ثم تتقوم المادة بها فذلك اظهر فيها واما الصورة التى لا تفارق
فلا فضل للمادة عليها فى المادة انما حصصت بها العلة فاذنها
اياها ولو كان لها تلك الصورة لذاتها لكان كل مادة جسمانية
كذلك فاذن تلك العلة تقيمها بها ولولا هذه الصورة لكانت
الان بتلك موجودة بصورة اخرى او تقدم فاذن تقيدها
هذه الصورة يقيمها بها كما فى الاولى كانت فاذن الصورة
اقدم من الهيولى ولا يجوز ان يقال ان الصورة بنفسها موجودة
بالقوة وانما تصير بالفعل بالمادة لان جوهر الصورة هو الفعل
وبالفعل وما بالقوة محله المادة فتكون المادة هى التى يصلح
فيها ان يقال لها او بها فى نفسها بالقوة تكون موجودة انها
بالفعل بالصورة والصورة وان كانت لا تفارق الهيولى فليست
تتقوم بالهيولى بل بالعلة المفيدة لها الهيولى وكيف يتقوم
الصورة بالهيولى وقد بينا انها علتها والعلة لا تتقوم
بالمعلول ولا شيئان اثنان يتقوم احدهما بالاخر فان كل واحد
منهما يفيد الاخر وجوده وقد بان استحالة هذا وتبين ذلك
الفرق بين الذى يتقوم به الشىء وبين الذى لا يفارقه فالصورة

والثبات ثم ٩

لا توجد الا فى هيولى لان علة وجودها الهيولى او كونها فى الهيولى
كما ان العلة لا توجد الا مع المعلول لان علة وجود العلة هى
المعلول او كونها مع المعلول بل كما ان العلة اذا كانت علة بالفعل
لزم عنها المعلول لان المعلول يكون معها كذلك الصورة اذا
كانت صورة موجودة يلزم عنها ان يتقوم شان ذلك الشىء
مستفاد من اذا انها كان ما يقوم شيئا بالفعل ويفيده الوجود منه
ما يفيده وهو مباين ومنه ما يفيده وهو ملاق وان لم يكن
جزا منه مثل الجوهر للعرض والمزاجات التى تكون منها فتبين
بهذا ان كل صورة توجد فى مادة بجسمه فعلة ما توجد
اما الحادثة فذاك فلم بينها واما الملازمة للمادة فلان الهيولى
الجسمانية انما خصصت بها العلة وسنبين هذا الطرف فى مواضع
اخرى وجملة هذه مبادى الطبيعيات فصل فى اولى الاشياء
بالوجود فاولى الاشياء بالوجود هو الجواهر ثم الاعراض و
الجواهر التى ليست باجسام اولى الجواهر بالوجود الا الهيولى لان
هذه الجواهر ثلثة هيولى وصورة ومفارق لا جسم ولا جزء
جسم ولابد من وجوده لان الجسم واجزاوه معلولة وينتهى
الى جوهر هو علة مفارقة البتة فاولى الموجودات فى استحقاق
الوجود الجوهر المفارق الغير الجسم ثم الصورة ثم الجسم ثم الهيولى
وهى وان كانت سببا للجسم فانها ليست سببا يعطى الوجود بل هى

محل

محل لنيل الوجود و للجسم وجودها او زيادة وجود الصورة فيه
التي هي اكمل منها ثم العرض وفي كل طبقة من هذه الطبقات جملة
موجودات متفاوتة في الوجود واما انواع المقولات فقد
شرحنا حالها في المنطقيات بنوع لا يحتمل هذا الموضع زيادة
عليه والكم منها ينقسم الى المتصل وقد اثبتناه في الطبيعيات
حيث بينا ان الجسم متصل وليس مركبا من اجزاء متماسة واذا
صح وجود الجسم وصح تناهيه صح وجود السطح وقطع السطح خط و
قطع الخط نقطة والى المنفصل وهو ظاهر الوجود خفي الحد
ومن جهة المتصل يبتدى الهندسة ويتشعب دونها التنجيم
والمساحة ولا اثقال والحيل ومن جهة المنفصل يبتدى الحساب
ثم يتشعب دونه الموسيقى وعلم الزيجات ولا نظر لهذه العلوم
الرياضية في ذوات شيء من الجواهر ولا في هذه الكميات من حيث
هي في الجواهر واما العلم الطبيعي فيبتدى من جهة الجسم والصورة
الغير المفارقة من الموجودات ويبحث عن احوالها وهي من باب
الكيف والكم والاين والوضع والفعل والانفعال وعلم الاخلاق
يبتدى من نوع من انواع الحال والملكة من مقولة الكيف وما
كان من الاعراض قارا فهو قبل ما كان منها غير قار وما كان من
غير القار وجوده بتوسط قار فهو قبل الذي يوجد منها بتوسط
غير القار والذي يوجد بتوسط الغير القارة فهو الزمان ومتى

فلذلك هو فى اقصى مراتب الوجود واحسن الخسة وليس هو سببا لشئ
البتة ولا شك ان الاضافات والاوضاع والفعل والانفعال و
الحد والنسبة الى الزمان والكون فى المكان هى اعراض اذ من شانها
ان يكون فى موضوع ويفارقها الموضوع مع امتناع وجودها دونه
انما يقع الشك فى مقولتى الكم والكيف وقد بينا ان المقادير التى من
مقولة الكم اعراض لا محالة والزمان قد تبين انه هيئة عارضة والمكان
هو سطح لا محالة واما العدد فانه تابع فى الحكم للواحد فان كان
الواحد فى نفسه جوهرا فالعدد المؤلف منه لا محالة مجموع جواهر
فهو جوهر وان كان الواحد عرضا فالاثنوية وما اشبهها اعراض
والعدد يقال للصورة القارة التى فى النفس وحكمها حكم ساير المقولات
ولسنا نقصد ههنا فى كونها عرضا او غير عرض ويقال للعدد
الذى فى الاشياء المجتمعة التى كل واحد منها واحد ويجملتها فى الوجود
لا محالة عدد لكن طبيعة الواحد من الاعراض له لازمة للاشياء وليس
الواحد مقوما للماهية شئ من الاشياء بل يكون الماهية شيئا اما
انسانا واما فرسا او عقلا او نفسا ثم يكون ذلك موصوفا بانه
واحد وموجود ولذلك ليس من فهمك ماهية شئ من الاشياء
فهمك الواحد حتى يوجب ان يصح لك انه واحد فالواحدية ليست
ذات شئ منها ولا مقومة لذاته بل صفة لازمة لذاته كما فهمت الفرق
بين اللازم والذاتى فى المنطق فتكون الواحدية من اللوازم وليس

جوهر الشيء من الجواهر وكذلك المادة يعرض لها التوحد والتكثر
فيكون الوحدة عارضة لها وكذلك الكثرة فلو كانت طبيعة
الوحدة طبيعة الجوهر لكان لا يوصف بها الا الجوهر وليس
يجب ان كان طبيعتها طبيعة العرض ان يوصف بها الجوهر لان
الجواهر توصف بالاعراض واما الاعراض فلا يحمل عليها الجواهر
حتى يشتق لها منه الاسم فقد بان من هذه الوجوه الثلثة
التي احدها كون الوحدة غير ذاتية للجوهر بل لازمة لها و
الثاني كون المعنى الوحدة معاقبة للكثرة في المادة والثالث
كون الوحدة مقولة على الاعراض ان طبيعة الوحدة طبيعة
عرضية فكذلك طبيعة العدد الذي يتبع الوحدة ويتركب
منها ويشكل ايضا الحال في مقولة الكيف فما كان من باب
المحسوسات فيظن البياض والسواد والحرارة والبرودة و
ما اشبهها جواهر وانها تخالط الاجسام فيكون وعنه يكون
او يتركب منها الاجسام فصل في فسخ هذا الراي
فلنتكلم في فسخ هذا الراي فنقول ان هذه الكيفيات ان
كانت جواهر اما ان تكون جواهر جسمانية او غير جسمانية
وان كانت غير جسمانية فاما ان يكون بحيث يجتمع من تركيبها
الاجسام او لا يجتمع فان كان لا يجتمع وهي سارية في الاجسام
فاما ان يكون بحيث يصح ان يفارق الجسم الذي هو فيه او لا

يصح فان كان يصح ان يفارق الجسم فاما ان ينتقل من جسم
الى جسم اخر ويسرى فيه فيكون دائما هكذا او يصح ان
يبقى لا فى جسم اصلا فيكون طول وعرض وعمق وهو لون
ومعنى انه طول وعرض وعمق ليس معنى انه لون وقد يزول
اللون ويبقى ذلك الطول والعرض والعمق بعينه واما ان
يكون قد كان للون طول وعرض وعمق غير هذا او يكون لم
يكن الا هذا فان كان للون مقدار غير هذا فقد دخل بعد
فى بعد وقد بينا فساد هذا وان كان اللون ليس له مقدار
غير هذا فليس لذات اللون مقدار بل ينفرد بما يحله
وهذا مما لا نقوله واما ان فرضت غير جسمانية ويجتمع
من تركيبها الجسم فيكون مما لا قدر له يجتمع منه ما له قدر
وقد بان بطلان هذا وان كانت فى غير جسمانية وتسرى
فى الاجسام ولا يصح لها قوام دونها فهى اعراض لا جواهر
وان كان يصح عليها ان تخالط الجواهر الجسمانية وتسرى
فيها ثم تنتقل من بعضها الى بعض لا يقوم الا واحد
منها فيجب اذا فسد البياض فى جسم ان يوجد فى الاجسام
المماسة له وكذلك ساير الكيفيات بل يفسد ولا يبقى منه
اثر البتة فليس اذن قوامه انه فى الانتقال وان كان
اذا فارق الجسم قام بنفسه فاما ان يقوم وهو لذلك

الكيفية

الكيفية بعينها فيكون حينئذ بياض ليس في الوجود ولا بمحسوس
وكلا مناف البياض بما هو محسوس فان اسم البياض يقع على
اللون الذي من شانه ان يفعل في البصر تفريقا فما ليس
كذلك ليس ببياض وان كان ههنا مشترك من شانه ان
يفارق الاجسام فيصير بياضا ويفارقها فيصير لا بياض
فيكون اولا البياض بما هو بياض قد فسد لكنه يكون له
موضوع تارة يصير بصفة اللون الذي هو البياض وتارة
يصير بصفة اخرى فيكون البياضية عارضة لذلك الموضوع
ويكون الموضوع للبياضية هو المفارق لكنا قد بينا ان
المفارق المعقول ليس من شانه ان لا يفارق الكم ولا يتصل
في الوضع والتحيز فقد بان واتضح ان هذه الكيفيات ليست
جواهر فهي اذن اعراض **فصل في اقسام العلل و**
احوالها والمبدا يقال لكل ما يكون قد استتم له وجوده
في نفسه اما عن ذاته واما عن غيره ثم يحصل عنه وجود شئ لجزو يتقوم به ثم لايخ اما ان يكون كالجزء
حصوله بالفعل ان يكون ما هو معلول له موجودا بالفعل بما هو معلوم له او لا يكون كالجزء و
وهذا هو العنصر فانك تتوهم العنصر موجودا ولا يلزم ان كان كالجزء فاما ان يكون جزءا
من وجوده بالفعل وحده ان يحصل الشئ بالفعل بل ربما ليس يجب عنه
كان بالقوة واما ان يجب عن وجوده بالفعل وجود المعلول
له بالفعل وهذا هو الصورة مثال الاول الخشب للسرير مثال

الثاني الشكل والتاليف للسرير وان لم يكن كالجزء فاما ان يكون
مباينا او ملاقيا لذات المعلول فان كان ملاقيا فاما ان يكون
ينعت المعلول وهذا هو كالصورة للهيولى واما ان يكون ينعت
بالمعلول وهذا هو كالموضوع للعرض وان كان مباينا فاما
ان يكون الذي منه الوجود وليس الوجود لاجله وهو للعرض و
صورة للهيولى وفاعل وغاية ويشترك الهيولى للمركب الموضوع
للعرض بانها الشيء الذي فيه قوة وجود الشيء ويشترك الصورة
للمركب والصورة للهيولى بانها به يكون المعلول موجودا بالفعل
وهو غير مباين والغاية يتاخر في حصول الوجود عن المعلول
ويتقدم سائر العلل في الشيئية وفرق بين الشيئية والوجود
في الاشياء فان المعنى له وجود في الاعيان ووجود في النفس
وامر مشترك وذلك المشترك هي الشيئية والغاية بما هي شيء
فانها تتقدم سائر العلل وهي علة العلل في انها علل وبما هي
موجودة في الاعيان قد تتاخر واذا لم يكن العلة الفاعلية
هي بعينها العلة الغائية كان الفاعل متاخرا في الشيئية
عن الغاية وذلك لان سائر العلل انما يصير عللا وبالفعل لاجل
الغاية وليست هي لاجل شيء اخر وهي توجد اولا نوعا من الوجود
فيصير العلل عللا بالفعل ويشبه ان يكون الحاصل عند التميز
هو ان الفاعل الاول والمحرك الاول في كل شيء هو الغاية فان

الفاعل واما ان يكون منه الوجود
بل لاجله الوجود فهو كالغاية
ويكون العلل هيولى المركب
وصورة المركب موضوع م

الطبيب

الطبيب يفعل لاجل البرء وصورة البرء هي الصناعة الطبية التي
في النفس وهي المحركة للارادة الى العمل واذا كان الفاعل اعلى من
الارادة كان نفس ما هو غاية هو نفس ما هو فاعل ومحرك من
غير توسط الارادة التي تحدث عن تحريك الغاية واما ساير
العلل فان الفاعل والقابل قد يتقدمان المعلول بالزمان
واما الصورة فلا يتقدم بالزمان البتة والقابل دايما اخس
من المركب والفاعل اشرف لان القابل مستفيد لا مفيد و
الفاعل مفيد لا مستفيد والعلة تكون علة للشي بالذات
مثل الطبيب للعلاج وقد تكون علة بالعرض اما لان المعنى غير
الذي وضع صار علة كما يقال ان الكاتب يعالج وذلك لانه
يعالج لا من حيث هو كاتب بل لمعنى اخر وهو انه طبيب واما لانه
بالذات يفعل فعلا اخر لكنه قد يتبع فعله فعل اخر مثل السقمونيا
فانه يبرد بالعرض لانه بالذات يستفرغ الصفرا ويلزمه نقصان
الحرارة الموذية ومثل مزيل الدعامة عن الحايط فانه علة
لسقوط الحايط بالعرض لانه لما ازال المانع لزم فعله الفعل
الطبيعي وهو انحدار الثقيل بالطبع والعلة قد تكون بالقوة
كالنجار حين ما ينجر وقد تكون العلة قريبة مثل العفونة للحمى
وقد تكون بعيدة كالاحتقان مع الامتلا وقد يكون جزوية
مثل قولنا ان هذا البنا علة لهذا البنا وقد يكون كلية

قبل ان ينجر وقد يكون بالفعل

كقولنا البناء علة للبناء وقد يكون العلة خاصة كقولنا ان البناء
علة للبيت وقد تكون عامة كقولنا ان الصانع علة للبيت
واعلم ان العلل القريبة التي لا واسطة بينها وبين الاجسام
الطبيعية هي الهيولى والصورة واما الفاعل فانه اما علة للصور
وحدها او للصورة والمادة ثم يصير بتوسطها هو علة لما منهما
علة للمركب واما الغاية فانها علة لكون الفاعل علة لكون الذي
هو علة لوجود الصورة التي هي علة لوجود المركب واعلم ان الفاعل
الذي يفيد الشيء وجودا بعد عدمه يكون لمعلوله امران عدم
قد سبق ووجود في الحال وليس للفاعل في عدمه السابق تاثير
بل تاثيره في الوجود الذي للمعلول منه فالمعلول انما هو معلول
لاجل ان وجوده من غيره لكن عرض ان كان له عدم من ذاته
ليس ذلك من تاثير الفاعل فاذا توهمنا ان التاثير الذي
كان من الفاعل وهو ان وجود الاخر منه لم يعرض بعد عدمه
بل ربما كان دائما كان الفاعل افعل لانه ادوم فعلا فان لج
لاج وقال ان الفعل لا يصح الا بعد عدم المعلول وقد سمع ان
العدم للمعلول ليس من الفاعل بل الوجود والوجود الذي
منه في آن ما فليفرض ذلك متصلا فان اذا اغر من هذا الحق
قوله ان الموجود لا يوجد لانه موجود فليعلم ان المغالطة
وقعت في لفظة يوجده فان عني ان الموجود لا يستانف

لم

لہ وجود بعد ما لم يكن فهذا صحيح وان عنى ان الموجود لا يكون
البتة بحيث ذاته وماهيته لا يقتضى الوجود له بما هو بل شئ
اخر هو الذى منه له الوجود فانا نبين ما فيه من الخطاء ونقول
ان المعقول الذى يقول انه موجود الوجوده لا يخ اما ان يوصف
بانه موجود له ومفيد لوجوده فى حال العدم او فى حال الوجود
او فى الحالين جميعا ومعلوم انه ليس موجودا له فى حال العدم
فبطل ان يكون موجودا له فى الحالين جميعا فبقى ان يكون موجودا
له اذ هو موجود فيكون الموجود انما هو موجود للموجود و
الموجود وهو الذى يوصف بانه يوجد يعنى انه لا يوصف
بانه يوجد لان يوجد توهم وجودا مستقبلا ليس فى الحال
فان ازيل هذا الايهام صح ان يقال ان الموجود يوجد اى
يوصف بانه يوجد فكما انه فى حال ما هو موجود يوصف بانه
يوجد ولفظة يوصف لا نعنى بها انه فى الاستقبال يوصف
كذلك لفظة يوجد

فصل فى قوة مبدا التغير

ويق قوة لمبدا التغير فى اخر من حيث انه اخر ومبدا التغير
اما فى المنفعل وهو القوة الانفعالية واما فى الفاعل وهو القوة
الفعلية ويقال لما به يجوز من الشئ فعل وانفعال ولما به يصير
الشئ مقوما لاخر ولما به يصير الشئ غير متغير وثابتا فان التغير
مجلوب الضعف وقوة المنفعل قد تكون محدودة نحو شئ واحد

كقوة الماء على قبول الشكل فان فيه قوة قبول الشكل وليس فيه
قوة حفظه وفي الشمع قوة عليهما جميعا وفي الهيولى الاولى قوة للجميع
ولكن بتوسط شيء دون شيء وقد يكون في الشيء قوة انفعالية
بحسب الضدين كما ان في الشمع قوة ان يتسخن وان يتبرد وقوة
الفاعل قد تكون محدودة نحو شيء واحد كقوة النار على الاحراق
فقط وقد يكون على اشياء كثيرة كقوة المختارين وقد يكون في الشيء
قوة على كل شيء ولكن بتوسط شيء دون شيء وقد تكون
القوة الفعلية على الضدين جميعا كقوة المختارين منا والقوة
الفعلية المحدودة اذا لاقت القوة الانفعالية انفعلت حصل
منها الفعل بالضرورة وليس كذلك في غيرها مما يستوي فيها الاضداد
وقد تغلط لفظة القوة فيتوهم ان القوة على الفعل هو القوة
المقابلة لما بالفعل والفرق بينهما ان هذه القوة الاولى تبقى
موجودة عندما يفعل والثانية انما تكون موجودة مع عدم
الذي هو بالفعل وايضا فان القوة الاولى لا يوصف بها الا المبدأ
المحرك والقوة الثانية يوصف بها في اكثر الامر المنفعل وايضا
فان الفعل الذي بازاء القوة الاولى وهو نسبة استحالة او كون
او حركة ما الى مبدأ لا ينفعل بها والفعل الذي بازاء القوة الثانية
يوصف كل بها من الموجود الحاصل وان كان انفعالا او حالا
لا فعلا ولا انفعالا وكل جسم فانه اذا صدر عنه فعل ليس

كقوة م

بالعرض

بالعرض ولا بالقسر فانه يفعل بقوة ما فيه **فصل في الذي**
بالارادة وبغير الارادة اما الذي بالارادة والاختيار
فذلك ظ واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل
اما ان يصدر عن ذاته او يصدر عن شيء مباين له جسماني
او غير جسماني او غير شيء مباين له غير جسماني فان صدر عن ذاته
وذاته تشارك الاجسام الاخرى في الجسمية وبيانها في صدور
ذلك الفعل عنها فاذن في ذاته معنى زايد على الجسمية هو
مبداء صدور هذا الفعل عنها وهذا هو الذي يسمى قوة
وان كان ذلك عن جسم اخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم
بقسر او عرض وقد فرض لا بقسر ولا عرض وان كان عن شيء مفارق
فلا يخ اما ان يكون اختصاص هذا الجسم بقبول هذا الاثر عن
ذلك المفارق هو لما هو جسم او لقوة فيه او لقوة في ذلك المفارق
فان كان لما هو جسم فكل جسم يشاركه فيه لكن ليس يشاركه فيه وان
كان لقوة فيه فتلك القوة مبداء صدور ذلك الفعل عنه وان
كان لفيض من المفارق وكان لقوة في ذلك المفارق فاما ان يكون
بنفس تلك القوة توجب ذلك او اختصاص ارادة فان كان نفس
القوة توجب ذلك فلا يخ اما ان يكون ايجاب ذلك في هذا
الجسم بعينه لاحد الامور المذكورة وقد رجع الكلام من الراس و
اما ان يكون على سبيل الارادة ولا يخ اما ان يكون تلك الارادة نبرت

هذا الجسم لخاصية تختص بها من ساير الاجسام او جزافا فان كان
جزافا فكيف اتفق لم يستمر على النظام الابدى والاكثرى فان
الامور الاتفاقية هى التى ليست بدايمة ولا اكثرية لكن الامور
الطبيعية دايمة واكثرية فليست باتفاقية فبقى ان يكون لخاصية
يختص بها من ساير الاجسام وتكون تلك الخاصية من ادامتها
صدور ذلك الفعل انه لا يخلو اما ان يراد ذلك لان تلك الخاصية
توجب ذلك الفعل او يكون منها فى الاكثر او لا يوجب ولا يكون
منها فى الاكثر فان كان يوجب فهى مبدا ذلك وان لم يرد وان
كان فى الاكثر والذى فى الاكثر هو بعينه الذى يوجب لكن له عايق
لان اختصاصه بان يكون الامر عنه فى اكثر يكون بميل من طبيعته
الى جهته فان لم يكن فيكون لعايق فيكون ايضا الاكثرى فى نفسه
موجبا ان لم يكن عايق والموجب هو الذى يسلم له الامر بلا
عايق وان كان لا يوجبه ولا يكون منه فى الاكثر وكونه عنه وعن
غيره واحد فاختصاصه به جزاف وقيل ليس بجزاف وكذلك
ان قيل ان كونه منه اولى ومعناه ان صدوره منه اوفق فهو
اذن موجب له او ميسر لوجوبه والميسر علة اما بالذات واما
بالعرض واذا لم تكن علة اخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض
لان الذى هو بالعرض هو على احد النحوين المذكورين فبقى ان
تلك الخاصية بنفسها موجبة والخاصية الموجبة تسمى قوة وهذه

القوة

القوة عنها تصدر الافاعيل الجسمانية كلها من التحيزات التى
اما كنها الطبيعية والتشكلات الطبيعية وقد تبين انها لا يجوز ان
يكون ذات زاوية فلا يكون الا كرة لان سائرها الا ذاوية له من
الاشكال البيضية والمفرطحة فيها اختلاف امتداد عن المركز
ويتقدر فى الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا
واذا صح وجود الكرة صح وجود الدايرة التى هى نهاية قطع يحدث
او يتوهم فيها فالدايرة وهى مبدا المهندس موجودة والخط
المستقيم وهو البعد الواصل بين كل نقطتين ظاهر الوجود و
اصحاب الجزء ايضا يلزمهم وجود الدايرة فانه اذا فرض الشكل
المرى مستديرا مضرسا فكان موضع منه اعمق من موضع حتى
اذا طبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا وعلى نقطة
فى المحيط استوى عليه فى موضع كان الطول ثم اذا اطبق على الجزء
المركزى وعلى الجزء الذى ينخفض من المحيط كان اقصر وامكن
ان يتمم قصره بجزء لو اخذ جزءا فان كان زيادة الجزء عليه لا يسويه
بل يزيده عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل
به بل يبقى فرجة فالتدبير فى الفرجة هذا التدبير بعينه
فان ذهب الانفراج الى غير النهاية ففى الفرج انقسام بلا نهاية
وهف على مذهبهم واما على راى مثبتى الاتصال فوجود الدايرة
والخط المنحنى يثبت بما اقوله اذا فرض جسم ثقيل وراسا اعظم

قدرا من اصله ويركز على بسيط مسطح وهو قايم عليه قياما مستويا
فمعلوم انه يمكن ان يثبت اذا لم يكن ميله الى جهة اكثر من ميله
الى جهة اخرى فان اذيل عن الاستقامة اذا لزما او اصله وليفرضه
نقطة مماس لذلك المركز فمن المعلوم انه يتحرك الى اسفل ويلقى
السطح فح لا يخ اما ان يثبت النقطة في موضعها فيكون كل
نقطة بين جنوا في واسن ذلك الجسم قد فعل دايرة واما ان يكون
مع حركة هذا الطرف الى اسفل يتحرك الطرف الاخر الى فوق فيكون
قد فعل كل واحد من الطرفين دايرة مركزها النقطة المتحددة
بين الجزء الصاعد والجزء الهابط واما ان يتحرك النقطة متجزية
على السطح فينفصل الطرف الاخر قطعا وخطوطا منحنيا ولان
الميل الى المركز هو على المحاذاة فمحال ان تتحرك النقط على السطح
لان تلك الحركة اما ان تكون بالقسر او بالطبع وليست بالطبع و
لا بالقسر لان ذلك القسر لا يتصور الا عن الاجزاء التي هي الافضل
اثقل وتلك ليست تدفعها الى تلك الجهة بل ان دفعتها
على حفظ الاتصال دفعتها الى خلاف حركتها فثقيلها لا يمكن
ان ينزل الغالبة منها اذ هي اثقل فيطلب حركة اسرع والمتوسط
ابطا وهناك ايض لا يمتنع ان ينعطف فيضطر العالي الى ان يتبدل
السافل حتى يتجدد فيكون ح الجسم منقسما الى جزئين جزء
يميل الى فوق وجزء يميل الى اسفل طبعا وبينهما حد هو

مشترك

مركز

مركز للحركتين وقد خرج منه خط مستقيم ما يتفعل الدايرة فبين
انه ان لزم عن انحدار الجسم زوال فهو الى فوق وان لم يلزم عنه
موجود الدايرة اصح واذا اثبتت الدايرة تثبت المثلثات
والقايم الزاوية ايض ويثبت جواز دوران احد ضلعي القايمة
على الزاوية ما دسم مخروط قطع مستخفى وقد يمكنك ان تثبت الدايرة
ايض من بيان صحة وضع اى خط فرض على اى خط فرض وانه اذا كان
خطان على زاوية ما وعلى احدهما خط فانه جايز ان يصير الى حال ما
حتى ينطبق على الخط الاخر ويعود من ذلك الخط الى الاول ولا يمكن
هذا البتة الا ان يكون حركة ما مستديرة وانت تزود هذا بالاعتبار

المنحنى لانه اذا انيقت
قطع قطع

فصل في القديم

يقال قديم للشى اما بحسب الذات واما بحسب
الزمان فالقديم بحسب الذات هو الذى ليس لذاته مبدا هو به
موجود والقديم بحسب الزمان هو الذى لا اول لزمانه والحدث
ايض على وجهين احدهما هو الذى لذاته مبدا هو به موجود
والاخر هو الذى لزمانه ابتداء وقد كان بعد ان لم يكن وكانت
قبلية هو فيها معدوم وقد بطلت تلك القبلية ومعنى ذلك
كله انه قد وجد زمان هو فيه معدوم وذلك لان كل ما لزمان
وجوده بداية زمانية دون البداية الابداعية فقد سبقه
زمان وسبقه مادة قبل وجوده لانه قد كان لا محالة معدوما
فاما ان يكون عدمه قبل وجوده او مع وجوده والقسم الثانى

محال فبقى ان يكون معدوما قبل وجوده فلا يخ اما ان يكون لوجوده
قبل او لا يكون فان لم يكن لوجوده قبل فلم يكن معدوما قبل
وجوده وان كان لوجوده قبل فاما ان يكون ذلك القبل شيئا
معدوما او شيئا موجودا فان كان شيئا معدوما فلم يكن له قبل
موجود كان فيه معدوما وايض فان القبل المعدوم موجود
مع وجوده فبقى ان القبل الذى كان له شىء موجود وذلك الشىء
الموجود ليس الان موجودا فهو شىء قد مضى وكان موجودا وذلك
اما ماضية لذاته وهو الزمان واما ماضية لاجل غيره وهو زمانه
فيثبت الزمان على كل حال ونقول انه لا يمكن ان يحدث ما لم يتقدمه
وجود القابل وهو المادة ولنبرهن على هذا فنقول ان كل كاين
فيحتاج ان يكون قبل كونه ممكن الوجود فى نفسه فان كان ممتنع
الوجود فى نفسه لم يكن البتة وليس امكان وجوده هو ان الفاعل
قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه اذا لم يكن هو فى نفسه ممكنا
الا ترى انا نقول ان المحال لا قدرة عليه ولكن القدرة هى على
ما يمكن ان يكون فلو كان امكان كون الشىء هو نفس القدرة عليه
كان هذا القول كانا نقول ان القدرة انما يكون على ما عليه
القدرة والمحال ليس عليه قدرة لانه ليس عليه قدرة وما كنا
نعرف ان هذا الشىء مقدور عليه او غير مقدور عليه بنظرنا
ليس فى نفس الشىء بل بنظرنا فى حال قدرة القادر عليه هل عليه

قدرة

قدرة ام لا فان اشكل علينا انه مقدور عليه او غير مقدور عليه
لم يمكنا ان نعرف ذلك البتة لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشيء
محال او ممكن وكان معنى المحال هو انه غير مقدور عليه ومعنى
الممكن انه مقدور عليه كنا عرفنا المجهول بالمجهول فبين واضح
ان معنى كون الشيء ممكنا في نفسه هو غير معنى كونه مقدورا عليه
وان كانا بالذات واحدا وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا
في نفسه فكونه ممكنا في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا
عليه باعتبار اضافته الى موجده فاذا تقرر هذا فانا نقول
كل حادث فانه قبل حدوثه اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد
او محالا ان يوجد والمحال ان يوجد لا يوجد والممكن ان يوجد
قد سبقه امكان وجوده فلا يخ امكان وجوده من ان يكون معنى
معدوما او معنى موجودا ومحالا ان يكون معنى معدوما والا
فلم يسبقه امكان وجوده فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود
فاما قايم لا في موضوع او قايم في موضوع وكل ما هو قايم لا في موضوع
فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا وامكان الوجود انما
هو ما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجود له فليس امكان الوجود
جوهرا لا في موضوع فهو اذن معنى في موضوع وعارض لموضوع
ونحن نسمي امكان الوجود قوة الوجود ونسمي حامل قوة الوجود
الذي فيه قوة وجود الشيء موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك

فاذن كل حادث فقد تقدمته المادة فصل في تحقيق معنى الكلي المعنى الكلي بما هو طبيعة ومعنى كالانسان بما هو انسان شئ وبما هو عام او خاص او واحد او كثير وذلك له بالقوة او بالفعل شئ اخر فانه بما هو انسان انسان فقط بلا شرط اخر البتة ثم العموم شرط زايد على انه انسان والخصوص كذلك وانه واحد وانه كثير كذلك وليس اذا تشخصت هذه الاحوال بالفعل فقط بل واذا فرضت هذه الاحوال ايضا بالقوة واعتبرت الانسانية بالقوة كان هناك انسانية واعتبار غير الانسانية مضاف فيكون الانسانية واضافة ما فالانسانية بما هي انسانية لا عامة ولا خاصة لا بالقوة ولا بالفعل بل بمعنى ما ذلك وليس اذا كانت الانسانية توجد الا واحدة او كثيرة تكون الانسانية بما هي انسانية اما واحدة واما كثيرة ففرق بين قولنا ان هذا لا يوجد الا وله احد الحالين وبين قولنا ان احد الحالين له بما هو انسانية وليس يلزم من قولنا ان الانسانية ليست بما هي انسانية واحدة ان الانسانية بما هي انسانية كثيرة كما لو فرضنا بدل ذلك الوجود الذي هو من جهة اعم من الواحد والكثير ولا ايضا يفيض قولنا ان الانسانية بما هي انسانية واحدة هو قولنا ان الانسانية بما هي انسانية كثيرة بل ان الانسانية ليست بما هي انسانية واحدة ولا كثيرة واذا كان كذلك جاز ان يوجد لا بما هي انسانية واحدة او كثيرة واذا جرت هذا فقد بقي الكلي

الانسانية

الانسانية بلا شرط ويقال كلي للانسانية بشرط انها مقولة بوجه
ما من الوجود المعلوم على كثيرين فالكلي بالاعتبار الاول موجود
بالفعل في الاشياء وهو المحمول على كل واحد لا على انه واحد
بالذات ولا انه كثير فان ذلك ليس له بما هو انسانية واما
بالاعتبار الثاني وهو ان يكون شيء واحد بعينه معنى في
الوجود محمولا على كل واحد فقد تبين ان هذا غير موجود فبين
ظاهر ان الانسان الذي اكتنفته الاعراض المخصصة لشخص
لم يكتنفه اعراض شخص آخر حتى يكون ذلك بعينه في شخص
زيد وشخص غيره ويكون بعينه مكتنفا باعراض متضادة و
لا تاثيرها في النفس صورة عقلية ماخوذة عنها اولى من التي
في عمرو بل من الجائز ان يكون لو سبق التي في عمرو الى العقل
لاخذت منه هذه الصورة بعينها وايهما سبق فاثر هذا
الاثر لم يؤثر الآخر بعده شيئا وان هذه الصورة المعقولة
جائز من حالها ان يرتسم في النفس عن اي ذلك سبق اليها
فليس قياسها الى واحد من تلك اولى من قياسها الى الآخر
بل هي مطابقة للجميع فالكلي عام في الوجود بل وجود الكلي
العام بالفعل انما هو في العقل وهو الصورة التي في العقل
التي نسبتها بالفعل او بالقوة الى كل واحد واحدة
فصل في التام والناقص التام هو الذي يوجد

هو

له جميع ما من شانه ان يوجد له اى الذى ليس له شىء مما يمكن
ان يوجد له ليس له وذلك اما فى كمال الوجود واما فى القوة
الفعلية واما فى القوة الانفعالية واما فى الكمية والناقص
مقابله فصل فى المتقدم والمتاخر القبل يقال
فى الطبع وهو الذى اذا كان لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو
موجود ويوجد وليس الاخر موجود كالاثنين والواحد
ويقال فى الزمان وذلك ظاهر ويقال فى المرتبة وهو بالاضافة
الى مبدا محدود اما المبدا هو الذى يضاف اليه والواحد
ويقال فى الزمان وذلك ظاهر ويقال فى المرتبة وهو بالاضافة
الى مبدا محدود اما المبدا سائر الاشياء بالقياس الى
تلك الاشياء واما واحد من تلك الاشياء هو منها اقرب
اليه وهذا قد يكون بالذات كما فى الاجناس والانواع المتتالية
وقد يكون بالاتفاق كالذى يقع متقدما فى الصف الاول
فيكون اقرب الى القبلة وقد يكون بالاخرى كتقديم كتاب
ايساغوجى وقاطيغورياس على المنطق ويقال قبل فى
الكمال كقولنا ان ابا بكر قبل عمر فى الشرف ويقال بالعلة قبل
لان للعلة استحقاقا للوجود قبل المعلول فانهما مما هما ذاتان
ليس يلزم فيهما خاصية التقدم والتاخر ولا خاصية المع وبما
هما متضايفان وعلة ومعلول وهما معا وانهما كانا بالقوة

وكلاهما كذلك وان كان احدهما بالفعل وكلاهما كذلك ولكن
بما ان احدهما له الوجود ولا عن مستفاد من الاخر فان
الوجود له مستفاد من الاول فهو متقدم عليه فاذا تومل
حال المتقدم في جميع هذه الانحاد وجد المتقدم هو
الذي له ذلك الوصف حيث ليس الاخر والاخر ليس له الا و
ذلك المذكور انه اول والمتاخر مقابل المتقدم في كل واحد
فقد يكون ما هو اقدم بالعلية قد يزول ويبقى المعلول
بعلة اخرى يقوم مقامه مثل السكون الواحد الذي
يثنيه شيان متعاقبان وهو متاخر عنهما في المعلولية وقد
يوجد لامع واحد منهما وكذلك الهيولى مع الصوره واعلم
انه فرق بين ان يقال اذا دفعت هذا ارتفع ذاك وبين
ان يقال ان هذا لا يوجد حين لا يوجد ذلك فان معنى
الاول انه اذا عدم هذا وجب ان يعدم ذاك فيكون تقدم
هذا علة لعدم ذلك ومعنى الاخر انه اي وقت يصدق
فيه ان هذا ليس فانه يصدق فيه ان ذلك ليس ويصح ان
يقال انه اذا لم توجد العلة لم يوجد المعلول وانه اذا لم
يوجد المعلول لم توجد العلة ولا يصح ان يقال اذا رفع المعلول
ارتفعت العلة كما يصح ان يقال اذا رفعت العلة ارتفع المعلول
بل اذا ارتفعت العلة ارتفع المعلول واذا ارتفع المعلول فقد

فعدم

كانت العلة او لا ارتفعت لعلة اخرى حتى يصح رفع المعلول لان
نفس رفع المعلول هو رافع العلة كما ان نفس رفع العلة هو رافع
المعلول واعلم انه كما ان الشئ قد يكون محدثا بحسب الزمان
كذلك الشئ قد يكون محدثا بحسب الذات فان المحدث هو
الكائن بعد ما لم يكن والبعدية كالقبلية قد يكون بالزمان
و قد يكون بالذات فاذا كان الشئ الذى له فى ذاته ان لا يجب
له وجود بل هو باعتبار ذاته وحدها بلا علتها لا يوجد
و انما يوجد بالعلة والذى بالذات قبل الذى من غير الذات
فيكون لكل معلول فى ذاته اولا انه ليس ثم موجود عن العلة
و ثانيا انه ليس فى ذاته ان لا يكون موجود فيكون كل معلول
محدثا فى ذاته وان كان مثلا فى جميع الزمان موجودا مستفيدا
لذلك الوجود عن موجد فهو محدث لان وجوده من بعد لا
وجود له بعدية بالذات ومن الجهة التى ذكرناها وليس
حدوثه انما هو فى ان من الزمان فقط بل هو محدث فى جميع
الزمان والدهر فلا يمكن ان يكون حادثا بعد ما لم يكن
الا و قد تقدمها المادة التى منها حدث فصل فى انواع
الواحد والكثير يقال واحد لما هو غير منقسم من
الجهة التى قيل له انه واحد فمن غير المنقسم ما لا ينقسم فى الجنس
فيكون واحدا فى الجنس ومنه ما لا ينقسم فى النوع فيكون واحدا

فى النوع

فى النوع و منه ما لا ينقسم فى العرض العام فيكون واحدا بالعرض
كالغراب والقير فى السواد و منه ما لا ينقسم بالمناسبة فيكون
واحدا فى المناسبة كما يقال ان نسبة الملك الى المدينة و
العقل الى النفس واحدة و منه ما لا ينقسم فى الموضوع فيكون
واحدا فى الموضوع وان كان كثيرا فى الحد ولهذا يقال ان الرايل
والنامى واحد فى الموضوع و منه ما لا ينقسم معناه فى العدد
اى لا ينقسم الى اعداد لها مغايرة اى ليست بالفعل اعداد
لها مغايرة فهو اذن واحد بالعدد و منه ما لا ينقسم بالحد
اى حده ليس لغيره وليس له فى كمال حقيقته ذاته نظير فهو واحد
بالكلمة ولهذا يقال ان الشمس واحدة والواحد بالعدد
اما ان يكون فيه بوجه من الوجوه كثرة بالفعل فيكون
واحدا بالتركيب و الاجتماع واما ان لا يكون وان لم يكن بالفعل
وكان بالقوة فهو متصل و واحد بالاتصال وان لم يكن
ولا بالقوة وهو الواحد بالعدد على الاطلاق والكثير يكون
كثيرا على الاطلاق وهو العدد المقابل للواحد وهو ما
يوجد فيه واحد وليس بواحد فى الحد من جهة ما هو فيه
اى يوجد واحد ليس هو وحده فيه وهذا مبداء عنه
ياخذ الحساب فى البحث وقد يكون الكثير كثيرا بالاضافة
وهو الذى يترتب بازاء القليل واقل العدد اثنان

في لواحق الواحد المشابهة اتحاد في الكيفية والمساواة اتحاد في الكمية والمجانسة اتحاد في الجنس والمشاكلة اتحاد في النوع والموازاة اتحاد في وضع الاجزاء والمطابقة اتحاد في الاطراف والهوهو حال بين اثنين جعلا اثنين في الوضع يصير بها بينهما اتحاد بنوع من الاتحادات الواقعة بين اثنين مما قيل ويقابل كل واحد منها من باب الكثير فمن باب الكثير الخلاف والتقابل والتضاد تمت المقالة الاولى والحمد لله رب العالمين

المقالة الثانية من الالهيات في تعريف الواجب الوجود والممكن الوجود

ان واجب الوجود هو الموجود الذي متى فرض غير موجود عرض منه محال وان الممكن الوجود هو الذي متى فرض غير موجود او موجودا لم يعرض منه محال والواجب الوجود هو الضروري الوجود والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة فيه بوجه اي لا في وجوده ولا في عدمه فهذا هو الذي نعنيه في هذا الموضع بممكن الوجود وان كان قد يعني بممكن الوجود ما هو في القوة ويقال الممكن على كل صحيح الوجود وقد فصل ذلك في المنطق ثم ان الواجب الوجود قد يكون بذاته وقد يكون لا بذاته والذي هو واجب الوجود بذاته فهو

الذي

الذى لذاته لا لشئ اخر اى شئ كان صار ممتنعا لافرض عدمه
وان الواجب الوجود لا بذاته هو الذى لو وضع شئ ما ليس
صار واجب الوجود مثل ان الاربعة واجبة الوجود
لا بذاتها ولكن عنده عند فرض اثنين واثنين والاحراق
واجب الوجود لا بذاته ولكن عند فرض التقاء القوة الفاعلة
بالطبع والقوة المنفعلة بالطبع اعنى المحرقة والمحترقة
ولا يجوز ان يكون شئ واحد واجب الوجود بذاته وبغيره
معا فانه ان دفع غيره او لم يعتبر وجوده لم يخل اما ان
يبقى وجوب وجوده على حاله فلا يكون وجوب وجوده
بغيره واما ان لا يبقى وجوب وجوده فلا يكون وجوب
وجوده بذاته وكل ما هو واجب الوجود بغيره فانه ممكن
الوجود بذاته لان ما هو واجب الوجود بغيره فوجوب
وجوده تابع لنسبة واضافة والنسبة والاضافة اعتبارهما
غير اعتبار نفس ذات الشئ التى لها نسبة اضافة ثم وجوب
الوجود انما يتقرر باعتبار هذه النسبة فاعتبار الذات
وحدها لا يخ اما ان يكون مقتضيا لوجوب وجودها او مقتضيا
لامكان وجودها او مقتضيا لامتناع وجودها ولا يجوز ان يكون
مقتضيا لامتناع الوجود لان كل ما امتنع وجوده بذاته
لم يوجد ولا بغيره ولا ان يكون مقتضيا لوجوب الوجود

فقد قلنا ان ما وجب وجوده بذاته استحال وجوب وجوده بغيره فبقي ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتبار ايقاع النسبة الى ذلك الغير واجب الوجود وباعتبار قطع النسبة التي الى ذلك الغير ممتنع الوجود وذاته بذاته بلا شرط ممكن الوجود فقد بان ان كل واجب الوجود بغيره هو ممكن الوجود بذاته

فصل في ان الممكن الوجود وجوده بغيره

وهذا ينعكس فيكون كل ممكن الوجود بذاته فانه ان حصل وجوده كان واجب الوجود بغيره لانه لا يخلو اما ان يصح له وجود بالفعل او لا يصح له وجود بالفعل ولا يجوز ان لا يصح له وجود بالفعل والا كان ممتنع الوجود فبقي ان يصح له وجود بالفعل فحينئذ اما ان يجب وجوده واما ان لا يجب وجوده فان لم يجب وجوده فهو بعد ممكن الوجود لم يتميز وجوده عن عدمه ولا فرق بين هذه الحالة منه والحالة الاولى لانه قد كان قبل الوجود ممكن الوجود والآن هو بحاله كما كان فان وضع ان حالا تجددت فالسؤال عن تلك الحالة ثابت انه ممكن الوجود او واجب الوجود فان كان ممكن الوجود فان تلك الحالة كانت قبل ايضا موجودة على امكانها فلم يتجدد حالة وان وجب وجودها وهي موجبة الاول فقد وجب لهذا الاول وجود حاله وليست تلك

الحالة

الحالة الاخر وجر الى الموجود فى وجه الى الوجود واجب و
ايضا فان كل ممكن الوجود فاما ان يكون وجوده بذاته
او يكون بسبب ما فان كان بذاته فذاته واجب الوجود
لا ممكنة الوجود وان كان بسبب فاما ان يجب وجوده مع
وجود السبب واما ان يبقى على ما كان عليه قبل وجود
السبب وهذا محال فيجب اذن ان يجب وجوده مع وجود
السبب فكل ممكن الوجود بذاته فهو انما يكون واجب الوجود
بغيره

فصل فى انه لا يجوز ان يكون اثنان بحيث كل منهما واجب وجود بالذات ولا كل واحد منهما واجب الوجود بالاخر

ولا يجوز ان يكون شيئان اثنان ليس هذا ذاك ولا ذاك
هذا وكل واحد منهما واجب الوجود بذاته وبالاخر فقد
بان ان واجب الوجود بذاته لا يكون واجب الوجود بغيره
ولا يجوز ايضا ان يكون كل واحد منهما واجب الوجود
بالاخر حتى يكون آ واجب الوجود ببَ لا بذاته وبَ واجب
الوجود بآ لا بذاته وجملتها واجب وجود واحد وذلك
لان اعتبارهما ذاتيين غير اعتبارهما متضايفين ولكل واحد
منهما وجوب وجود لا بذاته وكل واحد منهما ممكن الوجود
وكل ممكن الوجود بذاته علة فى الوجود اقدم منه لان كل علة

اقدم فی وجود الذات من المعلول وان لم یکن فی الزمان

فلکل واحد منهما شیء اخر یقوم بما تقدم من ذاته ولیس ذات

احدهما اقدم من ذات الاخر علی ما وصفنا فلهما اذن علل

خارجة عنهما فلیس اذن وجوب وجود کل واحد منهما مستفادا

من الاخر بل من العلة الخارجة التی اوقعت العلاقة بینهما

وایضا فان ما یجب بغیره فوجوده بالذات متاخر عن وجود

ذلک الغیر ومتی متوقف علیه وبالجملة فاذا کان ذلک الغیر

یجب به کان هذا اقدم مما هو اقدم منه ومتوقف علی ما هو

متوقف علیه فوجودها محال فصل ونقول ایضا ان

واجب الوجود لا یجوز ان یکون لذاته مباد یجتمع فیقوم منه

واجب الوجود لا اجزاء الکمیة ولا اجزاء حد واقول سواء کانت

المادة والصورة او کانت علی وجه اخر بان تکون اجزاء القول

الشارح لمعنی اسمه یدل علی کل واحد منهما علی شیء هو فی الوجود

غیر الاخر بذاته وذلک لان ما هذا صفته فذات کل جزء منه

لیس هو ذات الاخر ولا ذات المجتمع فاما ان یصح لکل واحد

من جزویه مثلا وجود منفرد لکنه لا یصح للمجتمع وجود دونها

فلا یکون المجتمع واجب الوجود او یصح ذلک لبعضها ولکنها

لا یصح للمجتمع وجود دونه فالم یصح له من المجتمع والاجزاء

الاخری فلیس واجب الوجود بل واجب الوجود هو الذی

اقدم منهما م

کل و

یصح

بصح لہ وان كان لايصح لتلك الاجزاء مفارقة الجملة
للجملة مفارقة الاجزاء وتعلق وجود كل بالاخر
اقدم بالذات فليس شئ منها بواجب الوجود ف
هذا على ان الاجزاء بالذات اقدم من الكل فد
الموجبة للوجود توجب ولا الاجزاء ثم الكل و
منها واجب الوجود وليس يمكننا ان نقول ان
بالذات من الاجزاء فهو اما متاخر واما متاو
فليس بواجب الوجود فقد اتضح من هذا ان و
ليس بجسم ولا مادة جسم ولا صورة جسم ولا
ولا صورة معقولة لصورة معقولة في مادة
فتمييزة لا في الكم ولا في الكيف ولا في الاين ولا
واحد من هذه الجهات الثلث فصل ونف
الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته والا
من جهة واجب الوجود ومن جهة ممكن الوجود وكانت
ذلك الجهة تكون له ولا تكون له ولا يخ عن ذلك وكل منها
بعلة يتعلق الامر بها ضرورة كانت ذاته متعلقة الوجود
بعلتي امرين لا يخ منها فلم يكن واجب الوجود بذاته مطلقا
بل مع العلتين سواء كان احدهما وجودا والاخر عدما او
كان احدهما وجودين فتبين من هذا ان واجب الوجود

قال قيل مالو كان لغير العقلاء لما ادرد ابن الزبعرى هذا السؤال وهو من الفصحاء وهو قوله انكم
المعارضين باللغة ولما سكت النبي صلعم من تخطيته فالجواب انه لما اورد تعنتا
بطريق المجاز او التغليب فان اكثر معبوداتهم الجمادات من غير ذوي العقول فغلبت جانب
الاكثر ولا يخفى ان التغليب اشهر نوع من المجاز وقد ردى ان النبي عليه السلام قال له
ما اجهلك بلغة قومك اما علمت ان ما لما لا يعقل فعلى هذا يكون قوله ان الذين سبقت
لدفع المجاز لا لتخصيص العام تلويح

انه م في وجود الذات من المعلول وان لم يكن في الزمان

تقدم من ذاته وليس ذات

وصفنا فلهما اذن علل

ولكل واحد منهما مستفادا

اوقعت العلاقة بينهما

لذات متاخر عن وجود

علة فاذا كان ذلك الغير

منه ومتوقف على ما هو

ونقول ايضا ان

انه مباد بجتمع فيقوم منه

جزا حد واقول سواء كانت

اجزاء ان تكون اجزاء القول

منهما على شي هو في الوجود

صفته فذا ان كل جزء منه

فاما ان يصح لكل واحد

لا يصح للمجتمع وجود دونها

فلا يكون المجتمع واجب الوجود او يصح ذلك لبعضها ولكنها

لا يصح للمجتمع وجود دونه فالم يصح له من المجتمع والاجزاء

الاخرى فليس واجب الوجود بل واجب الوجود هو الذي

اقدم منهما م

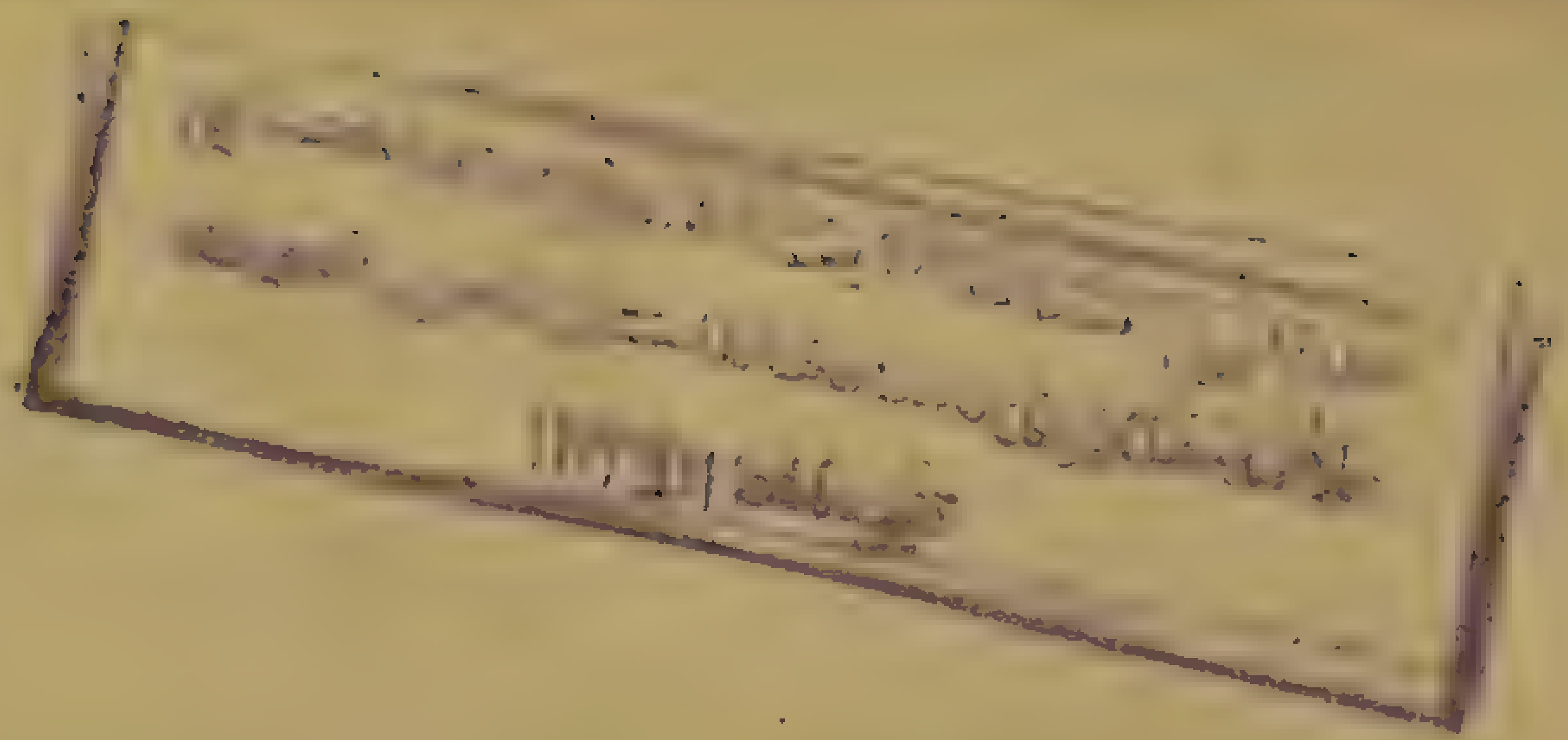
كل و

يصح

بصح له وان كان لا يصح لتلك الاجزاء مفارقة الجملة في الوجود ولا
للجملة مفارقة الاجزاء وتعلق وجود كل بالاخر وليس واحد
اقدم بالذات فليس شيء منها بواجب الوجود فقد اوضحنا
هذا على ان الاجزاء بالذات اقدم من الكل فتكون العلة
الموجبة للوجود توجب اولا الاجزاء ثم الكل ولا يكون شيء
منها واجب الوجود وليس يمكننا ان نقول ان الكل اقدم
بالذات من الاجزاء فهو اما متاخر واما معا وكيف كانت
فليس بواجب الوجود فقد اتضح من هذا ان واجب الوجود
ليس بجسم ولا مادة جسم ولا صورة جسم ولا مادة معقولة
ولا صورة معقولة لصورة معقولة في مادة معقولة ولا له
قسمة لا في الكم ولا في الكيف ولا في المبادي ولا في القول فهو
واحد من هذه الجهات الثلث فصل ونقول ان واجب
الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته والا فان كان
من جهة واجب الوجود ومن جهة ممكن الوجود وكانت
تلك الجهة تكون له ولا تكون له ولا يخلو عن ذلك وكل منهما
بعلة يتعلق الامر بها ضرورة كانت ذاته متعلقة الوجود
بعلتي امرين لا يخلو منهما فلم يكن واجب الوجود بذاته مطلقا
بل مع العلتين سواء كان احدهما وجودا والاخر عدما او
كان احدهما وجودين فتبين من هذا ان واجب الوجود

لا يتأخر عن وجوده وجود منتظر بل كان ما هو ممكن له فهو واجب
له فلا له ارادة منتظرة ولا طبيعة منتظرة ولا علم منتظر
ولا صفة من الصفات التي تكون لذاته منتظرة فصل في
ان واجب الوجود بذاته خير محض وكل واجب
الوجود بذاته فهو خير محض وكمال محض والخير بالجملة هو
ما يتشوقه كل شيء ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل هو اما
عدم جوهر او عدم صلاح حال الجوهر فالوجود خيرية
وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم
لا عدم جوهر ولا عدم شيء للجوهر بل هو دائما بالفعل فهو
خير محض والممكن الوجود بذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته
لا يجب له الوجود فذاته بذاته يحتمل العدم وما احتمل
العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريا من الشر والنقص
فاذن ليس الخير المحض الا الواجب الوجود بذاته وقد يقال
ايضا خير لما كان نافعا او مفيدا لكمالات الاشياء وسنبين
ان الواجب الوجود يجب ان يكون لذاته مفيدا لكل وجود
ولكل كمال وجود فهو من هذه الجهة خير ايضا لا يدخله
نقص ولا شر فصل في كل واجب الوجود بذاته فهو حق
محض لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت
له فلا احق اذن من الواجب الوجود وقد يقال حق ايضا

لما يكون



لما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا فلا احق بهذه الحقيقة
مما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا ومع صدقه دائما ومع
دوامه لذاته لا لغيره **فصل فى ان واجب لا يقال**
على كثيرين ولا يجوز ان يكون نوع واجب الوجود لغير
ذاته لان وجود نوعه له بعينه اما ان تقتضيه ذات نوعه
او لا تقتضيه ذات نوعه بل تقتضيه علة فان كان معنى
نوعه له لذات معنى نوعه لم يوجد الا له وان كان لعلة
فهو معلول ناقص وليس واجب الوجود وكيف يمكن ان
يكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين والشيئان انما يكونان
اثنين اما بسبب المعنى واما بسبب الحامل للمعنى واما بسبب
الوضع والمكان او بسبب الوقت والزمان وبالجملة لعلة
من العلل فكل اثنين لا يختلفان بالمعنى فانما يختلفان بشئ
غير المعنى فكل معنى موجود بعينه للكثيرين فهو متعلق
الذات بشئ مما ذكرناه من العلل ولواحق العلل فليس
بواجب الوجود ونقول فى لامر مسالة ان كل ما ليس لمعنى و
لا يجوز ان يتعلق الا بذاته فقط فلا يخالف مثله فى العدد
فلا يكون اذن له مثل لان المثل مخالف بالعدد فيبين
من هذا ان واجب الوجود لذاته لا ند له ولا مثل ولا ضد
لان الاضداد متفاسدة ومشتركة فى الموضوع وهو

واجب الوجود بری عن المادة فصل فی انه واحد من
وجوه شتی تام وایضا فهو تام الوجود لان نوعه
له فقط فلیس من نوعه خارج عنه واحد وجوده الواحد
ان یکون تامًا فان الکثیر والزاید لا یعدان واحدین فهو
واحد من جهة تمامیة وجوده و واحد من جهة ان حده
له و واحد من جهة انه لا ینقسم لا بالکم ولا بالمبادی المقومة
له ولا باجزاء الحد و واحد من جهة ان لکل شی وحدة تخصه
و بها کمال حقیقته الذاتیة وایضا هو واحد من جهة اخری
وتلک الجهة هی ان مرتبته من الوجود وهو وجوب الوجود
لیس الا له فصل فی انه لا یجوز ان یکون اثنان
واجب الوجود ولا یجوز ان یکون وجوب الوجود
مشترکا فیه ولنبرهن علی هذا فنقول ان واجب الوجود
اما ان یوجد شیئا لازما للماهیة تلک الماهیة التی هی لها
وجوب الوجود کما نقول للشی انه مبدا فیکون لذلک
الشی ذات وماهیة ثم یکون المبدا لازما لتلک الذات
کما ان امکان الوجود قد یوجد لازما للشی له فی نفسه معنی
مثل انه جسم او بیاض او لون ثم هو ممکن الوجود ولا یکون
داخلا فی حقیقته واما ان یکون واجب الوجود نفس کونه
واجب الوجود هو واجب الوجود ویکون نفس وجوب الوجود

طبيعة ذاتية له فنقول اولا انه لا يمكن ان يكون وجوب الوجود
من المعاني اللازمة للماهيات فان تلك الماهيات حينئذ تكون
سببا لوجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متعلقا بسبب
فلا يكون وجوب الوجود موجودا لذاته ثم مع ذلك فان
وجوب الوجود من المعلوم انه اذا لم يكن داخلا في ماهية
شئ بل كان الشئ كانسان او شجر او سماء او غير ذلك مما قد
علمت ان الوجود وجوبه غير داخل في ماهيته كان لازما له
كالخاصة والعرض العام لا كالجنس واذا كان لازما كان تابعا
غير متقدم والتابع معلول وكان وجوب الوجود معلولا
فلم يكن وجوب وجود بالذات وقد اخذناه بالذات
فان لم يكن وجوب الوجود كاللازم بل كان داخلا في الماهية
او ماهية فان كان ماهية عاد الى ان النوعية واحدة وان
كان داخلا في الماهية فتلك الماهية اما ان تكون بعينها
لكليهما فيكون نوع وجوب الوجود مشتركا فيه وقد ابطلنا
هذا او يكون لكل ماهية اخرى فان لم يشتركا في شئ لم يجب
ان يكون كل واحد منهما قائما لا في موضوع وهو معنى الجوهرية
المقول عليهما بالسوية وليس لاحدهما اولا وللثاني اخرا
فلذلك هو جنس لهما فاذا لم يجب ذلك كان احدهما قائما
في موضوع فيكون ليس واجب الوجود وان اشتركا في شئ

ثم كان لكل واحد منهما بعده معنى على حدة يتم به ماهيته ويكون
داخلا فيها فكل واحد منهما منقسم بالقول وقد قيل ان واجب
الوجود لا ينقسم بالقول فليس واحد منهما واجب الوجود وان كان
لاحدهما ما يشترك ان فيه فقط وللثاني معنى زايد عليه واما الاول
فيفارقه بعدم هذا المعنى وجود ذلك المعنى المشترك فيه يشترط
في وجوده الشيء وعدمه فيه فيكون الذي لا تجريد له منقسما
بالقول غير واجب الوجود ويكون الاخر هو الواجب الوجود
وحده فيكون المعنى المشترك فيه لا يوجب وجوب وجوده الا
ان يشترط اعدام ما سواه من غير ان يكون تلك الاعدام وجودات
اشياء و وان فانه ليس كل اعدام تكون الاشياء تكون ذات
ومعاني زايدة ولو كان كذلك كان في شيء واحد اشياء بلا
نهاية موجودة لازمة كل شيء اعدام اشياء بلا نهاية ومع هذا
كله فان كل ما يجب وجوده فليس يجب وجوده بما يشارك به
غيره ولا يتم به وحده وجود ذاته بل انما يتم وجوده بجميع ما
يشارك به غيره وبما يتم به وجود ذاته فالذي يتم به وجوده
ويزيد على ما يشارك فيه غيره فاما ان يكون شرطا في نفس وجوب
الوجود واما ان لا يكون فان كان ذلك كله شرطا في نفس وجوب
الوجود وجب ان يوجد لكل واجب الوجود فيوجد كل ما يوجد
لكل واحد من الماهيتين الاخرى فلا يكون بينهما انفصال البتة

بمفهوم

بقوم وقد وضع بينهما اختلاف في النوع هف واما ان
لم يكن شرطا في نفس وجوب الوجود وما ليس بشرط في شيء
فالشيء يتم دونه فوجوب الوجود يتم دون ما اختلفا
فيه فيكون ما اختلفا فيه عارضين لوجوب الوجود
وهما متفقان في ماهية وجوب الوجود ونوعيته و
اختلفا بالعوارض دون الانواع هف فان قيل الشرط
في وجوب الوجود احد الفصلين لا بعينه فليس احدهما
بعينه شرطا ولا الاخر شرطا بعينه شرطا فيساويا في انه
ليس احدهما بشرط فيكون فكيف يكون احدهما لا بعينه
شرطا فان قال قايل هذا مثل المادة لصورة هذه الصورة
لها بعينها شرطا ولا ضدها ولكن احدهما لا بعينه او مثل
ان اللون لا يتقرر وجوده الا ان يكون سوادا او بياضا
لا بعينه ولكن احدهما فقد ذهب عليه الفرق فيقال له
اما المادة فاحدى الصورتين بعينها شرط لها في زمان
والاخرى ليست بشرط في ذلك الزمان وفي الزمان الاخر
فان الصورة الاخرى بعينه شرط لها والاولى ليست و
كل واحدة منهما في نفسها ممكنة لها اذا اخذت مطلقة
بلا شرط والمادة ايضا ممكنة واذا وجبت بعلة احدى
الصورتين وجبت تلك الصورة بعينها وكيف ما كان الحال

فان المادة سواد كانت احدهما شرطا في وجودهما بعينها او
احدهما بغير عينها فلها شرط في الوجوب غير نفس طبيعتها
ولو كان لوجوب الوجود شرط متعلق بشي خارج عنه
لكان ليس وجوب وجود بالذات **فصل في ان لا
تصير لونية بسواد او بياضا** واما اللونية
فليست تصير لونية بسواد او بياض بل هي لونية ما هو
بهما لكن لا توجد مفردة الا مع فصل كل واحد منهما
فليس ولا واحد من الامرين للونية بشرط في اللونية
ولكنه شرط في الوجود المخصص وكما ان اللونية في انها
لونية ليس احد الامرين بعينه وبغير عينه شرطا
له في ماهيته لونيته بل في انية لونيته وحصولها
بالفعل كذلك يجب ان لا يكون احد الامرين شرطا
في وجود الوجود من جهة ماهية كونه وجوب الوجود
بل من جهة انيته فتكون انية وجوب الوجود غير
ماهيته وهذا فانه يلزم ان يكون واجب الوجود يطرى
عليه وجود ليس في نفسه كما على الانسانية والفرسية و
كما في اللونية بل كما انه يجوز ان يقال في اللونية ان
احدهما لا بعينه شرط في اللونية لا لنفس اللونية بل
لاختلاف وجودات اللونية كذلك ان كان لوجوب

الوجود احد الفصلين لا بعينه شرطا فيجب ان يكون لا لاته
وجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متقررا دون غيره
محتاج اليه ولكنه شرط فى تخصيص وجوده فان كان تخصيص
وجوده ان يقع ببطله فهو غير واجب الوجود وان لم يكن
ببطله فيبقى ح واجب الوجود واحدا او كثيرا الاختلاف
بين احاده البتة وكلاهما على الوضع المفروض محال فقد
بان انه ليس ولا واحد من خاصيتى الماهيتين المذكورتين
شرطا فى وجوب الوجود بوجه من الوجوه لا بعينه ولا لا بعينه فقد
بطل ان يكون وجوب الوجود مشتركا فيه على ان يكون
لازما او يكون جنسا وبالجملة يجب ان يعرف ان حقيقة
وجوب الوجود ليست كطبيعة اللون والحيوان الجنسين
اللذين يحتاجان الى فصل وفصل حتى يتقررا وجودهما
لان تلك طبايع معلولة وانما يحتاجان فى نفس الكونية
والحيوانية المشتركة فيهما بل فى الوجود وههنا فوجوب
الوجوب هو مكان اللونية والحيوانية وكما ان ذينك
لا يحتاجان الى الفصول فى ان يكونا لونا وحيوانا فكذلك
هذا الاحتياج الى الفصول ان يكون وجوب وجود ثم وجوب
الوجود ليس له وجود ثان يحتاج اليه فان اللون هناك

يحتاج بعد اللونية الى الوجود والى علة فيحصل اللازم للونية فقد
ظهر انه لا يمكن ان يكون وجوب الوجود مشتركا فيه لا انه كان
لازما للطبيعة ولا ان كان طبيعة بذاته فاذن واجب الوجود
واحد لا بالنوع او بالعدد او عدم الانقسام او التمام فقط
بل في ان وجوده ليس لغيره وان لم يكن من جنسه ولا يجوز ان
يقال ان واجبي الوجود لا يشتركان في شيء وكيف وهما مشتركان
في وجوب الوجود ومشتركان في البراءة عن الموضوع فان كان
وجوب الوجود بالاسم بل معنى واحد من معاني ذلك الاسم
وان كان بالتواطؤ فقد حصل معنى عام عموم لازم او عموم
جنس وقد بينا استحالة ذلك وكيف يكون عموم وجوب
الوجود لشيئين على سبيل اللوازم التي تعرض من خارج و
اللوازم معلولة ووجوب الوجود المحض غير معلول

فصل في اثبات واجب الوجود لا شك

ان وجودا وكل وجود فاما واجب واما ممكن فان كان واجبا
فقد صح وجود واجب وهو المطلوب وان كان ممكنا فانا
نوضح ان الممكن ينتهي وجوده الى واجب الوجود وقبل
ذلك فانا نقدم مقدمات فمن ذلك انه لا يمكن ان يكون
في زمان واحد لكل ممكن الذات علة ممكنة الذات بلا
نهاية وذلك لان جميعها اما ان يكون موجودا معا واما

ان لا

واما ان لا يكون موجودا معا فان لم يكن موجودا معا لم
يكن غير المتناهي في زمان واحد ولكن واحد قبل الآخر
ولنؤخر الكلام في هذا وان كان موجودا معا ولا واجب
وجود فيها فلا يخلو اما ان يكون تلك الجملة بما هي تلك الجملة
وحدت متناهية او غير متناهية واجبة الوجود بذاتها
او ممكنة الوجود في ذاتها فان كانت واجبة الوجود بذاتها
وكل واحد منها ممكنة الوجود يكون الواجب الوجود
يتقوم بممكنات الوجود هف وان كانت ممكنة الوجود
بذاتها فالجملة محتاجة في الوجود الى مفيد الوجود فاما
ان يكون خارجا عنها او داخلا فيها فان كان داخلا
فيها فيكون واحد منها واجب الوجود وكان كل واحد
منها ممكن الوجود هف واما ان يكون ممكن الوجود ويكون
هو علة لوجود الجملة وعلة الجملة علة اولا لوجود اجزائها
ومنها هو فهو علة لوجود نفسه وهذا مع استحالته ان صح
فهو من وجه ما نقيض المطلوب فان كل شيء يكون كافيا في ان يوجد
ذاته فهو واجب الوجود وكان ليس واجب الوجود هذا
خلاف فبقي ان يكون خارجا عنها ولا يمكن ان يكون علة
ممكنة فانا جمعنا كل علة ممكنة الوجود في هذه الجملة
فهي اذن خارجة عنها وواجبة الوجود بذاتها فقد

انتهت الممكنات التي علة واجبة الوجود فليس لكل ممكن
علة ممكنة معه ونقول ايضا انه لا يجوز ان يكون للعلل
عدد متناه وكل واحد منها ممكن الوجود في نفسه لكنه
واجب بالآخر الى ان ينتهي اليه دورا ونبين بمثل بيان
المسئلة الاولى ونخصه ان كل واحد منها يكون علة لوجود
نفسه ومعلولا لوجود نفسه ويكون حاصل الوجود عن شيء
انما يحصل بعد حصوله بالذات وليس حال المتضايفين
هكذا فانهما معا في الوجود وليس يتوقف وجود احدهما
ليكون بعد وجود الآخر بل يوجدهما العلة الموجدة لهما
والمعنى الموجب اياهما معا فان لاحدهما تقدم وللآخر
تأخر مثل الاب والابن فتقدمه من جهة غير جهة الاضافة
فان تقدمه من جهة وجود الذات ويكون معا من جهة
الاضافة الواقعة بعد حصول الذات ولو كان الاب يتوقف
وجوده على وجود الابن والابن يتوقف وجوده على وجود
الاب ثم كان ليس معا بل احدهما بالذات بعد لكان لا
يوجد ولا واحد منهما وليس المحال هو ان يكون وجود
ما يوجد مع الشيء شرطا في وجوده بل وجود ما يوجد عنه
وبعده

فصل في ان الحوادث تحدث بالحركة وليس تحتاج الى علة باقية وان الاشياء

الوينة

القرينة المحركة كلها متغيرة

ونقول ايضا ان كان حادث فله علة مع حدوثه فلا يخلو اما
ان يكون حادثا باطلا مع الحدوث لا يبقى زمانا واما ان
يكون يبطل بعد الحدوث بلا فصل زمان واما ان يكون
بعد الحدوث باقيا والقسم الاول محال ظاهر الاحالة
والقسم الثاني ايضا محال وذلك لان الانات لا تتتالى وحدوث
اعيان واحدة بعد الاخرى متباينة في العدد لا على سبيل
الاتصال الموجود في مثل الحركة يوجب تتالي الانات وقد
بطل ذلك في العلم الطبيعي ومع ذلك فليس يمكن ان يقال ان
كل موجود هو كذلك فان الموجودات موجودات باقية
باعيانها فلنفرض الكلام فيها فنقول ان كل حادث فله
علة في حدوثه وعلة في ثباته ويمكن ان يكون ذاتا واحدة
مثل القالب في تشكيله الماء ويمكن ان يكون شيئين مثل
صورة الصنمية فان محدثها الصانع ومثبتها يبوسة جوهر
العنصر المتخذ منه ولا يجوز ان يكون للحادث ثابت الوجود
بعد حدوثه بذاته حتى يكون اذا احدث فهو واجب ان
يوجد ويثبت لا بعلة في الوجود والثبات لانك تعلم
ان كل حادث بل كل معلول فانه باعتبار ذاته ممكن الوجود
ولكن الحق ان ذاته ممكنة في نفسها وان كان باشتراط عدمه

ممتنع الوجود وباشتراط وجوده واجب الوجود وفرق بين ان
يقال وجود زيد الموجود واجب وبين ان يقال وجود
زيد ما دام موجودا فانه واجب وقد بين هذا في المنطق
وكذلك فرق بين ان يقال ان ثبات الحادث واجب بذاته
وبين ان يقال انه واجب بشرط ما دام موجودا والاول
كاذب والثاني صادق بما بينا فاذا اذا لم يتعرض لهذا
الشرط كان ثبات الوجود غير واجب واعلم ان ما اكتسبه
الوجود وجوبا اكتسبه العدم امتناعا ومحال ان يكون
حال العدم ممكنا ثم يكون حال الوجود واجبا بل الشيء
في نفسه ممكن ومعدوم وموجود والشرطين اشترط عليه
دوامه مع شرطه دوامه ضروري الحكم لا ممكنا ولم تبينا قبل
ذلك ان الامكان اعتبار ذاته والوجوب والامتناع باعتبار
شرط لاحق به واذا كانت الصورة كذلك فليس للممكن في نفسه
وجود واجب بغير اشتراط البتة بل ما دام ذاته تلك الذات
لم تكن واجبة الوجود بالذات بل بالغير وبالشرط فلم يزل
متعلق الوجود بالغير وكلما احتيج فيه الى غير وشرط فهو محتاج
فيه الى سبب فقد بان ان اثبات الحادث ووجوده بعد
الحدوث بسبب يمد وجوده وان وجوده بنفسه غير واجب
وليس لاحد من المنطقيين ان يعترض علينا فنقول ان الامكان

الحقيق

الحقيقي هو الكاين في حال العدم للشيء وان كل ما وجد فوجوده
ضروري فان قيل انه ممكن فباشتراك الاسم فانه يقال انه ان
كان الحصول يحققه بالضروري الوجود فان العدم يجب ايض
ان يحققه بالضروري العدم ولا يحفظ عليه الامكان فانه كما انه
متى كان موجودا كان واجبا ان يكون موجودا ما دام موجودا
كذلك متى كان معدوما كان واجبا ان يكون معدوما ما دام
معدوما لان نظرنا ههنا في الواجب بذاته والممكن بذاته
ونظرنا في المنطق ليس كذلك فتبين من هذا ان المعلولات
مفتقرة في ثبات وجودها الى العلة وكيف وقد بينا انه
لا تاثير للعلة في العدم السابق فان علة عدمه اولا ولا في
كون هذا الوجود بعد العدم فان هذا مستحيل ان لا يكون
هكذا فان الحادثات لا يمكن ان يكون لها وجود الا بعد عدم
فالمتعلق بالعلة هو الوجود الممكن في ذاته لا شيء اخر من
كونه بعد عدم او غير ذلك فيجب ان يدوم هذا التعلق فيجب
ان يكون العلل التي لوجود الممكن في ذاته من حيث وجوده
الموصوف مع المعلول

فصل في ان لا بد من واجب الوجود

واذ قد اتضح هذه المقدمات فلا بد من واجب
الوجود وذلك لان الممكنات اذا وجدت وثبت وجودها
كان لها علل لثبات الوجود ويجوز ان يكون تلك العلل علل

لحدوث بعينها ان يبقى مع الحادث ويجوز ان يكون علة اخرى
ولكن مع الحادثات وينتهى لا محالة الى واجب الوجود اذ قد بينا
ان العلل لا تذهب الى غير النهاية ولا بد وهذا فى ممكنات
الوجود التى تظهر نفرض حادثا اولى واظهر فان تشكك متشكك
وسال فقال انه لما كان انما يثبت الممكن الحادث بعلة وتلك
العلة لا تخ اما ان تكون دائمة علة لثباته او حدث كونها علة
لثباته فان كان دائما علة لثباته وجب ان لا يكون الممكن حادثا
ووضعناه حادثا وان حدث كونه علة لثباته فيحتاج ايض كونه
علة لثباته والنسبة التى له ابد الى علة اخرى لثباته بعد العلة
المحدثة هذه النسبة فان النسبة التى بينها قد كان بسبب ما فيجب
ان يدوم ويبقى بسبب والكلام فى الاخرى كالكلام فى الاول فهذا
بعينه يوجب وضع العلل الممكنة الحادثة معًا بلا نهاية فنقول
فى جواب هذا انه لو لا تشعب شئ من شان ذلك الشئ ان يكون
حدوثه بالاثبات وثباته على سبيل الحدوث والتجدد على
الاتصال فيلزم منه انتهاء علل محدثة ومثبتة الى علل اخرى فى
زمان اخر ينافض تلك او يزيد عليها تاثيرا حادثا من غير تسامع
انات بل يكون مع بقاء كل علة ومعلول دينا بينا لف الى الاخر
لكان هذا الاعتراض لازمًا واما ما هذا الشئ فهو الحركة وخصوصًا
المكانية وخصوصًا المستديرة وانما وجودها من حيث هى قطع مسافة

ان يكون

ان يكون منها شيء كان وشيء يكون ولا يكون في شيء من الآنات
منها شيء موجود لكن طرفه وانما اتصاله باتصال المسافة **فصل**
في الاسباب واما سببه فاشياء ثلاثة طبع وارادة
وقسر ولنبدأ بتفهيم حال الطبيعة منها فنقول انه لا يصح
ان يقال ان الطبيعة المجردة سبب لشيء من الحركات بذاتها و
ذلك لان كل حركة فهي زوال عن كيفية او كم او اين او جوهر او
وضع واحوال الاجسام بل الجواهر كلها اما احوال منافية
واما احوال ملائمة والاحوال الملائمة لا يزول عنها الطبيعة
والا فهي مهروب عنها بالطبع لا مطلوبة فان الحركة الطبيعية
هي الى حالة ملائمة عن حال غير ملائمة فان الطبيعة بذاتها ليست
تكون علة حركة ما لم يقترن بها امر بالفعل وهو الحال المنافية
وللحال المنافية درجات قرب وبعد عن الحال الملائمة فكل
درجة يتوهم من القرب والبعد اذا بلغها تعين عندها
للحركة بعد ما فتكون تلك الحركة التي في ذلك الحد علتها الطبيعية
هي حال غير ملائمة في درجة موصول اليها بالحركة وما سلف من
تلك الحركة علة بوجه ما او شرط علة لما يبقى من الحركة المتجددة
التي من ذلك الحد الموصل اليه بالحركة وتكون الطبيعة علة
الرد الى الحال الطبيعية وتكون منافاته شرطا يصير معه الطبيعة
علة لتلك الحركة بعينها من حيث ان كون الطبيعة فيها امرة

غريب ونكون هذه العلة والمعلول معا دايما ويحدث كل وقت
استحقاق اخر واما الحركة الارادية فان عللها امور ارادية
ثابتة واحدة كانها كلية تنحو نحو الغرض الذى يحصل فى التصور
اولا فهو محفوظ واحد بجملة ثابتة وارادة بعد ارادة بحسب
تصور بعد تصور واين بعد اين يتبعه تغير حركة بعد حركة
ويكون كل ذلك على سبيل التجدد لا على سبيل الثبات فيكون
هناك شى واحد ثابت دايما وهو الارادة الثابتة الكلية
كما كانت الطبيعة هناك واشياء تتجدد وهى تصورات جزوية
وارادات جزوية كما كانت هناك اختلافات مقادير القرب
والبعد وتكون هى ايضا على سبيل الحدوث ولولا حدوث
احوال على علة باقية بعضها علة لبعض على الاتصال لما امكن
ان يكون حركة فانه لا يجوز ان يلزم عن علة ثابتة امر غير ثابت
وانت تعلم من هذا ان العقل المجرد لا يكون مبدا قريبا للحركة
بل يحتاج الى قوة اخرى من شانها ان يتجدد فيها الارادة ويتخيل
الآينات الجزوية وهذا يسمى النفس وان العقل المجرد ان كان
مبدا للحركة فيجب ان يكون مبدا امرا ممتثلا او متشوقا او شيا
مما اشبه هذا واما مباشر التحريك فكلا يجب اذ مباشر التحريك
بالارادة ما من شانه ان يتغير بوجه ما ويحدث فيه ارادة
بعد ارادة على الاتصال وقد اشار المعلم الاول فى كلامه فى النفس

الحاصل

الى اصل ينتفع به فى هذا المعنى اذ قال ان لذلك اى العقل النظرى
الحكم الكلى واما لهذا فالافعال الجزوية والتعقلات الجزوية
اى للعقل العملى وليس هذا فى ارادتنا فقط بل وفى الارادة التى
تحدث عنها حركة السما هذا

فصل فى الحركة القسرية

اما الحركة القسرية فان كان المحرك يلازمها فعلتها حركة المحرك
وفعله وعلة علتها اخر الامر طبيعة او ارادة فان كل قسرى ينتهى
الى ارادة او طبيعة وان كان المحرك لا يلازمها بل كان التحريك
على سبيل زج او دفع او قذف او ما يشبه هذا فالراى الحقيق
الصواب فى ذلك هو ان المحرك يحدث فى المتحرك قوة تحركه
الى جهة تحريكه غالبة قوة الطبيعة وان المتحرك يصيب لتلك
القوة المحركة الداخلة مكانا بتحيزه لولا معاوقة القوة الطبيعية
واستمدادها من مصاكة الهوا والماء وغير ذلك مما يتحرك فيه مددا
وهو القوة الغريبة فحينئذ تستولى القوة الطبيعية وتحدث
حركة ثابتة من تجاذب القوتين احدهما الى جهة القوة الطبيعية
ولولا حال مصادمة المتوسط وكسره للقوة الغريبة لكانت القوة
الطبيعية لا تستولى عليها البتة الا بعد بلوغها الغاية التى توجبها
تناهى كل قوة حسبما بينه وكل قوة محركة على الاستقامة وسكونها
فى تلك الغاية لان هذه الحركة تبطل ذلك السكون فاذا بطل
الميل والدفع الحادث عن تلك القوة لموافاتها مكانها المطم

عادت القوة الطبيعية الى فعلها اذ وهنت القوة الغريبة
بتمام فعلها او باسباب اخرى وانما حكمنا بهذا الحكم لان
القوة الغريبة لولا انها استولت على القوة الطبيعية فقهرت
ميلها لم لا يجوز ان يستحيل المغلوب غالبا والغالب مغلوبا
لا بورود سبب على احدهما او كليهما ومحال ان يتوهم ان القوة
الغريبة ستبطل بذاتها فلا يجوز ان يكون شئ من الاشياء
يبطل بذاته او يوجد بذاته بعد ان يكون له ذات تثبت و
توجد وان القوة الطبيعية انما تعود غالبة على القوة الغريبة
بمعاون ينضم اليها وذلك المعاون معاونة بعد معاونة يكون
لمقاومة ما يحرك ضده ويكون لذلك تاثير في القوة الغريبة
بعد تاثير وقد اشبعنا الكلام في هذا حيث تكلمنا الكلام المبسوط
وعلى الاحوال كلها فان القوة القسرية حالها في ايجاب الحركة
بتجدد الاكوان عليها حال الطبيعة الى ان يبطل فان قال قايل
انا نرى الماء تبطل حرارته المستفادة بذاتها لانقطاع ضده فانا نقول
له كلا بل ان الحرارة انما تثبت قوتها في الماء لحضور علتها المجددة
لقوتها دائما فاذا بطلت علتها وتجديدها الحرارة فنيت شيئا بعد
شئ اقبل عليها برد الهواء والقوة المبردة في الماء فابطلاها وكانا
قبل كلاهما يعجزان عن ابطالها بسبب العلة المسخنة الحاضرة
المجددة دايما سخونة بعد سخونة وتستخفي الهواء المماس لذلك

الماء

الماء مع الماء فقد بان اذا ان شيئا ثابتا على سبيل الحدوث
وهو الحركة وانه علة وانما يكون علة بالفعل لتجدد بعد
تجدد يعرض في حالها على الاتصال او تكون لذات باقية
بالعدد متغيرة الاحوال لولا انها متغيرة الاحوال لم يحدث عنها
تغير ولولا ان لها ذاتا باقية لم يحدث عنها اتصال التغير
وعلى انه لا بد للتغير من حامل بان كان تغير المؤثر حيث يؤثر
او تغير المتاثر فقد انكشفت الشبهة المسؤل عنها اذ ظهر ان
علل ثبات الحادثات تنتهي الى علل اولى لها ثابتة الذات
متبدلة الاحوال بل لا يكون سبب كل تجدد تلك الذات
الثابتة مع الحال المعلولة لتلك الذات بسبب امر سواء
الى الحالة الثابتة التي تصير الذات بها علة لما يوجد ثابتا و
لا باس في ان يكون الشيء الواحد علة بنفسه ومعلولا من حيث
وان يكون فيه علة لحال وهذان الحالان في الطبيعي قرب بعد حالم
قرب وفي الآن ادى نضوب بعد نضوب واختلاف نسبة ثابتة
ونسبة متبدلة والنسبة الثابتة مثل وجود الشمس فوق
الارض لكون النهار وزوال العشي فان معنى الشمس فوق الارض
واحد في جميع النهار وان كان على سبيل تغير وانتقال من
مكان الى مكان فيكون تلك النسبة الواحدة تبقى معها امر
وتكون النسبة المتجددة انما ادت الى علة مضادة لعلة بقاءه

فيوجب فساده وليس ينعكس فليس كل تجدد يبلغ الى ان ينتهي
المنفعل الى علة مضادة لعلة ثابتة بل يكون ذلك الى وصل
بينهما بعد تباين منهما والى ان تصل احدى العلتين الى الاخرى
المفيدة اياها فتكون ثابتة موجودة وبذلك يحفظ نظام الاكوان
والاستحالات وما يجرى مجراها فقد بان ايضا من هذا انه لابد
في اتصال الاكوان من حركة متصلة ولا تتصل غير المكانية والوضعية
ومن المكانية غير المستديرة فان كان كون ما كانت حركة متصلة
لا محالة.

فصل في ان واجب الوجود بذاته عقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيذ وملتذ وان اللذة هي ادراك الخير الملائم

واذ قد ثبت واجب الوجود فنقول انه بذاته عقل
وعاقل ومعقول اما انه معقول الماهية فلانك تعرف ان
طبيعة الوجود بما هي طبيعة الوجود وطبيعة اقسام الوجود بما هي
كذلك غير ممتنع عليها ان تعقل وانما تعرض لها ان لا تعقل اذا كانت
في المادة ومع عوارض المادة فانها من حيث هي كذلك محسوسة
او متخيلة وظهر فيما سلف ان ذلك الوجود اذا جرد عن هذه العلائق
كان وجودا وماهية معقولة وكل ما هو بذاته مجرد عن المادة و
العوارض فهو بذاته معقول والاول الواجب الوجود مجرد عن المادة
وعوارض المادة فهو بما هو مجرد عقل وبما يعتبر له ان هويته المجردة

لذاته

لذاته فهو معقول لذاته وبما يعتبر له ان ذاته هوية مجردة هو
عاقل ذاته فان المعقول هو الذى ماهيته المجردة لشئ والعاقل
هو الذى له ماهية مجردة لشئ وليس فى شرط هذا الشئ ان
يكون هو او اخر بل شئ مطلقا والشئ مطلقا اعم من هو
كما سنوضح فالاول لان له ماهية مجردة لشئ هو عاقل و
بما هو ماهيته مجردة لشئ هو معقول وهذا الشئ هو ذاته
فهو عاقل ان له الماهية المجردة التى لشئ هو ذاته ومعقول
بان ماهيته المجردة لشئ هو ذاته ومن تفكر قليلا علم ان
العاقل يقتضى شيئا معقولا وهذا الاقتضا لا يتضمن ان
ذلك الشئ اخر او هو بعينه فان المحرك يقتضى شيئا متحركا وهذا
الاقتضا نفسه ليس يوجب ان يكون شيئا اخر بل نوع اخر
من البحث يوجب ذلك وكذلك لم يمتنع ان يتصور ان شيئا
يتحرك لذاته الى وقت اذ اقام البرهان على امتناعه ولم
يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك اذ كان المتحرك
يوجب ان يكون له شئ يتحرك عنه بلا شرط انه اخر او هو و
كذلك المضافات تعرف اثنينيتها لا من نفس النسبة والاضافة
فانا نعلم يقينا ان لنا قوة نعقل بها الاشياء فاما ان يكون
القوة التى نعقل هذا المعنى هى هذه القوة نفسها فيكون
هى بعينها تعقل ذاتها او تعقل ذلك قوة اخرى فيكون لنا

قوتان قوة تعقل بها الاشياء وقوة تعقل بها هذه القوة
ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية فيكون فينا قوى تعقل
الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد بان ان المعقول لا يوجب
ان يكون معقول شيء اخر وبهذا تبين انه ليس يقتضي العاقل
ان يكون عاقل شيء اخر بل كل ما يوجد له الماهية المجردة فهو
عاقل وكل ما ماهيته مجردة توجد للشيء فهو معقول اذ كانت
هذه الماهية لذاتها تعقل ولذاتها ايضا تعقل اي ماهية
مجردة تتصل بها ولا تفارقها فقد فهمت ان نفس كونه معقولا
وعاقلا لا يوجب ان يكونا اثنين في الذات ولا اثنين في
الاعتبار ايضا فانه ليس تحصيل الامرين الا انه له ماهية مجردة
ذاته وانه ماهية مجردة ذاته له وههنا تقديم وتاخير في ترتيب
المعاني والغرض المحصل شيء واحد بلا قسمة فقد بان ان كونه
عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة البتة فالواجب الوجود
له الجمال المحض والبهاء المحض لا يمكن ان يكون جمال او بهاء فوق
ان يكون الماهية عقلية محضة بريئة عن كل واحد من انحاء
النقص واحد من كل جهة فالواجب الوجود له الجمال المحض
والبهاء المحض وهو مبدأ كل اعتدال لان كل اعتدال هو كثرة
تركيب او مزاج فيحدث وحدة في كثرة وجمال كل شيء و
بهاؤه هو ان يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون على

بالخير

ما يجب له في الوجود الواجب وكل جمال وملايم وخير مدرك
فهو محبوب معشوق ومبداء ذلك ادراكه اما الحسي واما
الخيالي واما الوهمي واما الظني واما العقلي وكلما كانت
الادراك اشد اكتناها واشد تحقيقا والمدرك اجمل
واشرف ذاتا فاحباب القوة المدركة اياه والتذاذها
به اكثر فالواجب الوجود هو في غاية الكمال والجمال والبهاء الذي
الذي يعقل ذاته بتلك الغاية من الجمال والبهاء وبتمام
التعقل ويتعقل العاقل والمعقول على انهما واحد في
الحقيقه يكون ذاته لذاته اعظم عاشق ومعشوق واعظم
لاذ وملتذ فان اللذة ليست الا ادراك الملايم من جهة ما
هو ملايم فالحسية احساس بالملايم والعقلية تعقل الملايم
ولذلك فالاول افضل مدرك بافضل ادراك لافضل
مدرك فهو افضل لاذ وملتذ ويكون ذلك امر الايقاس
اليه شئ وليس عندنا لهذه المعاني اسامي غير هذه الاسامي
فمن استشنعها استعمل غيرها وجب ان تعلم اذ ادراك
العقل للمعقول اقوى من ادراك الحس للمحسوس لانه اعني
العقل يعقل ويدرك الامر الباقي الكلي ويتحد به ويصير
هو هو ويدركه بكنهه لا بظاهره وليس كذلك الحس للمحسوس
فاللذة التي تجب لنا بان نتعقل هي فوق الذي يكون بان

حيث ملاءمة ما ولا نسبة بينهما لكنه قد يعرض ان يكون القوة الدراكة
لا يستلذ بما يجب ان يستلذ به لعوارض كما ان المريض لا يستلذ
الحلو ويكرهه لعارض فكذلك يجب ان نعلم من حالنا ما دمنا
في البدن فانا لا نجد اذا حصل لقوتنا العقلية كمالها
بالفعل من اللذة ما يجب للشيء في نفسه وذلك لعائق البدن
ولو انفردنا عن البدن لكنا مطالعين ذاتنا وقد صارت
عالما عقليا مطابقا للموجودات العقلية والجمالات الحقيقية
واللذات الحقيقية متصلة بها اتصال معقول بمعقول
نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له وسنوضح هذه
المعاني بعد. واعلم ان لذة كل قوة حصول كمالها لها فللحس
المحسوسات الملائمة وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر و
لكل شيء ما يخصه وللنفس الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل
فالواجب الوجود معقول عقل او لم يعقل معشوق عشق او لم
يعشق لذيذ شعر بذلك منه او لم يشعر

فصل في ان واجب الوجود بذاته كيف يعقل ذاته

والاشياء وليس يجوز ان يكون واجب الوجود يعقل
الاشياء من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل
فيكون تقومها بالاشياء واما عارضة لها ان يعقل فلا يكون
واجبة الوجود من كل جهة وهذا محال اذ يكون لولا امور

من خارج

من خارج لم يكن هو بحال ويكون له حال لا يلزم عن ذاته بل عن
غيره فيكون لغيره فيه تاثير والاصول السالفة تبطل هذا
وما اشبهه ولانه كما سنبين مبدا لكل وجود فيعقل من ذاته
ما هو مبدا له وهو مبدا للموجودات التامة باعيانها
والموجودة الكائنة الفاسدة بانواعها اولا وبتوسط ذلك
باشخاصها ولا يجوز ان يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع
تغيرها حتى يكون تارة يعقل منها انها موجودة غير معدومة
وتارة يعقل منها انها معدومة غير موجودة ولكل واحد
من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين تبقى
مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات
ان عقلت بالماهية المجردة وبما لا يتبعها مما لا يتشخص لم
يعقل بما هي فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة لمادة وعوارض
مادة لم يكن معقولة بل محسوسة ومتخيلة وقد بينا في كتب
اخرى ان كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فانما
تدركها بالة متجزئة وكما ان اثبات كثير من الافاعيل للواجب
الوجود نقص له فكذلك الاثبات كثير من التعقلات بل واجب
الوجود انما يعقل كل شيء على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب عنه
شيء شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات والارض
وهذا من العجائب التي يحوج تصورها الى لطف قريحة

فصل في ان واجب الوجود كيف يعقل الاشياء

واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل انه مبدا كل موجود
عقل اوايل الموجودات عنه وما يتولد عنها ولا شي من الاشيا
يوجد الا وقد صار من جهة ما يكون واجبا بسببه وقد بينا
هذا فيكون هذه الاسباب تتادى مصادماتها الى ان يوجد
عنها الامور الجزئية فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها
فيعلم ضرورة ما تتادى اليه وما بينها من الازمنة وما لها
من العودات لانه ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذا فيكون
مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات
وان تخصصت بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حال
متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها كانت ايضا بمنزلتها
وكما انك اذا تعلم الحركات السمائيات كلها تعلم كل كسوف
وكل اتصال وانفصال جزوى يكون بعينه ولكن على نحو كلى
لانك تقول في كسوف ما انه كسوف يكون بعد زمان حركة تكون
لكذا من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه الى مقابلة كذا
يكون بينه وبين كسوف مثله سابق له او متاخر عنه مدة كذا
وكذلك بين حال الكسوفين الاخرين حتى لا يبقى عارض من
عوارض الكسوفات الا علمته ولكنك علمته كليا لان هذا
المعنى قد يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك يجوز ان م

الحلا

الحال لكنك تعلم بجهة ما ان ذلك الكسوف لا يكون الا واحدا

بعينه وهذا لا يدفع الكلية اذ تذكرت ما قلناه قبل و

لكنك مع هذا الكل ربما لم يجز ان يحكم بوجود هذا الكسوف

في هذا الان او لا وجوده الا ان تعرف جزويات الحركات

بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين

ذلك الكسوف من المدة وليس هذا نفس معرفتك بان في

الحركات حركة صفتها صفة ما شاهدت وبينها وبين الكسوف

كذا فان ذلك قد يجوز ان تعلم ولا تعلم وقتا ما انها

انها هل هي موجودة بل يجب اذ يكون قد حصل لك بالمشاهدة

شيء ليشار اليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف فان منع مانع

ان يسمى هذا معرفة الجزوي من جهة كلية فلا نناقشه معه

فان غرضنا الان في غير ذلك وهو في تعريفنا ان الامور الجزوية

كيف تعلم وكيف تدرك علما وادراكا يتغير معها العالم

وكيف يعلم ويدرك علما وادراكا لا يتغير معها العالم

فانك اذا علمت امر الكسوفات كما توجد انت او كنت موجودا

دايما كان لك علم لا بالكسوف المطلق بل بكل كسوف كاين

ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك امرا فان

علمك في الحالين يكون واحدا وهو ان كسوفا له وجود بصفات

كذا بعد كسوف كذا او بعد وجود الشمس في كذا في مدة كذا

ويكون بعد كذا وبعده كذا ويكون هذا العقل منك صادقا
قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده فاما ان ادخلت الزمان
في ذلك فعلمت ان هذا الكسوف ليس موجودا ثم علمت في ان
اجزائه موجودة يبقى علمك ذلك عند وجوده بل يحدث علم
اخر فيكون الذي اشرنا اليه قبل ولم تكن في وقت الانجلاء على
ما كنت قبل الانجلاء هذا وانت زماني وآني والاول الذي
لا يدخل في زمان وحكمه فهو بعيد ان يحكم حكما في هذا الزمان
وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديد
او معرفة جديدة واعلم انك انما كنت تتوصل الى ادراك الكسوفات
الجزوية لاحاطتك باسبابها واحاطتك بكل ما في السماء واذا وقعت
الاحاطة بجميع الاسباب ووجودها انتقل منها الى جميع المسببات
ونحن سنبين هذا من ذي قبل زيادة كشف فتعلم كيف يعلم الغيب
ونعلم من هناك ان الاول من ذاته كيف يعلم كل شيء لانه مبدا
كل شيء هو مبدا شيء او اشياء حالها وحركتها كذا وما ينتج عنها
كذا الى التفصيل الذي لا تفصيل بعده ثم على الترتيب الذي
يلزم ذلك التفصيل لزوم التعدية والتادية فيكون هذه
الاشياء مفاتح الغيب **فصل** فالاول يعقل ذاته و
نظام الخير الموجود في الكل انه كيف يكون بذلك النظام لانه
يعقله وهو مستفيض كائن موجود وكل معلوم الكون وجهة

الكون غير مبدئه عند مبداه وهو خير عند مناف وهو تابع
للخيرية ذات المبدا وكمالها المعشوقين لذاتهما فذلك الشيء
مراد لكن ليس مراد الاولى هو على نحو مرادنا حتى يكون له
فيما يكون غرض فكأنك قد علمت استحالة هذا وستعلم بل
هو لذاته من بداهة الحق من الارادة العقلية المحضة وحيوة
هذا ايضا بعينه فان الحيوة التي عندنا تكمل بادراك وفعل
هو التحريك تنبعثان عن قوتين مختلفتين وقد صح ان نفس
مدركه وهو ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو بعينه
مبدا فعله وذلك ايجاد الكل المعقول واحد منه هو ادراك
وسبيل الى الايجاد فالحيوة منه ليس مما يفتقر الى قوتين
حتى تتم بقوتين ولا الحيوة منه غير العلم وكلاهما له بذاته
وايضا فان الصورة المعقولة التي تحدث فينا فتصير سببا
للصورة الموجودة الصناعية لو كانت نفس وجودها كافية
لان يتكون منها الصورة الصناعية بان تكون صورا هي بالفعل
مبدا لما هي له صورة لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة
ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في ذلك ولكن يحتاج الى
ارادة متجددة منبعثة من قوة شوقية تتحرك منها معا القوة
المحركة فتحرك العصب والاعضاء الالية ثم تحرك الالات الخارجة
ثم تحرك المادة فلذلك لم تكن نفس وجود هذه الصورة المعقولة

قدرة ولاارادة بل عسى القدرة فينا عند المبدا المحرك
وهذه الصورة محركة لمبدا القدرة فيكون محركة المحرك
فواجب الوجود ليس ارادته مغايرة الذات لعلمه ولا مغايرة
المفهوم لعلمه فقد بينا ان العلم الذى له هو بعينه الارادة
التى له وكذلك قد بين ان القدرة التى له هى كون ذاته عاقلة
للكل عقلا هو مبدا للكل لا ماخوذا عن الكل ومبدا بذاته
لا يتوقف على وجود شئ وهذه الارادة على الصورة التى
حققناها التى لا تتعلق بغرض فى فيض الوجود فيكون عين
نفس الفيض هو الجود فقد كنا حققنا لك من امر الجود ما اذا
تذكرته علمت ان هذه الارادة بعينها تكون موجودا فاذا
حققت تكون الصفة الاولى لواجب الوجود انه آن و موجود
ثم الصفات الاخرى تكون بعضها المعنى بها هذا الوجود مع
اضافة وبعضها هذا الوجود مع السلب وليس ولا واحد منها
موجبا فى ذاته كثرة البتة ولا مغايرة فاللواتى تخالط السلب
انه لو قال قايل للاول ثم يحانش انه جوهر لم يعن الا هذا الوجود
وهو مسلوب عنه الكون فى الموضوع واذا قيل له واحد لم
يعن به الا الوجود نفسه مسلوبا عنه القسمة بالكمية او بالكيفية
او القول او مسلوبا عنه الشريك واذا قال عقل و معقول
و عاقل لم يعن بالحقيقة الا ان هذا المجرد مسلوب عنه جواز

مخالطة

مخالطة المادة وعلاقتها مع اعتبار اضافة ما واذا قيل لـه
اول لم يعن الا اضافة هذا الوجود الى الكل واذا قيل له قادر
لم يعن به الا انه واجب الوجود مضافا الى ان وجوب غيره
انما يصح عنه على النحو الذى ذكر واذا قيل له حى لم يعن الا
هذا الوجود العقلى ماخوذا مع الاضافة الى الكل المعقولة
ايضا بالقصد الثانى اذ الحى هو الدراك الفعال واذا قيل
مريد لم يعن الا كون واجب الوجود مع عقليته اى سلب المادة
عنه مبدا النظام الخير كله وهو يعقل ذلك فيكون هذا
مولفا من اضافة وسلب واذا قال جواد عناه من حيث
هذه الاضافة مع السلب بزيادة سلب اخر وهو انه لا ينحو
غرضا لذاته واذا قال خير لم يعن الا كون هذا الوجود مبرا
عن مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب او كونه مبدا
لكل كمال ونظام وهذا اضافة فاذا اعقلت صفات الاول الصفات و
الحق على هذه الجهة لم يوجد فيها شئ يوجب لذاته اجزا او كثرة
بوجه من الوجوه فى صفة ما عليه المبدا الاول فقد ظهر لنا
ان للكل مبدا واجبا لوجود غير داخل فى جنس او واقع
تحت حد او برهان برى عن الكم والكيف والماهية والاين
والمتى والحركة لا ند له ولا شريك ولا ضد وانه واحد من
وجوه لانه غير منقسم لا فى الاجزاء بالفعل ولا فى الاجزاء بالفرض

والوهم كالمتصل ولا في العقل بان يكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة يتحد بها جملة وانه واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده الذي له فهو بهذه الوجود فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما بقي له شيء منتظر حتى يتم وقد كان هذا احد وجوه الواحد وليس الواحد فيه الا على الوجه السلبي ليس كالواحد الذي للاجسام باتصال واجتماع او غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة هي معنى وجودي يلحق ذاتا او ذوات وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير مجسمة وانها مبدا الحركة الاولية وبان لك ان الحركة المستديرة ليست متكونة كونا زمانيا فقد بان لك من هناك من وجه ما ان مبدا دائم الوجود وقد بان لك بعد ذلك ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وانه لا يجوز ان يستانف له حال لم تكن مع انه قد بان لك ان العلة لذاتها تكون موجبة المعلول فان دامت اوجبت المعلول دائما فلو اكتفيت بذلك تلك الاشياء لكفيك ما نحن في شرحه الا انا نزيدك بصيرة

فصل في زيادة ايضاح ما سلف من انه بذاته واجب الوجود من جميع الجهات

فنقول انك قد علمت ان كل حادث فله مادة فاذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل اما ان يكون

علتاه الفاعلية والقابلية لم تكونا محدثتنا او كانتا ولكن كان
الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك او كان الفاعل ولم يكن
القابل او كان القابل ولم يكن الفاعل ونقول قبل لا محالة
قبل العود الى التفصيل انه اذا كانت الاحوال من جهة العلل
كما كانت ولم يحدث البتة امر لم يكن كان وجود كون الكاين
اولا وجوده على ما كان فلم يجز ان يحدث كاين البتة فان حدث
امر لم يكن فلا يخ اما ان يكون حدوثه على سبيل ما يحدث
بحدوث علته دفعة لا على سبيل ما يحدث بقرب علته و
بعدها او يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب علته
او بعدها اما القسم الاول فيجب ان يكون حدوثه بحدوث
العلة ومعها غير متاخر عنها البتة فانه ان كانت العلة
غير موجودة ثم وجدت او موجودة وتاخر عنها المعلول
لزم ما قلناه في الاول من وجوب حادث اخر غير العلة
وكان ذلك الحادث هو العلة القريبة فان تمادى الامر
على هذه الجهة وجبت علل وحوادث دفعة غير متناهية
ووجبت معًا وهذا مما عرفناه الاصل القاضي بابطاله
فبقي ان لا يكون العلل الحادثة كلها دفعة لا لقرب علة اولى
او بعده فبقي ان مبادي الكون ينتهي الى قرب علل او بعدها
وذلك بالحركة فاذا قد كان قبل الحركة حركة وتلك الحركة

او صلت العلل الى هذه الحركة فهما كالمتماسين والاولى جع الكلام
الى الراس فى الزمان الذى بينهما وذلك انه ان لم يماسه حركة كانت
الحوادث الغير المتناهية مبهافى ان واحد اذ لا يجوز ان يكون
فى انات متلاقية متماسة فاستحال ذلك بل يجب ان يكون
واحد فى ذلك الآن بعد بعيد او بعد بعيد قريب فيكون ذلك
الآن نهاية حركة اولى يودى الى حركة اخرى اوامر اخر فان
ادت الى حركة اخرى واجبة كانت الحركة التى هى لعلة قريبة لهذه
الحركة مماسة لها والمعنى فى هذه المماسة مفهوم على انه لا يمكن
ان يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه فانه قد بان لنا فى الطبيعيات
ان الزمان تابع للحركة ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان
يوهمنا ان كانت حركة قبل حركة ولا يعرفنا ان تلك الحركة كانت
علة لحدوث هذه الحركة فقد ظهر ظهورا واضحا ان الحركة
لا تحدث بعد ما لم تكن الا لحادث وذلك الحادث لا تحدث
الا بحركة مماسة لهذه الحركة ولا نبالى اى حادث كان ذلك
الحادث كان قصدا من الفاعل او ارادة او علما او الة او
طبعا او حصول وقت اوفق للعمل دون وقت او حصول
تهيؤ او استعداد من القابل لم يكن او وصول من المؤثر
لم يكن فانه كيف كان تحدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غيره هذا
ولنرجع الى التفصيل ان كانت العلة الفاعلة والقابلة

موجودة

موجودتي الذات ولا فعل ولا انفعال بينهما فيحتاج الى وقوع
نسبة بينهما يوجب الفعل والانفعال امامن جهة الفاعل فمثل
ارادة موجبة للفعل او طبيعة موجبة للفعل او آلة او زمان
واما من جهة القابل فمثل استعداد لم يكن او من جهتهما جميعا
مثل وصول احدهما الى الاخر وقد صح ان جميع هذا الحركة ما
واما ان كان الفاعل موجودا ولم يكن ثابتا البتة وهذا
محال اما اولا فلان القابل كما بينا لا يحدث الا بحركة وانفعال
فيكون قبل الحركة حركة واما ثانيا فانه لا يمكن ان يحدث ما لم
يتقدمه وجود القابل وهو المادة فيكون قد كان القابل
اما ان وضع ان القابل موجود والفاعل ليس بموجود فالفاعل
يحدث ويلزم ان يكون حدوثه بعد ذات حركة على ما وصفنا
وايضا فان مبدأ الكل ذات واجبة الوجود وواجب الوجود
واجب ما يوجد عنه والا فله حال لم تكن فليس واجب الوجود
من جميع جهاته فان وضعت الحال الحادثة لا في ذاته بل خارجة
عن ذاته كما يضع بعضهم الارادة والكلام على حدوث الارادة
عنها ثابت هل هو بارادة او طبعا او لامر اخر اى امر كان
ومهما وضع امر حدث لم يكن فاما ان يوضع حادثا في ذاته
واما غير حادث في ذاته بل انه شيء مباين لذاته فيكون
الكلام ثابتا وان حدث في ذاته كان ذاته متغيرا وقد

بين ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته و
ايضا اذا كان هو عند حدوث المباينات عنه كما كان قبل حدوثها
ولم يعرض البتة شيء لم يكن وكان الامر على ما كان ولا يوجد عنه
شيء فليس يجب ان يوجد عنه شيء بل يكون الامر على ما كان فلا الحال وص
بد من تميز لوجوب الوجود عنه او ترجيح للوجود عنه لحادث
متوسط لم يكن حينئذ كان الترجيح للعدم عنه وكان التعطيل عن
الفعل حاله وليس هذا الامر خارجا عنه فانا نتكلم في حدوث الحادث
عنه نفسه بلا واسطة امر حادث يحدث به الثاني كما يقولون في الارادة
والمراد والعقل الصريح الذي لم يكدر يشهد ان الذات الواحدة
اذا كانت من جميع جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل
شيء وهي الآن كذلك فالآن ايضا لا يوجد عنها شيء فاذا صار
الآن يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصد او ارادة او
طبع او قدرة وتمكن او شيء مما يشبه هذا لم يكن ومن انكر هذا
فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود اليه ضميرا فان الممكن ان
يوجد وان لا يوجد لا يخرج الى الفعل ولا يترجح له ان يوجد الا بسبب
هذه الذات التي للعلة كانت ولا يترجح ولا يجب عنها هذا الترجيح
ولا داعي ولا مصلحة ولا غير ذلك فلا بد من حادث موجب للترجيح
في هذه الذات اذ كانت هي الفاعلة والا كانت نسبتها الى ذلك
الممكن على ما كان قبل ولم يحدث لها نسبة اخرى فيكون الامر بحاله

ويكون الامكان

ويكون الامكان امكانا صرفا بحاله واذا احدثت لها نسبة فقد حدث
امر ولابد من ان يحدث لذاته وفي ذاته فانها ان كانت خارجة عن
ذاته كان الكلام ثابتا ولم تكن النسبة المطلوبة فانا نطلب النسبة الموقعة
لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن اجمع كانها جملة واحدة
وفي حال ما لم يوجد شيء والا فقد اخرج من الجملة شيء ودخل
في حال ما بعده وان كان مبدا النسبة مباينا له فليست النسبة
المطلوبة فاذ الحادث الاول يكون على هذا القول في ذاته
لكنه محال فكيف يمكن ان يحدث في ذاته شيء وقد بان ان
الواجب الوجود بذاته واحد فيرى ان ذلك عن الحادث منه
فيكون ليست النسبة المطلوبة لانا نطلب النسبة الموجبة لخروج
الممكن الاول الى الفعل وهي عن واجب وجود اخر وقد قيل ان
واجب الوجود واحد وعلى انه ان كان عن اخر فهو العلة الاولى
والكلام ثابت فيه ثم كيف يجوز ان يتميز في العدم وقت ترك
ووقت شروع وبماذا يخالف الوقت الوقت وايضا اذ بان ان
الحادث لا يحدث الا بحدوث حال في المبدا فلا يخلو اما ان
يكون حدوث ما يحدث عن الاول بالطبع او عرض فيه غير الارادة
او بالارادة اذ ليس بقسري ولا اتفاق فان كان بالطبع فقد
تغير الطبع او كان بالعرض فقد تغير العرض وان كان بالارادة
فلننزل انها حدثت فيه او مباينة له بل نقول اما ان يكون

المراد نفس الايجاد او عوضا او منفعة بعده فان كان المراد نفس
الايجاد لذاته فلم لم يوجد قبل اتاه استصلحه الان او حدث
وقت او قدر عليه الان ولا يغني فيما يقوله قول القايل ان
هذا السوال في كل وقت عايد بل هذا سوال حق لانه في كل وقت
عايد لازم وان كان لعوض ومنفعة فمعلوم ان الذى هو للشى
بحيث كونه ولا كونه بمنزلة له فليس بعوض والذى هو للشى بحيث
كونه منه اولى فهو نافع والحق الاول كامل الذات لا ينتفع بشى
وايضا فان الاول بما ذا يسبق افعاله الحادثة ابذاته ام بالزمان
فان كان بذاته فقط مثل الواحد للاثنين فان كانا معا وحركة
المتحرك بان يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وان كانا معا فيجب ان يكون
كلاهما محدثين الاول والقديم والافعال الكاينة عنه وان كان
قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته وبالزمان ان كان وحده ولا عالم
ولا حركة فلا استدلال ان لفظة كان يدل على امر مضى وليس الان
وخصوصا ويعقبه قولك ثم فقد كان كون قد مضى قبل ان
خلق الخلق وذلك الكون متناه فقد كان اذن زمان قبل
الحركة والزمان لان الماضى اما بذاته وهو الزمان واما بالزمان
وهو الحركة وما فيها ومعها وقد بان لك هذا فان لم يسبق
بامر هو ماض للوقت الاول من حدوث الخلق فهو حادث مع
حدوثه وكيف لا يكون سبق على اوضاعهم بامر ما للوقت الاول

من الخلق

من الخلقة وقد كان ولا خلق وكان وخلق وليس كان ولا خلق
ثابتا عند كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق ثابت مع كونه
مع الخلق وليس كان ولا خلق نفي وجوده وحده فان ذاته
حاصلة بعد الخلق ولا كان ولا خلق هو وجوده مع عدم
الخلق بلا شيء ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف
بانه قد كان وليس الا ويجب قولنا كان معنى معقول
دون معنى معقول الامرين لانك اذا قلت وجود ذات
وعدم ذات لم يكن مفهوما منه السبق بل قد يصح ان يفهم
معه التاخر فانه لو عدمت الاشياء صح وجوده وعدم الاشياء
ولم يصح ان يقال لذلك كان بل انما يفهم السبق بشرط ثالث
موجود الذات شيء وعدم الذات شيء ومفهوم كان شيء
موجود غير المعنيين وقد وضع هذا المعنى للخالق ممتد الاعلى
بداية وجوز فيه ان يخلق قبل اي خلق توهم فيه خلقا فاذا
كان هكذا كانت هذه القبلية مقدرة مكممة وهذا هو الذي
نسميه الزمان اذ تقديره ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات بل
على سبيل التجدد ثم ان شئت فتامل اقاويلنا الطبيعية اذ
بينا ان ما يدل عليه معنى كان ويكون عارض لهيئة غير قارة
والهيئة الغير القارة هي الحركة فاذا حققت علمت ان الاول
انما سبق الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا بل سبقا زمانيا معه

حركة واجسام او جسم ولا المعطلة الذى عطلوا الله عن
جوده لانه اما ان يسلموا ان الله كان قادرا قبل ان يخلق
الخلق ان يخلق جسما ذا حركات مقدرا و اوقاته وازمنته
تنتهى الى وقت خلق العالم او يبقى مع خلق العالم ويكون له
الى وقت خلق العالم اوقات وازمنة محدودة او لم يكن الخالق
قادرا ان يبتدى الخالق الا حين ابتدا وهذا القسم الثانى
محال يوجب انتقال الخالق من العجز الى القدرة او انتقال
المخلوقات من الامتناع الى الامكان بلا علة والقسم الاول
ينقسم عليهم قسمين فيقال لانه اما ان يكون كان يمكن ان يخلق
الخالق جسما غير ذلك الجسم انما ينتهى الى خلق العالم بمدة وحركات
اكثر او لا يمكن ومحال ان لا يمكن لما بينا فان امكن فانما يمكن
خلقه مع خلق ذلك الجسم الاول الذى ذكرناه وقبل هذا الجسم
وانما يمكن قبله فان امكن معه فهو محال لانه لا يمكن ان يكون
ابتداء خلقين متساوى الحركة فى السرعة يقع بحيث ينتهيان
الى خلق العالم ومدة احدهما اطول وان لم يكن معه بل كان
امكانه مباينا له متقدما عليه او متاخرا عنه تقدر فى حال
العدم امكان خلق شئ بصفته ولا امكانه وذلك فى حال دون
حال ووقع ذلك متقدما او متاخرا ثم ذلك الى غير نهاية فقد
وضح صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بدو لها فى الزمان وانما

البدو

البدؤ لها من جهة المخالف وانما هي السماوية فيجب ان نعلم ان العلة القريبة للحركة الاولى نفس لا عقل وان السماء حيوان مطيع لله تعالى

فصل في ان المحرك القريب للسماوات بان لا طبيعة ولا عقل بل نفس والمبدا الا بعد عقل

فنقول انا بينا في الطبيعيات ان الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الاطلاق والجسم على حالته الطبيعية اذ كان كل حركة بالطبع مفارقة اما بالطبع لحالة ولحالة التي تفارق بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة فظاهر ان كل حركة تصدر عن طبع فعن حالة غير طبيعية ولو كانت شي من الحركات مقتضى طبيعة الشي لما كان شي من سبب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة بل الحركة انما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية اما في الكيف كما اذا سخن الماء بالقسر واما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولا مرضيا واما المكان كما اذا انقلبت المدرة الى حيز الهواء وكذلك اذا كانت الحركة قد يكون في مقولة اخرى والعلة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية وتقدير البعد عن الغاية فاذا كان الامر على هذه الصفة لم يكن حركة مستديرة عن طبيعة والا كانت عن حال غير طبيعية الى حالة طبيعية واذا وصلت اليها سكنت ولم يجز ان يكون فيها بعينها قصد الى تلك الحالة الغير الطبيعية لان الطبيعة ليست تفعل باختيار بل على سبيل تسخير وسبيل

مايلزمها بالذات فان كانت الطبيعة تحرك على الاستدارة
فهي تحرك لا محالة اما عن غير طبيعي او وضع غير طبيعي هربا طبيعيا
عنه وكل هرب طبيعي عن شي فمحال ان يكون هو بعينه قصدا
طبيعيا اليه والحركة المستديرة تفارق كل نقطة وتتركها
وتقصد في تركها ذلك كل النقط وليست تهرب عن شي الا
وتقصده فليست اذن الحركة المستديرة طبيعية الا انها قد
تكون بالطبع اي ليس وجودها في جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة
اخرى بجسمها فان الشي المحرك لها وان لم تكن قوة طبيعية كان
شيئا طبيعيا لذلك الجسم غير غريب عنه وكانه طبيعته وايض
فان كل قوة فانها تحرك بتوسط الميل والميل هو المعنى الذي
يحس في الجسم المتحرك وان سكن قسرا احس ذلك الميل فيه
يقاوم المسكن مع سكونه طلبا للحركة فهو غير الحركة وغير القوة المحركة
لان القوة المحركة تكون موجودة عند تمامها الحركة ولا تكون
الميل موجودا فهكذا ايض للحركة الاولى محركها لا يزال يحدث
في جسمها ميلا بعد ميل وذلك الميل لا يمنع ان يسمى طبيعة لانه
ليس بنفس ولا من خارج ولا له ارادة واختيار ولا يمكنه ان لا يحرك
او يحرك الى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى
طبيعة ذلك الجسم لقريب فان سمي هذا المعنى طبيعة كان لك
ان تقول ان الفلك يتحرك بالطبيعة الا ان طبيعته فيض عن

نفس يتجدد بحسب تصور النفس فقد بان ان الفلك ليس مبدا
حركته طبيعة وكان قد بان انه ليس قسرا فهي عن ارادة لا محالة
ونقول انه لا يجوز ان يكون مبدا حركته القريب قوة عقلية
صرفة لا يتغير ولا يتخيل الجزويات وكانا اشرنا الى جمل ما
يعين في معرفة هذا المعنى في الفصول المتقدمة اذا وضحنا
ان الحركة معنى متجدد السبب وكل شطر منه مختص بسبب
وانه لا ثبات له ولا يجوز ان يكون عن معنى ثابت البتة وحده
فان كان عن معنى ثابت فيجب ان يلحقه ضرب من تبدل
الاحوال اما ان كانت الحركة عن طبيعة فيجب ان يكون كل حركة
يتجدد فيه فليتجدد قرب وبعد من النهاية المطلوبة وكل
حركة تتقدم فلعدم قرب وبعد من الغاية ولولا ذلك
التجدد لم يكن تجدد حركة فان الثابت من جهة ما هو ثابت
لا يكون عنه الا ثابت واما ان كانت عن ارادة فيجب ان يكون
عن ارادة متجددة جزوية فان الارادة الكلية نسبتها الى
كل شطر من الحركة نسبة واحدة فلا يجب ان يتعين منها هذه
الحركة دون هذه فانها ان كانت لذاتها علة لهذه الحركة
لم يجز ان تبطل هذه الحركة وان كانت علتها لهذه الحركة بسبب
حركة قبلها او بعدها معدوم فكان المعدوم موجبا للموجود
والمعدوم لا يكون موجبا للموجود وان كان قد تكون الاعدام

علة للاعدام واما ان يوجب المفهوم المعدوم شيا فهذا لا
يمكن وان كانت لامور تتجدد فما سوادن تجددها ثابت
فان كان تجددا طبيعيا لزم المحال الذى قدمناه وان كان
اراديا فبتجدد تصورات متجددة فهو الذى تريده فقد
بان ان الارادة العقلية الواحدة لا توجب البتة حركة
ولكنه قد يمكن ان يتوهم ان ذلك لارادة عقلية منتقلة
فانه قد يمكن ان ينتقل العقول من معقول الى معقول اذا العقل
لم يكن عقلا من كل جهة بالفعل ويمكن ان يعقل الجزوى
تحت النوع متقشرا مخصوصا بعوارض عقلا بنوع كلى على ما اشرنا
اليه فيجوز اذن ان يتوهم وجود عقل يعقل الحركة الكلية
ويريدها ثم يعقل انتقالا من حد الى حد وتاخذ تلك الحركات
وحدودها بنوع معقول على ما اوضحناه وعلى ما من شاننا ان
نبرهن عليه من ان حركة من كذا الى كذا فهو من كذا الى كذا فيعين
مبدا ما كليا الى طرف اخر كلى يفند دماما موسوم كلى وكذلك
حتى تفنى الدايرة فلا يبعد ان يتوهم ان تجدد الحركة يتبع تجدد
هذا المعقول فنقول ولا على هذا السبيل يمكن ان يتم امر
الحركة المستديرة فان هذا التاثير على هذا الوجه يكون صادرا
عن الارادة الكلية وان كان على سبيل تجدد وانتقال و
الارادة الكلية كيف كانت فانها هى بالقياس الى طبيعة مشتركة

فيها

منها وان كانت ارادة لحركة تتبعها ارادة بحركة واما هذه
الحركة التى من ههنا بعينه الى هناك بعينه فليست اولى بان
تصدر عن تلك الارادة من هذه الحركة التى من هناك الى حد
ثالث فنسبة اجزاء جميع الحركة المتساوية فى الجزوية الى واحد
واحد من ذلك الارادات العقلية المنتقلة واحدة فليس
من ذلك جزو اولى بان ينسب الى واحد من تلك التصورات
من ان لا ينسب فنسبته الى مبداه ولا نسبته واحدة فانه بعد
عن مبداه با مكان ولم يتميز ترجيح وجوده عنده عن لا وجوده
وكل ما لم يجب عن تميز علته فانه لا يكون كما علمت وكيف
يصح ان يقال ان الحركة من آ الى بَ لزمت عن ارادة عقلية
والحركة من بَ الى حَ من ارادة اخرى عقلية دون ان
يلزم من كل واحدة من تلك الارادات غير ما لزم ويكون
بالعكس فان آ و بَ و حَ متشابهة فى النوع وليس شئ من
الارادات الكلية بحيث تعين الالف دون البا والبا دون الجيم
ولا الالف اولى بان تتعين من البا والجيم عن تلك الارادة ما
كانت عقلية ولا البا عن الجيم الى ان تصير نفسنا بنية جزوية
واذا لم تتعين تلك الحدود فى العقل بل كانت حدود كلية
فقط لم يمكن ان يوجد الحركة من آ الى بَ اولى من التى من
بَ الى حَ ثم كيف يمكن ان يفرض فيها ارادة وتصور ثم

ارادة وتصور مختلفان في امر متفق ولا استفاد فيه الى مخصوص
شخصي يقاس به ومع هذا الكلام فان العقل لا يمكنه ان يفرض هذا
الانتقال الا مشاركا للتخيل وللحس ولا يمكننا اذا رجعنا الى العقل
الصحيح ان نعلق جملة الحركة واجزاء الانفعال فيما يعقله دايرة معًا
فاذن على الاحوال كلها لا غناء عن قوة نفسانية هي المبدا القريب
للحركة واذ كنا لا نمنع ان يكون هناك ايضا قوة عقلية تنتقل
هذا الانتقال العقلي بعد استناده الى شبه تخيل واما القوة
العقلية مجردة عن جميع اصناف التغير فيكون حاضر المعقول
دايما ان كان معقولا كليا عن كلي او كليا عن جزوي على ما اوضحنا
واذا كان الامر على هذا فالفلك متحرك بالنفس والنفس مبدا
حركته القريبة وتلك النفس متجددة التصور والارادة وهي متوهمة
اي لها ادراك المتغيرات الجزويات وارادة الامور
جزوية باعيانها وهي كمال جسم الفلك وصورته ولو كانت لا هكذا
بل قايمة بنفسها من كل وجه لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل
ولا يخالطه ما بالقوة والمحرك القريب للفلك فقد علمت ان
هذه الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية مجردة عن المادة لا
تتحرك لا بالعرض واما النفس المحركة كما تبين لك جسمانية و
مستحيلة متغيرة وليست مجردة عن المادة بل نسبتها الى الفلك
نسبة نفس الحيوانية التي لنا الينا الا ان لها ان يعقل بوجه ما

تعقل ر

نتعقلا

تعقلا مشوبا بالمادة وبالجملة يكون اوهاما او ما يشبه الاوهام
صادقة وتخيلاتها او ما يشبه التخيلات حقيقة كالعقل العملي
فينا وبالجملة ادراكاتها بالجسم لكن المحرك الاول لها قوة غير
مادية اصلا بوجه من الوجوه واذا ليس يجوز ان يتحرك بوجه
من الوجوه في ان يحرك والا لاستحالت ولكانت مادية كما
قد تبين هذا فيجب ان يحرك كما يحرك بتوسط محرك اخر وذلك محرك صح
الاخر محاول للحركة مريد لها متغير بسببها وهذا هو النحو الذي
يحرك عليه محرك المحرك من غير ان يتغير باصدق اشتياق
فهو الغاية والغرض الذي اليه ينحو المتحرك وهو المعشوق و
المعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق بل نقول ان
كل محرك حركة غير قسرية فهي الى امر ما ولشوق امر ما حتى الطبيعة
فان شوق الطبيعة امر طبيعي وهو الكمال الذاتي للجسم اما في صورته
واما في اينه ووضعه وشوق الارادة امر ارادي اما ارادة
لمطلوب حسي كاللذة او وهمي خيالي كالغلبة او ظني وهو خير
المظنون وطالب اللذة هو الشهوة وطالب الغلبة هو الغضب
وطالب الخير المظنون هو الظن وطالب الخير الحقيقي هو العقل
ويسمى هذا الطلب اختيارا والشهوة والغضب غير ملايم
لجوهر الجسم الذي لا يتغير ولا ينفعل فانه لا يستحيل الى حال
غير ملايمة فيرجع الى حال ملايمة فيلتذ او ينتقم من

محيل له فيغضب وعلى ان كل حركة الى لذيذا وغلبة فهى متناهية وايضا فان اكثر المظنون لا يبقى مظنونا سرمديا فوجب ان يكون مبدا هذه الحركة اختيارا وارادة بخير حقيقى ولايخ ذلك الخير اما ان يكون مما ينال بالحركة فيتوصل اليه او يكون خيرا ليس جوهره مما ينال بوجه بل هو مباين ولا يجوز ان يكون ذلك الخير من كمالات الجوهر المتحرك فيناله بالحركة والا انقطعت الحركة ولا يجوز ان يكون تتحرك ليفعل فعلا يكتسب بذلك الفعل كمالا كما من شاننا ان نجود لنمدح ونحسن الافعال لتحدث لنا ملكة فاضلة او نصير خيرين وذلك لان المفعول يكتسب كمالا من فاعله فمحال ان يعود فيكمل جوهر فاعله فان كمال المفعول المعلول اخس من كمال العلة الفاعلة والاخس لا يكتسب الاشرف والاكمل كمالا بل عسى ان يهيئ الاخس لافضل الة ومادة حتى يوجد هو فى بعض الاشياء عن سبب اخر واما نحن فان المدح الذى نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقى بل مظنون والملكة الفاضلة التى نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل بل الفعل يمنع ضدها ويهيئ لها وتحدث هذه الملكة من الجوهر المكمل لانفس الناس وهو العقل الفعال او جوهر اخر يشبهه وعلى هذا فان الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ولكن على انها مهيئة للمادة لا موجدة وكلامنا فى الموجد ثم بالجملة اذا

كان

اذا كان العقل مهيا لبوجه كماله الا تهت الحركة عند حصوله فبقى
ان يكون الخير المطلوب بالحركة خيرا قايما بذاته ليس من شانه ان ينال
وكل خير هذا شانه فانما يطلب العقل التشبه به بمقدار الامكان
والتشبه به هو تعقل ذاته فتصور مثله يجب لبقاء الابدى على
اكمل ما يكون بجوهر الشئ فى احواله ولوازمه كما لذلك مما كان
يمكن ان يحصل كماله الافضى له فى اول الامر ثم تشبهه به بالثبات
وما كان لا يمكن ان يحصل كماله الافضى له فى اول الاول ثم تشبهه
بالحركة وتحقيق هذا ان الجوهر السماوى قد بان ان محركه
عن قوة غير متناهية والقوة التى تخصه الجسمانية متناهية
لكنها بما تعقل الاول فيسبح عليها من نوره وقوته ابدا بحيث
كان له قوة غير متناهية فلا تكون له قوة غير متناهية بل المعقول
الذى يسبح عليه نوره وقوته وهو اعنى الجرم السماوى فى جوهره
على كماله اذ لم يبق له فى جوهره امر بالقوة وكذلك فى كمه و
كيفه الا فى وضعه واينه اولا وفيما يتبع وجودهما من الامور
ثانيا فانه ليس ان يكون على وضع او اين اولى بجوهره من ان
يكون على وضع واين اخر له فى حيزه فانه ليس شئ من اجزاء
مدار فلك او كوكب اولى بما يكون ملاقيا له او لجزء ه من جزء اخر
فمتى كان فى جزء بالفعل فهو فى جزء اخر بالقوة فقد عرض
لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه او اينه والتشبه بالخير

الاقصى يوجب البقاء على اكمل كمال يكون للشئ دائما ولم يكن هذا
ممكنا للجرم السماوى بالعدد فحفظ بالنوع والتعاقب فصارت
الحركة حافظة لكما يمكن من هذا الكمال ومبداها الشوق الى
التشبه بالخير الاقصى فى البقاء على الكمال بحسب الممكن ومبدا
هذا الشوق هو ما يعقل منه وانت اذا تاملت حال الاجسام
الطبيعية فى شوقها الطبيعى الى ان يكون بالفعل فى اين لم تعجب ان
يكون جسم يشتاق شوقا الى ان يكون على وضع ما او صناعة
التى تمكن ان تكون له والى ان يكون على اكمل ما له من كونه متحركا
وخصوصا ما يتبع ذلك من الاحوال والمقادير الفائضة ما يتشبه
فيه بالاول من حيث هو مفيض للخيرات الا ان يكون المقصود تلك
الاشياء فتكون الحركة لاجل تلك الاشياء بل ان يكون المقصود
هو التشبه بالاول بقدر الامكان فى ان يكون على اكمل ما يكون
فى نفسه وفيما يتبعه من حيث هو يشبه بالاول لا من حيث هو
يصدر عنه امور بعده فتكون الحركة لاجل ذلك المقصود الاول
فنقول ان نفس الشوق الى التشبه بالاول من حيث هو بالفعل
يصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشئ عن المقصود الموجب
له وان كان غير مقصود فى ذاته بالقصد الاول لان ذلك مقصود
لما بالفعل فيجدد تغيير طلب لما بالفعل الاكمل ولا يمكن بالتشخص
فيكون بالتعاقب وهو الحركة لان التشخص الواحد

اذا دام لم يحصل لامثاله وجود وبقيت دائما بالقوة فالحركة
ايضا تتبع ذلك القصود على هذا النحو لا على ان تكون مقصودة
اولية وان كان ذلك القصد الواحد تتبعه قصودات جزوية
ذكرناها وفصلناها على سبيل الانبعاث وعلى سبيل القصد
الاول وتتبع ذلك القصودات الجزوية الحركات المتنقل بها
في الاوضاع والجزء الواحد بجملته لا يمكن في هذا الباب فيكون
الشوق الاول على ما ذكرنا ويكون سائر ما نشاهده انبعاثات
وهذه الاشيا قد توجد لها نظاير بعيدة في ابداننا ليست
تناسبها وان كانت قد يخيلها ويحكيها مثلا ان الشوق
اذا اشتد الى خليل او الى شيء اخر يتبع ذلك فينا تخيلات
على سبيل الانبعاث تتبعها حركات ليست الحركات التي
نحو المشتاق اليه نفسه بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله
واقرب ما يكون منه فالحركة الفلكية كائنة بالارادة والشوق
على هذا النحو وهذه الحركة مبداها شوق واختيار ولكن
على النحو الذي ذكرنا ليس ان تكون الحركة المقصودة بالقصد
الاول وهذه الحركة كانها عبادة ما فلكية او ملكية وليس
من شرط الحركة الارادية ان تكون مقصودة في نفسها بذاتها اذا
كانت الشوقية تشتاق نحو امر فينبعث منها تاثير يحرك له
الاعضا فتنادة تحرك على النحو الذي يوصل به الى الغرض و

تارة على نحو آخر مشابه او مقارب لما ذا كان عن تخيل سوا كان الغرض

اينالا او امر يقتدى به ويحتذى حدوده ويتشبه بوجوده فاذا

بلغ الالتذاذ بتعقل المبدا الاول وبما يفعل منه او تدرك منه

على نحو عقلى او نفسانى شغله ذلك عن كل شى وكل جهة ولكنه

ينبعث من ذلك ما هو دونه منه مرتبة وهو الشوق الى التشبه

به بمقدار الامكان فيلزم طلب الحركة لا من حيث هى حركة ولكن من

حيث قلنا ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ منبعثا

عنه وهذا الاستكمال منبعثا عن الشوق فعلى هذا النحو يحرك

المبدا الاول جرم السما وقد انضح لك من هذه الجملة ايضا ان المعلم

الاول اذا قال ان الفلك متحرك بطبعه فماذا يعنى او قال انه متحرك

بالنفس فماذا يعنى او قال متحرك بقوة غير متناهية تحرك كما يحرك

المعشوق فماذا يعنى وانه ليس فى اقواله تناقض ولا اختلاف وانت

تعلم ان جوهر هذا الخير المعشوق الاول واحد ولا يمكن ان يكون

هذا المحرك الاول الذى يحرك السما فوق واحد وان كان لكل كرة

من كرات السما محرك قريب يخصه ومشوق معشوق يخصه على

ما يراه المعلم الاول ومن بعده من حكما محصل حكما المشائين

فانهم انما ينفون الكثرة عن محرك الكل ويثبتون الكثرة

للمحركات المفارقة التى تخص واحدا واحدا منها فيجعلون اول

المفارقات الخاصة محرك الكرة الاولى وهى عند من تقدم بطلميوس

يعنى

وغير المفارقة م

كرة

كرة الثوابت و منه من تعلم العلوم التي ظهرت لبطلميوس كرة
خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة و بعد ذلك محرك الكرة
التي تلي الاولى بحسب اختلاف الرايين و كذلك هلم جرا فهولا
يرون ان محرك الكل شيء و لكل كرة بعد ذلك محرك خاص و المعلم
الاول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر في زمانه و يتبع
عددها عدد المبادي المفارقة و بعض من هو اسند قولا من
اصحابه يصرح و يقول في رسالته التي هي في مبادئ الكل ان
محرك جملة السماء واحد و لا يجوز ان يكون عدد اكثيرا و ان كان
لكل كرة محرك و مشوق بحسبانه و الذي يحسن عبارته عن كتب
المعلم الاول على سبيل التحصيل و ان لم يكن بغوص في المعاني يصرح
و يقول ما هذا معناه ان الاشبه و الاحق وجود مبدا حركة
خاصية لكل فلك على انه فيه و وجود مبدا حركة خاصية
له على انه معشوق مفارق و هذا ان اقرب قدماينا لا ميزه
المعلم الاول من سواء السبيل ثم القياس يوجب هذا
فانه قد صح لنا بصناعة المجسطي ان حركات و كرات سماوية
كثيرة و مختلفة في الجهة و في السرعة و في البطوء فيجب لكل
حركة محرك غير الذي للاخرى الا لما اختلفت الجهات و لما ومشوق غير الذي للاخرى
اختلفت السرعة و البطوء و قد بينا ان هذه المشوقات
خيرات محضة مفارقة للمادة و ان كانت الكرات و الحركات

كلها تشترك في الشوق الى المبدا الاول مشترك لذلك في دوام
الحركة واستدارتها فصل في كيفية صدور الافعال
من المبادى العالية ليعلم من ذلك ما يجب
ان يعلم من الحركات المفارقة المعقولة
بذاتها المتشوقة ونحن نزيد هذا بيانا ونفتح من
مبدا الامر فنقول ان قوما لما سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين
اذ يقول ان الاختلاف في هذه الحركات وجهاتها يشبه ان يكون
للعناية بالامور الكاينة الفاسدة التي تحت كرة القمر وكانوا
سمعوا ايضا وعلموا بالقياس ان حركات السماويات لا يجوز
ان يكون لاجل شيء غير ذواتها ولا يجوز ان يكون معلولا لانها
اراد وان يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا ان نفس الحركة
ليس لاجل ما تحت القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق
فاما اختلاف الحركات فليختلف ما يكون من كل واحد منها
في عالم الكون والفساد اختلافا ينتظم به بقاء الانواع
كما ان رجلا خيرا لو اراد ان يمضي في حاجته سمت موضع واعرض
له طريقان احدهما مختص بايصاله الى الموضع الذي فيه قضا
وطره والاخر يضيف الى ذلك ايصال نفع الى مستحق وجب
في حكم خيريته ان يقصد الطريق الثاني وان لم تكن حركته
لاجل نفع غيره بل لاجل ذاته قالوا وكذلك حركة كل ولكن انما

لاجل ع

هي

حتى تبقى على كالها الاخير دايما لكن الحركة الى هذه الجهة وبهذه
السرعة لينتفع غيره فاول ما نقول لهؤلاء انه ان امكن ان
يحدث للاجرام السماوية فى حركاتها قصد ما لاجل شى
معلول ويكون ذلك القصد فى اختيار الجهة فيمكن ان يحدث
ذلك ويعرض فى نفس الحركة حتى يقول قايل ان السكون كان
يتم لها به خيرية يخصها والحركة كانت لا تفيدها فى الوجود
و تنفع غيرها ولم يكن احدهما ... عليها ومن الاخواة
اعسر فاختارت الانفع فان كانت العلة المانعة عن القول
بان حركتها النفع الغير استحالة قصدها نفعه لاجل الغير من
المعلولات فهذه العلة موجودة فى نفس قصد اختيار
الجهة فان لم تمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة لم تمنع
قصد الحركة وكذلك الحال فى قصد السرعة والبطو هذه
الحالة وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف فى الافلاك
بسبب ترتيب بعضها على بعض فى العلو والسفل حتى
يتسبب اليه بل ذلك مختلف ونقول بالجملة لا يجوز ان
يكون منها شى لاجل الكاينات لا قصد حركة ولا قصد جهة
حركة ولا تقدير سرعة وبطوء بل ولا قصد فعل البتة
لاجلها وذلك ان كل قصد فيكون من اجل المقصود
ويكون انقص وجودا من المقصود لان كل ما لاجله

شئ اخر فهو اتم وجودا من الاخر من حيث هو والاخر
على ما هو عليه بل يتم به الاخر بنحو من الوجود الداعي الى
القصد ولا يجوز ان يستفاد الوجود الاكمل من الشئ الاخس
فلا يكون التنبه الى معلول قصد صادق غير مظنون والا
كان القصد معطيا ومفيدا الوجود ما هو اكمل وجودا منه
وانما يقصد بالواجب شئ يكون القصد مهيا له ومفيد
وجوده شئ اخر مثل الطبيب للصحة فالطبيب لا يعطي
الصحة بل يهيئ لها المادة والالة وانما يفيد الصحة مبدا
اجل من الطبيب وهو الذي يعطي المادة جميع صورها وذاته
اشرف من المادة وربما كان القصد مخطيا في قصده اذا
قصد ما ليس اشرف من القصد فلا يكون القصد لاجل في
الطبع بل بالخطا ولان هذا البيان يحتاج الى نظر بل وتحقيق
وفيه شكوك لا يحل الا بالكلام المستوفى فلنعدل الى الطريق
الاوضح فنقول ان كل قاصد فله مقصود والعقلي منه هو
الذي يكون وجود المقصود عن القاصد اولى من لا وجوده
عنده والا فهو هذر والشئ الذي هو اولى بالشئ فانه يفيده
كمالا ما ان كان بالحقيقة تحقيقيا وان كان بالظن فظنيا مثل
استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر فهذه وما
اشبهها كمالات ظنية او الربح والسلامة وارضاء الله و

حسن

حسن معاد الاخرة وهذه وما اشبهها كمالات حقيقية
لا يتم بالقاصد وحده فاذن كل قصد ليس عبثا فانه يفيد
كمالا للقاصد لو لم يقصد لم يكن ذلك الكمال والعبث
ايض يشبه ان يكون كذلك فان فيه لذة او راحة او شيئا
مما علمت من ساير ما يجرى ذلك ومحال ان يكون المعلول
المستكمل وجوده بالعلة تفيد العلة كمالا لم يكن فان المواضع
التى يظن فيها ان المعلول افاد علته كمالا مواضع كاذبة او
محرفة ومثل ذلك من احاط بما سلف له في العيون لا يقصر
عن تاملها وحلها فان قال قايل ان الخيرية توجب هذا
فان الخير يفيد الخير فنقول ان الخير مفيد الخير لا على
سبيل قصد وطلب ليكون ذلك فان هذا يوجب النقص
فان كل طالب وقاصد لشى فهو طالب لمعدوم وجوده عن
الفاعل اولى من لا وجوده وما دام معدوما وغير مقصود
لم يكن ما هو الاولى به وذلك نقص فان الخيرية لا تخ اما ان
تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل
لوجود هذا القصد في وجودها فيكون كون هذا
القصد ولا كونه عن الخيرية واحدا فلا تكون الخيرية توجبه
ولا يكون حال ساير لوازم الخيرية التى تلزمها بذاتها
لا عن قصد هو قصد هذه الحال واما ان يكون بهذا

القصد يتم للخيرية ونقول فيكون هذا القصد علة لاستكمال
الخيرية وقواما لا معلولا له وان قال قايل ان ذلك للتشبه
بالعلة الاولى في ان خيريته متعدية وحتى يكون بحيث
يتبعها خير فنقول ان هذا في ظاهر الامر مقبول وفي الحقيقة
مردود فاذا التشبه به في ان لا يقصد شيئا بل ان ينفرد بالذات
فانه على هذه الصفة اتفاقا من جماعة اهل العلم واما استفادة
كان بالقصد شيئا للتشبه به اللهم الا ان يقال ان المقصود
الاول شيء وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستتباع فيجب
في اختيار الجزا ايضا ان يكون المقصود بالقصد الاول شيئا و
تكون المنفعة المذكورة مستتبعة لذلك المقصود فتكون
الخيرية غير مقصودة بقصد اولي لنفسها يتبع بل ان يكون
هناك استكمال في ذات الشيء مستتبع لتلك المنفعة حتى يكون
تشبها بالاول ونحن لا نمنع ان تكون الحركة مقصودة بالقصد
الاول على انها تشبه بذات الاول من الجهة التي قلنا وتشبه
بالقصد الثاني بذات الاول من حيث يفيض عنه الوجود
بعد ان يكون القصد الاول امر الاخر ينظر الى فوق واما
النظر الى اسفل واعتباره فلو جاز ان يقع القصد الاول
الى الجهة حتى يكون تشبها بالاول لجاز في نفس اختيار الحركة
فكانت الحركة لاجل ما تحت يفيض عنها وجود ليس تشبها به

من حيث

من حيث هو كامل الوجود ومعشوق لذاته لا لذلك لذاته من
حيث ذاته ولا مدخل البتة لوجود الاشياء عنه في تشريف
ذاته وتكميلها بل المدخل انه على كماله الافضل وبحيث
ينبعث عنه وجود الكل لا طلبا ولا قصدا فيجب ان يكون
الشوق اليه من طريق التشبه على هذه الصورة لا على ما
يتعلق الاول به كمال فان قال قايل انه كان قد يجوز ان يستفيد
الجرم السماوي بالحركة خيرا وكمالا والحركة تغله مقصوده
فكذلك سائر افاعيلها فالجواب ان الحركة ليست تستفيد
كمالا وخيرا والا لانقطعت عنده بل هي نفس الكمال الذي
اشرنا اليه وهي بالحقيقة استشبات نوع ما يمكن ان يكون
للجرم السماوي بالفعل اذ لا يمكن استثبات الشخص فهذه
الحركة لا تشبه سائر الحركات التي تطلب كمالا خارجا عنها
بل تكمل هذه الحركة نفس المتحرك عنها بذاتها لانها نفس
استبقاء الاوضاع والابواب على التعاقب وبالجملة يجب
ان يرجع الى ما فصلناه فيما سلف حين بينا ان هذه
الحركة كيف تتبع التصور المشوق وهذه الحركة شبيهة بالثبات
فان قال قايل ان هذا القول يمنع وجود العناية بالكاينات
والتدبير المحكم الذي فيها فانا سنذكر بعد ما يزيل هذا
الاشكال ونعرف ان عناية الباري ما يكل على اي سبيل

هي وان عنايته كل علة بما بعده على اي سبيل هي وان الكائنات
التي عندنا كيف العناية بها من المبادي الاولى والاسباب
التي بتوسطها فقد اتضح بما اوضحناه انه لا يجوز ان يكون
شيء من العلل يستكمل بالمعلول بالذات لا بالعرض وانها لا
تقصد فعلا لاجل المعلول وان كان يرضى به ويعلمه بل
كما ان الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه لا ليبرد غيره
والنار تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها لا لتسخن غيرها
ولكن يلزمها ان تسخن غيرها والقوة الشهوانية تشتهي
لذة الجماع لا لان تتصل بها فتتم لها اللذة لا ليكون عنها ولد
ولكن يلزمه والصحة هي صحة بجوهرها وذاتها لا لان ينتفع
المريض لكن يلزمها نفع المريض كذلك في العلل المتقدمة
الا ان هناك احاطة بما يكون وعلما بان وجه النظام في
الخير فيها كيف يكون وانه على ما يكون وليس في تلك فاذا
كان الامر على هذا فالاجسام السماوية انما اشتركت في الحركة
المستديرة شوقا الى معشوق مشترك وانما اختلفت لان
مباديها المعشوقة المشتوق اليها قد تختلف بعد ذلك الاول
وليس اذا اشكل علينا انه كيف وجب عن كل شوق حركة بهذه
الحال يجب ان يورث ذلك فيما علمنا من ان الحركات مختلفة
لاختلاف المشوقات ولكن بقي علينا شيء وهو انه يمكن ان

يوهم

يتوهم المشوقات المختلفة احساما لا عقولا مفارقة حتى
يكون مثلا الجسم الذى هو اخس متشبها بالجسم الذى هو
اقدم واشرف كما ظنه القدم من احداث المتفلسفة
الاسلامية فى تشويش الفلسفة اذ لم يفهم غرض الاقدمين
فنقول هذا محال وذلك لان التشبه يوجب مثل حركته
وجهتها والغاية التى توجبها فان اوجب المتشبه به توجيه
شيئا فانما يوجب الضعف فى الفعل لا المخالفة فى الفعل فما لهذا
توجب ان يكون هذا الى جهة وذاك الى اخرى ولا يمكن ان
يقال السبب فى ذلك الخلاف ان طبيعة ذلك الجسم يهيا له
ان يتحرك من آ الى ب ولا يهيا له ان يتحرك من ب الى آ
فان هذا محال فان الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا وما هو
طبيعة للجسم تطلب الاين الطبيعى من غير ووضع مخصوص
لو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان الثقل عند فتراقه حل
حركة الفلك معنى فسرى ثم وجود كل جزء من اجزاء الفلك
على كل نسبة محتمل فى طبيعة الفلك فليس يجب اذن ان
يكون اذا ازيل جزء من جهة جاز وان ازيل من جهة لم
يجز بحسب الطبع الا ان تكون هناك طبيعة تفعل حركة الى
جهة فيجب الى تلك الجهة ولا يجب الى جهة اخرى اذ عيقت
عن جهتها وقد قلنا ان مبدا هذه الحركة ليست طبيعية

ولا ايضا هناك طبيعة توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة
فليس اذن في جوهر الفلك طبيعة تمنع عن تحريك النفس له الى
اى جهة كانت وايضا لا يجوز ان يقع ذلك من جهة النفس حتى
يكون طبعها ان تريد تلك الجهة لا محالة الا ان يكون الوضع
مختصا بتلك الجهة لان الارادة تتبع الغرض وليس الغرض تبعا
للارادة فاذا كان هذا هكذا كان السبب مخالف الغرض فاذن
لا مانع من جهة الجسمية ولا من جهة الطبيعية ولا من جهة النفس
الا اختلاف الغرض والعقل بعد الجميع عن الامكان فاذن لو
كان الغرض تشبها بعينها الاول لجسم من السمائية لكانت الحركة
من نوع حركة ذلك الجسم ولم يكن يخالفه او اسرع منه
في كثير من المواضع وكذلك كان الغرض لمحرك هذا الفلك
التشبه بمحرك ذلك الفلك وقد بان انه ليس الغرض في تلك
الحركات شيئا يوصل اليه بالحركة بل شيئا مباينا وبان الآن
انه ليس جسما فبقى ان الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر
الافلاك من موادها وانفسها ومحال ان يكون بالعنصريات
وما يتولد عنها ولا اجسام ولا انفس غير هذه فبقى ان يكون
لكل واحد منها شوق تشبه بجوهر عقلى مفارق يخصه وتختلف
الحركات واحوالها واختلافها الذى لها لاجل ذلك وان كنا
لا نعرف كيفية وجوب ذلك ولميته ولتكون العلة الاولى متشوقة

الجميع

للجميع بالاشتراك فهذا معنى قول القدماء ان للكل محركا واحدا
معشوقا ولكل كرة محركا يخصها ومعشوقا يخصها فيكون اذن
لكل فلك نفس محركة تعقل الخير ولها بسبب الجسم تخيل اى
تصور للجزويات وارادة للجزويات ويكون ما يعقل من الاول
وما يعقل من المبدا الذى يخصه القريب منه مبدا لتشوقه
الى التحريك ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته الى نفسه
نسبة العقل الفعال الى انفسنا وانه مثال كلى عقلى لنوع فعله
فهو يتشبه به وبالجملة لابد فى كل متحرك منها لغرض عقلى من
مبدا عقلى يعقل الخير الاول وتكون ذاته مفارقة فقد
علمت ان كل ما يعقل مفارق الذات ومن مبادى الحركة جسمانيا
او مواصل للجسم فقد علمت ان الحركة السماوية نفسانية
تصدر عن نفس مختارة متجددة الاختيارات على الاتصال
جزوية فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدا الاول
بعدد الحركات فان كانت افلاك المتحيرة انما المبدا فى
حركة كرات كل كوكب منها قوة تفيض من الكوكب لم يبعد
ان تكون المفارقات بعدد الكواكب لها الا بعدد الكرات
وكان عددها عشرة بعد الاول اولها العقل المحرك الذى لا
يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الجرم الاقصى ثم الذى هو مثله
لكرة الثوابت ثم الذى مثله لكرة زحل وكذلك الى ان ينتهى

ينتهى الى العقل الفايض الى انفسنا و هو عقل العالم الارضى
ونسميه نحن العقل الفعال فان لم يكن كذلك بل كان كل كرة
متحركة لها حكم فى حركة نفسها ولكل كوكب كانت هذه
المفارقات اكثر عددا وكان على مذهب المعلم الاول قريبا
من خمسين فما فوقه واخرها العقل الفعال وقد علمت من
كلام اهل الرياضيات مبلغ ما ظفرنا به من عددها فصل

فى ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والاجرام العلوية

قد صح لنا بما قدمناه من القول
ان الواجب الوجود بذاته واحد وانه ليس بجسم ولا فى جسم ولا
ينقسم بوجه من الوجوه وان الموجودات كلها وجودها عنه
ولا يجوز ان يكون له مبدا بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذى
عنه ولا الذى فيه او به يكون ولا الذى حتى يكون لاجل شئ
فلهذا لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد منه
كقصدنا لتكوين الكل و لوجود الكل فيكون قاصدا لاجل شئ
غيره وهذا الفصل وقد فرغنا عن تقريره فى غيره وذلك فيه
اظهر ويخصه من بيان امتناع ان يقصد وجود الكل عنه ان ذلك
يودى الى تكثر ذاته فانه حينئذ يكون فيه شئ بسببه يقصد وهو
معرفته وعلمه لوجوب القصد او استحبابه او خيريته فيه توجب
ذلك ثم قصد ثم فايدة يفيدها اياه القصد على ما اوضحنا

بل

قبل وهذا محال وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع بان يكون
وجود الكل عنه لا بمعرفة ولا رضا منه وكيف يصح هذا وهو عقل
محض يعقل ذاته فيجب ان يعقل انه يلزمه وجود الكل عنه
لانه لا يعقل ذاته الا عقلا محضا ومبدأ اولا وانما يعقل
وجود الكل عنه على انه مبدؤه وليس في ذاته مانع او كاره
لصدور الكل عنه وذاته عالمة بان كماله وعلوه بحيث يفيض
عنه الخير وان ذلك من لوازم جلالته المعشوقة له لذاتها وكل
ذات يعلم ما يصدر عنه ولا يخالطه منافاة بل يكون
على ما اوضحنا فانه راض بما يكون عنه فالاول راض بفيضان
الكل عنه ولكن الحق الاول انما يعقل الاول وبالذات انه يعقل
ذاته التي هي بذاتها مبدأ لنظام الخير في الوجود فهو عاقل
لنظام الخير في الوجود كيف ينبغي ان يكون لا عقلا خارجا عن
القوة الى الفعل ولا عقلا منتقلا من معقول الى معقول فان
ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما اوضحنا قبل بل عقلا
واحدا معا ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود انه يعقل
ذاته كيف يمكن وكيف يكون افضل ما يمكن ويحصل وجود
الكل على مقتضى معقوله فان الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها
على ما علمت علم وقدرة وارادة واما نحن فنحتاج في تنفيذ
ما نتصوره الى قصد والى حركة وارادة حتى يوجد وهو لا

يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية وعلى ما اطنبنا
في بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه
على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده لا ان وجوده لاجل
وجود شيء آخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى انه الموجود الذي
يفيض عنه كل وجود فيضا تاما مباينا لذاته ولان كون ما يكون
من الاول انما هو على سبيل اللزوم اذ اصح ان الواجب الوجود
بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وفرغنا من بيان هذا
الغرض قبل فلا يجوز ان يكون اول الموجودات عنه وهي المبدعات
كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام الى مادة وصورة لانه يكون
لزوم ما يلزم عنه هو لذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم الذي
في ذاته الذي عنه يلزم هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي
يلزم عنه لا هذا الشيء بل غيره فان لزم منه شيئان متباينان
بالقوام او شيئان متباينان يكون منهما شيء واحد مثل
مادة واحدة وصورة لزوما معا فانما يلزمان عن جهتين مختلفتين
في ذاته وتانك الجهتان اذا كانتا لا في ذاته بل لازمتان
لذاته فالسؤال في لزومها ثابت حتى يكونا من ذاته فيكون
ذاته منقسمة بالمعنى وقد منعنا هذا قبل وبينا فساده
فبين ان الموجودات عن العلة الاولى واحدة بالعدد
وذاته وماهيته وحده لا في مادة فليس شيء من الاجسام

ولا من

ولا من الصور التي هي كمالات الاجسام معلولا قريبا له بل المعلول
الاول عقل محض لانه صورة لا في مادة وهو اول العقول
المفارقة التي عددناها وينبغي ان يكون هذا المبدا المحرك
للجرم الاقصى على سبيل التشويق ولكن لقايل يقول انه لا يمتنع ان
يكون للحادث عن الاول صورة مادية لكنها يلزم عنها وجود مادتها
فنقول ان هذا يوجب ان تكون الاشيا التي بعد هذه
الصورة وهذه المادة تكون ثالثة في درجة المعلولات وان
يكون وجودها بتوسط المادة فتكون المادة سببا لوجود صور
الاجسام الكثيرة في العالم وقواها وهذا محال اذ المادة وجودها
انها قابلة فقط وليست سببا لوجود شيء من الاشياء على غير سبيل
القبول فان كان شيء من المواد ليس هكذا فذلك ليس هو مادة الا
باشتراك الاسم فيكون ان كان الشيء المفروض ثانيا ليس على
صفة المادة لا باشتراك الاسم فالمعلول الاول لا يكون
نسبته اليه على انه صورة في مادة الا باشتراك الاسم فان كان
هذا الثاني من جهة يوجد عنها هذه المادة ومن جهة اخرى
توجد صورة شيء اخر حتى لا تكون الصورة الاخرى موجودة
بتوسط المادة كانت الصورة المادية تفعل فعلا لا يحتاج
فيه الى المادة وكل شيء يفعل فعله من غير ان يحتاج الى المادة
فذاته اولا غنية عن المادة فتكون الصورة المادية غنية عن

المادة وبالجملة وان الصورة المادية وان كانت علة للمادة فى ان تخرجها
الى الفعل وتكملها فان للمادة ايضا تاثيرا فى وجودها وهو تخصيصها
تعيينها وان كان مبدا الوجود من غير المادة كما قد علمت فيكون
لا محالة كل واحد منهما علة للاخرى فى شىء وليستا من جهة واحدة
ولولا ذلك لاستحال ان يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه
من الوجوه ولذلك قد سلف منا القول ان المادة لا يكفى فى وجودها
الصورة فقط بل الجزء العلة واذا كان كذلك فليس يمكن ان
تجعل الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها فتبين
انه لا يجوز ان يكون المعلول صورة مادية ولان لا يكون مادة
اظهر فواجب ان يكون المعلول الاول صورة غير مادية اصلا
بل عقلا وانت تعلم ان ههنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة
فمحال ان يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق
لكنك تعلم ان فى جملة الموجودات عن الاول اجساما اذا علمت ان
كل جسم ممكن الوجود فى حيز نفسه وانه يجب بغيره وعلمت انه لا
سبيل الى ان يكون عن الاول بغير واسطة فهى كائنة عنه بواسطة
وعلمت انه لا يجوز ان تكون الواسطة واحدة محضة فقد علمت
ان الواحد من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد فبالحرى ان
يكون عن المبدعات الاولى بسبب اثنينية يجب ان تكون فيها
ضرورة او كثرة كيف كان ولا يمكن ان يكون فى العقول المفارقة

الصورة

سى

شئ من الكثرة الاعلى ما اقول ان المعلول بذاته ممكن الوجود وبالاول واجب الوجود ووجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل ذاته ويعقل الاول ضرورة فيجب ان يكون فيه من الكثرة معنى عقله لذاته ممكنة الوجود في حيزها وعقل وجوب وجوده من الاول المعقول بذاته وعقله للاول و ليس الكثرة له عن الاول فان امكان وجوده امر له بذاته لا بسبب الاول بل له من الاول وجوب وجوده ثم كثرة انه يعقل الاول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وجوده عن الاول ونحن لا نمنع ان يكون عن شئ واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة اضافية ليست في اول وجوده وداخلة في مبداء قوامه بل يجوز ان يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال او صفة او معلول ويكون ذلك ايض واحدا ثم يلزم عنه بمشاركة ذلك اللازم شئ فيتبع من هناك كثرة كلها يكيف ذاته فيجب ان يكون مثل هذه الكثرة هي العلة لامكان وجود الكثرة فيها عن المعلولات الاولى ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن ان يوجد منها الا وحدة ولم يمكن ان يوجد عنها جسم ثم لا امكان كثرة هناك الا على هذا الوجه فقط فقد بان لنا فيما سلف ان العقول المفارقة كثيرة العدد فليست اذن موجودة معا عن الاول بل يجب ان يكون اعلاها

عقل

هو الموجود الاول عنده بينلوها عقلا ولان يجب كل عقل فلكا بمادته وصورته التى هى النفس وعقلا دونه فيجب تحت كل عقل ثلثة اشياء فى الوجود فيجب ان يكون امكان وجود هذه الثلثة عن ذلك العقل الاول فى الابداع لاجل التثليث المذكور فيه والافضل يتبع الافضل من جهات كثيرة فيكون اذن العقل الاول يلزم عنه بما يعقل الاول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الاقصى وكماله وهى النفس وبطبيعة امكان الوجود الحاصلة له المندرجة فى تعقله لذاته وجود جرمية الفلك الاقصى المندرجة فى جملة ذات الفلك الاقصى بنوعه وهو الامر المشارك للقوة فبما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهته الكثرة الاولى بجزئيها اعنى المادة والصورة بتوسط الصورة او مشاركتها كما ان امكان الوجود يخرج الى الفعل بالفعل الذى يحاذى صورة الفلك وكذلك الحال فى عقل عقل وفلك فلك الى ان ينتهى الى العقل الفعال الذى يدبر انفسنا وليس يجب ان يذهب هذا المعنى الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق فانا نقول انه ان لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعانى التى فيها من الكثرة وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة فيلزم كثرته هذه المعلولات ولا هذه العقول متفقة الانواع حتى يكون مقتضى معانيها متفقا

فصل

فصل ولنبتدئ لبيان هذا المعنى ابتداء آخر فنقول ان الافلاك كثيرة فوق العدد الذي في المعلول الاول من جهة كثرته المذكورة وخصوصاً اذا فصل كل فلك الى مادته وصورته فليس يجوز ان يكون مبداها واحداً هو المعلول الاول ولا ايضاً يجوز ان يكون كل جرم متقدم منها علة للمتاخر وذلك لان الجرم بما هو جرم لا يجوز ان يكون مبداء جرم وما له قوة نفسانية لا يجوز ان يكون مبداء جرم ذي نفس اخرى وذلك لانا بينا ان كل نفس لكل فلك فهو كماله وصورته ليس جوهراً مفارقاً والا لكان عقلاً لا نفساً وكان لا يحرك البتة على سبيل شوق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم بغيره ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم وقد ساقنا النظر الى اثبات هذه الاحوال الانفس الافلاك كما علمت واذا كان الامر على هذا فلا يجوز ان يكون انفس الافلاك تصدر عنها افعال في اجسام اخرى غير اجسامها الا بوساطة اجسامها فان صور الاجسام وكمالاتها على صنفين اما صور قوامها بمواد الاجسام فكما ان قوامها بمواد تلك الاجسام فكذلك ما يصدر عنها يصدر بوساطة مواد تلك الاجسام ولهذا السبب فان النار لا تسخن بحرارتها اي شيء اتفق بل ما كان ملاقياً لجرمها او من جسمها بحال والشمس لا يضيء كل شيء بل ما كان مقابلاً لجرمها

فان النار لا تخص حرارة

واما صورة قوامها بذاتها لا بمواد الاجسام كالانفس ثم كل نفس فانما جعلت خاصة بجسم لسبب ان فعلها بذلك الجسم وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا لذلك الجسم لكانت نفس كل شئ لا نفس ذلك الجسم فقط فقد بان على الوجوه كلها ان القوى السماوية المتعلقة باجسامها لا تفعل الا بواسطة جسمها ومحال ان تفعل بوساطة الجسم نفسا لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس ونفس فان كانت تفعل نفسا بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها وذات الجسم هذا غير الامر الذي نحن في ذكره فان لم يفعل نفسا لم يفعل جرما سماويا لان النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والكمال فان وضع لكل فلك شئ يصدر عنه في فلكه شئ واثر من غير ان يستغرق ذاته في شغل ذلك الجرم ولكن ذاته مباينة في القوام وفي الفعل لذلك الجسم نحن لا نمنع هذا وهذا هو الذي نسميه العقل المجرد ونجعل صدور ما بعده عنه ولكن هذا غير المنفعل عن الجسم وغير المشارك اياه والصور الصاير صورة خاصية به والكائن عن الجهة التي حدثنا عنها حين اثبتنا هذه النفس فقد بان وصح ان للافلاك مبادي غير جرمانية وغير صور الاجرام وان كل فلك يختص بمبدا منها و

لمبدا او

الجميع

للجميع يشترك فى مبدا واحد ومما لا يشك فيه ان ههنا
عقولا بسيطة مفارقة تحدث مع حدوث ابدان الناس
ولا يبقى وقد بين ذلك فى العلوم الطبيعية وليست
صادرة عن العلة الاولى لانها كثيرة مع وحدة النوع
ولانها حادثة فهى اذن من معلولات الاولى بتوسط ولا
يجوز ان يكون العلل الفاعلية المتوسطة من الاولى وبينها
دونها فى المرتبة فلا تكون عقولا بسيطة و مفارقة فان
العلل المعطية للوجود اكمل وجودا والالات القابلة للوجود
فقد تكون اخس وجودا فيجب اذن ان يكون المعلول
الاولى عقلا وواحدا بالذات ولا يجوز ايضا ان يكون
عنه كثيرة متفقة النوع وذلك لان المعانى المتكثرة
التى فيه وبها يمكن وجود الكثرة فيه ان كانت مختلفة
الحقايق كان ما يقتضيه كل واحد منها شيئا غير ما يقتضى
الاخر فى النوع فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الاخر بل
طبيعة اخرى وان كانت متفقة الحقايق فبما ذا تخالفت
وتكثرت ولا انقسام مادة هناك فاذن المعلول الاول
لا يجوز عنه وجود كثرة الا مختلفة النوع فليست هذه الانفس
الارضية ايضا كاينة عن المعلول الاول بلا توسط علة
اخرى موجودة وكذلك عن كل معلول اول عال حتى

ينتهى الى معلول كونه مع كون الاسطقسات القابلة للكون و
الفساد المتكثرة بالنوع والعدد معًا فيكون تكثر الفاعل
سببا لتكثر معلول مبدا واحد الذات وهذا بعد استتمام
وجود السمائيات كلها فيلزم دايما عقل حتى يتكون كرة
القمر ثم يتكون الاسطقسات وتهيئها القبول تاثير واحد
بالنوع كثير بالعدد من العقل الاخير فانه اذا لم يكن السبب
في الفاعل وجب في القابل ضرورة فاذن يجب ان يحدث
عن كل عقل عقل تحته ويقف حيث يمكن ان تحدث الجواهر
العقلية منقسمة متكثرة بالعدد لتكثر الاسباب فهناك
ينتهى وقد بان واتضح ان كل عقل هو اعلى في المرتبة فانه
لمعانى فيه وصوانه بما يعقل الاول يجب وجود عقل آخر
دونه وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه و
جرم الفلك كاين عنه ومستبقى بتوسط النفس الفلكية فان
كل صورة فهى علة لكون مادتها بالفعل لان المادة نفسها
لا قوام لها

فصل في حال تكون الاسطقسات عن العلل الاوايل

واذا استوفت الكرات السماوية
عددها لزم بعدها وجود الاسطقسات وذلك لان
الاجسام الاسطقسية كاينة فاسدة فيجب ان يكون
مبادئها القريبة اشياء تقبل نوعًا من التغير والحركة

وان لا يكون ما هو عقل محض وحده سببا لوجودها
وهذا يجب ان نتحقق من الاصول التي اكثرنا التكرار
فيها وفرغنا من تقريرها ولهذه الاسطقسات مادة
تشترك فيها وصورة تختلف فيها فيجب ان يكون اختلاف
صورها مما يعين فيه اختلاف في احوال الافلاك وان
يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه اتفاق في احوال الافلاك والافلاك
تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة فيجب ان يكون
مقتضى تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ويكون ما
يختلف فيه مبداء تهيؤ المادة بالصور المختلفة لكن
الامور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا يكون وحدها
بلا مشاركة من واحد معين عليه لذات هي في نفسها
متفقة واحدة فانما يقتضيها غيرها فلا بو حداذن
هذا الواحد عنها الا بارتباط واحد يردها الى امر
واحد فيجب ان تكون العقول المفارقة باخرها الذي
يلينا هو الذي يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية
شيء فيه رسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال
كما ان في ذلك العقل والمعقول رسم الصور على جهة
الفعل ثم تفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بانفراد ذاته
فان الواحد في الواحد يفعل كما علمت واحدا بل بمشاركة

الاجسام السماوية فيكون اذا حصل هذا الشئ تاثير من
التاثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصرى او بواسطة
تجعله على استعداد خاص بعد العام الذى فى جوهره فاض
عن هذا المفارق صورة خاصة وان تممت فى تلك المادة
وانت تعلم ان الواحد لا يخصص الواحد من حيث كل
واحد بامور ونما مر يكون له بل يحتاج الى ان يكون هناك
مخصصات مختلفة والمادة معداتة والمعد هو الذى
يحدث منه فى المستعد امرا يصير مناسبته لذلك الامر
لشئ بعينه اولى من مناسبته لشئ اخر ويكون هذا الاعداد
موجبا او غير ما هو اولى فيه من الاوائل الواهبة للصور
ولو كانت المادة على التهيؤ الاول لتشابهت نسبتها الى
الضدين فيما ترجح احدهما اللهم الا بحال تختلف به المؤثرات
فيه وذلك الاختلاف ايض منسوب الى جميع المواد نسبة واحدة
ولا يجوز ان يختص من جهة مادة دون مادة الا امرا ايض
يكون فى تلك المادة وليس الاستعداد الكامل الا مناسبة
كاملة لشئ بعينه هو المستعد وهذا مثل ان الماء اذا
افرط تسخنه فاجتمعت السخونة القريبة والصورة المائية
وهى بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديدة المناسبة
للصورة النارية واذا افرط ذلك واشتدت المناسبة

منها واحدة

اشتد

اشتد الاستعداد فصار من حق هذه الصورة الثانية ان يفيض
ومن حق هذه ان تبطل ولان المادة ليست تبقى بلا صورة
فليس قوامها عما ينسب اليه من المبادى الاول وحده
وعن الصورة ولان الصورة التى تقيم هذه المادة الآن قد
كانت المادة قائمة دونها فليس قوامها عن الصورة وحدها
بل بها وبالمبادى الباقية بواسطتها او بواسطة اخرى
مثلها فلو كانت عن المبادى الاولى وحدها لاستغنت عن
الصورة ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت الصورة
بل كما ان المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك تقوم طبيعة
يقيمها الطبايع الخاصية بفلك فلك فكذلك المادة
ههنا يقيمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبايع الخاصة
وهى الصور وكما ان الحركة اخس الاحوال هناك فكذلك المادة
اخس من الذوات ههنا وكما ان الحركة هناك تابعة
لطبيعة ما بقوة كذلك المادة ههنا موافقة لما بالقوة
وكما ان الطبايع الخاصة والمشتركة هناك مبادى او معينات
للطبيعة الخاصة والمشتركة ههنا فكذلك ما يلزم الطبايع الخاصة
المشتركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقع فيها
بسبب الحركة مبدا لتغير الاحوال وتبدلها ههنا وكذلك
امتزاج بسببها هناك سبب لامتزاج سبب هذه العناصر او

معينٍ وللاجسام السماويات تاثير في اجسام هذا العالم بالكيفيات
التي تخصها وتسري فيها الى هذا العالم ولانفسها تاثير
ايضًا في بعض هذا العالم وبهذا المعاني نعلم ان الطبيعة
التي هي مدبرة لهذه الاجسام كالكمال والصور حادثة
عن النفس الغاشية في الفلك او بمعونتها وقال قوم من المنتسبين
الى اهل العلم ان الفلك لانه مستديرة فيجب ان يستدير
على شيء ثابت في حشوه فيلزم محاكاته له التسخن حتى تستحيل
نارًا وما يبعد عنه يبقى ساكنًا فيصير الى التبرد والتكثف
حتى يصير ارضًا وما يلي النار يكون حارًا ولكنه اقل حرًا من
النار وما يلي الارض يكون كثيفًا ولكنه اقل تكثفًا من الارض
وقلة الحر وقلة التكثف توجبان الترطيب فان اليبوسة
اما من الحر واما من البرد لكن الرطب الذي يلي الارض هو
ابرد والذي يلي النار هو احر فهذا سبب كون العناصر
فهذا هو مما قد قالوا ولكن ليس مما يمكن ان يصح بالكلام
القياسي ولا هو سديد عند التفتيش ويشبه ان يكون
الامر على قانون اخر وهو اما ان يكون هذه المادة التي تحدث
بالشركة تفيض اليها من الاجرام السمائية اما عن اربعة اجرام
واما عن عدة فتحصره في اربع لتحيل عن كل واحد منها ما يهيؤه
لصورة جسم بسيط واذا استعدت نالت الصور من واهب

نفس كل

الصور

الصودا ويكون ذلك كله بفيض عن جرم واحد وان يكون
هناك سبب يوجب وانفسامًا في الاسباب الخفية علينا
فانك ان اردت ان تعرف ضعف ما قالوه فتنامل انهم
يوجبون ان يكون الوجود اولا الجسم وليس له في نفسه
احدى الصور المقتومة غير صورة الجسمية وانما يكتسب
سائر الصور بالحركة والسكون ثانيا وبينا نحن استحالة هذا
وبينا ان الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد صورة الجسمية ما لم
يقترن بها صورة اخرى وليست صورته المقيمة للهيولى
الابعاد فقط فان الابعاد تتبع في وجودها صورا اخرى
تسبق الابعاد وان شئت فتامل حال التخلخل من الحرارة
والتكاثف من البرودة بل الجسم لا يصير جسما حتى يصير بحيث
يتبع غيره في الحركة حتى تستحقه متابعة تلك الحركة المتابعة
التي بينا انها ليست قسرية بل طبيعية الا وقد تمت طبيعة
لكن يجوز ان يكون اذا تمت طبيعته تستحفظ باصلح المواضع
لاستحفاظها فان الحار يستحفظ حيث الحركة والبارد
يستحفظ حيث السكون ثم لا يفكرون انه لم وجب لبعض
تلك المادة ان هبط الى المركز فعرض له البرد ولبعضها ان
جاور الفوق اما الآن فان السبب في ذلك معلوم اما في
الكليات فالخفة والثقل واما في جزوي عنصر واحد فلانه

فقد صح ان اخر العناصر كاينه وانه اذا تكون جزء منه في موضع ضرورة لزم ان يكون سطح منه يلي الفوق اذا تحرك الى فوق كان ذلك السطح اولى بالفوقية من السطح الاخر واما في اول تكونه فانما يصير سطح منه الى فوق وسطح الى اسفل لانه لا محالة قد استحالت بحركة ما فان الحركة اوجبت له ضرورة وضعا ما فالاشبه عندي ما قد ذهبنا اليه واظن ان الذي قال في ذلك تكون الاسطقسات دام تقريب الامر عند بعض من كان من الحكما مين نحن عليها القول من تاخر عنه على ان كانت ذلك الكلام شديد التذذيب والاضطراب

فصل في العناية وبيان دخول الشر في القضاء الالهي

وخليق بنا اذ بلغنا هذا المبلغ ان نحقق القول في العناية ولا يشك انه قد اتضح لك فيما سلف منا بيانه ان العلل العالية لا يجوز ان تكون تعمل لاجلنا او يكون بالجملة تهمها شيء ويدعوها داع ويعرض لها ايثار ولا لك سبيل الى ان تنكر الاثار العجيبة في تكون العالم واجزاء السماويات واجزاء النبات والحيوان مما لا يصدر ذلك اتفاقا بل يقتضي تدبيرا ما فيجب ان نعلم ان العناية هي كون الاول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الامكان

ما يعمل

وراضيا

وراجبا به على النحو المذكور فيعقل نظام الخير على الوجه
الابلغ فى الامكان فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على
الوجه الابلغ الذى نعقله فيضانا على اتم تادية الى النظام
بحسب الامكان فهذا هو معنى العناية واعلم ان الشر على
وجوه فيقال شر لمثل النقص الذى هو الجهل والضعف
والتشويه فى الخلقة ويقال شر لما هو مثل الالم والغم
الذى يكون هناك ادراك لفقدان سبب فقدانه اذا السبب
المنافى للخير والمنع للخير الموجب لعدمه فما كان منافيا
لا يدركه المضرور كالسحاب اذا اظل فمنع شروق الشمس
على المحتاج الى ان يستكمل بالشمس فان كان هذا المحتاج
دراكا ادرك انه غير منتفع ولم يدرك من حيث يدرك
ذلك ان السحاب قد حال بل من حيث هو متضرر وليس من
حيث هو متضرر منه اذ يا بذلك متضررا او منتقصا بل من
حيث هو شئ اخر وربما كان موصلا يدركه مدرك بعدم
السلامة كانينا لم بفقدان اتصال عضو بحرارة ممزقة
فانه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة فى نفس ذلك
العضو يدرك الحار المؤذى ايضا فيكون قد اجتمع هناك
ادراكان ادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الاشياء
العدمية وادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الاشياء

الوجودية وهذا المدرك الوجودى ليس شرا فى نفسه بل شرا
بالقياس الى هذا الشىء واما عدم كماله وسلامته فليس
شرا بالقياس اليه فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا
بل وليس نفس وجوده الا شرا فيه على نحو كونه شرا فان
العمى لا يجوز ان يكون الا فى العين ومن حيث هو فى العين
لا يجوز ان يكون الا شرا وليس له جهة اخرى تكون بها
غير شر واما الحرارة مثلا اذا صادفت شرا بالقياس الى
المتالم بها فلها جهة اخرى تكون بها غير شر فالشر بالذات
هو العدم ولا كل عدم بل عدم تقتضى طباع الشىء من الكمالات
الثابتة لنوعه وطبيعته والشر بالعرض هو المعدم و
الحابس الكمال عن مستحقه ولا خير عن عدم مطلق الا عن
لتقابله فليس هو شر حاصل ولو كان له حصول لما كان الشر
العام وكل شىء وجوده على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة
فلا يلحقه شر وانما يلحق الشر ما فى طباعه بالقوة وذلك
لاجل المادة والشر يلحق المادة لامر اول يعرض لها ولامر
طارئ من بعد فاما الامر الذى يعرض لها فى نفسه فان يكون
قد عرض لمادة ما فى اول وجودها بعض اسباب الشر الخارجة
فتمكن منها هيئة من الهيآت فتلك الهيئة مانعة استعدادها
الخاص للكمال الذى منى بشر بوازيه مثل المادة التى تكون

منها

منها انسان او فرس اذا عرض لها من الاسباب الطارية ما
جعلها اردى مزاجا واعصى جوهرا فلم يقبل التخطيط و
التشكيل والتقويم فتشوشت الخلقة ولم يوجد المحتاج
اليه من كمال المزاج والبنية لا لان الفاعل حرم بل لان
المنفعل لم يقبل واما الامر الطارى من خارج فاحد شيئين
اما مانع وحايل ومبعد للكمل واما مضاد واصل ممحق
الكمال مثال الاول وقوع سحب كثيرة وتراكمها واظلال
جبال شاهقة يمنع تاثير الشمس فى الثمار على الكمال ومثال
الثانى حبس البرد للنبات المصيب له فى وقته حتى يفسد
الاستعداد الخاص وما يتبعه وجميع سبب الشر انما توجد فيما
تحت فلك القمر وجملة ما تحت القمر طفيف بالقياس الى سائر
الوجود كما علمت ثم ان الشر انما يصيب اشخاصا وفى اوقات
والانواع محفوظة وليس الشر الحقيقى يعم اكثر الاشخاص الا نوعا
من الشر واعلم ان الشر الذى هو بمعنى العدم اما ان يكون شرا
بحسب امر واجبا ونافع قريب من الواجب واما ان لا يكون
شرا بحسب ذلك بل شرا بحسب الامر الذى هو ممكن فى الاقل
ولو وجد كان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التى بعد
الكمالات الثانية ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه هذا
القسم غير الذى نحن فيه وهو الذى استثنيناه هذا وليس

هو شر بحسب النوع بل بحسب اعتبار زايد على واجب النوع كالجهل
بالفلسفة والهندسة او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة
ما نحن ناس بل هو شر بحسب كمال الاصلاح في ان يعم وستعرفه
وانما يكون بالحقيقة شرا اذا اقتضاه شخص انسان او شخص نفسه
وانما يقتضيه الشخص لا لانه انسان او نفس بل لانه قد ثبت عنده
حسن ذلك الشيء واشتاق اليه واستعد لذلك الاستعداد كما
ستعرف ذلك بعد واما قبل ذلك فليس مما ينبعث الشيء في بقاء
طبيعة النوع انبعاثه الى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال
الاولى اذا لم يكن كان ذلك عدما في امر يقتضي في الطباع فالشر
في اشخاص الموجودات قليل ومع ذلك فان وجود ذلك الشر في
الاشياء ضرورة تابعة للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لو لم
تكن بحيث تتضاد وتنفعل عن الغالب لم يمكن ان يكون عنها
هذه الانواع الشريفة ولو لم تكن النار منها بحيث اذا تادت
بها المصادمات الواقعة في مجرى الكل على الضرورة الى ملاقاة
رداء رجل شريف وجب احراقه ولم تكن النار منتفعا بها النفع
العام فوجب ضرورة ان يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما
يكون خيرا بعد ان يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه وافاقته
الخير لا يوجب ان يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه
شرا من ذلك الشر لان عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده اذا كان

على ما شر من عدم واحد فلهذا ما يوثر العاقل الاحراق بالنار
شرط ان يسلم منها حنفا على الموت بلا الم فلو تركت هذا
القبيل من الخير لكان يكون ذلك شرا فوق هذا الشر
الكاين بايجاده فكان في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجوب
الترتيب في نظام الخير ان يعقل استحقاق مثل هذا النمط
من الاشياء وجودا يجوز اما يقع معه من الشر ضرورة فوجب
ان يفيض وجوده فان قال قايل فقد كان جايزا ان يوجد المدبر
الاول خيرا محضا مبرا عن الشر فيقال هذا لم يكن جايزا في مثل
هذا النمط من الوجود وان كان جايزا في الوجود المطلق على انه
ضرب من الوجود المطلق مبرا ليس هذا الضرب وذلك مما قد
فاض عن المدبر الاول ووجد في الامور العقلية والنفسية و
السمائية وبقي هذا النمط في الامكان ولم يجز ترك الجادة لاجل ما
قد يخالطه من الشر الذي اذا لم يكن مبداه موجودا اصلا
وترك لئلا يكون هذا الشر كان شرا من ان يكون هو فكونه
خير الشرين وكان ايضا يجب ان لا يوجد الاسباب الجزئية
التي هي قبل هذه الاسباب التي تؤدي الى الشر بالعرض فان
وجود ذلك مستتبع لوجود هذه فكان فيه اعظم خلل في نظام
الخير الكلي بل وان لم نلتفت الى ذلك وصيرنا التفاتنا
الى ما ينقسم اليه الامكان في الوجود الى اصناف الموجودات

المختلفة فى احوالها فكان الموجود المبرا من الشر قد حصل وبقى
نمط من الوجود انما يكون على هذه التفصيل ولا كونه اعظم
شرا من كونه فواجب ان يفيض وجوده حيث يفيض عنه الوجود
الذى هو اصوب على النمط الذى قبل بل نقول من راس
ان الشر على وجوه يقال شر للافعال المذمومة ويقال شر
لمباديها من الاخلاق ويقال شر للالام والغموم وما يشبهها
ويقال شر لنقصان كل شىء عن كماله وفقدانه ما من شانه ان
يكون له وكان الالام والغموم وان كانت معانيها وجودية
ليست اعداما فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذى
فى الافعال هو ايضا انما هو بالقياس الى امر يفقد كماله بوصول
ذلك اليه مثل الظلم وبالقياس الى ما يفقد من كمال يجب فى
السياسة المدنية كالزنا وكذلك الاخلاق انما هى شرور بسبب
صدور هذه عنها وهى مقارنة لاعدام النفس كمالات يجب
ان تكون لها ولا تجد شىء مما يقال له شر من الافعال الا وهو
كمال لسببه الفاعل له وعسى انما هو شر بالقياس الى السبب
القابل او بالقياس الى فاعل اخر يمنع عن فعله فى تلك المادة
التى هو اولى بها من هذا الفعل فالظلم مثلا يصدر عن قوة
طلابة للغلبة وهى الغضبية والغلبة هى كمالها ولذلك خلقت
من حيث هى غضبية اعنى خلقت لتكون متوجهة الى الغلبة

نطلبها ونفرح بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان
ضعفت عنه فهو بالقياس اليها شر لها وانما هي شر للمظلوم
او للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء
عليها فان عجزت عنه كان شر لها وكذلك السبب الفاعل
للالام والاحزان كالنار اذا احرقت فان الاحراق كمال النار
لكنه شر بالقياس الى من سلب السلامة بذلك لمفقداته منا
فقد واما الشر الذي سببها النقصان وضور يقع في الجبلة
فليس ذلك بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء واما الشرور التي
تتصل باشياء هي خيرات فانما هي من سببين سبب من جهة
المادة انها قابلة للصورة والعدم وسبب من الفاعل
فانه لما وجب ان يكون عنه المادتان وكان مستحيلا ان يكون
للمادة وجود الوجود الذي يغني عن المادة ويفعل فعل
المادة الا وان يكون قابلا للصورة وللعدم وكان مستحيلا
ان لا يكون قابلا للمتقابلات وكان مستحيلات ان يكون للقوى
الفعالة افعال مضادة لافعال اخرى قد حصل وجودها
وهو يفعل فعلها فانه من المستحيل ان يخلف ما يراد منه
الغرض المقصود بالنار وهو لا يحرق ثم كان الكل انما يتم
بان يكون فيه مسخن وان يكون فيه متسخن لم يكن بدا ان
يكون الغرض النافع في وجود هذين يستتبع ا فان يعرض

لان فاعل فعله بل لان الفاعل الشر نفعله

من الاحراق والاحتراق لمثل احراق النار عضوا انسان

ناسك لكن الامر الاكثر هو حصول الخير المقصود في الطبيعة

والامر الدايم ايضا اما الاكثري فان اكثر اشخاص الانواع

في كيف السلامة من الاحراق واما الدايم فلان انواعا

كثيرة لا يستحفظ على الدوام الا بوجود مثل النار على ان

تكون محرقة وفي الاقل ما يصدر عن النيران الافات التي

تصدر عنها وكذلك في ساير تلك الاسباب المتشابهة

لذلك فما كان يحسن ان يترك المنافع الاكثرية الدائمة

لاعراض شرية اقلية فاريدت الخيرات الكاينة عن

هذه الاشياء ارادة اولية على الوجه الذي يصلح ان

يقال ان الله يدبر الاشياء ولا يدبر الشرايض على الوجه

الذي بالعرض اذا علم انه يكون ضرورة فلم يغيا به فالخير

مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل بقدر وكذلك

فان المادة قد علم من امرها انها يعجز عن امور ويقصر

عنها الكمالات في امور لكنها يتم لها ما لا نسبة له كبيرا الى

ما يقصر عنها فاذا كان كذلك فليس من الحكمة الالهية

ان تترك الخيرات الباقية الدائمة والاكثرية لاجل شرور

في امور شخصية غير دائمة بل نقول ان الامور في الوهم

اما امور اذا توهمت موجودة وجودها يمتنع ان يكون

الاشرا على الاطلاق واما امور وجودها ان يكون خيرا او
يمتنع ان يكون شرورا وناقصة واما امور تغلب فيها
الخيرية اذا وجدت وجودها ولا يمكن غير ذلك بطباعها
واما امور تغلب فيها الشرية واما امور متساوية الحالين
فاما لا شر فيه فقد وجد في الطباع واما ما كله شرا والغالب
او المساوي ايض فلم يوجد واما الذي الغالب في وجوده
الخير فالاحرى به ان يوجد اذا كان الاغلب فيه انه خير
فان قيل فلم لا يمنع الشرية فيها اصلا حتى كان يكون كله
خيرا فيقال الحينئذ لم يكن هي هي اذ قلنا ان وجودها
الموجود الذي يستحيل ان يكون بحيث لا يعرض عنها شر فاذا
صيرت بحيث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود
الذي لها بل يكون وجودا شيا اخرى وجدت هي غيرها
وهي حاصلة اعني ما خلق بحيث لا يلزمه شر ومثال هذا
ان النار اذا كان وجودها ان تكون محرقة وكان وجود
المحرق هو انه اذا مس ثوب الفقير احرقه اذ كان وجود
ثوب الفقير انه قابل الاحراق وكان وجود كل واحد
منهما ان يعرض له حركات شتى وكان وجود الحركات الشتى
في الاشياء على هذه الصفة وجودا يعرض له الالتقاء
وكان وجود الالتقا بين الفاعل والمنفعل بالطبع وجودا

يلزمه الفعل الانفعال فان لم يكن الثوانى لم يكن الاوايل
فالكل انما دبيت فيه القوى الفعالة والمنفعلة السماوية
والارضية الطبيعية والنفسانية بحيث يؤدى الى
النظام الكلى مع استحالته ان تكون هى على ما هى عليه ولا
يؤدى الى شرور فيلزم من احوال العالم بعضها بالقياس
على بعض ان يحدث فى نفس صورة اعتقاد ردى او كفر
او شر اخر فى نفس او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن
النظام الكلى يثبت فلم يعبا ولم يلتفت الى اللوازم
الفاسدة التى تعرض بالضرورة وقيل خلقت هؤلاء
للنار ولا ابالى وخلقت هؤلاء للجنة ولا ابالى وقيل كل
ميسر لما خلق له فان قال قايل ليس الشر شيئا نادرا او اقليا
بل هو اكثرى فليس كذلك بل الشر كثير وليس باكثرى وفرق
بين الاكثرى والكثير فان ههنا امورا كثيرة هى كثيرة وليست
اكثرية كالامراض فانها كثيرة وليست اكثرية فاذا تاملت
هذا الصنف الذى نحن فى ذكره من الشر وجدته نزا قليل
من الخير الذى يقابله ويوجد فى مادته فضلا عنه بالقياس
الى الخيرات الاخرى الابدية نعم الشرور التى هى نقصانات
للكمالات الثانية فهى اكثرية لكنها ليست من الشرور التى
كلامنا فيها وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ومثل

فون

فوق الجمال الرابع وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الاولى ولا
في الكمالات التي تليها مما يظهر منفعتها وهذه الشرور
ليست لفعل لفعل فاعل بل لان لا يفعل الفاعل لاجل ان
القابل ليس مستعدا وليس يتحرك الى القبول وهذه الشرور
هي اعدام خيرات من باب الفضل والزيادة في المادة

فصل في احوال الانفس الانسانية

وبالحري اذ نحقق
ههنا احوال الانفس الانسانية اذا فارقت ابدانها الى
اي حالة ستصير فنقول يجب ان نعلم ان المعاد منه ما هو
مقبول من صاحب الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من
طريق الشريعة وتصديق صاحبها وهو الذي للبدن
عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا يحتاج
الى ان نتعلم وقد بسطت الشريعة حال السعادة والشقاوة
التي بحسب البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس
البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة
الثابتتان والمقاييس اللتان للانفس وان كانت الاوهام
منا تقصر عن تصورها الآن لما نوضح من العلل والحكماء
الالهيون رغبتهم في اصابة هذه السعادات اعظم من
رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل كانهم لا يلتفتون

الى تلك وان اعطوها ولا يستعظمونها في حقيقة هذه السعادات
التي هي مقارنة الحق الاول وعلى ما نصفه عن قريب فلنعرف
حال هذه السعادات والشقاوة المضادة لها فان
البدنية مفروغ منها في الشرع فنقول يجب ان تعلم ان لكل قوة كل م
نفسانية لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها مثاله
ان لذة الشهوة وخيرها ان يتادى اليها كيفية محسوسة
ملائمة من الخمسة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجا
ولذة الحفظ تذكر الامور الموافقة الماضية واذى كل واحد
منها ما يضاده ويشترك كلها نوعا من الشركة في ان الشعور
بموافقها وملائمها هو الخير واللذة الخاصة بها وموافق
كل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكمال الذي
هو بالقياس اليه كمال بالفعل فهذا اصل وايضا فان
هذه القوى وان اشتركت في هذه المعاني فان مراتبها في
الحقيقة مختلفة فالذي كماله افضل واتم والذي كماله اكثر
والذي كماله ادوم والذي كماله اوصل اليه واحصل له و
الذي هو في نفسه اكمل فعلا وافضل والذي هو في نفسه اشد
ادراكا فاللذة له ابلغ واوفر لا محالة وهذا اصل وايضا
فانه قد يكون الخروج الى الفعل في كمال ما بحيث يعلم انه

كاين

ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يعشق باللذاذة ما لم يحصله
ما لم يشعر به لم يشتق اليه ولم ينزع نحوه مثل العنين
فانه يتحقق ان للجماع لذة ولكن لا يشتهيه ولا يحن نحوه
الاشتهاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به بل شهوة
اخرى كما يشتهى المجرب من حيث يحصل بها لذة وان كان
موذيا في الجملة فانه لا يتخيله وكذلك حال الاكمه عند
الصور الجميلة والاصم عند الالحان المنتظمة ولهذا
يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذة فهو كما للحمار في بطنه
وفرجه وان المبادى الاولى المقربة عند رب العالمين عادمة
للذة والغبطة وان رب العالمين ليس له في سلطانه
خاصية البهاء الذى له وقوته الغير المتناهية امر في غاية
الشرف والفضيلة والطيب نجله عن ان يسمى لذة ثم للحمار
والبهايم حالة طيبة ولذيذة كلا بل اى نسبة تكون للعالية
الى هذه الخسيسة ولكنا نتخيل هذا ونشاهد هذه ولم نعرف
ذلك لا بالاستشعار بل بالقياس فحالنا عنده كحال الاصم
الذى لا يسمع قط في عدمه تخيل اللذة اللحنية وهو متيقن
لطيبها وهذا اصل وايضا فان الكمال والامر الملايم قد
يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع او شاغل للنفس فتكرهه

وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو
وشهوتهم للطعوم الكريهة الرديئة بالذات وربما لم تكن
كراهية ولكن كان عدم الاستلذاذ به كالخائف يجد الغلبة
او اللذة فلا يستشعرها ولا يستلذها وهذه الاصول وايضا فانه
قد تكون القوة الدراكة ممنوة بضد ما هو كمالها ولا تحس
به ولا تنفر عنه حتى اذا زال العائق تأذت به ورجعت
الى غريزتها مثل الممرور فربما لم يحس بمرارة فمه الى ان
يصلح مزاجه وتستنقي اعضاؤه فح ينفر عن الحال العارضة
له وقد يكون كذلك الحيوان غير مشتهية للغذا البتة بل
كارها له وهو اوفق شي له ويبقى عليه مدة طويلة فاذا
زال العائق عاد الى واجبه في طبعه فاشتد جوعه وشهوته
للغذا حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه وقد يحصل
سبب الالم العظيم مثل احراق النار وتبريد الزمهرير
الا ان الحس مؤوف فلا يتأذى به البدن حتى يزول
الافة فيحس ح بالالم العظيم فاذا تقررت هذه الاصول
فيجب ان ننصرف الى الغرض الذي نؤمه فنقول ان النفس
الناطقة كمالها الخاص بها ان تصير عالما عقليا مرتسما
فيها صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفائض

في الكل

فى الكل مبتديا من مبدا الكل سالكا الى الجواهر الشريفة
الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالابدان
ثم الاجسام العلوية بهيأتها وقواها ثم كذلك حتى
يستوفى فى نفسها هيئة الوجود كله فينقلب عالما معقولا
موازيا للعالم الموجود كله مشاهدا لما هو الحسن المطلق
والخير المطلق والجمال الحق ومتحدا به ومنتقشا بمثاله
وهيئته ومنخرطا فى سلكه وصايرا من جوهره فاذا قيس
هذا الى الكمالات المعشوقة التى للقوى الاخرى وجد فى
المرتبة التى بحيث يقبح معها ان يقال انه افضل واتم
منها بل لا نسبة لها اليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماما
وكثرة وساير ما يتم به التذاذ المدركات مما ذكرناه و
اما الدوام فكيف يقاس دوام الابدى بدوام المتغير
الفاسد واما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله
بملاقاة السطوح بالقياس على ما هو سار فى جوهر
قابله حتى يكون كانه هو بلا انفصال اذ العقل والعاقل
والمعقول واحد او قريب من الواحد واما ان المدرك
فى نفسه اكمل فامر لا يخفى واما انه اشد ادراكا فامر ايضا
تعرفه بادنى تذكر لما سلف بيانه فان النفس النطقية اكثر
عدد مدركات واشد تقصيا للمدرك وتجريدا له

عن الزوايد الغير الداخلة في معناه الا بالعرض ولم الخوض
في باطن المدرك وظاهره بل كيف يقاس هذا الادراك
بذاك الادراك وكيف تقاس هذه اللذة باللذة الحسية
والبهيمية والغضبية ولكنا في عالمنا وانغماسنا في الرذايل
لا نحس بتلك اللذة اذا حصل عندنا شيء من اسبابها
كما اومانا اليه في بعض ما قدمناه من الاصول ولذلك لا
نطلبها ولا نحن اليها اللهم الا ان نكون قد خلعنا ربقة
الشهوة والغضب واخواتهما عن اعناقنا وطالعنا شيئا
من تلك اللذة فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا ضعيفا
وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات
النفيسة ونسبة التذاذنا هذا الى التذاذنا ذلك نسبة الالتذاذ
الحسي بتنشق روايح المذوقات اللذيذة الى الالتذاذ
بتطعمها بل ابعد من ذلك بعدا غير محدود وانت تعلم
اذا تاملت غوصا بهمتك وعرضت عليك شهوة وخيرت
بين الظفرين استخففت بالشهوة ان كنت كريم النفس والابي النفس
العامية ايضا فانها تترك الشهوات المعترضة وتؤثر الالام
والالام الفادحة بسبب افتضاح او خجل او تعيير او شوقا
له وهذه كلها احوال عقلية بعضها واضداد بعضها يؤثر
على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على المكروهات الطبيعية

فنعلم

فيعلم من ان الغايات العقلية اكرم على الانفس في محقرات
الاشياء فكيف في الامور النبيهة العالية الا ان الانفس
الخسيسة تحس بما تخلق المحقرات من الخير والشر ولا تحس بما يلحق تلحق صح
الامور النبيهة لما قيل من المقادير واما اذا انفصلنا عن
البدن وكانت النفس منا تنبهت في البدن لكمالها الذي
هو معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعة اليه اذ عقلت
بالفعل انه موجود الا ان اشتغالها بالبدن كما قلنا انسى
انساها ذاتها ومعشوقها كما ينسي المرض الاستلذاذ بالحلو
اشتهاه ويميل بالشهوة من المريض الى المكروهات في الحقيقة
عرض لها حينئذ من الالم بفقده اذ كرها ما يعرض من اللذة التي
اوجبنا وجودها ودللنا على عظم منزلتها فيكون ذلك هو
هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعدلها تفريق النار للاتصال
وتبديلها وتبديل الزمهرير للمزاج فيكون مثلنا حينئذ
مثل الخدر الذي اومانا اليه فيما سلف والذي عمل فيه
نارا وزمهرير فمنعت المادة الملابسة وجه الحس عن الشعور به
فلم يتاذ ثم عرض ان زايل العايق فشعر بالبلاء العظيم واما
اذا كانت القوة العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال
يمكنها به اذا فارقت البدن ان تستكمل الاستكمال التام
الذي لها ان يبلغه كان مثلها مثل الخدر الذي اذيق

المطعم الالذ وعرض للحال الاشهى وكان لا يشعر به فزال عنه الخدر

فطالع اللذة العظيمة دفعة فتكون تلك اللذة لا من جنس

اللذة الحسية والحيوانية بوجه بل تشاكل كل الحال الطيبة التي

للجواهر الحسية المحضة اجل من كل لذة واشرف فهذا هو السعادة

وتلك هي الشقاوة وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد من الناقصين

بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق الى كمالها وذلك عند ما تبرهن

لهم ان من شان النفس ادراك ماهية الكمال تكسب المجهول من

المعلوم والاستكمال بالفعل فان ذلك ليس فيها بالطبع الاول

ولا ايضا في ساير القوى بل شعور اكثر القوى بكمالاتها انما تحدث

بعد اسباب واما النفوس والقوى الساذجة الصرفة وكانها

هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لان هذا الشوق

انما يحدث حدوثا وينطبع في جوهر النفس اذا تبرهن للقوة ان

ههنا امور لم تكتسب العلم بها بالحد والوسط على ما علمت واما

قبل ذلك فلا يكون لان هذا الشوق رايا اذ كل شوق يتبع

رايا وليس هذا الراي للنفس اوليا بل رايا مكتسبا فهولاء اذا

اكتسبوا هذا الراي لزم النفس ضرورة هذا الشوق فاذا فارق

ولم يحصل معه ما تبلغ به بعد الانفصال التمام وقع في هذا

النوع من الشقا الابدي لان اوايل الملكة العلمية انما كانت

تكتسب بالبدن لا غير وقد فات وهولاء اما مقصرون عن السعي

في كسب

فى كسب الكمال الانسى واما معاندون جاحدون متعصبون لاراء
مضادة فاسدة للاراء الحقيقية وللجاحدون اسوا حالا لما
اكتسبوا من هياة مضادة للكمال واما انه كم ينبغى ان يحصل عند
نفس الانسان من تصور المعقولات حتى يجاوز به الحد الذى
فى مثله تقع هذه الشقاوة وفى تعديه وجوازه ترجى هذه
السعادة فليس يمكن ان انص عليه نصا الا بالتقريب واظن
ان ذلك ان يتصور نفس الانسان المبادى المفارقة تصورا حقيقيا
وتصدق بها تصديقا يقينيا لوجوده عنده بالبرهان وتعرف
العلل الغائية للامور الواقعة فى الحركات الكلية دون الجزئية
التى لا تتناهى وتتقرر عنده هيئة الكل ونسب اجزائه بعضها
الى بعض والنظام الآخذ من المبدا الاول الى اقصى الموجودات
الواقعة فى ترتيبه وتتصور العناية وكيفيتها وتتحقق ان
الذات المتقدمة للكل الى وجود يخصها واية وحدة
تخصها وانه كيف يعرف حتى لا يلحقها تكثر وتغير بوجه
من الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات اليها ثم كلما
ازداد استبصارا ازداد للسعادة استعدادا وكانه ليس
يتبرا الانسان عن هذا العالم وعلائقه الا ان يكون اكد
العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق الى ما هناك وعشق
لما هناك يصده عن الالتفات الى ما خلفه جملة ونقول ايضا

ان هذه السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح الجزء العملي من النفس
ونقدم لذلك مقدمة وكنا قد ذكرناها فيما سلف فنقول
الخلق هو ملكة تصدر بها عن النفس افعال ما بسهولة من
غير تقدم روية وقد امر في كتاب الاخلاق بان نستعمل التوسط
بين الخلقين الضدين لا بان نفعل افعال التوسط بل بان
تحصل ملكة التوسط وملكة التوسط كانها موجودة للقوة
الناطقة وللقوى الحيوانية معًا اما القوى الحيوانية فبان
تحصل فيها هيئة الاذعان والانفعال واما القوة الناطقة
فبان تحصل فيها هيئة الاستعلاء كما ان ملكة الافراط والتفريط
موجودة للقوة الناطقة وللقوى الحيوانية معًا ولكن بعكس
هذه النسبة ومعلوم ان الافراط والتفريط هما مقتضيا القوى
الحيوانية واذا قويت القوى الحيوانية وحصل لها ملكة
استعلائية حدثت في النفس الناطقة هيئة اذعانية واثر
انفعال قد رسخ في النفس الناطقة من شانها ان يجعلها قوية
العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما ملكة التوسط
فالمراد منها التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس
الناطقة على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء والتنزه و
ذلك غير مضاد لجوهرها ولا مايل بها الى جهة البدن بل عن
جهته فان المتوسط مسلوب عنه الطرفان وانما تم جوهر النفس

الما كان

انما كان البدن هو الذى يغمره ويلهيه ويشغله عن الشوق
الذى يخصه عن طلب الكمال الذى له وعن الشعور بلذة الكمال
ان حصل له او الشعور بالم الكمال ان قصر عنه لا بان النفس منطبعة
فى البدن او منغمسة فيه ولكن العلاقة التى كانت بينهما وهو الشوق
الجبلى الى تدبيره والاشتغال باثاره وبما يورد عليه من عوارض
وبما يتقرر فيه من ملكات مبدا وها البدن فاذا فارق
وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه
من حاله وهو فيه فيما ينقص من ذلك تزول غفلته عن حركة
الشوق الذى له الى كماله وبما يبقى منه معه يكون محجوبا عن الاتصال
الصرف بمحل سعادته ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم
اذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها موذية له وانما كان
تلهيها عنها ايضا البدن وتمام انغماسها فيه فاذا فارقت النفس البدن
احست بتلك المضادة العظيمة فتاذت بها اذى عظيما لكن هذا الاذى
وهذا الالم ليس لامر لازم بل لامر عارض غريب والعارض الغريب لا يدوم
ولا يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التى كانت تثبت تلك الهيئة
بتكررها فيلزم اذن ان تكون العقوبة التى بحسب ذلك غيرها خالدة
بل تزول وتمحى قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التى
تخصها واما النفوس البله التى لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت
البدن كانت غير مكتسبة للهيئات البدنية الردية صارت الى سعة

من رحمة الله ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة للهيئات البدنية
الردية وليس عندها هيئة غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيه فتكون
لا محالة مملوة بشوقها الى مقتضاها فتعذب عذابا شديدا بفقد
البدن ومقتضيات البدن من غير ان يحصل المشتاق اليه لان آلة
ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي ويشبه ايضا ان
يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية
وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد في العاقبة التي تكون
لامثالهم على ما يمكن ان يخاطب به العامة وتصور في انفسهم من
ذلك فانهم اذا فارقوا الابدان ولم يكن لهم معنى جاذب الى الجهة
التي هي فوقهم لا كمال فيسعد تلك السعادة ولا عدم كمال فيشقى تلك
الشقاوة بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة نحو الاسفل منجذبة
الى الاجسام ولا منع في المواد السماوية عن ان تكون موضوعة لفعل
نفس فيها قالوا فانها تتخيل جميع ما كانت اعتقدته من الاحوال
الاخروية وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئا من الاجرام السماوية
فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من احوال القبر والبعث والخيرات
الاخروية وتكون الانفس الردية ايضا تشاهد العقاب المصور لهم
في الدنيا وتقاسيه فان الصور الخيالية ليست تضعف عن الحسية
بل تزداد عليها تاثيرا وصفا كما يشاهد ذلك في المنام فربما كان
المحلوم به اعظم شانا في بابه عن المحسوس على ان الاخروي اشد استقرارا

من

من الموجودة في المنام بحسب قلة العوايق وتجرد النفس وصفا القابل
وليست الصور التي ترى في المنام والتي تحس في اليقظة كما علمت
الا المرتسمة في النفس الا ان احدهما يبتدي من باطن وينحدر اليه
والثاني يبتدي من خارج ويرتفع اليه فاذا ارتسم في النفس تم هناك
الادراك المشاهد وانما يلذ ويوذي بالحقيقة هذا المرتسم في
النفس لا الموجود من خارج فان السبب الذاتي هو هذا المرتسم
لا الخارج والخارج سبب بالعرض او سبب السبب فهذه هي السعادة
والشقاوة الخسيسة والتناسب بالقياس الى الانفس الخسيسة
واما الانفس المقدسة فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال وتتصل
بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرا عن النظر الى ما خلفها
والى المملكة التي كانت لها كل التبري ولو كان بقي فيها اثر من ذلك
اعتقادي او خلقي تاذت وتخلفت لاجله عن درجة عليين الى ان تنتج

فصل في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية وذكر الاحوال والنبوة وفي حال احكام النجوم

ويجب ان تعلم ان الوجود اذا ابتدا
من عند الاول لم يزل كل تال منه ادون مرتبة من الاول ولا يزال
ينحط درجات فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية التي تسمى
عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا وهي

الملايكة العملية ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض
الى ان يبلغ اخرها ثم من بعدها يبتدى وجود المادة القابلة
للصور الكاينة الفاسدة فتلبس اول شى صور العناصر ثم تتدرج
يسيرا يسيرا فيكون اول الوجود فيها اخس وادون مرتبة من الذى
يلى ذلك يتلوه فيكون اخس ما فيه المادة ثم العناصر ثم المركبات
الجمادية ثم النباتيات ثم الحيوانات وافضلها الانسان وافضل
الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا للاخلاق التى
تكون فضايل عملية وافضل هولا هو المستعد لمرتبة النبوة
وهو الذى فى قواه النفسانية خصايص ثلث ذكرناها ويسمع كلام
الله ويرى ملايكته وقد تحولت على صورة يراها وقد بينا
كيفية هذا وبينا ان الذى يوحى اليه يتشبح له الملائكة ويحدث له فى
سماعه صوت يسمعه يكون من قبل الله تعالى والملائكة فيسمع من
غير ان يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الارضى وهذا هو
الموحى اليه وكما ان اول الكاينات من الابتداء الى درجة العقل
كان عقلا ثم نفسا ثم جرما فههنا يبتدى الوجود من الاجرام
ثم تحدث نفوس ثم عقول وانما تفيض هذه الصور لا محالة من
عند تلك المبادى والامور الحادثة فى هذا العالم تحدث من مصادمات
القوى الفعالة والمنفعلة الارضية تابعة لمصادمات القوى
الفعالة السماوية واما القوى الارضية فيتم حدوث ما يحدث

منها

منها بسبب شيئين احدهما القوى الفعالة فيها اما الطبيعية واما
الارادية والثانى القوى الانفعالية اما الطبيعية واما النفسانية
واما القوى السماوية فيحدث عنها اثارها فى هذه الاجرام التى
تحتها على ثلاثة اوجه احدها من تلقائها بحيث لا تسبب فيه
للامور الارضية بوجه من الوجوه وذلك اما عن طبايع اجسامها
وقواها الجسمانية بحسب المشكلات الواقعة منها مع القوى الارضية
والمناسبات بينها واما عن طبايعها النفسانية والوجه الثانى فيه
شركة ما مع الاحوال الارضية ونسبة بوجه من الوجوه الذى اقول انه
قد اتضح لك ان النفوس الاجرام السماوية ضربا من التصرف فى المعانى
الجزوية على سبيل ادراك غير عقلى محض وان لمثلها ان يتوصل
الى ادراك الحادثات الجزوية وذلك يكون بسبب ادراك تفرقها
اسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة من حيث هى اسباب
وما يتادى اليه وانها تنتهى الى طبيعية وارادية موجبة لسبب
ارادة فايزة غير حاتمة ولا خادمة ولا ينتهى الى التصرفات
القسرية انما قسر عن طبيعة واما قسر عن ارادة واليهما ينتهى
التحليل فى القسريات اجمع ثم ان الارادات كلها كاينة بعد
ما لم يكن فلها اسباب يتوافى فتوجبها وليس توجد ارادة
بارادة والا لذهب الى غير النهاية ولا عن طبيعة المريد والا
لزمت الارادة ما دامت الطبيعة بل الارادة تحدث بحدوث

علل هي الموجبات والدواعي تستند الى ارضيات وسماويات
وتكون موجبة ضرورة لتلك الارادة واما الطبيعة فان كانت
راهنة فهي اصل وان كانت قد حدثت فلا محالة انها تستند
الى امور سماوية وارضية عرفت جميع ذلك فيما قبل وان لان دوام
هذه العلل وتضادها واستمرارها ونظامها يتجه تحت الحركة
السماوية واذا علمت الاوايل بما هي اوايل وهيئة انجرارها
الى الثواني علمت الثواني ضرورة فمن هذه الاشيا علمنا ان النفوس
السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات واما ما فوقها فعلمها
على نحو كلي واما هي فعلى نحو جزوي كالمباشر والمتادي الى المباشر
او المشاهد بالحواس فلا محالة انها تعلم في كثير منها الوجه الذي
هو اصوب والذي هو اولى واقرب من الخير المطلق من الامرين الممكنين
وقد بينا ان التصورات التي لتلك العلل مباد لوجودات تلك الصور
ههنا اذا كانت ممكنة ولم تكون هناك اسباب سماوية تكون اقوى
من تلك التصورات مما هو اقدم ومما هو في احد القسمين من الثلث
غير هذا الثالث واذا كان الامر كذلك وجب ان يحصل ذلك الامر
الممكن موجودا لا عن سبب ارضي ولا عن سبب طبيعي من السماء بل
عن تاثير بوجه ما لهذه الامور في الامور السماوية وليس هذا
ما لحقيقة تاثير ابل التاثير لمبادي وجود ذلك الامر من الامور
السماوية فانها اذا عقلت الاوايل عقلت ذلك الامر واذا عقلت
ذلك الامر عقلت ما هو اولى بان يكون واذا عقلت ذلك كان اذ

فكان

كان لامانع فيه الا عدم علة طبيعية ارضية او وجود علة طبيعية
ارضية اما عدم العلة الارضية الطبيعية مثلا ان يكون ذلك الشي
هوا ان يوجد حرارة فلا يكون قوة مسخنة طبيعية ارضية فلذلك السخونة
تحدث للتصور السماوى لوجه كون الخير فيه كما انه يحدث حمى في ابدان
الناس عن اسباب تصورات الناس وعلى ما عرفته فيما سلف واما
مثال الثانى فان يكون ليس المانع وعدم سبب التسخين فقط بل وجود
المبرد فالتصور السماوى الخيرى في وجود ضد ما يوجد المبرد فى
ذلك ايض يقسر المبرد كما يقسر بقوة الغضب النفس المبرد فمن
تكون اصناف هذا القسم حالات لامور طبيعية اوانية الالات
تتصل بالمستدعى او بغيره او احتيالا من ذلك يؤدى واحد
منهما او جملة مجتمعة الى الغاية النافعة ونسبة التضرع الى استمرار
هذه القوة نسبة التفكر الى استدعاء البيان وكل يفيض من فوق
وليس هذا ينبع تصورات السماوية بل الاول الحق يعلم جميع
ذلك على الوجه الذى قلنا انه يليق به ومن عنده يبتدى كون
ما يكون ولكن بالتوسط وعلى ذلك علمه فبسبب هذه الامور ما
لا ينتفع بالدعوات والقرابين وخصوصا فى الاستسقاء و
فى امور اخرى ولهذا ما يجب ان يخاف المكافاة على الشر ويتوقع
المكافاة على الخير فان فى ثبوت حقيقة ذلك موعظة عن الشر و
ثبوت حقيقة ذلك يظهر اياته واياته هى وجود جزوياته و

فالمقصود

هذه الحال معقولة عند المبادى فيجب ان يكون له وجود فان لم
يوجد فهناك سر لا نذكره او سبب اخر بعيد او قرر ذلك اولى بالوجود
من هذا ووجود ذلك ووجود هذا معًا من المحال فاذا شئت
ان تعلم ان الامور التى جعلت نافعة موديه الى الصلاح قد
حدثت فى الطبيعة على النحو من الايجاد الذى علمته وحققته
فتامل منافع الاعضاء فى الحيوانات والنبات وان كل واحد
كيف خلق وليس هناك البتة سبب طبيعى بل مبداوه لا محالة
من العناية على الوجه الذى علمت العناية فكذلك تصدق
بوجود هذه المعانى فانها متعلقة بالعناية على الوجه الذى
علمت العناية تتعلق بذلك واعلم ان اكثر ما يقر به الجمهور ويفزع
اليه ويقول به فهو حق وانما يدفعه هولاء المتشبهة بالفلاسفة
جهلا منهم بعلله واسبابه وقد عملنا فى هذا الباب كتاب البر
والاثم فليتامل شرح هذه الامور من هناك وصدق بما يحكى
من العقوبات الالهية النازلة على مدن فاسدة واشخاص ظالمة
وانظر ان الحق كيف ينصر واعلم ان السبب فى الدعاء منا ايضا و
فى الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون
من هناك فان مبادى جميع هذه الامور تنتهى الى الطبيعة والارادة
والاتفاق والطبيعة مبداوها من هناك والارادات لنا كائنة بعد
ما لم يكن وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة وكل ارادة لنا فلها

علة وعلة تلك الارادة ليست ارادة متسلسلة في ذلك الى غير النهاية
بل امور تعرض من خارج ارضية او سماوية والارضية تنتهي الى
السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجود الارادة واما الاتفاق
فهو حادث عن مصادمات هذه فاذا حللت هذه الامور كلها
استندت الى مبادي ايجابها ينزل من عند الله والقضاء من
الله هو الوضع الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء على
التدريج كانه موجب اجتماعات من الامور البسيطة التي تنسب من
حيث هي بسيطة الى القضاء والامر الالهي الاول ولو امكن انسانا
من الناس ان يعرف الحوادث التي في الارض والسماء جميعها وطبايعها
لفهم كيفية ما يحدث في المستقبل وهذا المنجم القايل بالاحكام مع
ان اوضاعه الاولى ومقدماته ليست تستند الى برهان بل عسى
ان يدعي فيها التجربة او الوحي وربما حاول قياسات شعرية او
خطابية في اثباتها فانه انما يعول على دلايل جنس واحد من
اسباب الكاينات وهي التي في السماء على انه لا يضمن من عنده الاحاطة
بجميع الاحوال التي في السماء ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه ان
يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت وان
كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عندنا وذلك مما لا يكفي ان
نعلم انه وجد او لم يوجد وذلك انه لا يكفيك ان نعلم ان النار
حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا في ان نعلم انها سخنت ما لم نعلم

انها حصلت وای طریق فی الحساب یعطینا المعرفة بکل حدوث وبدعة فی الفلك ولو امكننا ان نجعلنا او نفسه بحیث یقف علی وجود جمیع ذلك ثم لنا بعد الانتقال الی المغیبات فان الامور المغیبة التی فی طریق الحدوث انما یتم بمخالطات بین الامور السماویة التی لسنا نعلم انها حصلنا ها بكما لعددها وبین الامور الارضیة المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبیعیها وارادیها لیست تتم بالسماویات وحدها فما لم یحط بجمیع الحاضر من الامرین وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغیب لم نتمكن من الانتقال الی المغیب فلیس اذن لنا اعتماد علی اقوالهم وان سلمنا متبرعین ان جمیع ما یعطیناه من مقدماتهم الحكمیة صادقة و

فصل في اثبات النبوة وكيفية دعوى النبي الى الله والمعاد

ونعود الان انه من المعلوم ان الانسان یفارق سائر الحیوانات بانه لا یحسن معیشته لو انفرد وحده شخصا واحدا یتولى تدبیر امره من غیر شریك یعاونه علی ضروریات حاجاته وانه لا بد من ان یكون الانسان مكفیا باخر من نوعه یكون ذلك الاخر ایضا مكفیا به وبنظیره فیكون هذا مثلا ینقل الی ذلك وذلك یخبز لهذا وهذا یخیط للاخر والاخر یتخذ الابرة لهذا حتى اذا اجتمعوا كان امرهم مكفیا ولهذا ما اضطروا الی عقد المدن

والاجتماعات

والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته
على شرايط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار
على الاجتماع فقط فانه يتحيل على جنس بعيد الشبه من
الناس عادمًا لكمالات الناس ومع ذلك فلا بد لامثاله
من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين فاذا كان هذا ظاهرا فلا
بد في وجود الانسان وبقائه من مشاركة ولا تتم بمعاملة كما (المشاركة الا)
لا بد في ذلك من ساير الاسباب التي تكون له ولا بد في المعاملة
من سنة وعدل ولا بد للسنة والعدل من سانّ ومعدّل ولا
بد من ان يكون هذا بحيث يجوز ان يخاطب الناس ويلزمهم
السنة ولا بد من ان يكون هذا انسانا ولا يجوز ان يترك
الناس وارا وهم في ذلك فيختلفون ويرى كل واحد منهم
ما له عدلا وما عليه ظلما فالحاجة الى هذا الانسان في ان
يبقى نوع الناس ويتحصل وجوده اشد من الحاجة الى انبات
الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين وتقعير الاخمصين من
القدمين واشيا اخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها
في البقا بل اكثر ما لها انها تنفع في البقا ووجود الانسان
الصالح لان يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره ولا يجوز
ان تكون العناية الاولى تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي
هذه التي هي اسها ولا ان يكون المبدا الاول والملائكة

نعم نتعلم ذلك ولا نعلم هذا ولا ان يكون ما نعلمه فى
نظام الامر الممكن وجوده الضرورى حصوله لتمهيد نظام
الخير لا يوجد بل كيف يجوز ان لا يوجد وما هو متعلق بوجوده
معنى وما هو متعلق بوجود مبنى على وجوده موجود فواجب
اذن ان يوجد نبى وواجب ان يكون انسانا وواجب ان
يكون له خصوصية ليست لساير الناس حتى يستشعر الناس
فيه امرا لا يوجد لهم فيتميز به عنهم فتكون له المعجزات
التى اخبرنا بها فهذا الانسان اذا وجد يجب ان يسن
للناس فى امورهم سننا باذن الله تع وامره ووحيه
وانزاله الروح المقدس عليه ويكون الاصل الاول فيما
يسنه تعريفه اياهم ان لهم صانعا واحدا قادرا وانه
عالم بالسر والعلانية وانه من حقه ان يطاع امره وانه
يجب ان يكون الامر لمن له الخلق وانه قد اعد لمن اطاعه
المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقى حتى يتلقى
الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الاله والملائكة
بالسمع والطاعة ولا ينبغى له ان يشغلهم بشى من معرفة
الله تع فوق معرفة انه واحد حق لا شبيه له فاما ان
يتعدى بهم الى ان يكلفهم ان يصدقوا بوجوده وهو
غير مشار اليه فى مكان ولا منقسم بالقول ولا خارج العالم

ولا

ولا داخله ولا شيء من هذا الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش
فيما بين ايديهم الدين واوقعهم فيما لا مخلص عنه الا من
كان الموفق الذى يتبين وجوده ويتأكد كونه فانهم لا
يمكنهم ان يتصوروا هذه الاحوال على وجهها الا مكبر وانما
يمكن القليل منهم ان يتصوروا حقيقة هذا التوحيد و
التنزيه فلا يلبثوا ان يكذبوا بمثل هذا الوجود او يقعوا
فى تنازع وينصرفوا الى المباحثات والمقايسات التى تصد
عن اعمالهم المدنية وربما اوقعتهم فى اراء مخالفة لصلاح المدينة
ولواحق الحق وكثرت فيهم الشكوك والشبه وصعب الامر على
الشان فى ضبطهم فما كل ميسر له فى الحكمة الالهية ولا الشان
يصلح ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل لا يجب
ان يرخص فى تعرض شيء من ذلك بل يجب ان يعرفهم جلال
الله وعظمته برموز وامثلة من الاشياء التى عندهم
جليلة عظيمة ويلقى اليهم من هذا هذا القدر اعنى
بان لا نظير له ولا شريك له ولا شبيه وكذلك يجب ان يقرر
عندهم امر المعاد على وجه يتصورون كيفيته وتسكن اليه
نفوسهم ويضرب للسعادة والشقاوة امثالا مما يفهمونه
ويتصورونه واما الحق فى ذلك فلا يلوح لهم منه الا امرا
مجملا وهو ان ذلك شيء لا عين رأته ولا اذن سمعته وان

هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الالم ما هو عذاب
مقيم واعلم ان الله تعم يعلم وجه الخير في هذا فيجب ان
يوجد معلوم الله تعم على وجهه على ما علمت ولا باس
ان يشتمل خطابه على رموز واشارات يستدعي المستعدين
بالجبلة للنظر الى البحث الحكمي في العبادات ومنفعتها في الدنيا
والاخرة ثم ان هذا الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر
وجود مثله في كل وقت فان المادة التي تقبل كمال مثله
تقع في قليل من الامزجة فيجب لا محالة ان يكون النبي
قد دبر لبقا ما يسنه ويشرعه في امور المصالح الانسانية
تدبيرا ولا شك ان الفائدة في ذلك هو استمرار الناس على
معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان عنه
فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي فيجب ان يكون على الناس
افعال واعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى
يكون الذي يفوته فعل مصادفا للمقتضى منه فيعود به
التذكر من راس وقبل ان ينفسخ يلحق تاليه ويجب ان يكون
هذه الافعال مقرونة بما يذكر الله والمعاد لا محالة والا فلا
فائدة فيها والتذكير لا يكون الا بالفاظ تقال او نيات
تنوى في الخيال وان يقال لهم ان هذه الافعال تقرب
الى الله تعم ويستوجب بها الخير الكريم وان تكون تلك

الافعال

الافعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الافعال مثل
العبادات المفروضة على الناس وبالجملة يجب ان يكون
منهيات والمنهيات اما حركات واما اعدام حركات
واما الحركات فمثل الصلوات واما اعدام الحركات فكما
الحركات مثل الصوم فانه وان كان معنى عدميا فانه يحرك من
الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه على انه من جملة من
الامر ليبيت هدرا فيذكر سبب ما ينويه من ذلك وانه
القربة الى الله تعـ ويجب ان امكن ان تخلط بهذه الاحوال
مصالح اخرى فى تقوية السنة وبسطها والمنافع الدنيوية
للناس ايضا ان يفعلوا وذلك مثل الجهاد والحج على ان يعين
مواضع من البلاد بانها اصلح المواضع للعبادة وانها خاصة
لله تعـ وتعين افعالا لابد للناس منها انها فى ذات
الله مثل القرابين فانها مما يعين فى هذا الباب معونة
شديدة والموضع الذى منفعته هذا الباب هذه المنفعة
اذا كان ماوى الشارع ومسكنه فانه يذكره ايضا وذكره
فى المنفعة المذكورة تالية لذكر الله تعـ والملائكة والماوى
الواحد ليس يجوز ان يكون بصقع من الامة كافة
فبالحرى ان تفرض اليه مهاجرة وسفرا ويجب ان يكون
اشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض منه اليه انه مخاطب

لله ومناجاة الهدايه وصاير البيه ومائل بين يديه وهذا هو الصلاة
فيجب ان يبين للمصلي من الاحوال التي يستعد بها للصلاة وما جرت
العادة بمواخذة الانسان نفسه به عند لقاء الملك الانساني
من الطهارة والتنظيف وان يبين في الطهارة والتنظيف سنن
بالغة وان يبين عليه فيها ما جرت العادة بمواخذته نفسه
به عند لقائه الملوك من الخشوع والكون وغض البصر وقبض
الاطراف وترك الالتفات والاضطراب وكذلك يسن له في
كل وقت من اوقات العبادة ادابا ورسوما محمودة فهذه
الاحوال تنتفع بها العامة في رسوخ ذكر الله تعالى في انفسهم
فيدوم لهم التشبث بالسنن والشرايع بسبب ذلك و
ان لم تكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع
انقراض قرن او قرنين وينفعهم ايضا في المعاد منفعة عظيمة
مما تنزه به انفسهم على ما عرفته واما الخاصة فاكثر منفعة هذه
الاشياء اياهم في المعاد فقد قررنا حال المعاد الحقيقي
واثبتنا ان السعادة في الاخرة مكتسبة بتنزيه النفس و
تنزيه النفس يبعدها عن اكتساب الهيات البدنية المضادة
لاسباب السعادة وهذا التنزيه يحصل باخلاق وملكات
والاخلاق والملكات تكتسب بافعال من شانها ان
تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكرها المعدن الذي

لها فاذا كانت كثيرة الرجوع الى ذاتها لم ينفعل من الاحوال
البدنية ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه افعال متعبة وخارجة
عن عادة الفطن بل الفطن بل هي الى التكلف فانها تتعب البدن
والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها من الاستراحة والكسل و
رفض العنا والخمادة الغريزية واجتناب الادنيا ض الا في اكتساب
اعراض من الذات البهيمية ويفرض على النفس الحنا ولزتلك
الحركات ذكره الله والملائكة وعالم السعادة شاءت ام ابت
فتتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتاثيراته
وملكة التسلط على البدن فلا ينفعل عنه فاذا اجريت عليها
افعال بدنية لم يوثر فيها هيئة وملكة تاثيرها ولو كانت
مخلدة اليه منقادة له من كل وجه فلذلك لما قال القايل
الحق ان الحسنات يذهبن السيئات فان دام هذا الفعل
من الانسان استفاد ملكة الالتفات الى جهة الحق والاعراض
عن الباطل وصار شديد الاستعداد للتخلص الى السعادة
بعد المفارقة البدنية وهذه الافعال لو فعلها فاعل
ولم يعتقد انها فريضة من عند الله تعم وكان مع اعتقاده
ذلك يلزمه في كل فعل ان يتذكر الله تعم ويعرض عن غيره
لكان جديرا بان يفوز من هذا الذكا الحظ فكيف اذا استعملها
من يعلم ان النبي من عند الله وبارسال الله وواجب في الحكمة

الالهية ارساله وان جميع ما يسنه فانما هو ما وجب من عند
الله ان يسنه وانما يسنه من عند الله فالنبي فرض عليه من
عند الله ان يفرض عباداته وتكون الفايدة في العبادات
للعابدين بما يبقى به فيهم السنة والشريعة التي هي اسباب
وجودهم وبما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بتزكيتهم ثم
هذا الانسان هو الذي يتدبر احوال الناس على ما تنتظم به
اسباب معيشتهم ومصالح معادهم وهو انسان يتميز عن ساير
الناس بتالهه تم اخر ما بعد الطبيعيات ولواهب العقل الحمد
بلا نهاية وان كانت اشياء كثيرة تذكر في هذه المقالة التي
لابي علي بن سينا في العلم الالهي مخالفة لايماننا القاثوليقي
وبعض منها وان كان يشبهه بكل هذا ما يبلغه ولا يقدم التعليم
المسيحي بذلك او جد الذي يعلم به مذهبنا القاثوليقي من كل هذه
رسمنا بعضا خارجا عن السطور بهذه العلامة بكل هذا اصلحنا
ليخرج في الطابع لمنفعة الاشياء الاخر التي منها ولتكون مسافة
للمشتاقين ليتعلموا الالسنة وخصوصا ليتعلموا لسان العربي ثم

تمت بعون الله تعالى وحسن توفيقه في هفدهم شهر
شوال سنه ثلاث وثمانين وبعد
الالف بيد الفقير الحقير الى
رحمة الله ملك الغني
ابن ابو القاسم
نجف شاه